منشورات جامعة الوادي

مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية

دورية أكاديمية محكمة دولية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي

العدد الثامن (08) المجلد الثاني – السنة الثامنة 2015 م

ISSN 1112 – 7961

الرئيس الشرفي

أ.د فرحاتي عمر

مدير المجلة

د. منصور عبد الوهاب

**رئيس التحرير**

د. زين يونس

**هيئة التحرير**

د. عوادي مصطفى

د. محيريق فوزي

د. بن سعيد أمين

د. حسياني عبد الحميد

أ. حواس عبد الرزاق

للاستفسار والاتصال

رئيس تحرير مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي
ص.ب: 789 ولاية الوادي 39000/ الجزائر
**e-mail:** colloque.eef.eloued@gmail.com
www.univ-eloued.dz

**مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**

دورية أكاديمية محكمة دولية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي

العدد الثامن (08) المجلد الثاني – السنة الثامنة 2015 م

ISSN 1112 – 7961

ملاحظات عامة

ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه، ولا يمثل بالضرورة رأي المجلة

الباحث وحده مسؤول قانونا عن أصالة بحثه، وذلك بالإلتزام بعدم نشره في دوريات أخرى أو ملتقيات أو غيرها.

حقوق النشر المتعلقة بالأبحاث المتضمنة في العدد، محفوظة للمجلة، ولا يجوز نقلها إلا بترخيص من أسرة التحرير، باستثناء النقل المتعلق بالأبحاث العلمية باستخدامها كمصدر شريطة الإشارة إلى المجلة بكل تفاصيلها في المراجع.

لا تخضع الموضوعات في ترتيبها إلى المكانة العلمية للباحث أو البحث نفسه، إنما يخضع الترتيب لاعتبارات فنية وفقا لرؤية أسرة تحرير المجلة.

يشترط للنشر في المجلة احترام أصول البحث العلمي وفقا لما هو متعارف عليه.

صدر سابقا:

العدد الأول: 2008

العدد الثاني: 2009

العدد الثالث: 2010

العدد الرابع: 2011

العدد الخامس: 2012

العدد السادس: 2013

العدد السابع: 2014

## قواعد النشر بالمجلة

**قواعد عامة**

**1**- كتابة اللقب والإسم والعنوان مرفق برقم الهاتف أو الفاكس والبريد الإلكتروني على ورقة منفصلة عن ورقة البحث أو العمل المقترح.

**2**- يكون المقال جديدا لم يسبق نشره في نشريات أخرى مهما كانت.

**3**- يتحمل صاحب المقال المنشور المسؤولية عن محتوى ومضمون البحث.

**4**-إرسال نسخة على البريد الإلكتروني التالي:**colloque.eef.eloued@gmail.com**

**5**- تقديم ملخصين أحدهما بلغة التأليف والأخر بإحدى اللغات التالية: العربية، الفرنسية أو الإنجليزية، وأن لا يتجاوز كل ملخص **10** أسطر،

**6**- نوعية الحرف باللغة العربية **12** والهوامش **Simplified Arabic 10**،

**7**- نوعية الحرف باللغة الفرنسية **10** والهوامش **Times New Roman 10**،

**8**- لا يتجاوز عدد الصفحات **12** صفحة بالمقاس A4،

**9**- إدراج قائمة المراجع في أخر العمل مبيناً كل البيانات اللازمة،

**10**- كتابة الهوامش أوتوماتيكياً في أسفل الصفحة أو في نهاية المقال، مع ذكر لقب المؤلف، سنة النشر والصفحة، تأتي في نهاية المقال،

**11**- ترقيم الأشكال والجداول والرسومات ترقيماً متسلسلاً ولكل على حدى،

**قواعد تقنية (MS-Word)**

**1**- حجم الورق **16**سم × **24** سم.

**2**- الهوامش: أعلى : **2.0** سم – أسفل: **2** سم – يمين: **2** سم – يسار **1.5** سم

**3**- الوضعية : أعلى الصفحة **1** سم – أسفل الصفحة **1** سم

**الشكل المعتمد:**

**1**- نوعية الحرف باللغة العربية (Font): **Simplified Arabic 14**،

**2**- نوعية الحرف باللغة الفرنسية: **Times New Roman 12**،

**3**- الهوامش باللغة العربية:**Simplified Arabic 10**

**4**- الهوامش باللغة الفرنسية: **Times New Roman 10**،

**5**- العناوين: خشنة مع مسافة 1.5 بين الأسطر وذلك أوتوماتيكياً،

**6**- النص: عادي، مع مسافة بسيطة **(simple)** بين السطر، و المسافة بين الفقرات: 6 سم .

**مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**

**دورية أكاديمية محكمة دولية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**جامعة الوادي**

العدد الثامن المجلد الثاني – السنة الثامنة 2015 م

ISSN 1112 – 7961

من أعضاء الهيئة العلمية الاستشارية

| الاسم واللقب | الانتساب |
|---|---|
| أ.د. عبد المجيد قدي | جامعة الجزائر 3 |
| أ.د. هارون الطاهر | جامعة باتنة |
| أ.د. مصطفي عقاري | جامعة باتنة |
| أ.د. السعيد بريبش | جامعة عنابة |
| أ.د. صلاح حواس | جامعة الجزائر 3 |
| أ.د. بن موسي كمال | جامعة الجزائر 3 |
| أ.د. ملياني حكيم | جامعة سطيف |
| أ.د. طارق عبد العال حماد | جامعة الزقازيق – مصر |
| أ.د. صديقي مسعود | جامعة ورقلة |
| أ.د. بلقاسم ماضي | جامعة عنابة |
| أ.د. مسعود دراوسي | جامعة البليدة |
| أ.د. درحمون هلال | جامعة البليدة |
| أ.د. بن بريكة عبد الوهاب | جامعة بسكرة |
| أ.د. داودي الطيب | جامعة بسكرة |
| أ.د. بن الطاهر حسين | جامعة خنشلة |
| أ.د. خالد جمال الجعارات | جامعة الشرق الأوسط – الأردن– |
| د. ظاهر شاهر يوسف القشي | جامعة جدارا – الأردن– |
| د. أحمد قايد نورالدين | جامعة بسكرة |
| د. محمود الشوبات | جامعة عجلون – الأردن– |
| د. حوشين كمال | جامعة بومرداس |
| د. غانم عبد الله | جامعة بسكرة |
| د. محمد الناصر حميداتو | جامعة الوادي |
| د. حجازي إسماعيل | جامعة بسكرة |

# المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| ❁ دور مرجعية المهارات في تحقيق التجانس لقرارات تسيير الموارد البشرية<br>د. حجازي إسماعيل د. معاليم سعاد | 22-07 |
| ❁ الإقليمية الجديدة وإشكالية تشكّل السوق الوطنية في الدول النامية<br>د. عبد اللاوي عقبة | 36-23 |
| ❁ دور تسويق خدمة النقل في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة شركة الوحدة للنقل بحاسي مسعود)<br>د. بن جروة حكيم. أ. ربوح أم الخير | 53-37 |
| ❁ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التهريب في الجزائر<br>د. عبد الرحيم نادية | 69-54 |
| ❁ اختبار العلاقة السببية بين تقلبات أسعار النفط الخام وأسعار الصرف في الاقتصاد الجزائري<br>د. نصير أحمد | 87-70 |
| ❁ مقومات وأساليب الإدارة الفعالة للأزمات<br>د. يحياوي نعيمة | 107-88 |
| ❁ المراجعة البيئية بين المفهوم وصعوبات التنفيذ من منظور المراجع الخارجي<br>د. مهاوات لعبيدي | 125-108 |
| ❁ إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية في منظمات الأعمال<br>د. سالمي رشيد د. بن عمور سمير د. دربوش محمد الطاهر | 140-126 |
| ❁ دراسة قياسية لتركيبة الميزان التجاري الجزائري وعلاقتها بتخفيض قيمة الدينار<br>أ. بولويز عبد الوافي أ.د. بن الطاهر حسين | 156-141 |
| ❁ التهرب الضريبي كضرورة لبقاء واستمرارية المؤسسات دراسة حالة ولاية ورقلة<br>د. رحال نصر | 171-157 |
| ❁ دراسة قياسية للعلاقة بين سعر الصرف الأجنبي و الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1970-2013)<br>أ. دوحة سلمى د. حساني رقية | 192-172 |
| ❁ المحاسبة الزراعية الخاصية النوعية في النشاط والمبادئ والفروض<br>د. سالمي محمد دينوري | 202-193 |
| ❁ تصميم أزمة الرهون العقارية الأمريكية _ Subprime _ أسبابها وتداعياتها على الاقتصاد الدولي والاقتصاد الجزائري<br>أ. قلي محمد | 220-203 |
| ❁ الأسواق المالية دراسة لتحركات البيانية للأسواق العملات الأجنبية<br>د. قابوسة علي | 230-221 |
| ❁ المسير وآلية تفعيل الابتكار عن طريق العنصر البشري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<br>أ. مرزوقي مرزوقي أ.د صديقي مسعود | 243-231 |
| ❁ المراجعة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبي كآلية لتدعيم نظام اليقظة الإستراتجية في المؤسسة<br>أ. بوسبعين تسعديت د. حوشين كمال | 256-244 |
| ❁ إمكانية تطوير النظام الوطني للابتكار بالجزائر على ضوء تجربة ماليزيا<br>أ. رضوان عادل | 274-257 |
| ❁ إمكانية الإقليمية الجديدة بين أطروحة تدويل الأزمات الاقتصادية وردم منافذها<br>أ. بوصبيع صالح رحيمة أ. د. رحماني موسى | 293-275 |

**افتتاحية العدد الثامن**

بسم الله الرحمن الرحيم.

**الافتتاحية:**

تضع كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي بين يدي قرائها الأعزاء العدد الثامن من مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، مواصلة في ذلك مسارها العلمي نحو المساهمة ولو بالقليل في تذليل الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الوطني.

إن العديد من الصعوبات والمعوقات التي تواجه الجامعة الجزائرية بكل تخصصاتها العلمية والمهنية، وتواجه الاقتصاد الوطني بمختلف مجالاته، قد تُعزى بشكل أساس إلى انقطاع الصلة بين مخرجات الجامعة وتطبيقاتها العملية في أرض الواقع. نتيجة عدم انفتاحها عن المحيط الاقتصادي والاجتماعي من جهة. وتهميش المحيط الخارجي لقدرات الجامعة من جهة أخرى، وهو ما يحول دون الاستفادة الجادة من الأبحاث التي تقدمها الجامعة في شتى المجالات، ما يعوق تثمين البحث العلمي ويعرقل التطور التكنولوجي.

إن الانفتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز العلاقة التبادلية في الاتجاهين، يعتبر من المتطلبات الأساسية للتنمية المحلية والوطنية في كل بلد بمختلف توجهاته.

**رئيس التحرير**

الدكتور: زين يونس

# دور مرجعية المهارات في تحقيق التجانس لقرارات تسيير الموارد البشرية

**د. حجازي إسماعيل . جامعة محمد خيضر بسكرة**

**د. معاليم سعاد . جامعة محمد خيضر بسكرة**

**ملخص :**

أدت تحولات المحيط الدائمة إلى تعاظم دور وظيفة الموارد البشرية ضمن العملية التسييرية إذ انتقلت هذه الأخيرة من وظيفة داعمة إلى وظيفة خالقة للقيمة وأصبحت الموارد البشرية الأصل الوحيد الذي يتطور مع الزمن والمصدر الوحيد الدائم لخلق المزايا التنافسية للمؤسسات. ولما كانت القرارات الحلقة الأساسية لكل ما يتعلق بهذه الموارد فإنها تتطلب تطوير الأدوات المساعدة على ضمان اتخاذ أهم القرارات والتي من أهمها مرجعية المهارات والتي حاولنا من خلال هذا العمل تبيان دورها في تحقيق أهم المزايا التي يجب أن تتوفر في قرارات الموارد البشرية ألا وهي ميزة التجانس.

**الكلمات المفتاحية:** مرجعية المهارات، الموارد البشرية، اتخاذ القرارات.

**Résumé:**

Les changements permanents de l'environnement ont mis en exergue le rôle des ressources humaines au sein du processus de gestion. Celui-ci est passé de la fonction de soutien à celle de création de valeur et les ressources humaines sont devenues la seule origine qui progresse ainsi que la seule source permanente pour la création des avantages concurrentiels pour les entreprises.

De l'autre coté, les décisions sont considérés comme la boucle de base pour tout ce qui lié à ces ressources, donc elle nécessite le développement des outils qui assurent la prise des plus importantes décisions dont le référentiel de compétences est le plus marquant. Nous avons essayé à travers ce travail de démontrer l'importance du référentiel dans l'homogénéité des décisions relatives aux ressources humaines..

**Mots clés** : le référentiel des compétences, les ressources humaines, la prise de décisions

**مقدمــة**

إن أهمية المهارات بالنسبة للباحثين والعاملين في مجال التسيير في الوضعية الحالية للمحيط التي تتميز أساسا بالتنافسية الشديدة، تعزى إلى أنها أهم مصدر للمزايا التنافسية الدائمة من جهة، و أساسا لتسيير الموارد البشرية والمؤسسة من جهة أخرى.

ونتيجة لهذه الأهمية توجهت الأبحاث إلى العمل على إيجاد الأدوات التي تسمح بتطويرها، الحفاظ عليها وضان تناغمها لان المهارات التنظيمية (الجماعية) هي المصدر الفعلي للمزايا التنافسية، والتي نذكر منها خريطة التشغيل، ميزانية المهارات، قاموس المهارات ، مرجعية التشغيل ومرجعية المهارات التي تعد أهم هذه الأدوات نظرا لتماشيها مع الخصائص الأساسية للكفاءات وتحقيقها لجملة من الميزات التسييرية لمسئولي الموارد البشرية.

ومن باب المساهمة العلمية فقد حاولنا طرح هذه الأداة كملف يحتوي جملة من البطاقات لجعلها أكثر فعالية من الناحية العملية، وتحديد موقعها ضمن عملية اتخاذ قرارات أنشطة الموارد البشرية والتي أخذنا كمثال لها كل من التكوين والترقية، بالإضافة إلى توجيه اهتمامات مسيري المؤسسات إلى أهمية مميزة تحققها هذه المرجعية والمتمثلة في تحقيق التجانس في القرارات المتعلقة بالأفراد، وهو ما تعالجه هذه الورقة مع خلال المحاور التالية:

- **مفهوم قرارات تسيير الموارد البشرية**
- **مفهوم وأهمية المهارات**
- **إعداد مرجعية المهارات**
- **دور مرجعية المهارات في تجانس القرارات المتعلقة بأنشطة الموارد البشرية.**

**1-مفهوم قرارات تسيير الموارد البشرية**

تعتبر المدرسة القرارية أحد أهم المداخل لدراسة الظواهر التسييرية في المؤسسة بشكل عام أو على مستوى الوظائف المكونة لها ولعل وظيفة تسيير الموارد البشرية التي تعد اليوم من أهم وظائف المؤسسة كونها الوظيفة التي تعنى بأهم الموارد الخالقة للمزايا التنافسية الدائمة في ظل محيط سريع ودائم التغير الأمر الذي يجعل من القرارات المتعلقة بهذه الموارد أهم المحاور التي يجب تعنى بها إدارة الموارد البشرية ومن خلال أنشطتها كالتوظيف ، التكوين ، الترقية ،المسار المهني والعوائد المالية .

**1-1 قرارات التوظيف** : يعد التوظيف من أهم الأنشطة ضمن عملية تسيير الموارد البشرية كونه العملية التي تتمكن المؤسسة من خلالها من توفير الموارد البشرية المتصفة بالمهارات الملائمة للمناصب الشاغرة ،كما أن الخطأ يكلف المؤسسة الكثير من الناحية المادية أي حجم التكاليف المنفقة وكذا على الوقت الضائع مما ينعكس سلبا على مستوى أداء التشغيل المعني وبالتالي مستوى أداء المؤسسة ككل. وتتمثل أهم قرارات نشاط التوظيف في :

– تحديد الاحتياجات للتوظيف – تحديد متطلبات التوظيف – توفير المهارات الضرورية – ضمان إدماج الأفراد

**1-2 قرارات التكوين:** يتمثل التكوين في العملية التي تتمكن من خلالها المؤسسة من التطوير الدائم لمجموع مهارتها مما يضمن قدراتها التنافسية، وتتمثل أهم قرارات التكوين في:

– توفير البرامج التكوينية المناسبة – تحديد محتوى برامج التكوين

**1- 3 قرارات العوائد المالية:** تعتبر قرارات العوائد المالية النقطة الحاسمة في تحديد طبيعة العلاقات القائمة بين المؤسسة ومجموع الأفراد العاملين فيها كون الأجور والعوائد المختلفة تعد المتغير المادي الوحيد والذي يشكل بالنسبة للأفراد الوسيلة لتسيير مختلف الجوانب الاجتماعية ويمثل بالنسبة للمؤسسة كتلة نقدية معتبرة يجب التحكم في عملية تدفقها من خلال قرارات مسؤولة وتتمثل أهم هذه القرارات في: – تحديد الأجور المناسبة – تحديد قيمة العلاوات والمكافئات.

**1-4 قرارات التقييم** : تمثل قرارات نشاط التقييم محور كل قرارات أنشطة الموارد البشرية وتتمثل أهم قراراتها في:

– تشخيص لكامل الموارد البشرية في المؤسسة.

– تحديد نقاط القوة والضعف لكل فرد و/أو لكل تشغيل خاص.

**2- مفهوم وأهمية المهارات.**

**2-1-مفهوم المهارات:** إن التعامل مع أي مفهوم يتطلب تحديد الإطار المفاهيمي الخاص به، خاصة إذا تعلق الأمر بمفهوم كالمهارات الذي نتيجة للاستخدام المكثف له من طرف العديد من الباحثين والعاملين في مجال التسيير وفي مجالات أخرى، انتابه نوع من الغموض بحيث أصبح يستخدم في كثير من الحالات كمرادف للمعارف وعليه فإننا وفي خطوة أولى سنعمل على محاولة تحديد مفهومه.

يعرف Le Boterf G المهارات. بأنها:" القدرة على تعبئة، مزج وتنسيق الموارد في إطار عملية محددة، بغرض بلوغ نتيجة محددة وتكون معترف بها و قابلة للتقييم، كما يمكنها أن تكون فردية أو جماعية"[1]يظهر من هذا التعريف بأن المهارات حقيقة ديناميكية تتعلق بالموارد وبالهدف المحدد بشكل مسبق، أي أنها عملية تنطلق من كيفية اختيار الموارد إلى غاية ضمان تحقيق الهدف. وهذا يعني ضرورة توافر الدرايات النظرية، العملية والسلوكية.على أن طبيعة النتيجة النهائية يحكمها أيضا عنصر أساسي في المهارات وهو الخبرة، والتي تحظى بأهمية كبيرة عند دراسة مكونات المهارات ويرجع ذلك لكونها لا تحول من منظمة إلى أخرى.[2] لذلك تظهر كنقطة محورية في التعريف الذي يقترحه Le MEDEF:"إن المهارات هي مزيج للمعارف النظرية والمعارف العملية والخبرة الممارسة. والوضعية المهنية هي الإطار أو الوسط الذي يسمح بملاحظتها والاعتراف بها، وعلى المؤسسة تقييمها و تطويرها. "[3]

ومن أهم ما يميز الخبرة هو اتصافها بالعملية، إذ أن تراكم الأعمال السابقة يشكل الخبرة والتي بدورها تساهم في إنتاج وتحقيق المهارات الحالية والمستقبلية، وذلك عن طريق الاختبارات وهذه الأخيرة هي التي تكون ما يسمى مشاريع المهارات ، وذلك بعد أن يتم تحديد الشكل الحالي لها، وهذه التحولات تجعل مفهوم المهارات أكثر عملية وظرفية أيضا.[4]

كما يلاحظ من التعريفين السابقين فإن المهارات يعترف بها في مكان العمل وهو التصور الذي يبقى صحيحا من خلال وجهة النظر الاجتماعية أي عبر العلاقات القائمة بين الشركاء الاجتماعيين والهيئات، وهذا يعني أن الكفاءات الاحترافية والفردية لا يعترف بها إلا من طرف الأوساط المهنية، وهو ما يلقى عائقا في حالة ما إذا أردنا إسقاط هذا المفهوم من وجهة النظر الإستراتيجية لكون الاعتراف في هذه الحالة يتعلق بمهارات المؤسسة ويتم من طرف المستعملين النهائيين، وعليه فالارتباط يكون بصفة جزئية مع المهارات الفردية. لذلك نجد LEMEDEF يقدم تعريفا آخر في هذا الإطار وهو" أن الكفاءات هي ترجمة لاختيار سياسة معينة، وأن المقاربة من خلال المهارات لا تختزل إلى نموذج لتسيير الموارد البشرية فحسب بل يلزم المؤسسة بكامل أبعادها خاصة التنظيمية منها."[5]

ونظرا لأهمية الاعتراف في استكمال مفهوم المهارات نجد la Siderurgis تعرفها بأنها:
" تلك المعارف العملية المعترف بها "[6]

كما تجدر الإشارة إلى أن وجهة النظر الإستراتيجية في التعامل مع المهارات كانت دافعا لظهور نشاط تسيير المعارف داخل المؤسسات.

فإضافة إلى كون المهارات عملية مكونة من المعارف والخبرة و معترف بها في وسط مهني و في السوق، يجب أن نضيف نقطة أساسية وهي أنها مدمجة في عملية محددة بهدف محدد، أي تشكل جزء من سلسلة من العمليات، أو من المهارات الأخرى و لهذا نجد البعض يتكلم عن سلسلة المهارات بدل سلسلة النشاطات ويقترح نموذجا للتسيير من خلال المهارات.

ولاستكمال مفهوم الكفاءات نضيف الخصائص التالية:

– إن الكفاءات لا تكون مفيدة للمؤسسة إلا إذا كانت واعية، لكون إدراك الفرد لما يملكه يسمح بالحفاظ عليه وتطويره ومن ثمة الاستفادة الدائمة منه.[7]

– إن الجسر بين التشغيل والفرد هو المهارات. [8]

– تمكن المهارات أيضا الفرد من التحول من وضعية عمل إلى أخرى، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مستويين من المهارات ، وهما مستوى الإبداع و مستوى الإسقاط، فالفرد إذا كان في مواجهة وضعية جديدة فهو مطالب بالإبداع أما إذا كانت مشابهة لوضعية سابقة فهو مطالب بإجراء عمليات إسقاط باللجوء للقياس، مع العلم أنه يوجد مستوى آخر هو التقليد أين يكتفي العامل بالنقل فقط، أما عن هذه المستويات فترتب على النحو التالي: أ/مهارات التقليد. ب/ مهارات الإسقاط. ج/ مهارات الإبداع.

– إن المهارات يجب أن تخضع للصيانة أي توفير الشروط الضرورية لاستمرارها.

**2-2 أهمية_المهارات:** تشكل المهارات في الوضعية الحالية للمحيط محور اهتمام الكثير من الباحثين في مجال التسيير بصفة عامة،وفي مجال الموارد البشرية بشكل خاص،نظرا للدور الذي تلعبه كمصدر للتميز الإستراتيجي، ومن بين أهم الأعمال في هذا الإطار نجد تلك الخاصة بـ Parahalad, Hamel, والتي سنستعرضها بغرض تبيان أهمية المهارات في تسير المؤسسة.

يتمثل مصدر الميزة التنافسية بالنسبة لكل من: Parahalad و Hame في المهارات المحورية أي"مجموع المعارف والتكنولوجيات التي تتوافر على الخصائص التالية:

أ/ مصدر إنشاء القيمة للزبائن، أي أن ما يجعل منتوج مؤسسة مميزا لديهم ويدفعهم للحصول عليه، هي القيمة الناتجة عن المهارات الأساسية.

ب/ أن تتوافر لدى المؤسسة دون غيرها.

ج/ أن تكون مرنة، بمعنى إمكانية استعمالها في منتجات غير التي يتم إنتاجها في الوقت الحاضر." [9]

إن هذا المفهوم للمهارات الأساسية كان نتيجة دراسة خصت المؤسسات الصناعية، التي وصلت نتيجة التطورات التكنولوجية السريعة إلى ما يسميه M.Porter بالتقارب التكنولوجي، و الذي يعني التقارب في المستويات التكنولوجية التي تملكها المؤسسات وبالتالي فان المورد الدائم للمزايا التنافسية الذي يجب أن تركز عليه المؤسسات في هذه الحالة هو الاختلافات الممكنة على مستوى المهارات الموجودة لديها، و خاصة تلك التي تحقق الخصائص السابقة. لكون الكفاءات ليست كلها قادرة على منح المؤسسات فرصة التموقع كرائد في السوق، أو التواجد في أسواق جديدة.[10]

ومن بين أهم الأمثلة عن دور المهارات المحورية في التمركز في سوق الصناعات الإلكترونية الذي تسيطر عليه مؤسسات مثل Sony و Phillips نجد مؤسسة Matsushita.

أما أهمية المهارات الأساسية داخل المؤسسة فيبرزها التصور الذي وضع لها كشجرة، أين تمثل المهارات المحورية الجذور التي توفر الغذاء والاستقرار، أما الزهور فهي المنتجات النهائية المباعة.

**3- إعداد مرجعية المهارات**

**3-1 مفهوم و مقاربات إعداد مرجعية المهارات**

**3-1- 1 مفهوم مرجعية المهارات**

من بين أهم التعاريف الخاصة بمرجعية المهارات نذكر:

- " إنها قوائم المهارات الضرورية لممارسة تشغيل معين."[11]
- " القائمة المكتوبة للمهارات الضرورية للقيام بتشغيل معين."[12]
- " هي أداة تسمح بجرد المهارات الضرورية للقيام بتشغيل خاص في فرع مهني."[13]
- " وثيقة رسمية مرتبطة في غالب الأحيان بلقب أو شهادة "[14]

1- على خلاف التعريف الأول والثاني اللذان يركزان فقط على كون مرجعية المهارات هي مجموعة من الكفاءات اللازمة لأداء تشغيل معين نجد التعريف الثالث يوضح بأن مرجعية

المهارات هي تلك الأداة التي تسمح بالكشف عن المهارات المرغوبة، فيما يؤكد التعريف الرابع على أنها وثيقة رسمية إلا أن ما ينقص جملة التعاريف السابقة هو عدم بروز أهمية مرجعية المهارات فيها لذلك نضيف التعريف التالي:

" تمكن من إعطاء الترتيب السلمي للمهارات الضرورية للتشغيل، كما تعتبر مفتاح نظام تسيير الموارد البشرية ونقطة ارتكاز لدراسة التشغيل والموارد البشرية للمنظمة بالإضافة إلى أنها الأداة القاعدية التي تمكن من تعديل المهارات تبعا لمتطلبات سياسة التوظيف، التكوين والحركية الداخلية."[15]

على أن المرجعية الجيدة يجب أن تتوفر على الشروط التالية:[16]

– منتجة – هي في الغالب مستوحاة من خلال فلسفة أو نموذج تسيير – سهلة الإصلاح من خلال الاستمارات – مكونة من سلسلة معايير يمكن الرجوع إليها في كل مرة. ولزيادة تبيان أهمية مرجعية المهارات أيضا نذكر أهدافها واستخداماتها:

**أ– أهداف مرجعية المهارات:** [17]

- تطوير التنوع أي تمكين العاملين من تقلد عدة مناصب.
- زيادة الكفاءات المتعددة بمعنى تطوير المهارات في ميادين مختلفة.
- تمكين الأفراد من المساهمة في:

– التحكم في الجودة بتوفير المعارف عن المنتوج وحاجات الزبائن.

– الاتصال والمشاركة كونهما ضروريتان لتشكيل فريق العمل المستقل

– عمليات الصيانة المرتبة بتوفير المعارف المتعلقة بالعمليات الإنتاجية أي المعارف التكنولوجية.

كما يمكن إضافة هدف أساسي آخر يتمثل في توفير المعلومات الضرورية لتطوير المهارات الأفراد.[18]

**ب– تطبيقات مرجعية المهارات:**[19]

لا تقتصر تطبيقات مرجعية المهارات فقط على المؤسسات الإنتاجية، بل تمتد إلى خارجها كما هو الحال في السنوات الأخيرة بالنسبة لأهم المراكز التعليمية في العالم التي أدرجت هذه الأداة في تقييم برامجها الأكاديمية الكلاسيكية المعروفة مثل: BBA وMBA وذلك بغرض الوصول إلى تقارب بين التأهيل الأكاديمي والتأهيل الممنوح من خلال قنوات الاعتراف والتحقيق

للمحصلات المهنية ولاستكمال مفهوم مرجعية المهارات يمكننا أن نذكر أهم المستعملين لمرجعية المهارات وهم:[20]

– مديرية الموارد البشرية – مسئول التشغيل – مسئول التكوين. – مسيري المؤسسة .

**2-1-3 مقاربات إعداد مرجعية المهارات:**

توجد ثلاث أنواع من المقاربات الخاصة بإعداد مرجعية المهارات وهي:

أ – المقاربة التحليلية: وتهدف إلى إعداد مرجعية خاصة لكل مهنة، وهو ما يجعل منها طريقة جد مفصلة ودقيقة.[21]غير أن التفصيل يجعلها تواجه بعض الصعوبات:[22]

– الصعوبة الأولى تتجلى على مستوى التثبيت (validation ) للمستوى الذي تم الوصول إليه في الكفاءات المعنية. إذ أن التدقيق ينتج عنه كفاءات جزئية بشكل مكثف والتي تكون في غالب الأحيان مرتبة تبعا لمبدأ التعقيد التصاعدي.

– الصعوبة الثانية تتمثل في العدد الكثير من المرجعيات، مما يجعل من الصعب التعامل معها والرجوع إلى التشغيل الخاص لا يسمح إلا بالتقليل من هذه الإشكالية.

– بالإضافة إلى ما سبق فإن التدقيق في مكونات الكفاءات بشكل مفصل يؤدي إلى تعظيم الفوارق وتعميق التباعد بين المهمات وبالتالي تعقيد عملية التقارب بين مختلف الوظائف والتعرف على إمكانيات الحركية المهنية الداخلية.

ب– مقاربة المقارنة: ترتكز هذه المقاربة على المهن حسب كل مصلحة أو حسب كل عامل ونوع المنصب، وقياس الفوارق بين المهارات الضرورية للمهنة والمهارات الممارسة من طرف الفرد.

ج– المقاربة الشاملة: تستند هذه المقاربة إلى فرضية أساسية تتمثل في أن المهارات تحويلية أي أن المعارف المختلفة ( النظرية، العملية، السلوكية ) يمكنها أن تظهر في نشاطات مختلفة.لذلك فإن هذه المقاربة تمكن من سهولة المرور من المعارف المبينة (العملية )إلى المهارات السلوكية.

**3-2 شروط و أسس إعداد مرجعية المهارات**

قبل التطرق إلى أهم الخطوات الضرورية لإنجاز مرجعية المهارات يجب معرفة الأسس والشروط التي تحكم هذه العملية كخطوة أولى.

**3-2-1 أسس إعداد مرجعية المهارات:**[23] وتتمثل في:

- ✓ تفضيل الاتصال بين مختلف الأعوان بالمنظمة، لأن التجارب بينت أن التدقيق المفصل يؤدي إلى إيجاد أنظمة معقدة صعبة الفهم.
- ✓ إلزامية التعديل، وعليه فإن المرجعية المبسطة هي التي تمكن من إجراء مختلف التغيرات فيها ببساطة وبتكاليف منخفضة.

**3-2-2 شروط إعداد مرجعية المهارات:**[24]

إن إعداد مرجعية المهارات يتطلب جملة من الشروط أهمها:

- ✓ يجب أن تكون مرجعية المهارات نافعة،أي إمكانية استعمالها من طرف مختلف الأعوان.
- ✓ يجب أن تكون منطلقة من معطيات المحيط الذي أعدت من اجله.
- ✓ يجب إشراك الأعوان المتواجدين بالمنظمة في إعدادها.

**3-3 خطوات إعداد مرجعية المهارات**

بالنسبة لإعداد مرجعية المهارات لا يوجد اتفاق تام حول الخطوات الأساسية التي يجب إتباعها، غير أن الإطلاع على أهم الأفكار في هذا المجال تجعلنا نقترح ثلاث خطوات أساسية:

ا – تتمثل الخطوة الأولى في البحث عن أهم الوضعيات المهنية التي سيتم معالجتها.بمعنى تحديد مختلف الأنشطة الأساسية، وذلك عن طريق مسائلة الأفراد المعنيين بتلك الأنشطة.[25]ثم تجمعيها للحصول على عدد من التشغيل الخاص بحيث بينت التجارب أنه في الغالب اقل بكثير من عدد المناصب بالمؤسسة محل الدراسة.[26]

ب- أما الخطوة الثانية فيتم خلالها إعداد محتوى وحدات المهارات[27]، أي تحديد المهارات الضرورية لممارسة التشغيل الخاص المعني. والتي يشترط فيها الوضوح بحيث يتمكن كل الأفراد من فهمها. بالإضافة إلى تصنيفها أين تجمع بشكل عام في ثلاث أصناف هي:المعارف النظرية، المعارف العملية والمعارف السلوكية. فالصنف الأول يرتبط بتلك المعارف التي تجعل العامل فعال من الناحية التقنية، أما الثاني يتعلق بمستوى العلاقات التي تربط العامل بالأفراد الآخرين: الزبائن، الموردين والزملاء وغيرهم، أما الصنف الثالث فيرتبط بمدى اتجاه الأفراد إلى التأثير على غيرهم من الزملاء من أجل زيادة الفعالية. [28]

ج- وكخطوة أخيرة يتم تحديد سلم يبين الدرجات أو المستويات المختلفة داخل كل وحدة المهارات ، وبما أنه لا يوجد اتفاق نهائي حول عدد المستويات، إلا أنه يفضل أن لا يتجاوز خمس مستويات.

وفي هذا المجال يوجد National, Vocational, Qualification NVQ التي تعد رائدا في مجال تقييم المهارات والتي تقترح تقسيم مستويات المهارات إلى خمس.

**3 -4 تمثيل مرجعية المهارات**

بعد الانتهاء من تجميع المعلومات وتصنيفها وتشكيل التشغيل الخاص وتبيان الكفاءات الضرورية لأداء كل منها، لابد من إيجاد وثيقة تفرغ فيها المعلومات الضرورية، لتظهر مرجعية الكفاءات في شكلها العملي كقاعدة معطيات تحت تصرف مسيري المؤسسة، والتي تأخذ في غالب الأحيان شكل بطاقة تتكون من ثلاث أجزاء.

أ- جزء أول يحتوي على معلومات عن التشغيل وتتمثل أساسا في:

- ✓ معلومات تتعلق بنوعية التشغيل الذي نريد دراسته هل هو التشغيل الخاص أو الحساس.
- ✓ كما يحدد ضمن هذا الجزء تعيين التشغيل محل الدراسة. وعائلة التشغيل الذي ينتمي إليها التشغيل محل الدراسة إذا أمكن ذلك.

ب- أما الجزء الثاني فيحتوي المعلومات المتعلقة بالمهارات:

- ✓ أي وصف المهارات الضرورية لإنجاز التشغيل الخاص أو الحساس، وذلك بإتباع التقسيم المتفق عليه: معارف نظرية، عملية وسلوكية.
- ✓ بالإضافة إلى متطلبات تأدية التشغيل

ج- الجزء الثالث فيرتبط بالحركية وتدرج ضمنه المعلومات المتعلقة بكل من:

- مدة البقاء المرغوبة للعامل. - أمثلة عن المناصب في التشغيل. - عوامل تطور التشغيل الخاص. - التشغيل الخاص السابق. - التشغيل الخاص المستقبلي.

إن هذه الكيفية في عرض محتويات مرجعية المهارات تبدو بالنسبة لنا غير كافية لتعامل مع مورد استراتجي كالكفاءات و بالتالي نقترح

إضافة ثلاث بطاقات بحيث تصبح مرجعية المهارات تأخذ شكل ملف يتكون من أربع بطاقات وهي:

- ✓ وثيقة بطاقة مرجعية الكفاءات المذكورة سابقا.
- ✓ وثيقة تضم المعلومات حول هيكل الأعمار الخاص بكل أفراد المؤسسة موزعين تبعا لنوع التشغيل الخاص والتي أضفناها لأسباب ترتبط أساسا بضرورة تسيير الكفاءات. بالإضافة إلي سبب رئيسي آخر يتمثل في أن كل القرارات المتعلقة بتعديل النقائص على مستوى بعض المعارف أو العجز الناتج عن التسريح أو التقاعد يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هيكل الأعمار.على أن خروج العمال من المؤسسة بسبب انتهاء فترة الخدمة يعد من أهم المسائل التي تحضا باهتمام الباحثين والمسيرين نتيجة المعارف التي تخسرها المؤسسة، لذلك تعتبر المعارف التي تسمح بالحفاظ على هذه الأخيرة من المتطلبات الإلزامية لممارسة وظيفة تسيير الموارد البشرية. [29] أما عن الشكل الممكن لهذه الوثيقة فنقترح أن تحتوي في آن واحد على جدول يتضمن المعلومات الخاصة بفئات الأعمار التي تتكون منها التشغيل الخاص متبوع بالتمثيل هندسي الذي يكون في غالب الأحيان على شكل أعمدة.
- ✓ الوثيقة الثالثة تتمثل في بطاقة التقييم التي تحتوي على المهارات التي يمكن أن يقيم على أساسها الفرد، بحيث تقابل كل واحدة منها قيمة معينة..
- ✓ بطاقة خاصة بقائمة الأفراد المنتمين للتشغيل الخاص المعني.

**4- دور مرجعية الكفاءات في تجانس القرارات المتعلقة بأنشطة الموارد البشرية**

**4 -1 / التكوين باستخدام مرجعية المهارات:** *تمثل مرجعية المهارات لنشاط التكوين مصدرا للمعلومات المتعلقة بحقيقة المهارات الممارسة بالمؤسسة، وذلك دائما بالاعتماد على جدول التقييم، والمقارنة بالمستويات النظرية التي تحددها المؤسسة. والتمثيل عن طريق الأعمدة أو عن طريق الشبكة، والتي تبقى أفضل كيفية للتعامل مع المهارات في مجال التكوين حسب[30]. وهذه الكيفية تمكن مسئولي التكوين من تحديد أجزاء الكفاءات التي يبدي فيها الفرد عجز أو تحكم. والعمل على تطويرها في الحالة الأولى والحفاظ عليها في الثانية.*

وما دامت هذه الأجزاء هي التي ستشكل مواضيع التكوين، فيفضل التعامل معها من منطلق مقاييس لأنها وكما رأينا سابقا ما هي إلا أحد أو كل المعارف المشكلة للمهارات. وهو ما يسهل على القائمين بالتكوين من تحديد محتواه والأطراف المؤهلة للقيام به، سواء بالإمكانيات الداخلية للمؤسسة، أو الرجوع إلى طرف خارجي. وعن دور مرجعية المهارات في عملية التكوين يمكن تلخيصه في الشكل التالي:

**الشكل رقم : 01 دور مرجعية المهارات في عملية التكوين**

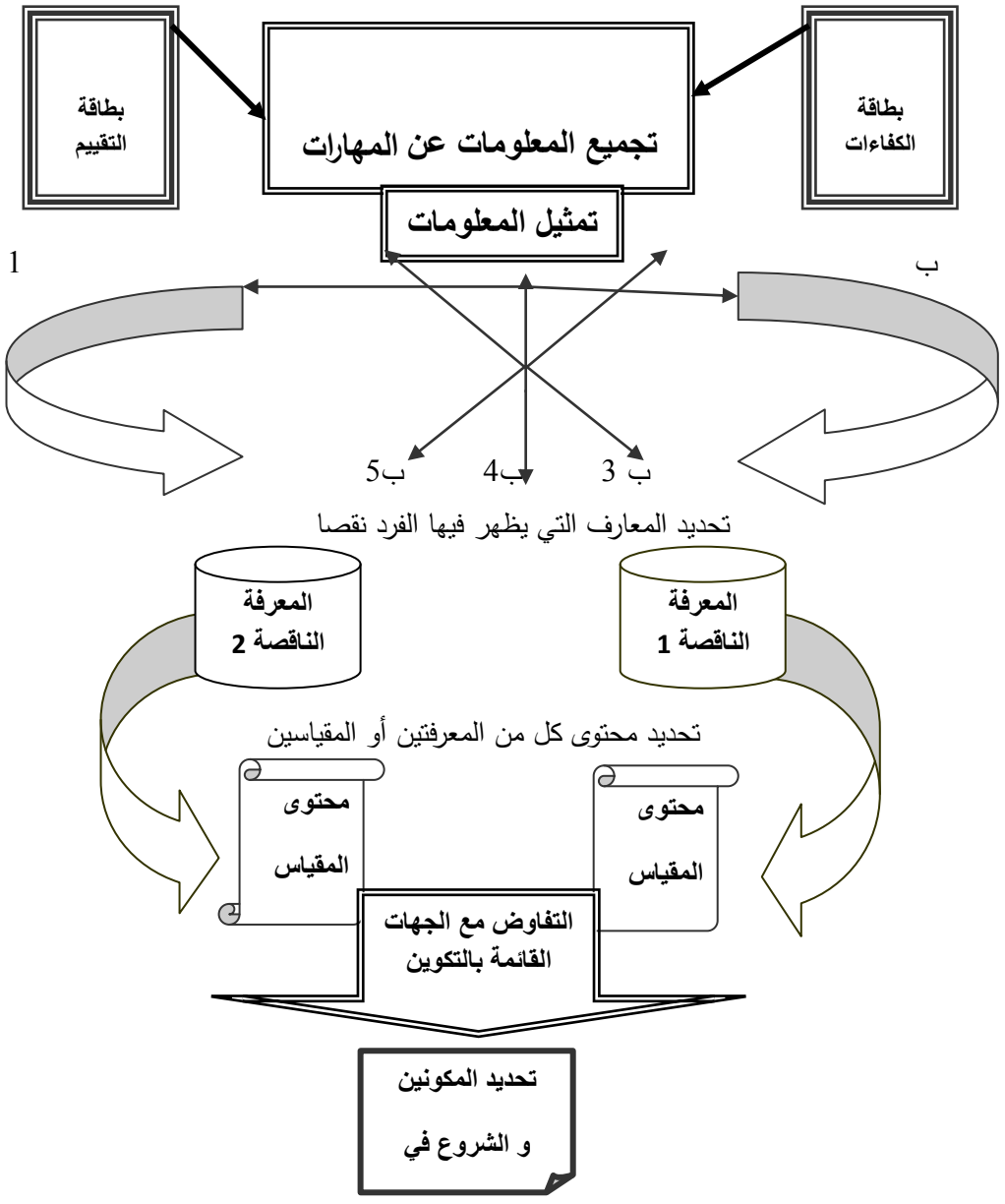

**3 -4 التقييم باستعمال مرجعية المهارات:**

إن إدراج مفهوم المهارات في نشاط التقييم بشكل خاص لا يغير في المفهوم العام لهذا الأخير، إذ تبقى عملية يرجى منها تحديد الفوارق. إلا أن تغير موضوع التقييم إلى المهارات أدى إلى إيجاد مقاربات وكيفيات جديدة تتأقلم والمنطق الجديد،كما أن تبيان دور مرجعية المهارات في نشاط التقييم يتطلب تبني مقاربة معينة، والمقاربة التي نراها أكثر عملية هي المقاربة المعرفية التي تستند إلى المناهج الفكرية، بمعنى المراحل الضرورية لحل مختلف المسائل، وهو ما يمكن من معرفة الكفاءات التي تسمح للفرد من تحقيق النتائج المنتظرة والكفاءات المعيقة، لأن الفرد في تحقيقه للمطلوب منه قد لا تكون كل الكفاءات التي يملكها هي المسئولة على ذلك وكذلك الأمر في حالة عجزه. أما المعلومات اللازمة للتمكن من المتابعة وتحديد المهارات المميزة للفرد والكفاءات الأخرى، فإن مرجعية المهارات تعد الوثيقة الأنجع في ذلك، لاحتوائها على البيانات المفصلة عن الأبعاد الأساسية والفرعية للمهارات من خلال البطاقة الأولى.بالإضافة إلى بطاقة التقييم التي تمكن من إظهار الفوارق في كل بعد مقارنة بالمعيار الأمثل الذي تحدده المؤسسة.

وعن دور مرجعية المهارات في نشاط التقييم فيمثله الشكل رقم 02 على أن هذا الأخير هو بمثابة خوارزمي يتكرر خاصة بالنسبة للعمال الذين لا يبينون أي نتائج إيجابية في المناصب التي يشغلونها بشكل متكرر،فيشكل لهم خوارزمي مطول تحدد الخطوة فيه بشكل ابتدائي بالمناصب، ثم تنتقل إلى التشغيل الخاص،فعائلة المهارات. أما عن الإطارات المسيرة فالخوارزمي يكون أقصر تحدد خطواته بالمناصب في غالب الأحيان ويمكن أن يوسع إلى التشغيل الخاص أو عائلة التشغيل خاصة بالنسبة للمؤسسات الكبير

**الشكل رقم: 02 دور مرجعية الكفاءات في نشاط التقييم**

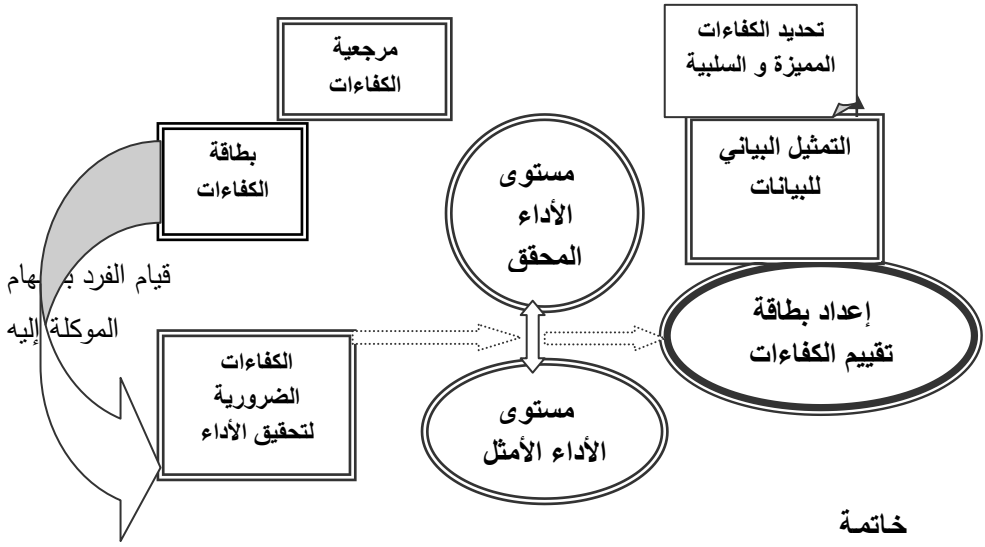


**خاتمة**

لقد ظلت إلى وقت قريب أنشطة الموارد البشرية تسير بشكل شبه مستقل عن بعضها البعض رغم أنها تمارس من طرف نفس المركز التنظيمي، فبالنسبة للمفاضلة بين التكوين والتوظيف مثلا، نجد الأول يرتبط بعملية التقييم والتي تهتم أساسا بمتابعة الأفراد من خلال تحقيقهم للأهداف، مما لا يمنح الكيفية التي توضح الضعف الحقيقي الذي يعاني منه الأفراد في حين نجد التوظيف يرتبط بمتطلبات المنصب وهي المعلومات التي يوفرها وثيقة وصف المناصب والتي تشمل أساسا المعلومات الخاصة بعلاقات المنصب.

إلا أن هذا العائق يمكن تجاوزه كما تم توضيحه من خلال هذا الورقة بإدراج مرجعية الكفاءات كأداة لتسيير الموارد البشرية، وعن موقع مرجعية المهارات من مختلف أنشطة الموارد البشرية.

بحيث تتمكن المؤسسة من رفع مستوى أداء مواردها البشرية ممثلة في المهارات أهم مصدر للمزايا التنافسية في الوضعية الحالية للمحيط، وذلك عن طريق الزيادة المرتقبة في نسبة الفعالية، طالما أن نسبة تحقيق الأهداف ترتفع نتيجة أن كل قرارات أنشطة الموارد البشرية تنطلق كلها من قاعدة معطيات واحدة ليتم تقييمها بنفس القاعدة أي مرجعية المهارات.

وزيادة على ما سبق فإن المؤسسة يمكنها الاستفادة من جملة المزايا بإدراجها لمرجعية المهارات نوجزها فيما يلي:

- إن إدراج منطق الكفاءات في تسيير الموارد البشرية يجعل من الممكن العمل على تحقيق التجانس المعرفي للمؤسسة ككل، إذ أن تقسيم المؤسسة إلى أنواع من التشغيل الخاص والتي كما ذكرنا سابقا ستكون اقل بكثير من عدد المناصب التي تتكون منها[31].وطالما أن بقاء العامل أو الموظف داخل تشغيل خاص وليكن ( ت1) سيسمح له باكتساب المعارف الضرورية التي تمكنه من أداء مختلف مهام مختلف المناصب المشكلة لهذا الأخير ويؤهله بالانتقال إلى اقرب تشغيل خاص و ليكن (ت2) ...الخ
- يمكن للمؤسسة أن ترفع من مستوى أداء مواردها البشرية ممثلة في المهارات .
- إن اعتماد مرجعية المهارات يمكن من استغلال التكنولوجيات الحديثة للاتصال في تسيير الموارد البشرية، والتي ينتج عنها إمكانية تطبيق .Le Juste a temps مما يسمح بالتعامل ألبعدي مع المهارات حسب ما تمليه واجبات المسيرين الناتجة عن التوجهات الإستراتيجية، وليس القبلي بدلالة قائمة المهن المحددة بشكل مسبق.
- الأهمية الأخرى التي تحققها مرجعية المهارات هي الليونة والسرعة في العمل، فمسيري الموارد البشرية يستطيعون توجيه العمال إلى مناصب مختلفة وفي زمن قصير، وذلك تبعا للحاجة التي تنتج عن أسباب مختلفة أهمها:- الغياب – الترقية – التقاعد.
- تمكن مرجعية المهارات أيضا من تحقيق التحويل الأفقي للمعارف.

**الإحالات**

[1] Philippe Lorino: Méthodes et Pratiques de la Performance, Ed. organisation Paris, 2000,P85

[2] Alain MEIGNANT: Ressources Humaines Déployer la Stratégie, Ed. Liaison France, 2000, P 110

[3] IDEM : p

[4] jean claude Tarondeau: Le management du savoir , Ed . puf, France, 1998,P 101.

[5] Alain MEIGNANT: Op. Cit. P111.

[6] http://www.interef.com/ateliers/grh_demain/rapport/rencontre_6_octobre_99.htm

[7] Daniel Permatin: Gérer par les compétences ou comment Réussir Autrement , Ed management, France, 1999, P 44.

[8] http:/www.dessmrh.org

[9] Alain MEIGNANT:Op. Cit. P 169.

[10] Jean Brilman: Les meilleurs pratiques de management, Ed organisation, Paris, 2000P136.

[11] D.Weiss.; Ressources humaines, Ed organisation,France,2000. P 392
[12] Alain Meignant: Op. Cit. P 127
[13] Philippe Eray : précis de développement des compétences, Ed Laison, France ,1999 P 78
[14] http/www.espasecompetences.org/html/glossaire.html
[15] http:/www.assu-mrh.ifrance.com
[16] Idem
[17] Fréderic wather" La Formation Découpée En modules De Compétences" Actualité de La formation permanente, N :170, centre info, paris, 2001 P81
[18] Phillipe Eray : Op. Cit. P78
[19] Trevor Boutall : Compétences managériales, le guide, Ed. DEMOS, France, 1998 P 08
[20] http:/www.asso-mrh.ifrance.com
[21] Idem
[22] Daniel Permartin : Op. Cit. P 85
[23] ALAIN Meignant : Op. Cit. p 133
[24] http:/www.asso-mrh.ifrance.com
[25] Daniel Pematin : Op. Cit. P 84
[26] ALAIN Meignant : Op. Cit. P125
[27] Daniel Pematin : Op .Cit. P 84
[28] http:/www.asso-mrh.ifrance.com
[29] Guy Le Boterf :" La Gestion Des Compétences Rattraper Par Les Ages",",Actualité de formation Permanente N : 181, novembre –décembre 2002, centre info, paris
[30] G. Le Boterf : Ingénierie et Evaluation des Compétences, Ed. organisation France, 2003.PP44-45
[31] *إسماعيل حجازي:مرجعية الكفاءات كأداة لتقييم الكفاءات و متابعة المسار ألاحترافي، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، قسم التسيير، جامعة ورقلة –الجزائر 08/09/مارس/2005 .*

# الإقليمية الجديدة وإشكالية تشكّل السوق الوطنية في الدول النامية

د. عبد اللاوي عقبة . جامعة الوادي

**ملخص :**

منذ نهايات « الحرب العالمية الثانية » أواخر النصف الأول للقرن الماضي، والكثير من التحولات متعددة الصُعد تتفاعل لإعادة رسم خارطة العلاقات العالمية على أكثر من مستوى، كما أن « العولمة » تفرز ضغوطات أكثر من كل ذلك وعلى الجميع دون استثناءات ( الأقطار، التجمعات الإقليمية، الشركات ... الخ ) لتخفف من توجهاتها الداخلية قصيرة المدى بوضع « التشابكات الدولية » ( العالمية ) في موقع متقدم قبل ذلك، سواء بالاعتماد بدرجة أكبر على التصدير للخارج أو الاستيراد منه، وعلى المنافسة كونياً بفتح حدودها أمام نفاذ السلع والخدمات ورأس المال منها أو إليها.

كل ذلك ساهم في انتقال الفكر التكاملي من التكتل بصيغته «التقليدية» خلال حقبة «الارتكاز الجغرافي» إلى «الإقليمية الجديدة» زمن عالمية المرحلة الراهنة، بكل ما تكرسه «الإقليمية الجديدة» من حالة عدم التكافؤ.. والتي تعتبرها الدول المتقدمة هبة رأسمالية، وترى فيها الدول النامية مخرج وفرصة تاريخية تنتشلها من حالة التخلف المزمن الذي تتخبط فيه. في حين يرى الكثير من الباحثين أن موضوعة «الإقليمية الجديدة» كمطلب آني تثير الكثير من المخاوف خاصة فيما تعلق بتشكل السوق الوطنية للدول النامية.

**الكلمات المفتاحية** : التكتل، التكامل، العولمة، الإقليمية الجديدة، السوق الوطنية.

***Summary**:*

*Since the end of «the Second World War» the end of the first half of the last century, many changes in various levels interact to redraw the global relation map in more than one level, and the «Globalization» produce more pressure on every thing everyone without exceptions (country, regional groupings, Companies ... etc) to ease the internal orientation of a short-term «international entanglements» (global) in an advanced position, either by relying more on exporting or importing, and the global competitiveness open its borders in front of to access goods, services and capitals.*

*All this contributed to the movement of thought as complementary from «traditional» during the era of «geographical center» to «new regional» at recent global, The stage it devoted to the inequality .. , Which is considered as gift of capitalism for developed countries, in The meantime The developing countries considered it as an occasion to be taken from chronic underdevelopment which has plagued . While many researchers believe that placed 'new regionalism' requirement Annie raises a lot of concerns particularly attached to the formation of the national market for developing countries*

***Keywords**: clustering, integration, globalization, new regional, The national market.*

**مقدمـة**

منذ نهايات « الحرب العالمية الثانية » أواخر النصف الأول للقرن الماضي، والكثير من التحولات متعددة الصُعد تتفاعل لإعادة رسم خارطة العلاقات العالمية على أكثر من مستوى :

على « السطح » ... وفيما تعلق بالجغرافيا، ألغيت « خطوط الطول » و« دوائر العرض» التي حددت لقرون حِمى « النفوذ الاقتصادي » للدول، ذلك باغتيال أساسها الاقتصادي الكامن ضمن « السياسة الحمائية » عبر إلغاء أهم أدواتها المتمثلة في « التعريفة الجمركية »، ومن ثم إحالة ما تبقى منهم إلى قائمة التجاوزات التجارية والجنح الاقتصادية في القانون التجاري الدولي.

في « العمق » ... وبقدر ما توحد نمط « السياسة الاقتصادية » باعتناق الجميع طوعاً وقسراً لمبادئ « الليبرالية الاقتصادية » بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وإقفال سنوات « الحرب الباردة » نهايات القرن الماضي، بقدر ما تقلص العالم من خمس كتل طبوغرافية إلى ثلاث قارات اقتصادية بفعل موجة التكتلات العظيمة التي صبغت « السلوك الاقتصادي الدولي » مذ ذاك الحين، والتي وُئد منها الكثير ( « اتحاد المغرب العربي » مثلاً )، وفشل منها غير قليل ( «الوحدة العربية» على سبيل المثال ) ... ولم يبق منها سوى أن الولايات المتحدة الأمريكية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية والفائزة بـ « الحرب الباردة» قد قوضت دول أمريكا اللاتينية وما جاورها وشكلت قارتها الاقتصادية، أوروبا المتناحرة منذ ما لا يزيد عن عقود قد استكملت قارتها العظمى فيما ما يمكن وصفه بـ « فيدرالية اقتصادية موحدة » ( الاتحاد الأوروبي) وهي توسعه، اليابان المهزوم واقتصاديات جنوب شرق آسيا وبحضور الصين سعت للتعاون لغزو أسواق العالم، وحجزت مقعد القارة الثالثة، وبوادر نجاحها وتفوقها تبدوا في الأفق القريب ... الخ.

عند « الوسط » ... وبين ذلك، تقع البقية من اقتصاديات دول العالم النامية، أين لا يزال الجدل في أوجه بين : أطروحات تشكيل قارات رابعة وخامسة ... الخ، وبين أطروحات اختزال التاريخ والاندماج ضمن القارات الثلاث سالفة الذكر. ولا يزال الواقع الاقتصادي لا تستطيع مؤشراته إعطاء أيه تنبؤات حول الأطروحة المتفوقة، برغم بعض مظاهر الانحياز للطرح الثاني، من مثل: عقد الشراكة الأورو–متوسطي ... الخ.

فوق كل ذلك .. كانت ( ولا تزال ) « العولمة » تفرز ضغوطات أكثر من كل ذلك وعلى الجميع دون استثناءات (الأقطار، التجمعات الإقليمية، الشركات ... الخ ) لتخفف من توجهاتها الداخلية قصيرة المدى بوضع « التشابكات الدولية » ( العالمية ) في موقع متقدم قبل ذلك، سواء بالاعتماد بدرجة أكبر على التصدير للخارج أو الاستيراد منه، وعلى المنافسة كونياً بفتح حدودها أمام نفاذ السلع والخدمات ورأس المال منها أو إليها. وقد دعّم هذا التوجه وجود ( أو إيجاد . أي خلق . ) آليات إسناد تلك النزعة

العولمية، من مثل : « صندوق النقد الدولي »، « مجموعة البنك العالمي » و« المنظمة العالمية للتجارة ».

ومن كل ذلك ... نختار لنقول:

لقد شكلت تلك « التكتلات الإقليمية » حقيقة من أهم حقائق السياسة الدولية الراهنة لعالم ما بعد الحرب الباردة، وهي في عمقها تعبير مباشر عن حاجة ملحة لتجاوز الإطار الضيق للدولة القومية دون تفكيكها، وصولا إلى رحابة التكتل فوق الوطني وعبر الإقليمي، بمرتجى بلوغ معادلات قوة أكثر قدرة على بناء علاقة متوازنة مع « مراكز القوى الكبرى » المهيمنة على مقدرات العالم وبين « أطراف السوق الدولية » الواقعة ضمن تلك المقدرات .

ونحن نعتقد أنها . أي تلك التكتلات . وبقدر ما بدلت مفاهيم « السياسة الاقتصادية »، بقدر ما أنجبت حركة فكرية اقتصادية جديدة، وخلقت فرعاً تنظيرياً حديثاً لـ « التكامل الإقليمي » أساسه التأصيل والتنظير لراهن العلاقات الدولية فوق الجغرافية وعابرة القومية، إنها « الإقليمية الجديدة » التي تتمحور فيها مجموعة من الدول النامية حول إحدى دول المركز، تعيد صورة الإقليمية المتمحورة حول دول المركز الاستعماري لكن هذه المرة على نحو « طوعي لا قسري »، مختلفة بذلك عن التكامل الإقليمي بالمعنى التقليدي بين مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا واقتصاديا. وبكل ما تحمله من ميزات عدم التكافؤ.

من خلال هذا الطرح وفي إطار الهدف العام للدراسة ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي :

ما هي آثار « الإقليمية الجديدة » على تشكّل « السوق الوطنية » للدول النامية ؟

**أولا. التولد التاريخي لـ «التكامل فوق الإقليمي»:**

لقد أدى تنامي العولمة إلى إحداث ضغوط على الأقطار والتجمعات الإقليمية لتخفف من توجهاتها نحو الداخل، ووضع التشابكات الدولية في موقع متقدم، سواء بالاعتماد بدرجة أكبر على التصدير للخارج، والمنافسة على المستوى العالمي، أو فتح حدودها أمام نفاذ السلع والخدمات ورأس المال، وهو التوجه الذي ترعاه منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد والبنك الدوليين[1].

ولقد تميز العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من الألفية الثالثة بتنامي عدد «الاتفاقات التجارية» التي أُخطرت بها مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة الجات/ منظمة التجارة العالمية) بشكل بيّن من 20 اتفاقا في عام 1990 إلى 86 اتفاقا في سنة 2000 ليبلغ مع نهاية 2007، 159 اتفاق، وقد كانت الاتفاقات المبرمة على مدى هذه السنوات اتفاقات ثنائية بصورة رئيسية، وقد أُبرمت أساسا بين البلدان النامية والمتقدمة، وتضمنت هذه الاتفاقات على نحو متزايد أحكاما تهدف إلى تحقيق «الاندماج العميق» الذي ينطوي على عناصر إضافية لتنسيق السياسات الوطنية بما يتوافق مع برامج للإصلاح تُحبذ إتاحة قدر أكبر من الحرية لقوى السوق، وبذلك تُشجع أيضا حرية حركة

الشركات المتعدية الجنسية، ويحد من التدخل الحكومي. وهذا الاتجاه مقترناً بتزايد عدد اتفاقات التجارة الحرة واتفاقات التجارة الإقليمية التي تشمل بلدان من مناطق جغرافية مختلفة، يُمثل سمة مميّزة لما أصبح يُسمى بـ «الإقليمية الجديدة»[2].

والإقليمية هي حالة وسيطة بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات والمؤسسات لتضييق نطاق اهتماماتها، سواء السياسية أو الاقتصادية؛ والعولمة التي تستهدف إلغاء الحدود الجغرافية، وتسهيل نقل الرأسمالية سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا عبر العالم كله. وهذه الحالة الوسيطة تتصرف إلى التفاعلات الإقليمية، سواء على المستوى القاري أو على مستوى الأقاليم الفرعية، وتهدف إلى دعم التكامل والاندماج في مختلف المجالات بالدرجة التي تقلل من التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنه، وتتسم هذه التفاعلات الإقليمية بأنها اختيارية (من حيث المبدأ) كما تتضمن تنازلاً عن جزء من سلطة الدولة لقيادة عليا تمثل جماعة وتتصرف باسمها[3].

إنّ النظم الإقليمية الجديدة، في عالم اليوم، تختلف عن إقليمية الستينات في أنها ليست امتدادا أو تعبيرا عن مصالح إقليمية فحسب، بل هي استجابة للتطورات العالمية. فإذا كان المضمون السياسي والعسكري والاستراتيجي قد حكم علاقات وتفاعلات النظم الإقليمية التقليدية، فإنّ المحتوى «الاقتصادي – الاجتماعي»، على الخصوص، يحكم علاقات وتفاعلات التكتلات الإقليمية الجديدة. وأيا كان نوع الاختيار ودرجة تكيّف الدول والنظم الإقليمية مع التكتلات والشراكات الإقليمية والعالمية الجديدة، فإنها مطالبة بإجراء مراجعات دقيقة لأهدافها وطبيعة علاقاتها مع البيئة العالمية الحديثة.

وقد تميزت الفترة الأخيرة بتصاعد الدعوة إلى أن «التكامل الاقتصادي» أصبح ضرورة في «عصر العولمة» باعتبار أنه يتطلب التعامل مع التزايد الكبير في الاعتماد المتبادل. فضلا عن ذلك ظهر نوع جديد من الترتيبات الإقليمية تكرس عدم التكافؤ والتمايز في درجات النمو وذلك بسبب سيادة القوى الكبرى، هذه الترتيبات المبشرة بتكامل منفتح على الخارج يتم مع واحدة أو مجموعة من هذه القوى، مسلما بما يسود بينها من تفاوت في مستويات النمو. بل لعل هذا أصبح واحد من شروطها، بحيث تعمل الدول الأعضاء المتقدمة «كقاطرة» تشد الدول الأقل نموا نحو الإطار العالمي، باعتبارها أعضاء أساسيين فيه. بالإضافة إلى أن تعمد على التأكيد على تحرير الخدمات وانتقال رؤوس الأموال، وما يطلبه ذلك من تعديل في السياسات الاقتصادية الوطنية، وهو ما يطلق عليه البعض تعميق التكامل[4].

وهكذا نشأت «الإقليمية الجديدة» (new-regionalism) التي تتمحور فيها مجموعة من «الدول النامية» حول إحدى دول «المركز»، تعيد صورة الإقليمية المتمحورة حول دول «المركز الاستعماري» لكن هذه المرة على نحو «طوعي» لا «قسري»، وهي تختلف بالتالي عن التكامل الإقليمي بالمعنى التقليدي بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية[5].ولذلك تتخذ الصيغة الاقتصادية لـ «

لإقليمية الجديدة » شكل « منطقة تجارة حرة » تختلف آجال تدرج تطبيقها لكل عضو وفقا لتفاوت ظروف النمو، على أن يكون ذلك ضمن الحدود التي تجيزها منظمة التجارة العالمية، والتي لا تتجاوز عادة عشر سنوات. ونظرا لأن هذه الترتيبات لن تتمكن من تحقيق تقارب في «الهياكل الاقتصادية» خلال فترة السماح فإنها لا تتضمن تحركا نحو «اتحاد جمركي».

كما تنطوي «الإقليمية الجديدة» على العديد من العناصر التي تتحقق في مستويات متقدمة في (التكامل الاقتصادي التقليدي) وجدت في مستوى أعمق من التكامل منها[6]:

* تيسير تدفقات رأس المال (الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر) عن طريق إنشاء بروتوكولات تنظيم وحماية الاستثمار؛
* إدخال تحسينات على البنية التحتية والاتصالات والنقل المفضية إلى زيادة التبادل التجاري وتسهيل حركة العوامل؛
* إنشاء مؤسسات لإدارة وتيسير التكامل الإقليمي (على سبيل المثال صناديق التنمية وبرامج التمويل، ومؤسسات الاستثمار ووضع المعايير وآليات لتسوية النزاعات)؛
* تنسيق الضرائب المحلية وسياسات الدعم، ولا سيما تلك التي تؤثر في حوافز الإنتاج والتجارة؛
* تنسيق السياسات الكلية، بما فيها السياسة المالية والنقدية، لتحقيق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي ضمن نطاق منطقة التجارة الحرة، بما في ذلك تنسيق سياسة سعر الصرف؛
* التنسيق والتنظيم القانوني للأسواق المنتجات وعوامل الإنتاج على سبيل المثال: ( مكافحة الاحتكار، القوانين التي تنظم التدفقات التجارية، وعلاقات العمل، والمؤسسات المالية).

من جهة ثانية (بعد إسقاط معيار التجانس الاقتصادي)، فنظرية التكامل الاقتصادي التي ظهرت في البداية (خمسينيات وستينيات القرن العشرين) في ثياب إقليمية، بمعنى أنها اختارت كنقطة بداية مجموعة من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين، ثم بدأت تبحث في الآثار المترتبة على تحرير التجارة البينية للدول الأعضاء وعلى فرضها لسياج جمركي موحد في مواجهة الدول غير الأعضاء؛ انتقلت اعتبارا من مطلع التسعينات من نفس القرن بحركة التكامل الاقتصادي من إطاره الإقليمي إلى النطاق القاري[7].

## ثانيا. الإقليمية الجديدة وتشكّل السوق الوطنية بالدول النامية:

بدأ تجدر الإشارة أن التحولات والتبدلات التي شهدتها الدول الصناعية المتقدمة خاصة القطب الأوربي والأميركي، في القرن الثامن عشر والتاسع عشر لعبت دورا نوعيا متميزا في تشكل أسواقها الوطنية أولا، ومن ثمّ تشكيلها للسوق الرأسمالية العالمية وتحديد أبعادها لاحقا، ولم يكن بمقدور هذه السوق الموحدة دوليا أن تتشكل وبهذه السرعة والدقة من التنظيم والتشريع إلا على قاعدة نمط إنتاج رأسمالي أرقى من جميع الأشكال السابقة؛ ومن هنا يمكن تثبيت الملامح الرئيسية الآتية[8]:

- أن السوق الوطنية لأية دولة من الدول الأوربية أو الأمريكية تشكلت تدريجيا وكان ذلك عاملا رئيسيا في النمو الطبيعي للرأسمالية التقليدية؛
- إن علاقات السوق في هذه الأقطاب وبشكل خاص الدول التي شهدت الرأسمالية مبكرا، تشكلت ونمت من خلال نمو الإنتاج السلعي، أي بمقدار ما يمكن تحويله من إنتاج طبيعي إلى إنتاج سلعي، بمعنى أكثر تحديدا، أن آليات السوق الداخلية عبّرت عن كونها تعمل بفاعلية على أساس قانون القيمة، الذي يفترض الغلبة للإنتاج السلعي في الاقتصاد الوطني، وهو ما يفسر كون السوق الخارجية عبرت عن كونها امتداد للسوق الداخلية.

وفي مسار التطور الرأسمالي ونمط الإنتاج لهذه المراكز، تاريخيا دعمت الثورة العلمية والتكنولوجية قوة هذه الأسواق المُشكلة، من خلال خلق صناعة توليد طاقة جديدة ومواد أولية وتكنولوجيا حديثة، ومن هنا يُمكن تركيز حزمة من النتائج بالغة الأهمية[9]:

- تنامي الاستثمارات الموضوعة في تحديث الإنتاج وترشيده بسرعة في السبعينات، ثم الثمانينات، مع تسارع إدخال التكنولوجيا عن ذي قبل؛
- الحاجة إلى درجة عالية من الهياكل التحتية للصناعات الحديثة وخصوصا في الصناعات الكيمياوية والإلكترونية. ولقد تطورت الصناعات الدوائية على أساس تطور الخدمات الطبية. وقد دعمت كل الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة نُظما فعالة للتعليم؛
- إعادة توزيع الصناعة عالميا، فهناك اتجاه واضح إلى إبقاء أنواع الإنتاج التي تتطلب جهودا علمية أكبر في الدول الصناعية المتقدمة، ونقل الأنواع الأقل تعقيدا والأكثر سكونا، وتلك التي تتطلب جهودا عضلية كبرى إلى البلدان النامية حيث اليد العاملة أرخص، وحيث تكون اعتبارات حماية البيئة أقل تشددا؛
- بداية اختفاء القاعدة الصناعية التقليدية في البلدان المتقدمة مع تغير في هياكل الوحدات الإنتاجية سعيا وراء مرونة أكبر للإنتاج، إلى جانب تركيز المال والقدرة الإنتاجية، فإن هناك نزعة إلى التمايز الداخلي ونشوء وحدات إنتاجية مستقلة أصغر حجما يُمكن إدارتها بشكل أكفأ؛
- إحداث تغيرات هيكلية عميقة في الاقتصاد بحيث تعطي الأولوية للفروع التي تتطلب جهودا عملية أكبر وتتطور بسرعة. أما الفروع الأخرى فإنها تعاني الركود والتدهور؛
- البحث الجدي من وراء التكنولوجيا الجديدة عن إمكانية زيادة إنتاجية العمل لدى العامل النموذجي المتوسط، واستخدام التكنولوجيا بصورة مكثفة وتوفير الخامات والوقود والمواد، وتقليص مدة إنتاج المنتجات. فالفكرة هي إنتاج متكامل ومتطور ومرن يستجيب بسرعة لظروف التسويق، ويضمن إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات، والاستعاضة السريعة من نماذج وأنواع من السلع بأخرى جديدة باستمرار.

وتعمل المنافسة الاحتكارية بوصفها قوة محركة للتقدم التكنولوجي، ومن ثمّ يتوفر الاتجاه الموضوعي نحو تدويل الإنتاج.

وكان محصلة ذلك كله هي أن الاتجاه الجوهري الذي صار يحكم حركة الرأسمالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هو أولوية التطور في العمق بفضل النمو المذهل في القوى المنتجة. فظواهر لم يُعرف لها مثيل من قبل من مثل: مكينة الزراعة، وخلق قاعدة عريضة من الخامات الصناعية، والتوسع الملحوظ في الأسواق، وتكثيف التبادل التجاري فيما بين الدول الصناعية، قد أحدثت جميعا تغييرات كبيرة في السوق العالمية. ولقد أفضت في الوقت نفسه إلى انهيار النمط التقليدي لتقسيم العمل الدولي، وخففت من اعتماد الدول الصناعية على الأسواق ومصادر الخامات ومجالات الاستثمار في البلدان النامية. وكلها ظواهر تُشكل ما يُسمى باتجاه الرأسمالية إلى التطور في العمق بدلا من التطور بالانتشار[10].

وفي نفس السياق فقد ساهمت حزمة من العوامل والظروف المواتية في دعم تشكل الأسواق الوطنية وتوسعها ونموها تناسبا مع النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه البلاد، من ذلك آليات بروتن وودز (نظام النقد الدولي الذي حقق ثباتا في أسعار الصرف واستقرار في أحوال السيولة الدولية، ومجموعة البنك الدولي التي شجعت حركة الاستثمارات الدولية، واتفاقية الجات التي استهدفت خفض القيود الجمركية). فكل ذلك أدى إلى نمو واضح في التجارة الدولية (تصدير السلع ورؤوس الأموال). كذلك لا يجوز تجاوز عامل مهم ورئيس وهو بقاء نمط تقسيم العمل الدولي لمصلحة البلدان الصناعية الرأسمالية، وهو الأمر الذي أدى لتمكين هذه البلدان من الحصول على المواد الخام ومواد الطاقة بأسعار رخيصة جدا، في ضوء علاقات تبادل غير متكافئ مع البلاد النامية[11].

وفي سياق مزيد من التحليل للإشكال آنف الذكر، وعلى الصعيد الأوربي تحديدا، فاقتصاديات هذه الأخيرة مرت في سلسلة ارتقائية من حالات الشراكة الإقليمية التي تتباين داخلها درجات الحماية الاقتصادية والحرية الاقتصادية إلى عملية التوحد الاقتصادي في السوق الأوربية الموحدة، ويتجلى ذلك بالمراحل الملاحظة في مسيرتها الاقتصادية.

وفي إطار هذا المسار المتقدم الذي حققته أوربا طيلة أكثر من ثلاثة قرون والذي توج بالسوق الأوربية الموحدة نهاية القرن العشرين، يكون مشروعا على المستوى المنظور والاستراتيجي أن تفكر أوربا الموحدة بمشروعات شراكة مع المناطق المختلفة بما فيها المنطقة العربية، وبشكل خاص دول جنوب حوض المتوسط[12].

أما على الصعيد الأمريكي فالسوق الوطنية مُشكّلة منذ قرن أو يزيد، وهي في صورة أرقى وأقوى، والمؤشرات الاقتصادية الأمريكية على المستوى الكلي أو الجزئي تؤثر بعمق في مراكز الاقتصاد العالمي وأطرافه، كما أن الولايات المتحدة ومن خلال توجهها الجديد نحو الإقليمية القارية بعقد اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والعمل على توسعتها، ومبادرة نصف الكرة الغربي[13] والتي تضم عددا كبيرا

من الدول غير مسبوق، وكذا بطرح مشروع السوق الشرق أوسطية، إضافة إلى مجموعة من الترتيبات الأخرى[14]، بمرتجى إقامة نظام إقليمي جديد يكون فرعا من النظام الدولي الجديد الذي تهيمن عليه. كل ذلك يُعبر عن امتداد لمسار العولمة من منظور أمريكي الذي فشلت في استكمال ملامحه النهائية من خلال منظمة التجارة العالمية، نتيجة لتعثر جولات هذه الأخيرة جراء التناطح التنافسي للأقطاب الثلاث.

وعليه فإن صيغ الاندماج الاقتصادي عبر الاتفاقيات الإقليمية الثنائية أو المتعددة مع المراكز الرأسمالية قد تُسبب ضياع الفرصة التاريخية لاقتصادات الدول النامية في تشكل أسواقها الوطنية، فالوضع الراهن يجعل من موضوع الإقليمية المطروحة في شكلها الجديد قد يكون فيه نوع من المغالاة التي تحاول قسرا تجاوز حدود السياق «التاريخي ـ النظري» من دون معاينة جادة لما هو متاح فعلا.

وكما أشرنا فإن أغلب الدول المتقدمة أنجزت مهمة تشكل السوق الوطنية منذ قرن ونصف أو يزيد، بينما حالة الدول النامية فالسوق الوطنية ما زالت في الأطوار الأولى لتشكلها، وبالتالي عمليا ليس لدول العالم المتقدم مصلحة بتكييف عملياتها الاقتصادية مع الطرف الثاني (الدول المتخلفة أو النامية) على أساس المساهمة في إنجاز السوق الوطنية.

وارتباطا بالمحدد السابق الذكر فإن الدول المتقدمة لا تنظر لمعظم عملياتها الاقتصادية مع الاقتصادات المتخلفة على أساس تكاملي، بل مجرد تسويات لمعاملات تبادل تجاري سواء أكانت سلع إنتاج وسائل إنتاج أو سلع استهلاكية. مع أن هذه المعاملات التجارية قد تكون مفيدة أحيانا وفي بعض حلقاتها لتشكل السوق الوطني، إلا أن ما ينبغي تأكيده في هذا الصدد أن الفائدة إذا ما حصلت فهي عارضة وليست أصيلة في تشكل السوق الوطنية[15].

وفي سياق التأصيل التاريخي– النظري، لا بد من التوقف عند الطرف الأضعف المعني بموضوعات الإقليمية الجديدة، وهو ما يدفع بتأشير الآتي:

- أن معظم البلاد المتخلفة، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لم تشهد عمليات تراكمية يمكن أن تفضي إلى نمط إنتاج رأسمالي، بل مجرد رسملة داخلية في مختلف هذه البلدان مبنية على قاعدة تطور بعض أشكال التجارة والعلاقات «الريعية–الربوية» في ظل سيادة الاقتصاد الطبيعي؛
- أن المرحلة الإقطاعية وما قبل الإقطاعية في معظم البلاد المتخلفة تعرضت إلى هزات عنيفة عشية تحول الرأسمالية من صيغة «رأسمالية منافسة» إلى صيغتها «الكونية»، مما عرقل إمكانات التطور التدريجي للاقتصاد الطبيعي إلى اقتصاد سلعي؛ وبالتالي أعاق عملية التراكم للنقود.. لهذا قطعت الطريق على إمكانات تشكل نمط إنتاج رأسمالي أصيل في مجموعة الدول التي تشكل الجانب الآخر من قسمة العمل الدولي، ومثل هذا الوضع حال موضوعيا دون تشكل أسواقها الوطنية، وفي الحالات التي ظهرت

ملامح سوق وطنية فإنها ظهرت مشوهة ومفارقة بسبب ارتكازها على حلقة التداول بينما ظلت حلقة الإنتاج غائبة، رغم كونها الحلقة المحركة لقاطرة الاقتصادات الوطنية.

وقد ترتب على العاملين السابقين مجموعة من المؤشرات الملموسة والتي ألقت بظلالها على حالة تشكل السوق الوطنية في الاقتصادات المتخلفة وهي كالآتي[16]:

- عدم سيادة الإنتاج السلعي والتفوق المتميز لرأس المال التجاري–الربوي تعتبر سمات مميزة للاقتصادات الوطنية في البلدان المتخلفة مثل هذا الوضع أضعف عنصر التنظيم في الدورة الإنتاجية ذات الطابع الرأسمالي؛
- معظم حالات الإنتاج السلعي المتاح في بلداننا مصدرها خارجيا سواء دخل في صورة واردات أو خرج في صورة صادرات.. بهذا المعنى فإن السوق الآخذة في التكوين لا تصبح عندئذ هي السوق الداخلية، بقدر كونها عمليات ملحقة بالسوق الداخلية للاقتصادات الصناعية المتطورة؛
- بغض النظر عن غلبة الاقتصاد الطبيعي في الاقتصادات النامية، إلا أنه في واقع الحال ظل دورها هامشيا في تكوين ما يُسمى السوق الوطنية في اقتصاديتنا؛ بالإضافة إلى انعدام وجود استراتيجيات تسمح في المدى المتوسط والطويل بتغيير هيكل الصادرات، الأمر الذي عزز استمرار هيكل الإنتاج تابع للمراكز الرأسمالية دون تغيير، وهو الهيكل الذي يجعل هذه البلاد (النامية) تنتج ما لا تستهلك (المواد الأولية)، وتستهلك ما لا تنتج (الواردات على اختلاف أنواعها). وقد استندت المراكز الرأسمالية الصناعية على استمرارية هذا الهيكل في مواصلة إخضاع هذه البلاد لمتطلبات وشروط نموها وتوسعها، بل وإلقاء جزء من عبء أزماتها على عاتق تلك البلاد[17].
- تجاوزا وإن سلمنا بأن قطاع تصدير الخامات عزز نمو الأشكال السلعية–النقدية وعجل بتأسيس قاعدة لزرع العلاقات الرأسمالية في البلاد النامية، إلا أن إشكالية انعزال قطاع تصدير الخامات عن باقي العمليات الاقتصادية التقليدية، أحدث أثرا مشوها داخل هذه الاقتصاديات بما في ذلك قضية السوق الوطنية؛ بمعنى أنه لم يتوفر الحافز التاريخي لدفع عملية التقسيم الاجتماعي إلى الأمام، وكان البديل عملية التقسيم الدولي ذات الطبيعة الرأسمالية المشوهة[18].

هذا التعقيد التاريخي ذو المستلزمات النظرية ألقى بظلاله وبقوة على العملية المشوهة في تكوين السوق الوطنية في الاقتصاديات المتخلفة ككل.. ويمكن اعتبار الأثر الفوضوي التلقائي لقانون القيمة من جهة، ومن جهة أخرى الإقحام القسري الواسع للدولة في البلاد المتخلفة طيلة القرن العشرين في تكوين شبه سوق، يعتبر التجلي الرئيسي لظاهرة السوق المفقودة تاريخيا في الاقتصادات المتخلفة. وحينما حاولت رأسمالية الدولة في البلاد المتخلفة معالجة هذه الإشكالية من خلال برامج تنمية، لم ترتق إلى مستويات مقتضيات حل التعقيد التاريخي في اقتصادياتها، وفي الغالب تعرضت هذه البرامج سواء على

مستوى الإعداد والتخطيط أم على مستوى التنفيذ والمراقبة إلى حالة قسرية حالت دون الإعانة المطلوبة لتشكل سوق اقتصادي حقيقي[19].

ومن المهم في سياق التتبع التاريخي لإشكالية الحلقة المفقود في تشكل السوق الوطنية الإشارة إلى الآثار التي عانت منها دول العالم الثالث جراء الفوضى التي آل إليها نظام النقد الدولي بعد انتهاء عصر بروتن وودز، وهنا تبرز أمامنا بشكل جلي نتائج التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي. ونحن لا نفهم التبعية هنا على أنها مجرد العوامل الخارجية التي تؤثر في اقتصادها، وإنما على أنها ذلك الوضع التاريخي الذي يملك فيه اقتصاد ما القدرة في التأثير على اقتصاديات أخرى دون أن يتأثر بها. أي أننا هنا إزاء وضع ذي سياق تاريخي، اقتصادي واجتماعي وسياسي ودولي، نجد فيه تابعا ومتبوعا. فالتابع يتأثر بالمتبوع، دون أن تكون له القدرة على التأثير عليه، وهذا هو حال العلاقة التي نشأت بين مجموعة دول العالم النامي وبين نظام النقد الدولي منذ نشأته وحتى الآن. فقد كانت مجموعة هذه الدول تتأثر دوما بالأزمات والاضطرابات النقدية التي انطوت عليها مسيرة نظام النقد الدولي دون أن تكون لها أي قدرة في التأثير على هذا النظام أو على محاولات تعديله. ويصدق ذلك بلا استثناء على المرحلة الكولونيالية والمرحلة الاستعمارية وحتى على مرحلة التحرر ونوال الاستقلال السياسي، والسبب الجوهري في طبيعة هذه العلاقة ذات الاتجاه الواحد، التي ربطت مجموعة هذه البلاد بنظام النقد الدولي، يكمن في طبيعة الهيكل الاقتصادي لها، فهو هيكل مشوه صاغته الرأسمالية العالمية ليخدم مصالحها في الحصول على المواد الخام، وتسويق فائض الإنتاج، واستثمار فوائض رؤوس الأموال وهذا الهيكل . كما أشرنا . جعل تلك الدول تنتج ما لا تستهلك، وتستهلك ما لا تنتج وتتأثر دوما بالأحوال الاقتصادية السائدة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، دون أن تمتلك المقدرة على التأثير في تلك الأحوال. وقد ظل الهيكل على حاله دون تغيير بعد حصول هذه الدول على استقلالها، بالرغم من عقود التنمية المزعومة وجهود تحديث الاستثمار. ومن هنا فقد ظلت جذور التبعية النقدية والاقتصادية للخارج قوية وراسخة[20].

من هنا يمكن فهم كون نمط الإنتاج الرأسمالي هو نمط تابع في كل الاقتصادات المتخلفة، وأن السوق الوطنية شبه غائبة إن لم نقل غائبة، مثل هذا الوضع يجعل الحديث المبكر عن الاتفاقيات الإقليمية الثنائية بين المراكز الرأسمالية والأطراف النامية مُربكا للفهم..، فكما هو معلوم هناك ارتباط عضوي بين المستوى الذي وصلت فيه عملية تشكل السوق الوطني من جهة، ودرجة الحرية الاقتصادية أو الحماية من جهة أخرى، إلا أنه في واقع الحال مثل هذا الارتباط غائب أو على الأقل تقطعت حلقاته في حالة «السوق» في أغلب الاقتصادات النامية، وفي سياق هذا المسار المتغير في حالة هذه الاقتصادات والذي يتسم بما يلي[21]:

- ضياع الفرصة التاريخية للاقتصادات النامية في تشكل أسواقها الوطنية؛
- طبيعة الفجوة الحادة بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصاديات النامية؛

- طبيعة المهمات المطروحة على الاقتصادات النامية على المستوى المنظور والاستراتيجي تختلف تماما عن طبيعة المهمات المطروحة على الاقتصادات المتقدمة.

ومن هنا تحديدا فإن الأطروحة الراهنة تفرز أربع معالم نظرية على مستوى الاقتصاد السياسي:

المعلم الأول: اختلاف حاجات اللحظة التاريخية للإقليمية الجديدة : ففي الوقت الذي صار هناك أكثر من مبرر موضوعي لامتداد الدول المتقدمة جنوبا، بالمقابل يصعب الحديث عن مفهوم اقتصادي مماثل لحاجة ومقدرة الدول النامية لهذا الامتداد[22].

المعلم الثاني: التناقض الواضح عند مناقشة الضوابط الحدودية، وذلك من خلال العمل على إلغاء كافة الضوابط المتعلقة بالتجارة الحرة، والتغييب الكامل لحرية الحركة، والواقع أن سياسة الدول في معظم البلدان المتقدمة وفي معظم الأوقات وقعت بين هذين الطرفين، كما كانت السياسات مختلفة نوعيا بالنسبة لحركة البضائع وحركة الأموال وحركة قوة العمل. وبشكل عام كانت حركة قوة العمل أكثر تقييدا من حركة البضائع والأموال. ومن زاوية منتج معينا يقع في مكان ما من السلسة السلعية تكون حرية الحركة مرغوبة حينما يكون هذا المنتج قادرا على المنافسة اقتصاديا مع غيره من منتجي نفس البضائع في السوق العالمية. أما حين لا تكون هذه هي الحالة فإن مختلف القيود الحدودية على المنتجين المنافسين يمكن أن تزيد من تكاليف هؤلاء الأخيرين. وتفيد منتجا كان لولا ذلك أقل كفاءة، وهو الأمر الذي يظهر بجلاء في الاتفاقيات الإقليمية الجديدة من تغييب شبه تام للدولة المتقدمة لمنتجات تمتلك الدول النامية فيها مزايا نسبية وبإمكانها المنافسة بقوة في الأسواق المتقدمة من المعالجة ضمن هذه الاتفاقيات وعدم إدراجها ضمن السلع المحررة. ولما كان أي سوق يوجد فيه كثير من منتجي أية بضاعة ستكون أغلبيتهم بحكم التعريف أقل كفاءة من الأقلية – وهو حال الدول النامية –، فإن الاتجاه نحو فرض قيود تجارية على حرية الحركة عبر الحدود هو الأمر المرغوب فيه. ولكن لما كانت الأقلية الأكثر كفاءة هي أكثر ثراء وقوة نسبيا –وهي حالة المنتجين في الدول المتقدمة – فقد وُجد دائما ضغط مضاد عبر المؤسسات الدولية وكذا المفاوضات الثنائية لفتح الحدود، وإزالة أغلب العوائق في وجه التدفقات المنظورة وغير المنظورة[23].

المعلم الثالث: اختلاف مفهوم الميل لـ «تكافؤ الفرص» : فمن زاوية الاقتصاد السياسي كي تحقق الإقليمية منافع مماثلة للجميع وتضحيات مماثلة للجميع يفترض أن هناك هامشا مقبولا ذو ميل لتكافؤ الفرص بين الطرفين (المتقدم والنامي)، وهذا أمر يصعب الحديث عنه، مازال أحد أطرافه (الدول النامية) لم تُحقق المُرتجى في تشكل السوق الوطنية. والإشكالية هنا أنه مازالت غير واضحة حدود حيز الدور المجهول للدول المتقدمة. وتمركزها في المساعدة بهذا الاتجاه كي يكون الميل نحو التكافؤ ممكنا، وبعكسه يصبح الحديث عن تكافؤ الفرص من خلالها لا يعدو عن كونه ترفا فكريا[24].

المعلم الرابع: المرجعية النظرية للتنافسية الدولية، فواقع حال التنافسية الدولية الراهنة يتجلى بصيغة ميزات نسبية أحيانا وميزات نسبية ومطلقة أحايين أخرى، هذا الوضع الجديد يُعد أمرا غير مرغوب فيه في التجارة الدولية، بل إنه مضر، إذا ما أريد له تعظيم المنافع للطرفين، لأنه يعكس كون التنافسية الدولية ليست طليقة وأن السياسة الاقتصادية لرأس المال هي التي تسمح بظهورها في صيغة ميزات نسبية أحيانا

وميزات نسبية ومطلقة أحيانا أخرى كل على حدا ومعا في آن واحد، وأن عملية الاستحواذ على الميزات النسبية والمطلقة معا أصبحت اليوم معلما رئيسيا للنقلة النوعية في وظيفة رأس المال، يتجلى ذلك في كفاءة الأداء الاقتصادي في منظوريه العالمي والمحلي. وهو ما يدفع بالقول أن معلم التنافسية الدولية الراهن من المنظور الاقتصادات النامية لا يعدو عن كونه حالة أرباح قد تكون محتملة إلا أن الخسائر مؤكدة[25].

وربما يحاجج البعض على أساس أنه مازال المتاح لتشكل السوق الوطني هو التكامل المحوري الإقليمي، ما الذي يدفعنا لخيار اقتصادات متخلفة ولربما أكثر تخلفا من اقتصاداتنا لنتكامل معها ؟ لا سيما وأن هناك فرصة للاستفادة من البلدان الصناعية المتطورة المجاورة والذهاب إلى التكامل المحوري– الإقليمي معها. بالإضافة إلى ذلك فإن فرصة الإقليمية الجديدة يمكن لها أن تسهل إمكانية إنجاز نوعين من المهمات في مرحلة واحدة على أساس إحداهما يقع في خانة المهمات المؤجلة والثانية مهمات المرحلة الجديدة. ومثل هذا التصور للإشكالية يتطلب توضيح الآتي:

- أنه صحيح على مستوى التاريخ الاقتصادي، هناك إمكانية ملاحظة ذلك أحيانا، إلا أنه موضوعيا، يصعب المراهنة على إمكانية تحقق ذلك في الظروف الراهنة لاقتصادياتنا [26]؛
- إضافة إلى ذلك فأغلب الاقتصاديات المتقدمة سواء الأوربية أو الأمريكية أو غيرها تتميز بالدور الفعال للقطاع الصناعي بالمقارنة بذلك الذي يحتله القطاع الزراعي في الدول النامية. من هنا نجد أن الدول المتقدمة أعطت أهمية خاصة لتحرير التجارة الإقليمية في المنتجات الصناعية من القيود المفروضة عليها. ويختلف هذا الوضع بالنسبة للدول النامية حيث لا زال القطاع الأولي يحتل مكانة بارزة في اقتصاديات هذه الدول بالمقارنة بالدور الذي يحتله القطاع الثانوي وهو القطاع الصناعي. ولما كانت محاولات الدول النامية قد اختارت لنفسها الذوبان الكلي ضمن النماذج التكاملية للدول المتقدمة، سواء بالانخراط في صيغ التكامل الجديدة، أو استنساخ نماذج تتشابه مع تلك التي تتبعها الدول المتقدمة، فإنها بذلك تكون قد اختارت نماذج تصلح لتجارة السلع الصناعية، وهي التجارة التي تتم في منتجات القطاع الإنتاجي الضعيف لديها. وفي الوقت نفسه تكون قد أهملت هذه الدول أهمية البحث عن نماذج تكاملية تعكس الدور الهام للقطاع الزراعي، وبالتالي لم تفلح هذه الدول في تطويع آليات التكامل الاقتصادي الإقليمي لتشجيع التنمية الزراعية بين دول هي في أشد الحاجة إلى هذه التنمية لتقليل اعتمادها على العالم الخارجي في استيراد المواد الغذائية وكثير من المواد الأولية[27].
- ومن جانب آخر استهدفت محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة على تحرير التجارة البينية بين الدول قيد البحث، ويجدر التأشير أن هذه الدول هي أكثر ملائمة لتطبيق مناهج التكامل الاقتصادي السوقي نظرا لتشابه هياكل الدخل والطلب فيما بينها، وبالتالي تميزها بكثافة التجارة الخارجية الإقليمية، وكثافة التجارة الخارجية الإقليمية تعتبر دالة طردية في درجة تشابه هياكل الدخل للدول الأعضاء في الإقليم الاقتصادي المعني، ودالة عكسية في درجة تباين هياكل الدخل للدول المتخلفة، وتصدق حالة العلاقة الطردية بين كثافة التجارة الخارجية ودرجة تشابه هياكل الدخل على حالة التجارة البينية فيما بين الدول المتقدمة، في حين تصدق حالة العلاقة العكسية بين كثافة التجارة البينية ودرجة

تباين هياكل الدخل على حالة الدول النامية. يضاف إلى ذلك أن تجارة المنتجات الصناعية تميل إلى الكثافة في ظل وجود التغيرات التكنولوجية المؤقتة، واختلافات في المهارة، واقتصاديات الحجم، وهي عوامل تغيب عن ساحة التنمية الاقتصادية للدول النامية. وعليه فإن العلاقة التي تنشأ بين الدول المتقدمة والنامية في ظل اتفاقيات الإقليمية الجديدة، علاقة ذات تدفقات في مسار واحد "شمال جنوب"، تخدم الأهداف التوسعية للدول المتقدمة[28].

مثل هذا الوضع يجعل من موضوعة التكتلات الإقليمية الجديدة بوصفها مطلبا آنيا وعاجلا، نوعا من المغالاة التي تحاول قسرا تجاوز حدود السياق التاريخي–النظري من دون معاينة جادة لما هو متاح فعلا.

**خاتمة:**

يمكننا القول بأن «الإقليمية الجديدة» هي مستوى متقدم من صيغ « التكامل الإقليمي » تلتف ( أو تُلفُ ) فيها الدول النامية ( الأطراف ) حول الدول المتقدمة (المراكز) فراداً أو مجتمعةً. أي أنها تجمعٌ بين إقليمين أو أكثر وليس لإقليم كما كان يطرح بالمعنى التقليدي؛ لتختلف بذلك عن « التكامل الإقليمي التقليدي» الواقع بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية، فالمعيار فيها أصبح هو : تباين في مستويات النمو، أملاً ( المرتجى النظري ) في زيادة « القوة التبادلية البينية » ( تصديراً واستيراداً ) . كون التوجه التصديري يساعد على تعجيل التنمية، وما تعنيه من رفع معدلات التوظيف، وتخفيف دوافع الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال.

كما أن « التكتل » في إطار « الإقليمية الجديدة » لا يستهدف تحقيق وحدة بين أعضائها، نظرًا لأنها تجيز التمايز في مستويات التطور الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية ... الخ، كما أن المتقدمة ليست على استعداد لتحمل أعباء تحقيق تجانس اجتماعي مع الأطراف الأقل نموا، ولذلك فهي تقتصر على مرحلة واحدة وهي «منطقة التجارة الحرة»، كما تضع حدودا على عمليات انتقال البشر، كما يترتب على تحرير التدفقات وإلغاء القيود الجمركية ( الكمية والسعرية ) التي تؤدي حتما إلى زيادة تدفق الواردات السلعية المتنوعة في ظل أوضاع اقتصادية داخلية لا تساعد على تطور الأنشطة الإنتاجية الأساسية، الأمر الذي يؤدي إلى قيام منافسة غير متوازية يترتب وينجر عنها آثار سلبية على المؤسسات الوطنية والتي يضطر بعضها إلى الإغلاق أو الإفلاس أو التصفية. كما يترتب عنها ضياع الفرصة التاريخية للدول النامية في تشكيل أسواقها الوطنية، فالوضع الراهن يجعل من موضوع الإقليمية المطروحة في شكلها الجديد قد يحوي نوع من المغالاة التي تحاول قسرا تجاوز حدود السياق التاريخي . النظري من دون معاينة جادة لما هو متاح فعلا . ففي الوقت الذي صار هناك أكثر من مبرر موضوعي للامتداد الدول المتقدمة جنوبا، بالمقابل يصعب الحديث عن مفهوم اقتصادي مماثل لحاجة ومقدرة الدول النامية لهذا الامتداد.

**الاحالات:**

1. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2000، ص13.
2-UNCTAD,**TRADE AND DEVELOPMENT REPORT 2007,Regional corporation of development**, PP54-55.
3. إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي«العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة»** ط:1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص169.
4. محمود محمد الإمام، مرجع سبق ذكره، ص45.
5. نفس المرجع والصفحة.
6-*Mary E. Burfishert ,Sherman Robinson,* ***Regionalism :Old and New, Theory and Practice,*** *Invited paper presented at the International Conference Agricultural policy reform and the WTO, where are we heading?Capri (Italy), June 23-26, 2003, P 55.*
*www.ifpri.org/pubs/confpapers/2003/burfisherrobinsonthierfelder.pdf .*
7. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية «التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق»**، القاهرة: الدار المصرية، 2005، ص342.
8. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 129(بتصرف).
9. فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، عالم المعرفة، "سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كتاب رقم 147، الكويت، مارس 1990، ص ص 50-51.
10. فؤاد مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 51.
11. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة "تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"**، عالم المعرفة، "سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كتاب رقم 226، الكويت، أكتوبر 1998، ص46.
12. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 130.
13. انطلاقا من مبادرة الرئيس الأمريكي – وقتئذ – جورج بوش، اتفقت 34 دولة لاتينية مع الولايات المتحدة وكندا في ديسمبر 1994 على إنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكيتين (FTAA) بحلول عام 2005، مع تأكيد الالتزام الطوعي لكل الدول المشاركة بقواعد النظام متعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية.
14. من ذلك منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (أبيك)، ومبادرة العمالقة عبر الأطلنطي.
15. عبد الأمير السعد، **الجدل الراهن حول الشراكة الأورو-متوسطية، الندوة الدولية أثر التوسع الأوربي على المشروع الأورومتوسطي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة**، ص ص124-126.
16. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 131.
17. رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف "دراسة لأثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث"**، عالم المعرفة، "سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كتاب رقم 118، الكويت، أكتوبر 1987، ص212.
18. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 131.
19. للمزيد والتفصيل حول هذا الموضوع أنظر: عبد الأمير السعد، قضايا القطاع العام والخاص والتنمية في البلاد العربية، **مجلة دراسات عربية**، العدد9-1990، بيروت.
20. رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف "دراسة لأثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث"**، مرجع سبق ذكره، ص 250.
21. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 132.
22. نفس المرجع والصفحة.
23. إيمانويل والترشتاين، ترجمة محمد مستجير، **الرأسمالية التاريخية**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص56.(بتصرف)
24. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 132.
25. نفس المرجع والصفحة.
26. عبد الأمير السعد، **الجدل الراهن حول الشراكة الأورو-متوسطية**، مرجع سبق ذكره، ص 127.
27. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية «التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق»**، مرجع سبق ذكره، ص126.
28. نفس المرجع، ص125.

# دور تسويق خدمة النقل في تحقيق التنمية المستدامة
# (دراسة حالة شركة الوحدة للنقل بحاسي مسعود)

**د. بن جروة حكيم – جامعة قاصدي مرباح ورقلة**
**أ. ربوح أم الخير – جامعة قاصدي مرباح ورقلة**

ملخص :
تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إيجاد علاقة تسويق خدمة النقل بالتنمية المستدامة من خلال إبراز مساهمة النقل في تحقيق متطلبات البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لتمكّن من الحصول على خدمات نقل تتسم بالجودة والكفاءة وتلبي احتياجات مختلف مستخدميها. حيث تمثلت الدراسة التطبيقية للتسويق والتنمية المستدامة في شركة الوحدة للنقل بحاسي مسعود– ورقلة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن دور تسويق خدمة النقل تتجلى في تحقيق متطلبات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، إلا أن هذا الأمر يبقى نسبياً لعدم وجود مؤشرات للتنمية المستدامة تتعلق بنقل البضائع بصفة مطلقة ومرتبطة مباشرة بالموضوع.

الكلمات المفتاح : النقل، المزيج التسويقي لخدمة النقل، التنمية المستدامة.

Abstract:
The aim of this study was to try to find a relationship marketing service transport to sustainable development by highlighting the contribution of transport to achieve the requirements of economic and social dimension and environmental, To be able to get transportation services are quality and efficiency and to meet the needs of different users. Where the study was applied for marketing and sustainable development in the company for the transfer of the unit Hassi Messoud Ouargla.

The study found that the role of marketing service transport requirements are reflected in the achievement of economic and social dimensions of environmental and sustainable development, but that it remains relatively to the lack of indicators for sustainable development regarding the transfer of goods in absolute and directly linked to the subject.

Key words: transport, marketing mix to serve the transportation, sustainable development

**تمهيد :**

يحتل قطاع النقل مكانة متميزة في مختلف مجالات التنمية من خلال الخدمات التي يقدمها لبقية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى أنه من أبرز وأهم القطاعات التي تنمي تطور أي دولة في وقتنا الحاضر، فيعتبر أحد المؤشرات الدالة على مستوى التنمية لربطه مختلف المناطق كمناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك وفي تأمين انتقال الأفراد ونقل المواد الخام والبضائع من مناطق الاستثمار وإليها، وهو معيار من معايير التقدم، حيث يتم قياس تقدم الدول بتقدم وسائل ونظم النقل فيها، وبالرغم من أهمية النقل البري في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تسهيل حركة نقل المسافرين والبضائع، إلا أن له تأثيرات سلبية على البيئة، وذلك أن قطاع النقل هو الأكثر استهلاكا للطاقة وهو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة.

إضافة إلى ذلك فإن خدمات النقل تمارس دوراً حيويا وفعالاً في دفع عملية الإنماء الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي في كافة أرجاء الوطن، ذلك أنه من متطلبات الحياة ومستلزماتها (خاصة في نقل البضائع)، لذلك جاءت شركة الوحدة للنقل وبجعبتها عدة أهداف تسعى إلى تحقيقها منها ما هو اقتصادي، اجتماعي وبيئي، وكذلك الوصول لمكانة في السوق وكسب رضا زبائنها. لذلك سنتطرق في هذه الدراسة للتسويق في شركة الوحدة للنقل، ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة. وبناءا على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

**ما هو دور تسويق خدمة النقل في تحقيق التنمية المستدامة؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية سوف يتم التعرض للنقاط التالية:-

**1- تسويق خدمة النقل والتنمية المستدامة:-**

إن النقل يحتل مكانة بين مجموعة القطاعات الموجودة داخل أي دولة لأنه نشاط يضمن حمل الأشخاص والسلع من موضع لآخر، بالوسائل المتباينة النوع والسرعة والسعة، وذلك لتعظيم المنافع الزمانية والمكانية.

**1-1 تسويق خدمة النقل :**

إن التقدم الاقتصادي والثقافي والحضاري أدى إلى زيادة حاجات الإنسان للخدمات ومن بينها خدمات النقل، ونتيجة لزيادة الطلب عليها فقد واجهت المنظمات المقدمة لهذه الخدمات الكثير

من المشاكل التي تعد عائقا أمامها في تلبية حاجات المستفيدين من خدماتها، وكانت معظم المشاكل التي تواجهها هي مشاكل تسويقية. فنجد أن تأخر هذه المنظمات بالأخذ بالمبادئ التسويقية في تسويق خدماتها هو تركيز جهودها على الإنتاج دون التسويق.[1]

إذ تعرف الخدمة على أنها: "نشاط أو منفعة يقدمها طرف لطرف آخر وتكون أساسا غير ملموسة ولا يترتب عليها أي ملكية، فتقديم الخدمة يكون مرتبط بمنتج مادي أو لا يكون"[2].

هذا بالنسبة للخدمة عامة أما خدمات النقل فهي: "المنتجات التي تقدمها المؤسسات الخاصة بقطاع النقل بمختلف أنواعه، وذلك لتسهيل وتأمين عملية نقل الأشخاص ومنتجاتهم من مكان لآخر"[3].

من خلال التعريف السابق نستنتج أن للنقل ضرورة وجود ثلاثة عناصر أساسية وتتمثل في: الناقل، المنقول ووسيلة النقل.

**2- علاقة النقل بالتنمية المستدامة :-**

صيغ مفهوم التنمية المستدامة وللمرة الأولى سنة 1987 من خلال وثيقة نشرت من قبل اللجنة العالمية المعنية بالتنمية على أنها : " تلبية احتياجات الأفراد في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم "[4]؛ وبالتالي يعتبر النقل ذا علاقة بالتنمية المستدامة من خلال الأسباب التالية :

إن الإحصائيات تقدم أرقام مرتفعة من ناحية التلوث إذ يساهم فرع النقل ب25% من التلوث و75% للقطاعات الأخرى؛

كذلك علاقة التنمية المستدامة بالنقل هو استغلاله للطاقات النابضة (بنزين- مازوت- الغاز)[5]، وهذه الموارد الطبيعية ليست متواجدة بصفة دائمة لذلك يجب الحفاظ على حق الأجيال المقبلة من خلال التفكير في الطاقات المتجددة؛

أما الناحية الاجتماعية لعلاقة التنمية المستدامة بالنقل تتمثل في إيجاد توازن في توزيع وسائل النقل بين أفراد مجموعات السكان، عند منح حق لذوي العاهات والفقراء، وهذا ما يحقق الترابط.[6]

**3- التسويق في شركة الوحدة للنقل :-**

تأسست شركة الوحدة للنقل سنة 1996م من طرف كواشي العيد، عيدلي صالح ببلدية عين جاسر ولاية باتنة. وهي شركة تضامن تتميز بطبيعة نشاط خدمي يتمثل في نقل البضائع على

كل المسافات، وقدر رأسمالها ب4.200.000دج من سنة 1996م إلى 2011م ليصبح 250.000.000دج سنة 2012م.

**1-3 المزيج التسويقي لشركة الوحدة للنقل :**

إن معرفة حاجات ورغبات الزبائن من الخدمات ليس بالأمر الهين، لذلك يمثل التسويق عند الشركة بأنه عملية تسعى من خلالها إلى تكوين علاقة بزبائنها من أجل تحقيق أرباح من هذا الأخير، وبالتالي فإنها تسعى جاهدة في تلبية ذلك من خلال التسويق لخدماتها والمتمثل في عناصر المزيج السبع الخاصة بها.

**الخدمة**

تسعى الشركة إلى الاهتمام بالجانب الملموس والمتمثل في وسيلة النقل التي يجب أن تكون ذات مواصفات معينة بحسب نوع الخدمة المقدمة والمتمثلة في نقل البضائع عبر كافة المسافات، بالإضافة إلى إيجار (كراء) معدات النقل، وجانب غير ملموس متمثل في خطوط الشركة التي نجد منها 80% في الجنوب الصحراوي وذلك حسب طلب الشركات البترولية[7] وتمركزها، أما 20% من خطوطها تكون في الشمال.

وفيما يلي نستعرض مراحل عملية تقديم خدمة النقل من قبل الشركة[8] :

– يقوم الزبون بطلب خدمة النقل من الشركة الذي تستقبله مصلحة الإمداد والتموين؛

– تقوم المصلحة بالاتصال برئيس مصلحة المرأب وذلك لتوفير ما يحتاجه الزبون من عتاد أما في حالة عدم توفره لديها فتقوم الشركة بتلبيته من خارج الشركة؛

– بعد ذلك تقوم الشركة بالتأكد من سلامة وجاهزية العتاد من خلال توجيهه لمصلحة المراقبة والأمن؛

– من ثم تقوم مصلحة المراقبة والأمن بالاتصال بالسائق وإبلاغه بوجود مهمة ليتحضر لها، ثم يعود للمصلحة من أجل مراقبة استيفائه لشروط المهمة (كمتلاكه لوثيقة السياقة، ارتدائه لملابس العمل، توفر قارورة إطفاء الحريق في الشاحنة...)؛

– بعد التأكد من توفير كل ما سبق تعد مصلحة الإمداد والتموين الوثيقة التي يحتاجها السائق أثناء رحلته ألا وهي وثيقة الأمر بمهمة، لتأتي بعدها عملية التنفيذ التي تقوم المصلحة بمتابعتها من خلال الاتصال والاطمئنان على السائق بأنه أنجز المهمة بنجاح؛

– بعد عودة السائق يقوم بتسليم وثيقة الأمر بمهمة لمصلحة الإمداد والتموين لتتأكد من أن السائق أنجز مهمته وذلك بوجود ختم وإمضاء الزبون على الوثيقة، ليتم تسليمها بعد ذلك لمصلحة الفوترة التي تقوم بتوثيق كل مصاريف المهمة وإعدادها في ثلاث نسخ؛

– بعد ذلك توجه هذه النسخ لمصلحة المالية والمحاسبة التي تقوم بالتأكد من أن كل المعلومات في هذه الوثائق خالية من الأخطاء، ليتم فيما بعد تقديم نسخة للزبون مع الاحتفاظ بنسختين لديها وذلك من أجل متابعة إجراءات الدفع. والشكل رقم (1) [9] يلخص مراحل عملية النقل.

**السعر:** تحدد شركة الوحدة للنقل سعر خدماتها وفقا للعوامل التالية :

– نوعية الطريق (طريق معبد، ممر رملي)؛

– المسافة؛

– وزن الحمولة؛

– نوع وسيلة النقل (شاحنات ذات الدفع الزوجي، شاحنات ذات الدفع الرباعي)،

أما في حالة الإيجار فالسعر يحدد وفقا لمدتها (يوم، شهر، سنة....)، ونوع وسيلة النقل المؤجرة.

**مثال تطبيقي[10]:**

طلب زبون يتضمن شاحنة واحدة ذات الدفع الرباعي بحمولة تتعدى 29طن لمدة 30 يوم.

إذا فطريقة الحساب هي : السعر= سعر الخدمة لليوم × المدة.

السعر = 14.000دج × 30 يوم = 420.000دج.

أما في حالة عدم الإيجار فعملية تسعير الخدمة تتم حسب الوجهة، ومثال ذلك :

طلب زبون يتضمن شاحنة واحدة ذات الدفع الزوجي بحمولة 29طن، لنقل بضاعة من حاسي مسعود إلى عين أميناس.

فطريقة الحساب تتم بتحديد :

مسافة الطريق[11] من حاسي مسعود إلى عين أميناس التي هي 700كلم؛

سعر الكيلومتر الواحد الذي هو 100دج.

والتالي فالسعر(عين أميناس) = المسافة × سعر الكيلومتر الواحد

السعر (عين أميناس) = 700كلم × 100دج = 70.000دج (بدون تطبيق الرسوم).

يتم حساب السعر بدون تطبيق الرسوم وذلك أن 90% من الشركات التي تتعامل معها معفاة من الضرائب لأنها شركات استثمار في مجال الخدمات البترولية.

أما في حالة عدم توفر طلب الزبون لدى الشركة فيتم توفيره من طرف شركات أخرى في النقل تعتمد نفس الأسعار أو خواص (أفراد يمتلكون وسيلة النقل وغير تابعين لأي شركة في هذا المجال). فيتم بناءا على ذلك حساب السعر الإجمالي بنسبة 20% لشركة الوحدة و80% للشركة الخارجية أو السائق الخاص.

وبالتالي فإن من بين أسس التسعير التي تعتمدها الشركة هي التسعير التناسبي (التعريفة التناسبية)، وذلك لحدة المنافسة التي تشهدها الشركة من قبل العديد من شركات النقل بالمنطقة[12]، وكذلك وفقا لنوعية البضائع المنقولة.

التوزيع: يشمل أغلبية سوق الشركة شركات مخصصة في خدمات البترول، ولهذا فهي تعتمد التوزيع المباشر لخدماتها وذلك بتلقي طلبات زبائنها عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني أو استقبالهم بمقر الشركة.

الترويج: تسعى الشركة للتعريف بخدماتها لدى زبائنها بواسطة الدخول في المناقصات المنشورة في نشريات خاصة ، وكذلك بواسطة الاشتراك في مجلات لإشهار الشركات مثل: الصفحات الصفراء، الصفحات المغربية، بالإضافة إلى استخدام البريد الإلكتروني.

وبالتالي فقد تمثلت حصيلة نشاط الشركة عبر الترويج في الزيادة للعتاد والوظائف ورقم أعمالها من سنة 2008 إلى 2012، والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

إن ما نلاحظه من الجدول رقم (1) أن الزيادة في العتاد تقابلها الزيادة في عدد الوظائف الذي يقابلهما تزايد في رقم الأعمال حيث تكون عدد الشاحنات والوظائف في تزايد مستمر من سنة 2008 إلى 2010، لتنخفض سنة 2011 هذه الزيادة ب3 شاحنات مقابل 6 مناصب شغل، ثم يعود هذا العدد إلى الزيادة ب9 شاحنات مقابل توفير 18منصب سنة 2012، وبالتالي نجد أن زيادة عتاد الشركة يؤدي إلى الزيادة في عتاد الحظيرة الوطنية.

أما بالنسبة لرقم الأعمال فهو في تزايد مستمر وذلك بدلالة الزيادة في العتاد والوظائف هذا من جهة، ومن جهة ثانية نجد أن لمبيعات الشركة ومشترياتها لها دور في ذلك، حيث تمثل هذه

الأخيرة كل اللوازم التي تستحقها الشركة سواء كانت خاصة بالعمال مثل : مواد غذائية، مواد طبية، ألبسة عمل، أو خاصة بالوسائل المادية (الشاحنات) مثل : الوقود، زيوت، قطع الغيار.

أما المبيعات فهي تتمثل في خدمة النقل وإيجار المركبات التي تقدمها الشركة، والجدول رقم (2) يبرز التغيرات السنوية لرقم الأعمال، المبيعات والمشتريات خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن المبيعات في تزايد مستمر من 2008 إلى 2012، بخلاف المشتريات التي تنخفض سنة 2009 بنسبة 2,02 في المائة لتعود للزيادة من 2010 إلى 2012، حيث نجد أن نسبة الزيادة في رقم المبيعات أكبر من نسبة الزيادة في المشتريات، وبالتالي فإن للمبيعات تأثير كبير في رقم الأعمال وهذا ما سنبرزه لاحقا.

الدليل المادي: يتمثل الدليل المادي للشركة في وسائلها المادية والشكل الخارجي لها (أي بناء الشركة)، والتي تساهم في الحكم على جودة الخدمة من وجهة نظر زبائنها.

**الوسائل المادية للشركة**

تشمل الوسائل المادية للشركة على 70 شاحنة، منها 30 شاحنة يتم كرائها بصفة يومية، شهرية، أما 40شاحنة الباقية فتستخدم حسب الطلب، وبالتالي يمكننا التمييز بين شاحنات الشركة من خلال الجدول رقم (3).

**مقدمي الخدمة:** تكون الشركة معنية وبشكل واضح بالجوانب التشغيلية للأداء، لذلك وضعت من أجل إرضاء زبائنها 155عامل، والجدول رقم (4) يوضح توزيعهم حسب كل مصلحة.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (4) بأن المصلحة الأخيرة متمثلة في عدد السائقين الذي هو 130 سائق، بحيث يخصص لـ 60 شاحنة 120 سائق وذلك بالتناوب شهريا، أي لكل شاحنة سائقين، أما الباقي فهو موجه للشاحنات الباقية (10 شاحنات)، وذلك لوجود مركبات صغيرة تكون تحت طلب المؤسسة أو زبائنها.

كما تشترط شركة الوحدة في عملية توظيفها للسائقين الخبرة والتخصص في سياقة المعدات ذات الحجم الكبير، والتقيد في مواعيد أداء الخدمة وكذلك وثيقة تثبت الحالة الصحية للسائق من حيث النظر. بالإضافة إلى ذلك فإن الشركة تقدم خدمات دعم وتحفيز لموظفيها والمتمثلة في الإيواء، الإطعام والمرافقة الصحية.

إن وقوف وسهر الشركة على كفاءة تقديم الخدمة لا تتم عند مقدميها فقط، بل نجد أيضا مشاركة الزبون له دور هام في ذلك، فعلى سبيل المثال نجد أن الشركات الأجنبية تشترط عمل اختبار من طرفها لسائقي شركة الوحدة وذلك كي تعطيهم وثيقة أخرى بالإضافة رخصة السياقة، كما أنها تشترط اختيار الشاحنات الجديدة.

**العمليات:** تتمثل العمليات في المراحل التي تقوم بها الشركة من خلال تقديمها لخدمة النقل والإيجار، وذلك بداية من وصول طلب الزبون سواء كان استقباله بالمقر أو البريد الالكتروني أو الهاتف إلى غاية تنفيذه على أتم وجه، لذلك وفرت الشركة كافة الوسائل الالكترونية والإجراءات المساعدة في تنظيم وترتيب المعلومات الخاصة بالشركة والزبائن، لتسهيل عملية تنفيذ هذا الطلب.

**2-3 مساهمة شركة الوحدة للنقل في تحقيق التنمية المستدامة :**

لتوضيح علاقة شركة الوحدة للنقل بالتنمية المستدامة، لابد لنا من الوقوف على واقع استجابة خدماتها لمتطلبات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

**- مساهمة الشركة في الجانب الاقتصادي و الاجتماعي**

إن زيادة عتاد الشركة جراء حصيلة نشاطها عبر الترويج أدى لزيادة عتاد الحظيرة الوطنية و الجدول رقم (5) يوضح ذلك؛ حيث أن حجم الحظيرة الوطنية للمركبات في تزايد مستمر حيث تجاوزت 3مليون مركبة سنة 2008، لتعزز الحظيرة الوطنية للسيارات ب185869 سيارة إضافية لتبلغ 4171827 مركبة سنة 2009 حسب المعطيات الأخيرة للديوان الوطني للإحصائيات[13] .كما نرى أن هناك تزايد ملحوظ في عدد الشاحنات والمقطورات وهذا بسبب فتح الدولة لقطاع النقل أمام المتعاملين الخواص، الذي من بينهم نجد شركة الوحدة للنقل التي تسعى إلى الظفر بنصيب أكبر من الحصة السوقية أي نصيب أكبر من الزبائن وهذا ما يوضحه الشكل رقم (2).

إذ من خلال مساهمة الشركة في زيادة عتاد الحظيرة الوطنية الذي بدوره يؤدي إلى خلق مناصب شغل التي هي كذلك تحسن من الإنتاجية أي زيادة خدمات الشركة فإن هذا يطرح في مجال تخفيف العبء على الاقتصاد العام، وذلك من خلال امتصاص البطالة المتمثل في تحسين المستوى المعيشي لبعض العائلات.

كما تعتبر الشركة جراء تقديمها خدمات بأعلى جودة وذلك من أجل إرضاء زبائنها، أنها تسعى لكسب حصة سوقية أكبر من خلال تحقيق مبيعات أكبر ومنه الزيادة في أرباحها، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (2) الذي يمثل تصاعد رقم أعمال الشركة من 2008 إلى 2012 بدلالة الزيادة في العتاد والوظائف، ومنه فإن لمبيعات الشركة ومشترياتها علاقة برقم الأعمال، وسنحاول إثبات ذلك بواسطة اقتراح نموذج قياسي لرقم الأعمال[14]:

نحاول في هذا الجانب الاستفادة من الأساليب الرياضية التي توفرها لنا نظرية القياس الاقتصادي من أجل اقترح معادلة تمثل علاقة رقم الأعمال بدلالة كل من المبيعات والمشتريات في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012، والشكل رقم (3) يوضح ذلك : حيث 3.E+10 تمثل (30 000 000 000 دينار جزائري)، وهكذا بالنسبة 4.E+10 والبقية.

**صياغة المعادلة الرياضية لرقم الأعمال**

في حالة عدم وجود نظرية خاصة تبين صيغة العلاقة لرقم الأعمال بدلالة كل من المبيعات والمشتريات فإن الأساليب القياسية تعتمد على التمثيل النقطي لتغيرات رقم الأعمال في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012 بدلالة كل من المبيعات والمشتريات أنظر الجدول رقم (1) والذي من خلاله يمكن تمثيل علاقة رقم الأعمال بدلالة كل من المبيعات والمشتريات بالتمثيل النقطي

الذي يوضحه الشكل (4) حيث نجد أن التمثيل النقطي يمكن أن يبين بشكل مبدئي نوع العلاقة بين رقم الأعمال بدلالة كل من المبيعات والمشتريات.

وبالتالي نجد أن شكل انتشار النقاط في الحالتين يأخذ شكل خط مستقيم مما يبين إمكانية وجود علاقة خطية بين رقم الأعمال وكل من المبيعات والمشتريات.

يمكن كتابة هذه العلاقة من الشكل التالي :

يمكن كتابة هذه العلاقة من الشكل التالي :

$$= \beta_1 V_t + \beta_2 ACH_t + \varepsilon_t CH_t$$

حيث :

$CH_t$ : تمثل تغيرات رقم الأعمال (متغير تابع)؛

$V_t$ : تمثل تغيرات المبيعات (متغير مستقل)؛

$ACH_t$ : تمثل تغيرات المشتريات (متغير مستقل ثاني)؛

$\beta_1$، $\beta_2$ : معاملات النموذج المطلوب تقديرها؛

$\varepsilon_t$ : حد الخطأ ويدرج في المعادلة لعدة أسباب من بينها :

عدم وجود علاقة خطية تامة؛

أخطاء القياس؛

إمكانية عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى.

**تقدير المعادلة الخطية لرقم الأعمال بدلالة المبيعات والمشتريات**

نحاول في هذا الجانب تقدير معاملات النموذج السابق $\beta_1$، $\beta_2$ وأحسن طريقة لذلك هي طريقة المربعات الصغرى التي تعطينا تقديرات لهما $\widehat{\beta_1}$، $\widehat{\beta_2}$ على التوالي، التي تضمن أقل قيمة ممكنة لمجموع مربعات بواقي التقدير :

$$\sum e_i^2 = \sum \left(CH_t - \widehat{CH_t}\right)^2$$

وهذا بواسطة العلاقة التالية :

$$\hat{\beta} = (x'x)^{-1} x \,.\, CH$$

حيث : $\hat{\beta} = \begin{pmatrix} \hat{\beta}_1 \\ \hat{\beta}_2 \end{pmatrix}$ شعاع المعالم المقدرة.

مصفوفة المتغيرات المستقلة :

$$x = \begin{pmatrix} \sum V_t^2 & \sum V_t ACH_t \\ \sum V_t ACH_t & \sum ACH_t^2 \end{pmatrix}$$

$x'$ منقول المصفوفة $x$

$(x'x)^{-1}$ معكوس المصفوفة $x'x$

$$x \,.\, CH = \begin{pmatrix} \sum CH_t \cdot V_t \\ \sum CH \cdot ACH_t \end{pmatrix}$$

والجدول رقم (6) يبين نتائج التقدير بالاستعانة ببرنامج Eviews حيث نلاحظ من خلاله بأن القيم المقدرة هي :

$$\hat{\beta} = \begin{pmatrix} \hat{\beta}_1 \\ \hat{\beta}_2 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1{,}063333 \\ -0{,}080743 \end{pmatrix}$$

ومنه يمكن كتابة المعادلة المقدرة :

$$\widehat{CH} = \widehat{\beta_1}\, V_t + \widehat{\beta_2}\, ACH_t$$

$$\widehat{CH} = 1{,}063333\, V_t - 0{,}080743\, ACH_t$$

**تفسير المعادلة :**

نلاحظ من المعادلة أنه إذا زادت المبيعات ($V_t$) ب1دج يزيد رقم الأعمال ب1,063333دج (علاقة طردية)، مع ثبات المشتريات 0,080743- = $\beta_2$، أما في حالة ثبات المبيعات و زيادة المشتريات ($ACH_t$) ب1 دج فإن رقم الأعمال ينخفض ب0,080743 دج، أي وجود علاقة عكسية بينهما.

**تشخيص النموذج المقدر** : كمرحلة ثانية بعد صياغة النموذج وتقديره نحاول في ما يلي دارسة القوة الإحصائية للنموذج المقدر حسب النقاط التالية:

**معنوية المعالم المقدرة :** من خلال الشكل رقم (12.2) نلاحظ أن قيم الاحتمالية هي 0,000 و0,0002 (أقل من 0,05)، ومنه نقبل الفرضين $\beta_1 \neq 0$ :H1، $\beta_2 \neq 0$ :H1 على التوالي، أي أن المعالم $\beta_1$، $\beta_2$ لا تختلف معنويا على الصفر عند مستوى معنوية 5%، أي وجود دلالة إحصائية لعلاقة رقم الأعمال لكل من المبيعات والمشتريات.

**معنوية الكلية للنموذج القياسي لرقم الأعمال :**

$$\beta_2 = 0 = H0: \beta_1$$

($\beta_2 \neq 0$) أو H1: ($\beta_1 \neq 0$)

من خلال قيم الاحتمالية (أقل من 0,05) نقبل الفرضية H1 ونرفض H0، أي أنه المعالم المقدرة تختلف معنويا على الصفر على الإجمال وأن قيم $R^2$ لها دلالة إحصائية.

**جودة التوفيق** : من خلال قيمة $R^2$ معامل التحديد فإن النموذج المقدر يفسر 99% من التغيرات الاحتمالية لرقم الأعمال وهي نسبة مثالية، تعبر عن قوة تمثيل علاقة رقم الأعمال بدلالة كل من المبيعات والمشتريات.

– **اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء :** يمكن اختبار وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى عن طريق اختبار داربين واتسون، حيث DW= 2,53 تقع في المجال ]d2 - 4 . d1[1 مما يبين عدم وجود مشكل ارتباط ذاتي للأخطاء.

من خلال النقاط الأربع السابقة تبين أن القوة الإحصائية جيدة للنموذج القياسي لتمثيل علاقة تبين رقم الأعمال وكل من المبيعات والمشتريات، والدلالة الإحصائية للتفسيرات المقدمة من خلال المعادلة.

وهذا ما يظهر من خلال تمثيل لتغيرات رقم الأعمال الحقيقي $CH$، ورقم الأعمال المقدر من خلال المعادلة $\widehat{CH}$. وبالتالي فإن هذا ما يوضحه الشكل رقم (5)،كما يلاحظ من الشكل أن هناك شبه تطابق بين القيم المقدرة والحقيقية لرقم الأعمال، وهذا ما يثبت مصداقية النتائج المفسرة.

وبالتالي فإن العلاقة الطردية بين رقم الأعمال والمبيعات تفسر بأن للشركة اهتمام بالتسويق وذلك من خلال تطبيقها لعناصر المزيج التسويقي التي تؤدي لتلبية احتياجات الأفراد من بضائع، مما يساهم في زيادة المبيعات وبدورها تؤدي لزيادة رقم أعمال الشركة الذي

ينصب في الجانب الاقتصادي والاجتماعي لها، أما عن العلاقة العكسية بين رقم الأعمال والمشتريات فإنها تفسر بالتأثير الإيجابي للشركة في الحفاظ على الجانب البيئي، الذي سنوضحه فيما يلي.

**– مساهمة الشركة في الجانب البيئي**

تتمثل مساهمة الشركة في تحقيق الجانب البيئي من خلال تحديد عمر الوسائل المادية التي تمتلكها، وهذا ما يعبر عنه الجدول رقم (7) الذي نلاحظ من خلاله بأن أغلبية الشاحنات عمرها 8 سنوات (من 2005 إلى 2012) بنسبة 38,57%، تليها

الشاحنات التي عمرها 4 سنوات بنسبة 37,14%، لتتمثل النسبة المتبقية ب24,29% في الشاحنات التي عمرها 12سنة، وهي تعتبر لحد الآن بحالة جيدة وذلك لامتلاك الشركة مصلحة تقوم بمراقبة العتاد والحفظ على المحيط. كما نجد أن من بين زبائن الشركة، هناك من يشترط

[1] d1، d2 القيم الجدولية للإختبار.

عليها العمل بالشاحنات الغير ملوثة التي عمرها أربعة سنوات. وبالتالي تسعى الشركة للمحافظة على البيئة من خلال وضعها لمصلحة خاصة بهذا الجانب ألا وهي مصلحة الوقاية والأمن والحفاظ على المحيط، كما تقوم بوضع مخلفات الشاحنات من زيوت في براميل ثم تتصل بمؤسسات خاصة لهذه المهمة من أجل رمي هذه المخلفات في المكان المخصص لذلك.

**خلاصة :**

بالرغم عن ما تم الوصول إليه، إلا أنه فيه نقائص قد أغفلنها في تقييمنا لهذه الدراسة، وهذا ما يؤثر عليها من خلال عدم إيجاد مؤشرات خاصة بمجال نقل البضائع تحقق التنمية المستدامة. وكنتيجة لما سبق فإننا نكون قد تحققنا من دور خدمة النقل وتسويقها في تحقيق متطلبات البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فنتيجة لذلك نكون قد حققنا أبعاد التنمية المستدامة. إلا أن دور تسويق خدمة النقل في تحقيق التنمية المستدامة يبقى نسبي لعدم وجود مؤشرات بصفة مطلقة ومرتبطة مباشرة بالدراسة.

**ومن بين النتائج المتوصل إليها نجد :**

تقدم الشركة خدمات ذات جودة عالية وبكفاءة، وذلك بتوفير وسائل النقل المطلوبة وتسليم البضائع في الوقت والمكان المناسبين؛

بما أننا تحققنا من دور خدمة النقل وتسويقها في تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، إلا أن هذا الأمر يبقى نسبي لعدم وجود مؤشرات للتنمية المستدامة بصفة مطلقة في مجال نقل البضائع؛

عدم امتلاك الشركة لنظم إدارة الأسطول ونظام معلومات، سيؤثر هذا حتما على تقديمها لخدمات ذات جودة بشكل مستمر؛

تسهر الشركة على غرس روح المبادرة وحب العمل لدى عامليها، وهذا بتوفيرها بعض الخدمات الاجتماعية على مستواها (من صحة، أمن، أكل...)؛

التزام الشركة بتقديم خدمات ذات كفاءة وفعالية عالية يساعدها على كسب زبائن بشكل مستمر، وبالتالي فإن قوة العلاقة الجيدة لرقم الأعمال بدلالة كل من المبيعات والمشتريات، التي تم إثباتها بواسطة برنامج Eviews تعتبر كدليل على اعتماد الشركة للتسويق لخدماتها، التي بدورها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

**الهوامش والإحالات:**

1- زكي خليل المساعد، تسويق الخدمات وتطبيقاته، ط 2، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص .333

2- Philip kotler et autres, marketing management, 13ème édition, Pearson éducation, paris, France, 2009, P452.

3- زكي خليل المساعد، نفس المرجع السابق، ص .37

4- Jacques Lendrevie et Julien Lévy, débat Mercator "marketing et développement durable (transformation ou recuperation ?)", Sur le site : http://www.mercator-publicitor.fr/IMG/pdf/Mercator_Debat_developpement_durable.pdf, consulté le 04/03/2013.

5- (بنزين- مازوت- الغاز): محرك المازوت يلوث أكثر بعده البنزين العادي وأحسن منه الخالي من الرصاص ليأتي فيما بعد الغاز الذي يحتوي على ثاني أكسيد الكربون.

6- محزم زينب، الإجراءات القانونية للتقليل من الأضرار الناجمة عن سير المركبات على البيئة من أجل التنمية المستدامة، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010، ص.ص. 49-50.

7- معظم زبائن شركة الوحدة للنقل هي شركات بترولية.

8- تم التعرف على مراحل عملية تقديم خدمة النقل بالشركة من خلال طرح السؤال التالي على رئيس مصلحة الإمداد والتموين : ما هي الإجراءات التي تقوم بها الشركة عند طلب الزبون لخدمة النقل ؟

9- سيتم إدراج جميع الأشكال والجدوال في نهاية الدراسة (ملحق الجداول والاشكال البيانية).

10- تم التعرف على كيفية تسعير خدمة النقل بالشركة من خلال طرح السؤال التالي على مصلحة الإمداد والتموين : كيف يتم حساب سعر الخدمة لديكم ؟ وهل هناك عوامل تحدد ذلك ؟

11- لا تأخذ شركة الوحدة للنقل نوعية الطريق الرملي في تحديد سعر الخدمة بل تأخذ في ذلك نوع الوسيلة والمسافة فقط.

12- من بين الشركات المنافسة لشركة الوحدة للنقل بمنطقة حاسي مسعود نجد شركة بعوشي للنقل، شركة ألف قبة للنقل...، وهذا حسب معلومات مديرية النقل بورقلة.

13- بالنسبة للإحصائيات الحديثة فهي غير مرتبة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات وقد تم الاكتفاء بهذه الإحصائيات من 2007 إلى .2009

14- تم تطبيق هذا النموذج بواسطة برنامج Eviews.

## ملحق الجداول والأشكال البيانية

**الجدول 1 _ زيادة العتاد والوظائف ورقم أعمال الشركة من 2008 إلى 2012**

| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|
| العتاد (شاحنة) | 44 | 47 | 58 | 61 | 70 |
| عدد الزيادة في الشاحنات | / | 3 شاحنات جديدة | 11 شاحنة جديدة | 3 شاحنات جديدة | 9 شاحنات جديدة |
| الوظائف | 103 | 109 | 131 | 137 | 155 |
| عدد الزيادة في الوظائف | / | توظيف 6 أشخاص | توظيف 22 شخص | توظيف 6 أشخاص | توظيف 18 شخص |
| رقم الأعمال (دج) | 455 000 000.00 | 460 400 000 .00 | 501 000 000 .00 | 547 400 000 .00 | 657 000 000 .00 |

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على معلومات الشركة

**الجدول 2 _ التغيرات السنوية لرقم الأعمال، المبيعات والمشتريات من 2008 إلى 2012**

| المدة | دج المبيعات | نسبة الزيادة في المبيعات % | المشتريات دج | نسبة الزيادة في المشتريات % | رقم الأعمال دج |
|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 45915853400 | 17.51 | 41203282043 | 15.72 | 45500000000 |
| 2009 | 46041485700 | 17.56 | 35908305464 | 13.70 | 46040000000 |
| 2010 | 50101462797 | 19.11 | 39479273357 | 15.07 | 50100000000 |
| 2011 | 54748091678 | 20.88 | 43190765088 | 16.47 | 54740000000 |
| 2012 | 65923128363 | 25.06 | 54355343059 | 20.73 | 65700000000 |
| المجموع | 262 730 021 938 | 99.97 | 214 136 969 011 | 81.69 | 262 080 000 000 |

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على وثائق الشركة

**الجدول 3 _ حمولة ونوع شاحنات الشركة**

| | | |
|---|---|---|
| حمولة الشاحنة | 29طن | من 29طن إلى 40طن |
| نوع الشاحنة | الدفع الزوجي | الدفع الرباعي |

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على معلومات الشركة

**الجدول 4 _ الموارد البشرية للشركة حسب كل مصلحة**

| المصلحة | المحاسبة والمالية | الموارد البشرية والأجر | الفوترة والتحصيل | الإمداد والتموين | الوقاية والأمن | المخزن والصيانة | تسيير حظيرة العتاد (المرأب) | السائقين |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العدد | 1 | 2 | 3 | 3 | 2 | 9 | 5 | 130 |

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على معلومات الشركة

**الجدول 5 _ توزيع (عدد المركبات) الحظيرة الوطنية للمركبات حسب التصنيف**

| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|
| سيارات سياحية | 2228042 | 2462003 | 2593310 |
| شاحنات | 334404 | 351017 | 362257 |
| شاحنات صغيرة | 729895 | 790111 | 821626 |
| حافلات | 59799 | 67311 | 70070 |
| جرارات | 56132 | 60233 | 63417 |
| جرارات فلاحية | 127358 | 129473 | 130839 |
| سيارات متخصصة | 3106 | 3262 | 3358 |
| مقطورات | 106776 | 112114 | 115972 |
| دراجات نارية | 9866 | 10434 | 10978 |
| المجموع | 3655378 | 3985958 | 4171827 |

المصدر : المركز الوطني للإحصائيات

**الجدول 6 _ نتائج تقدير الجدول رقم (1)**

Dependent Variable: CH
Method: Least Squares
Date: 05/09/13 Time: 16:02
Sample: 2008 2012
Included observations: 5

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| V | 1.063333 | 0.002782 | 382.2212 | 0.0000 |
| ACH | -0.080743 | 0.003411 | -23.66999 | 0.0002 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.999997 | Mean dependent var | 5.24E+10 |
| Adjusted R-squared | 0.999996 | S.D. dependent var | 8.30E+09 |
| S.E. of regression | 15698337 | Akaike info criterion | 36.26518 |
| Sum squared resid | 7.39E+14 | Schwarz criterion | 36.10896 |
| Log likelihood | -88.66296 | Durbin-Watson stat | 2.539094 |

المصدر : من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews بناءا على معطيات الجدول رقم (1)

**الجدول 7 _ عمر الشاحنات من 2000 إلى 2012**

| السنوات | من 2000 إلى 2004 | من 2005 إلى 2008 | من 2009 إلى 2012 | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| العدد | 17 شاحنة | 27 شاحنة | 26 شاحنة | 70 |
| النسبة % | 24.29 | 38.57 | 37.14 | 100 |

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على معلومات الشركة

الشكل 1 – مرحل عملية تقديم خدمة النقل من قبل الشركة

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معلومات الشركة

الشكل 2 – زيادة العتاد وعدد الوظائف ورقم الأعمال من 2008 إ 2012

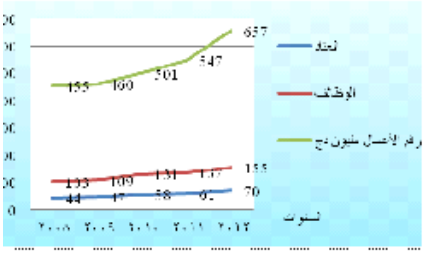


المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول رقم (1)

الشكل 3 – تأثير المبيعات والمشتريات في رقم الأعمال من 2008 إلى 2012

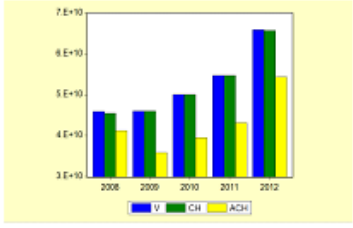


المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews بناءا على معطيات الجدول رقم (1)

الشكل 4 – التمثيل النقطي لعلاقة رقم الأعمال بدلالة كل من المبيع والمشتريات

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews بناءا على معطيات الجدول رقم (1)

الشكل 5 – القيم لمقدرة ولحقيقية لرقم الأعمال

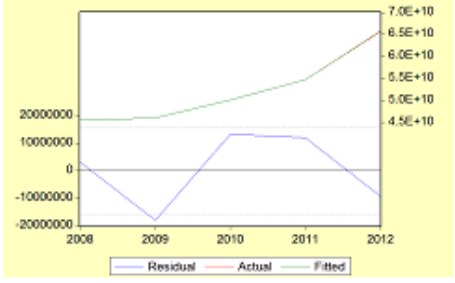


المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews بناءا على معطيات الجدول رقم (1)

# الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التهريب في الجزائر

**د. عبد الرحيم نادية - جامعة الجزائر3**

**ملخص :**

فـي إطـار محاربتهـا لمختلـف الجـرائم والجـرائم الاقتصادية بشكل خاص، ونظرا لمعانات الجزائر من ظـاهرة التهريـب، فقـد اعتمـدت الدولـة إسـتراتيجية منظمة للوقوف أمام هاته الجريمة، من أبرز ملامحها اعتمادها علـى إطـار مؤسسـاتي متمثل فـي مصـالح الجمـارك، الجهـة الأولـى المنـوط بهـا مكافحـة هاتـه الظـاهرة، معززة بالـديوان الـوطني لمكافحـة التهريـب، كمـا تـم خلـق لجـان محليـة لمكافحـة التهريـب عنـد الاقتضـاء، علاوة على جهات أخرى تحارب الظاهرة فـي إطـار قيامهـا بمهامهـا المعتـادة، والتـي من أهمهـا وحـدات الـدرك الـوطني والمديريـة العامـة للأمـن الـوطني. هـذا الإطـار المؤسسـاتي تـم دعمـه بإطـار تشريعي تتمثل أهم معالمه في قانون الجمارك وقانون مكافحـة التهريـب معززة بقوانين الماليـة الصـادرة كل سنة.

الكلمـات الرئيسـة (المفتـاح): التهريـب، مصـالح الجمـارك، الـديوان الـوطني لمكافحـة التهريـب، اللجـان الوطنيـة لمكافحـة التهريـب، قـانون الجمـارك، قـانون مكافحة التهريب.

Abstract:

In the context of combating various crimes and economic crimes in particular, and due the suffering of Algeria from the phenomenon of smuggling, the state has adopted a strategy to stand in front of this crime, by adopting an institutional framework represented by the customs, which is the first responsible for combating this phenomenon, supported by the national committees of anti-smuggling, also by the creation of national committees of anti-smuggling when occasion arises, in addition to other parties combats the phenomenon in the context of its usual functions, in which the most important are the units of the gendarmerie and the general direction for national security. The institutional framework was supported by a legislative framework, the most important features of; the customs law and the anti-smuggling law reinforced by financial laws issued each year.

Keyword(s): smuggling, Customs, National Bureau of Anti-Smuggling, National Committees of anti-smuggling, customs law, anti-smuggling law.

**مقدمة:**

إن محاربة الإجرام بمختلف أنواعه، والجرائم الاقتصادية على وجه الخصوص يعد أولوية من أولويات الجزائر، ومن التحديات الكبرى التي تواجهها بلادنا، فالجزائر وكغيرها من بلدان العالم، تعاني من ظاهرة التهريب، هاته الجريمة الاقتصادية التي تعد من اخطر الجرائم التي قد تمس باقتصاد ما، لما لها من تبعات وسلبيات جمة تلقي بضلالها وبصفة مباشرة على التوازنات المالية للدولة، بالإضافة الى مشاركتها في خلق ودعم جرائم أخرى لا تقل عنها خطورة.

وبالنظر لما قد تخلفه هاته الظاهرة على اقتصاد الدولة، قامت الجزائر وفي محاولة منها للتصدي لها، بانتهاج إستراتيجية منظمة قصد الحد منها، ولما لا التخلص منها بشكل جذري، إذ قامت بتعزيز الأطر القانونية المكافحة للظاهرة بالإضافة الى استحداث هيئات تنشط في هذا المجال يأتي دورها مكملا ومدعما لدور مصالح الجمارك، الهيئة المناط بها مكافحة الظاهرة في الجزائر. فالتطورات التي يعرفها عالم الاقتصاد اليوم؛ وهي تطورات نتجت عن تغيير جذري للمفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية خاصة، ونحن نعيش عصر التكنولوجيا والاقتصاد الحر والعولمة، ميزه انفتاح الجزائر على السوق الدولية مما دفع بالدولة الى تخصيص قانون لظاهرة التهريب، خاصة بعد تعديل قانون الجمارك رقم 79-07، وتعويضه بالقانون رقم 98-10، وتعزيز ذلك بصدور الأمر رقم 05-06 والمتعلق بمكافحة التهريب، والذي تبنى الإستراتيجية الوطنية للوقاية ومكافحة هاته الجريمة.

وبالتالي ومما سبق، تبرز إشكالية بحثنا كالتالي: "ما هي ملامح الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التهريب على المستوى المحلي في الجزائر؟".

وفي محاولة منا للإحاطة بجوانب الموضوع، ارتأينا تقسيم بحثنا هذا كالتالي:

**1- ماهية ظاهرة التهريب على ضوء القانون الجزائري**

إن الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده الجزائر، وتطور المبادلات التجارية، والشروط التي تفرضها المنافسة الحرة، تجعل من بعض المتعاملين غير قادرين على مسايرة هذا الركب، الشيء الذي يحتم عليهم اللجوء إلى طرق ملتوية وذلك تحقيقا للربح السريع وحفاظا على تواجدهم في السوق[1]، هذا بالإضافة إلى النزعة نحو التربح (الكسب غير المشروع) وتحقيق أموال طائلة والتهرب من الواجبات الجبائية. وتعد الحقوق والرسوم الجمركية إحدى المصادر الهامة والتي تعول عليها الدولة في تمويلها لميزانيتها العامة، لذا فكل تهرب من أداء هاته

الواجبات يعد تسربا ونزيفا لموارد الدولة، ومن بين الأوجه التي يمكن أن يتخذها هذا النزيف؛ التهريب، هاته الآفة التي تعد من الجرائم الاقتصادية والتي وجب التصدي لها والحد منها.

التهريب قانونا؛ هو كل استيراد للبضائع أو تصديرها خارج مكاتب الجمارك بصفة غير قانونية أو بطريقة الغش، مثل تهريب المخدرات، النقود، الأسلحة النارية، المعادن، السيارات، الآثار والتحف، السلع والمواد الاستهلاكية، الأشخاص، الأموال والعملة ...الخ.

وحسب تعريف"Glossaire" الخاص بالمنظمة العالمية للجمارك (OMD)، فإن التهريب الجمركي هو مخالفة جمركية تتعلق باجتياز غير شرعي للبضائع عبر الحدود للتهرب من الخزينة العمومية.

وفي محاولة منها لحماية اقتصادها، عرفت الجزائر أول إطار قانوني في هذا المجال بموجب القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 جويلية 1979 والمتضمن قانون الجمارك، ذلك بعد أن كان القانون الفرنسي ساري المفعول بعد الاستقلال، هذا القانون الذي تم تعديله بموجب القانون 98-10 المؤرخ في 22 أوت 1998. وبعد مصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة العابرة للأوطان (15 نوفمبر 2000) بموجب مرسوم رئاسي بتاريخ 15 فيفري 2002، وبعد نتائج الاجتماع الدولي الذي نظمته الأمم المتحدة للحماية من الإجرام بتاريخ 18 أفريل 2005 ببانكوك العاصمة التايلندية، والذي تبنى محاربة التهريب، وسعيا منها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، قامت الجزائر بسن قانون خاص بالتهريب بموجب بالأمر رقم 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005 والمتعلق بمكافحة التهريب والمعدل والمتمم بالأمر رقم 06-09 المؤرخ في 15 جويلية 2006.

عرف المشرع الجزائري ظاهرة التهريب في بحر المادة 324 من قانون الجمارك الجزائري[2]، والتي نصت على انه: "...يقصد بالتهريب ما يأتي:

- استيراد البضائع أو تصديرها خارج مكاتب الجمارك،
- خرق أحكام المواد 25 و 51 و 60 و 62 و 64 و 221 و 221 و 223 و 225 و 225مكرر و226 من هذا القانون،
- تفريغ وشحن البضائع غشا،
- الإنقاص من البضائع الموضوعة تحت نظام العبور."

وهو نفس التعريف الذي تم اعتماده في بحر المادة الثانية من الأمر رقم 05-06، والتي نصت على أن: "الأفعال الموصوفة بالتهريب في التشريع والتنظيم الجمركيين المعمول بهما".

فعبر هاذين الإطارين التشريعيين، وبحكم تربع الجزائر على مساحة شاسعة (الأولى إفريقيا)، وشريط حدودي يربطها بسبع دول (تونس، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، الجمهورية العربية الصحراوية والمغرب) فإن الجزائر تضع من خلالهما تدابيرا في محاولة منها لمكافحة جريمة التهريب التي تمس بشكل مباشر اقتصادها بالإضافة الى تشكيلها لخطر محدق بصحة المستهلكين، علاوة على إضرارها بالخزينة العمومية. فجريمة التهريب في الجزائر أخذت منحى متصاعدا خاصة في ظل اتخاذ العصابات الإجرامية شكل تكتلات وخلايا تستعمل فيها وسائل بشرية ومادية ومالية ضخمة وبالتالي اتخذت صفة الجريمة المنظمة وما لهاته الأخيرة من سلبيات على الاقتصاد الوطني، الصحة، النسيج الاجتماعي...الخ.

وبالتالي فالتهريب يتخذ عديد الأشكال، منه استيراد البضائع أو تصديرها خارج المكاتب الجمركية، نقل وحيازة البضائع القابلة للتهريب وحيازتها دون تقديم وثائق تثبت حالتها القانونية أو تزويرها أو ورود معلومات غير صحيحة بها أو منقوصة المعلومات أو عدم تطابق المعلومات الواردة بها وحالة البضائع المعاينة...الخ.

**2- أنواع التهريب وسبل ممارسته**

❖ **التهريب الضريبي:** هو فعل يحدث أضرارا بمصلحة ضريبة الدولة ويتحقق بحرمان الخزينة العامة من الحصول على الضريبة الجمركية التي هي عنصر من مواردها المالية الأساسية.

❖ **التهريب غير الضريبي:** يتم بإدخال بضائع للدولة أو إخراجها منها بمخالفة أحكام، قوانين وأنظمة سائرة المفعول كأن تكون خاضعة لقوانين وقيود معينة وصنعت لأسباب وأهداف معينة.

❖ **التهريب الفعلي (الحقيقي):** وهو الصورة الغالبة في التهريب، بحيث هو "فعل استيراد البضائع وتصديرها خارج المكاتب الجمركية" وهذا ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة 324 من قانون الجمارك، وقد يأخذ هذا الفعل صورا أخرى كتفريغ وشحن البضائع غشا أو الإنقاص من البضائع الموضوعة تحت نظام من نظم الإيقاف الجمركي لاسيما منها نظام العبور*، عدم إحضار البضائع أمام الجمارك عند الاستيراد أو التصدير.[3]

❖ **التهريب الحكمي (الاعتباري)**: إلى جانب التهريب الحقيقي، نصت المادة 324 على مجموعة من الوضعيات لا تعد في حد ذاتها تهريبا، غير أن المشرع اعتبرها كذلك وهي الحالات التي نعبر عنها بمصطلح "التهريب الحكمي"، أي التهريب بحكم القانون، وهو قائم على تحقق قرينة التهريب. لذا فالتهريب الحكمي لا يدخل ضمن الإطار العام لجريمة التهريب، إذ تتخلف عنه بعض العناصر الجوهرية التي يتكون منها التهريب بمعناه المألوف، إلا أن المشرع الجمركي ألحقه بالتهريب الفعلي وأجرى عليه حكمه، لأنه يؤدي إلى نفس النتيجة التي يؤدي إليها التهريب الفعلي وإن اختلف معه في الشكل، كحيازة مخزن أو وسيلة نقل مخالفة للتشريع.

أعمال التهريب يمكن أن تمارس "بالإقليم الجمركي" كما يمكن أن تمارس "بالنطاق الجمركي"، ويقصد "بالنطاق الجمركي" منطقة خاصة للمراقبة تقع على طول الحدود البحرية والبرية، وترجع فكرة خلق النطاق الجمركي إلى اعتبارات عملية تتمثل في مكافحة أعمال التهريب التي تتميز بزوالها وعدم ثباتها إذ أنها نادرا ما تترك أثرا ماديا يكشف عن قيامها عند عبور الحدود ومن ثم يبدو من العسير اكتشافها في تلك اللحظة القصيرة.

يتمثل النطاق الجمركي حسب المادة 29 من قانون الجمارك:

❖ **المنطقة البحرية**: تتكون من المياه الإقليمية المحددة بـ 14 ميل تحسب من الشاطئ والمنطقة المتاخمة للمياه الإقليمية فهي منطقة تقع وراء البحر الإقليمي طولها 12 ميلاً انطلاقاً من خط نهاية البحر الإقليمي اتجاه عرض البحر.

❖ **المنطقة البرية**: وتمتد على الحدود البحرية من الساحل الخط المرسوم على بعد 30 كلم وعلى الحدود البرية من حد الإقليم الجمركي إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم، غير انه تسهيلاً لقمع الغش أجازت المادة 29 في فقرتها الثانية إلى تمديد عمق المنطقة البرية 60 كلم وتمديد المسافة إلى 400 كلم في ولايات تندوف وأدرار وتمنراست فيما أوكلت المادة 30 من قانون الجمارك مهمة تحديد رسم النطاق الجمركي إلى الوزير المكلف المالية.[4]

أما الإقليم الجمركي؛ وبناءا على المادة الأولى من قانون الجمارك فيشتمل على الإقليم الوطني (المساحة السياسية أي المساحة الأرضية التابعة للدولة) والمياه الداخلية (تقع بين خط الشاطئ في الساحل والخط القاعدي للبحر الإقليمي) والمياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة** والفضاء الجوي الذي يعلو الإقليم الجمركي –انظر الشكل الموالي–.

**شكل رقم (01): النطاق والإقليم الجمركيين الجزائريين**

**المصدر:** بودالي بلقاسم، "ظاهرة التهريب الجمركي واستراتيجيات مكافحته"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير للمالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان-، 2011، ص:66.

### 3- الإطار المؤسساتي لمكافحة ظاهرة التهريب في الجزائر

عمدت الجزائر وفي إطار مكافحتها لظاهرة التهريب؛ الى خلق مؤسسات وجهات تعنى بمكافحة هاته الظاهرة بصفة مباشرة وأخرى بصفة غير مباشرة، وذلك في إطار بناء إستراتيجيتها الوطنية، من هاته المؤسسات نذكر:

**3-1- مصالح الجمارك:** يعتبر الجهاز الإداري لقطاع الجمارك من أحد القطاعات التي تمنحها الدولة اهتماما كبيرا، كونه يعد أحد أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، حيث أن الجمارك هي جهاز المراقبة التي يجب أن ينظر إليها كمصلحة تقنية تعمل على تطبيق القوانين ومحاربة الغش، ومن وظائفها تسهيل المبادلات بين المتعاملين، وتمكينهم من الحصول

على سرعة أكثر وأداء أحسن للإجراءات الواجب القيام بها، وعليه يكمن عمل الجمارك عادة في خدمة الاقتصاد الوطني، لاسيما الدور الحيوي الذي تلعبه في مراقبة التجارة الخارجية ومكافحة الغش والتهريب الجمركيين.[5]

وتعد الجمارك قواعد ونظم واتفاقيات يتم تنفيذها وفق معايير دولية ووطنية عن طريق مؤسسات تنشئها الدول، يطلق عليها اسم الإدارات الجمركية، تتبع القطاعات المالية.

إن لإدارات الجمارك دورا هاما في الاقتصاد الوطني إذ نجدها تقوم ب:

- مراقبة شرعية المبادلات التجارية الخارجية وضمان احترام التنظيمات المتعلقة بالمبادلات التجارية.
- مكافحة الغش والتدليس وحماية الملكية الفكرية.
- تطوير المبادلات التجارية مع الخارج وضمان حرية المبادلات الخارجية.
- تقديم المعلومات والإحصائيات.
- ضمان حماية صحة المستهلكين والأمن والسكينة العمومية.

وفي إطار قيامها بهاته المهام، تعنى إدارات الجمارك بالسلطات التالية:

- سلطات الفحص، التدقيق والمراقبة.
- حق الفحص للبضائع والتفتيش لوسائل النقل.
- تفتيش الأشخاص والمنازل.
- مراقبة مختلف الوثائق وتحرير التصريحات مع حق الاطلاع وحجز الوثائق.
- مراقبة المظاريف البريدية.
- مراقبة هوية الأشخاص.

هاته المهام، يتم تنفيذها على مستوى كل من الحدود البرية، الحدود البحرية والحدود الجوية.

إدارة الجمارك، وفي إطار قيامها بالمهام الموكلة إليها، فهي تجمع بين دورين مزدوجين، دور جبائي وآخر اقتصادي، وبالرغم من تعارض هاذين الدورين، إلا أنها وفي إطار عصرنة هذا الجهاز أصبحت تتجه أكثر للقيام بدور اقتصادي، فالحصيلة الجمركية ومدى دعمها للخزينة العمومية عادة ما تكون ذات نسبة ضئيلة خاصة في الدول المتطورة (يلاحظ عكس ذلك في الدول النامية)، هذا الأمر الذي توسع خاصة مع التطورات الحاصلة على المستوى العالمي مع تحرير المبادلات التجارية في ظل العولمة الاقتصادية.

إن نزعة دول العالم نحو تحرير التجارة الخارجية والتخلص من التعريفات الجمركية التي تقف عائقا في وجه التبادلات التجارية، جعل إدارات الجمارك تتوجه أكثر فأكثر نحو البحث عن مواطن الغش، خاصة فيما يخص نوعية السلع العابرة للحدود، مدى مطابقتها للمعايير، الصنف والمنشأ. هاته المخالفات ينتج عنها تحصيل إيرادات غير جبائية (غرامات).[6]

وبالتالي وفي إطار قيامها بهذا الدور، فالجمارك تمارس دورا حمائيا لاقتصاد الدولة (حماية العلامات، منشأ المنتوجات، حماية الملكية الفكرية والصناعية...)، بالموازاة مع حماية الصحة والأمن العموميين بمحاربتها لتهريب المخدرات والمنتجات المحظور استهلاكها، محاربة تهريب الأسلحة والذخائر ونحو ذلك، علاوة على حماية التراث الثقافي والآثار، كما تلعب دورا حمائيا لبعض الأنشطة الاقتصادية الوطنية لمواجهة المنافسة الأجنبية. وللقيام بهاته المهام، تحوز الجمارك على وسائل مادية ومالية وبشرية هامه، علاوة على وسائل قانونية وتشريعية تمارس عن طريقها مهامها.

نظرا لاتخاذ ظاهرة التهريب طابعا متجددا، واستخدام المهربين لطرق جديدة ومتطورة للوصول لمآربهم، باللجوء الى استعمال العنف والذي يصل في بعض الأحيان الى حد استخدام الأسلحة الثقيلة ووسائل نقل متطورة، بالإضافة الى الاستعانة بالمواطنين وتأليبهم ضد مصالح الدولة، خاصة في ظل عدم اتخاذ صفة المهرب للطابع الإجرامي في نظر العامة من الناس، وجب على مصالح الجمارك الجزائرية التأقلم مع المنحى الجديد الذي اتخذته الظاهرة وتبني إستراتيجية متكيفة مع تيارات التهريب الجديدة، أين تم دعم هاته المصالح بتجهيزات متطورة بالإضافة الى تكوين الأعوان بما يتماشى والتطورات التي ينتهجها المجرمون.

**2-3- الديوان الوطني لمكافحة التهريب:** يعد الديوان الوطني لمكافحة التهريب، هيئة مستحدثة بناءا على الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 2005/08/23 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-09 المؤرخ في 15 جويلية 2006 والمتعلق بمكافحة التهريب، والذي جاء ليدعم الجهود الرامية لمكافحة التهريب والجرائم التي تمس حماية الملكية الفكرية، وتشجيع استعمال وسائل الدفع الالكتروني، والذي استحدث هذا الديوان، هذا الأخير الذي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، والذي كلف بالمهام التالية:[7]

- ❖ إعداد برنامج عمل وطني لمكافحة التهريب والوقاية منه.
- ❖ تنظيم جمع ومركزة المعلومات والمعطيات والدراسات ذات الصلة بظاهرة التهريب.

- ضمان تنسيق ومتابعة نشاطات مختلف المتدخلين في مجال الوقاية من التهريب ومكافحته.
- اقتراح تدابير ترمي الى ترقية وتطوير التعاون الدولي في مجال مكافحة التهريب.
- وضع نظام إعلامي مركزي آلي مؤمن بهدف توقيع وتقييم الأخطار للوقاية من التهريب ومكافحته وكذا المساهمة في ضمان أمن الشبكة اللوجستية الدولية.***
- التقييم الدوري للأدوات والآليات القانونية وكذا الإجراءات الإدارية المعمول بها في مجال مكافحة التهريب.
- تقديم أي توصيات من شأنها المساهمة في مكافحة التهريب.
- إعداد برامج إعلامية وتحسيسية حول الآثار الضارة الناجمة عن التهريب.

علاوة على ذلك، يقوم الديوان بإعداد تقرير سنوي عن كل النشاطات والتدابير المنفذة وكذا النقائص المعاينة والتوصيات التي يراها مناسبة؛ يتم تقديمه للسلطة الوصية (وزارة العدل).

**3-3- اللجان المحلية لمكافحة التهريب:** بجانب الديوان، تم إنشاء؛ وعلى مستوى كل ولاية؛ لجنة محلية لمكافحة التهريب، تعمل تحت سلطة الوالي، تتولى هاته اللجنة تنسيق نشاطات مختلف المصالح المكلفة بمكافحة التهريب. هاته اللجان المحلية يتم إنشاؤها فقط عند الاقتضاء، أو عندما تستدعي كثافة النشاط إنشائها كما هو الحال في المناطق الحدودية التي تعرف نشاطا كبيرا للمهربين.

علاوة على تولي هاته اللجان المحلية التنسيق بين مختلف المصالح المكلفة بمكافحة التهريب، فهي تعمل بالتنسيق مع الديوان الوطني لمكافحة التهريب[8]. تتكفل هاته اللجان على الخصوص ب:

- متابعة نشاط مكافحة التهريب على المستوى الولائي.
- تطوير شبكات الاتصال بين مختلف المصالح المكلفة بمكافحة التهريب.
- تبليغ الإجراءات المتخذة لجميع المتدخلين في مجال الوقاية من التهريب ومكافحته.

**3-4-مصالح أخرى:** إلى جانب المصالح المذكورة آنفا، فإن الجزائر تحوز على هيئات أخرى تعنى بمكافحة التهريب بصفة غير مباشرة، على سبيل الذكر لا الحصر:

3-4-1- وحدات الدرك الوطني: بالنظر للوسائل البشرية والمادية واللوجستية الهامة والتي يحوز عليها الدرك الوطني، خاصة عن طريق وحدات "حرس الحدود"، والتي لها انتشار هام

على كامل الحدود، ووحدات امن الطرقات والتي تختص بطرق المواصلات، ونظرا لاختصاص الدرك الوطني بالمناطق الريفية وشبه الحضرية والمواصلات، فإن لوحداته توزيع هام على مستوى التراب الوطني مما يجعله من أهم المصالح التي تساهم في محاربة التهريب والإجرام المنظم في الجزائر.

فوحدات حرس الحدود على سبيل المثال، من مهامها: الحراسة المستمرة للمناطق الحدودية، مراقبة أي دخول من شأنه المساس بأمن وسلامة الإقليم، منع والقضاء على أية حركة تهدف إلى المساس بأمن الحدود، مراقبة الأشخاص والممتلكات التي تمر بالمنطقة الحدودية، محاربة الهجرة غير الشرعية، حماية البيئة والآثار التاريخية، منع نشاطات عصابات التهريب والمتاجرة بالمخدرات. تقوم في هذا الإطار بالاستجوابات والإجراءات التحفظية وحجز الأشخاص والمواد وتسليمهم إلى المصالح المؤهلة وفقا للتشريع الجاري العمل به.

وعلى سبيل الذكر لا الحصر، وفي إطار حصيلتها لسنة 2013، قامت وحدات الدرك الوطني بمعالجة 2.341 قضية خاصة بالتهريب وهو ما يمثل ما نسبته 33.74% من مجموع جرائم الإجرام المنظم المعالجة، وتم تسجيل ولايات تلمسان (1.056 قضية)، تبسة (572) وسوق أهراس (467) كأكثر الولايات تضررا، وقوع هاته الولايات على الحدود هو ما يفسر ذلك على الأرجح، أين يزدهر نشاط التهريب الى كل من تونس والمغرب. تورط في هاته العمليات 831 شخص موقوف.

تباينت المواد المحجوزة بين تهريب وقود، اتجار غير شرعي بالمخدرات برا وبحرا، هجرة غير شرعية، تزوير عملة وتهريبها، تزوير وثائق سيارات وتهريبها...الخ.

**3-4-2- المديرية العامة للأمن الوطني:** هي واحدة من الهيئات الحكومية المكلفة بمكافحة التهريب، وذلك من خلال ما يخوله لها قانون العقوبات من صلاحيات في ذلك، فهي تحوز على فرق عملياتية مختصة بالاقتصاد والمالية تحوي فصائل مكلفة بحماية التراث والثقافة، الجرائم الاقتصادية، الجرائم المالية وجرائم تقليد العلامات التجارية. وفي إطار تأديتها للمهام المنوطة بها، تعتبر مصالح الأمن الوطني من بين أهم المصالح المساهمة في قمع عمليات التهريب في الجزائر. فعلى سبيل الذكر لا الحصر، قامت مصالح امن ولاية تمنراست إثر دوريات لعناصر فرقة البحث والتحري شهر ماي 2014 بحجز كمية وقود قدرت ب 2.450 لتر معدة للتهريب خارج تراب الوطن، هاته العملية سبقتها عملية أخرى قامت على إثرها مصالح

الشرطة بحجز 2.970 لتر من الوقود المعد للتهريب، وبنفس الولاية تم مداهمة عديد الأوكار والأماكن التي تستغل من طرف مجهولين كمخابئ للمواد المعدة للتهريب إذ أسفرت العملية على حجز كمية من البنزين المعد للتهريب مقدرة ب 4660 لتر.

وفي هذا، الإطار تم ضبط وحجز (56) مركبة، كانت تستغل في عمليات التهريب، مع استرجاع 106.705 لتر من مادة الوقود (بنزين ومازوت)، بالإضافة إلى حجز 342 طن من المواد الغذائية و1734 هاتف نقال علاوة على حجز كميات من مواد أخرى، منها السجائر والجلود والمواد المعدنية والألبسة ومواد التجميل أين تم معالجة أكثر من تسعون قضية تهريب خلال سنة 2013 تورط فيها 72 شخص تم تقديمهم أمام العدالة.

هذه العمليات تدخل في إطار المجهودات التي تبذلها المديرية العامة للأمن الوطني في سبيل محاربة الجريمة بكل أنواعها.

**4- الإطار التشريعي لمكافحة ظاهرة التهريب في الجزائر**

علاوة على مختلف المؤسسات التي تعنى بمكافحة التهريب في الجزائر، فقد تم دعمها بقوانين وتشريعات تكون مكملة للإستراتيجية الوطنية لمكافحة هاته الجريمة في الجزائر، هاته التشريعات تتمثل في:

**4-1-قانون الجمارك:** يعتبر قانون الجمارك الجزائري؛ مجموعة من النصوص الأساسية المتعلقة بالشؤون الجمركية، وهو يشتمل على مجموعة من الأحكام المتعلقة بفرض الرسوم الجمركية وكيفيات تحصيلها، ومختلف النصوص المطبقة على البضائع سواء كان ذلك أثناء الاستيراد أو التصدير، إضافة إلى ذلك فإنه يشتمل على الأحكام الواجبة التطبيق على المخالفات الجمركية وإجراءات متابعتها. كما يعتبر قانون الجمارك الإطار العام الذي تنشط بواسطته ومن خلاله إدارة الجمارك والتي تعمل الدولة من خلاله على حماية الاقتصاد الوطني نظرا لما لهذا القانون من أهمية بالغة خاصة في مجال الرقابة الجمركية.[9]

فالتشريع الجمركي، عبارة عن نصوص قانونية، تشريعية تنظيمية، تبين مجال عمل إدارة الجمارك، وتبرز دورها في تطبيق قانون الجمارك، قانون التعريفة الجمركية والتشريع الجمركي، فهي تسهر من خلال عمليات المراقبة والمتابعة، لعمليات الاستيراد والتصدير على تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية، والتشريع الذي ينظم العلاقات المالية مع الخارج، وذلك في إطار المجال الجمركي، ويشمل التشريع الجمركي بالإضافة إلى ذلك، على نصوص قانونية

ردعية ووقائية، بواسطتها يتسنى لإدارة الجمارك أن تقمع الجرائم الجمركية التي تصدر من الأفراد في محاولتهم لمخالفة القواعد الجمركية وهذا باعتمادهم لمبررات، كثيرا ما يكون الغرض المالي أبرزها عند البعض، الأمر الذي يتوجب عليها أن تحرص على التوفيق بين التوسع الاقتصادي للدولة ومراقبة شرعية المعاملات، حتى تجعل حدا لجشع العديد من الأعوان الاقتصاديين الذين يريدون الربح الوفير بطرق احتيالية جد متطورة، يتم اللجوء إليها.

بصفة عامة ، يمكن تعريف التشريع الجمركي، بأنه مجموع الأنظمة والقوانين المطبقة عند التصدير والاستيراد، كما يطبق على تداول وعبور البضائع، رؤوس الأموال ووسائل الأداء سواء تعلق الأمر بتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، وردها في بعض الأحيان، وعند تطبيق إجراءات الحظر والقيود الأخرى و كذا مراقبة تطبيق الصرف و كذا الأحكام المتعلقة بمكافحة التهريب وقمع الغش التجاري والجبائي.

في الجزائر، تمارس مصالح الجمارك مهامها المنوطة بها عن طريق القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 أوت 1998، المعدل والمتمم لقانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 جويلية 1979 والمتضمن قانون الجمارك.

**4-2-قانون مكافحة التهريب:** في الجزائر وخلال السنوات الأخيرة، انتهجت الدولة سياسة واضحة تهدف إلى محاربة الجريمة، زامن هذا، السعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وتحقيق شراكة فعالة مع الإتحاد الأوربي، وعليه أضافت السلطات العمومية إلى الترسانة القانونية المنظمة خاصة للوضع الاقتصادي، الأمر 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب، الصادر في 23 أوت 2005، أسبوعا فقط قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ.

فنظرا لاستفحال ظاهرة التهريب وما أصبحت تشكله من خطر على أمن وصحة وسلامة المواطنين، ظهرت الحاجة إلى إيجاد قانون خاص يعالجها، وبموجب الأمر السالف الذكر قصد المشرع استئثار قانون واحد بمكافحة التهريب حتى وإن كان قانون الجمارك مازال هو الآخر يعالج جوانب منه بالرغم من إلغاء عديد المواد منه، وهذا تماشيا مع التعديلات والإصلاحات الشاملة للعدالة.[10]

جاء في المادة الأولى أن هذا الأمر، يهدف الى دعم وسائل مكافحة التهريب ولاسيما من خلال:

- وضع تدابير وقائية.

- ❖ تحسين أطر التنسيق ما بين القطاعات.
- ❖ إحداث قواعد خاصة في مجالي المتابعة والقمع.
- ❖ آليات التعاون الدولي.

هذا القانون شمل شقين من التدابير، وقائية وقمعية، بغية التصدي لهاته الظاهرة ومحاربتها. من بين التدابير الوقائية والتي اقرها هذا الأمر نجد:

- ❖ مراقبة تدفق البضائع التي تكون عرضة للتهريب.
- ❖ وضع نظام للكشف عن مواصفات البضائع ومصدرها.
- ❖ إعلام وتوعية وتحسيس المستهلك حول مخاطر التهريب .
- ❖ تعميم نشر القوانين المتعلق بحماية الملكية الفكرية.
- ❖ تعميم استعمال وسائل الدفع الكتروني.
- ❖ دعم الترتيب الأمني للشريط الحدودي و بشكل خاص مناطق البعيدة عن مراكز المراقبة.
- ❖ ترقية التعاون الدولي في مجال مكافحة التهريب على المستويين القضائي والعملياتي.
- ❖ تحدد كيفيات هذه المادة عند الاقتضاء عن طريق التنظيم.

أما التدابير القمعية، فنجده اقر مجموعة من العقوبات السالبة للحرية، حبسية كانت أو سجنية (من سنة واحدة الى المؤبد)، كما اقر غرامات تتراوح بين خمس(05) مرات قيمة البضاعة المصادرة وعشر (10) مرات مجموع قيمتي البضاعة المصادرة ووسيلة النقل. بالنسبة للشخص المعنوي الذي قامت مسؤوليته لارتكابه أفعال التهريب، يعاقب بغرامة قيمتها ثلاثة (03) أضعاف الحد الأقصى للغرامة التي يتعرض لها الشخص الطبيعي الذي يرتكب نفس الأفعال، وإذا كانت العقوبة المقررة للشخص الطبيعي هي السجن المؤبد يعاقب الشخص المعنوي الذي ارتكب نفس الأفعال بغرامة تتراوح بين 50.000.000دج و 250.000.000دج.

هذا بالإضافة إلى استثناء مرتكبي جرائم التهريب الجمركي من إمكانية الاستفادة من المصالحة، كما أن المشرع قد نص أيضا على عقوبات أخرى تكميلية واستبعد الظروف المخففة بالنسبة للمحرضين، الموظفين العموميين المرتكبين لأفعال التهريب وكذا عند استعمال سلاح ناري في التهريب، كما نص المشرع كذلك على الفترة الأمنية وعلى مضاعفة العقوبات في حالة العود. أضف إلى ذلك، أنه يعاقب على المحاولة لارتكاب أفعال التهريب بنفس العقوبة المقررة

للجريمة التامة، كما أن العقوبات تمس المساهمين والمستفيدين من التهريب شأنهم شأن الفاعلين الأصليين. كما قام المشرع بتوسيع قائمة البضائع الخاضعة لرخصة التنقل، والتي لا يحوز تنقلها داخل المنطقة البرية من النطاق الجمركي ما لم تكن مرفقة برخصة مكتوبة، وإلا تعتبر في حالة تهريب.

ج- قوانين المالية: تعتبر قوانين المالية الصادرة في بداية كل سنة مالية، من القوانين الأخرى التي تساعد مصالح الجمارك على القيام بمهامها على أحسن وجه، إذ تحمل هذه القوانين عددا من النصوص التشريعية سواء كانت معدلة أو مكملة للقوانين الجمركية (تعديل، إنشاء، إلغاء بعض المواد والنصوص القانونية)، وهذا حسب متطلبات الواقع الاقتصادي للدولة عموما.[11]

**خاتمة:**

بالنضر الى التغيرات التي شهدها ويشهدها الاقتصاد الجزائري، والحركية التجارية التي تميزه خاصة في السنوات الأخيرة، وفي خضم الرغبة في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وما يترتب عن ذلك من تغيرات على صعيد التشريعات وتحولات مؤسساتية لمواكبه هذا التغيير، أصبحت مهمة الجمارك الجزائرية تتميز بالطابع الاقتصادي أكثر منه جبائي، وما يتطلبه ذلك من تكييف للأطر التشريعية والوسائل المادية والبشرية وتطوير للأساليب والتجهيزات.

لكن؛ وبالرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة الجزائرية في سبيل القضاء أو الحد من ظاهرة التهريب في الجزائر، وبالنظر لما تم تحقيقه على ارض الواقع من تجنيد لأجهزة مختصة ودعمها بتشريعات وآليات قانونية للمكافحة، إلا أن الإستراتيجية الجزائرية وبالرغم من الخطوات الايجابية التي تحوزها إلا أنها تبقى تعاني عديد النقائص. من بين النقائص التي وجب تداركها على ارض الواقع نجد:

- الازدواجية القانونية في قمع جريمة التهريب، فهي معرفة في قانون الجمارك ومعاقب عليها في نص قانوني آخر هو قانون التهريب (05-06)، وهو ما يطرح عديد الإستفهامات من الناحية القانونية ومن ناحية تنفيذ الأحكام.
- قانون مكافحة التهريب لم يخص إدارة الجمارك بدور متميز في مجال مكافحة التهريب وتم معاملتها كغيرها من المصالح المتدخلة في مكافحة الظاهرة، على الرغم مما تفرضه الظاهرة من تخصص واحترافية في هذا المجال.

❖ تغييب دور الجمارك في عديد الجرائم وتهميشها، كجرائم تبييض الأموال التي حصر دورها في إمداد خلية الاستعلام المالي بالمعلومات فقط، في حين بإمكان مصالح الجمارك لعب دور مهم في مكافحة هكذا جريمة.

❖ عدم وضوح العلاقة بين الديوان الوطني لمكافحة التهريب ووزير العدل، وهل أن قرارات هذا الأخير ملزمة له، بالإضافة الى أن وصاية وزير العدل على الديوان أدت الى حد ما الى جمود نشاطه.

❖ ماهية العلاقة بين الديوان الوطني لمكافحة التهريب واللجان المحلية لمكافحة التهريب، فهل هي خاضعة لسلطته آم مستقلة عنه.

❖ ماهية العلاقة بين الديوان الوطني لمكافحة التهريب وباقي قطاعات الدولة المعنية بمكافحة التهريب، وهل قراراته ملزمة لها، أم أن قراراته لا تعد إلا توصيات فقط.

وأخيرا، لمكافحة التهريب وعلى الرغم من الأهمية البالغة لأجهزة مكافحة التهريب والتشريعات والآليات القانونية الداعمة للدور المنوط بهم، إلا أننا لا يجب أن نغفل الحلول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في إكمال عمل هاته الأجهزة، فخلق مناصب الشغل المناسبة وخلق أنشطة اقتصادية حقيقية منتجة ونشر الوعي بخطر هكذا ظاهرة على المجتمعات، له اثر ايجابي في حركة المكافحة.

## الهوامش والإحالات:

[1]– مراد زايد، "دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة –الجزائر–، 2006، ص:373.

[2]– قانون رقم 98–10 المؤرخ في 22 أوت 1998، المعدل والمتمم للقانون رقم 79–07 المؤرخ في 21 جويلية 1979 والمتضمن قانون الجمارك، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد:61، الصادرة في 23 أوت 1998، ص:58.

*– حسب نص المادة 125 من قانون الجمارك؛ فإن نظام العبور هو النظام الذي توضع فيه البضائع تحت الرقابة الجمركية، المنقولة من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر برا أو بحرا أو جوا مع توقيف الحقوق والرسوم الجمركية وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي.

[3]– بودالي بلقاسم، مرجع سبق ذكره، [ص–ص]:[52–66] –بتصرف–.

[4]– المادة 29، قانون الجمارك، مرجع سبق ذكره، [ص–ص]:[19–20].

**- تختلف المنطقة المتاخمة عن البحر الإقليمي (المياه الإقليمية)، إذ لا هي مملوكة ولا هي خاضعة لسيادة دولة من الدول، كما هو الحال بالنسبة للبحر الإقليمي وإنما يخول فيها للدولة ممارسة بعض الحقوق السيادية ويرخص لها بممارسة اختصاصات محددة تهدف أساسا إلى منع الإخلال بقوانينها الجمركية والضريبية والصحية ... الخ.

[5]- بودالي بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص:02.

[6]- المادة 319، قانون الجمارك، مرجع سبق ذكره، ص:155 -بتصرف-.

[7]- الأمر رقم 06-09 المؤرخ في 15 جويلية 2006 والمتعلق بمكافحة التهريب، [ص-ص]:[08-09].

***- هي مجموع العمليات المتعلقة بحركة البضائع العابرة للحدود من منشئها الى وجهتها النهائية.

[8]- مرسوم تنفيذي رقم 06-287 المؤرخ في 26 أوت 2006 المحدد لتشكيلة اللجنة المحلية لمكافحة التعريب ومهامها، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد:53، الصادر في 30 أوت 2006، ص:12.

[9]- بن لغويني عبد الحميد والدح عبد المالك، "جريمة التهريب ومكافحتها في قانون الجمارك"، متاح على الرابط الالكتروني: http://www.droit-dz.com/forum/showthread.php?t=786، تاريخ الاطلاع: 2014/06/29.

[10]- صالح بوكروح، "واقع التهريب وطرق مكافحته على ضوء الأمر 06-05 المؤرخ في 28 أوت 2005 والمتعلق بمكافحة التهريب"، مذكرة ماجستير في الحقوق فرع الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر 1، ص:04.

[11]- بودالي بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص:04.

# اختبار العلاقة السببية بين تقلبات أسعار النفط الخام وأسعار الصرف في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2014

د. نصير أحمد . جامعة الوادي

**ملخص :**

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط الخام وأسعار صرف الدولار بالاقتصاد الجزائري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي يشهدها البلد منذ سنة 1970 إلى غاية سنة 2014 ، ويستند التحليل في هذا الجانب على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري (1990-2010)، وسوف يتم الاعتماد على استخدام الأساليب الكمية القياسية، و نخص بالذكر نماذج الأشعة ذات الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR (Structural Vector Auto Regression Models) ، ونماذج تصحيح الخطأ ECM واختبار السببية لغرانجر Granger Causality Relationship حيث يسمح لنا هذا التحليل للصدمات العشوائية بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات.

**الكلمات المفتاحية:** أسعار النفط، أسعار الصرف، اقتصاد جزائري، التكامل المشترك، سببية غرانجر.

**Abstract:**

This study seeks to shed light on the study of the relationship between the volatility of crude oil prices and the dollar exchange Algerian economy prices in light of the political and economic transformations since 1970, taking place in the country until the year 2014, and is based on the analysis in this aspect on the annual data of the Algerian economy series (1990-2010 ), and will be relying on the use of methods standard quantity, and most notably X models with autoregressive structural SVAR (Structural Vector Auto Regression Models), and models of error correction ECM and test causal Granger Granger Causality Relationship allowing us this analysis of random shocks measuring Sudden Impact in certain displayed on the rest of the variables.

**Key words:**

oil prices, exchange rates, Algerian economy, cointegration, Granger causality.

**المقدمة:**

يشهد الاقتصاد العالمي في هذه الأيام حالة من القلق والهلع لاستمرار انخفاض أسعار النفط، تزامناً مع تراجع الطلب عليه، ووفرة المعروض، هذه الأحوال التي تسيطر على دول العالم شهدت هبوطاً في مؤشرات الأسواق العالمية، بعد تراجع أسعار خام برنت منذ مطلع صيف 2014 والتي وصلت إلى أقل من 84 دولار للبرميل، ما يعني انخفاضا نسبته 20% مقارنة بشهر يونيو الماضي.

ويبدو تراجع أسعار النفط إلى ما دون المئة دولار للبرميل للمرة الأولى منذ عام ونصف العام، محيراً لخبراء السوق مع الكثير من التكهنات حول أسباب التراجع ومدى استمراريته في مدى منظور العلاقة بين النفط والأزمات السياسية ويرتبط النفط بعلاقة وطيدة منذ زمن بعيد مع الأزمات والصراعات السياسية، ويرجع الخبراء هذه العلاقة إلى بداية القرن الماضي وتحديدا عام 1914، حيث أضحت سلعة النفط محركا اساسيا ومهما في وقائع الأزمات والصراعات الدولية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سجلت أسعار النفط مستوياتٍ تصل إلى 100 دولار للبرميل، حيث تنامت الحاجة إلى تأمين مصادر الطاقة للعمليات العسكرية والإنتاج الصناعي، وأصبح النفط أحدَ أهم الأهداف العسكرية، وأحدَ المقومات الأساسية في رسم الحدود السياسية والاقتصادية.

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تساؤل رئيسي حول هذه الدراسة :

ما هي الآثار التي تخلفها تقلبات أسعار النفط الخام على أسعار صرف الدولار في الاقتصاد الجزائري ؟، وهل يوجد علاقة سببية بين متغيرة أسعار النفط الخام وأسعار صرف الدولار؟. وسنتاول من خلال هذه الدراسة النقاط التالية:

## 1- التطور التاريخي للسوق النفطية العالمية :

مرت السوق العالمية للنفط بعدة دورات شهدت خلاله تغيرات أساسية , وعلى الرغم من وجود عدم توافق الخبراء حول فكرة دورية السوق مقابل ما يعرف بالتغير الهيكلي للسوق , والتي يمكن تقسيم تطوراتها عبر المراحل الزمنية التالية[1]:

- ✓ 1950-1970 : تمثل مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية, تميزت بالتوسع السريع, وهي المرحلة المرتبطة بإعمار الضواحي بالولايات المتحدة الأمريكية، وبالانتعاش الاقتصادي في دول أروبا واليابان, وتحول النفط من وقود أمريكي الى وقود عالمي, رغم أنه بقي مقتصرا الى حد كبير على دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والاتحاد السوفييتي السابق.
- ✓ 1970-1980 : تميزت هذه المرحلة بإنهيار الطلب على النفط في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي, وإعادة ظهور الإنتاج من خارج أوبك, وعدم قدرة منظمة الأوبك على الحفاظ على

مستوى عالي للأسعار , والإبقاء على الحد الأدنى المقبول من حصتها داخل السوق حيث تراجعت طاقتها الى الانتاج بمقدار النصف, وخلال هذه الفترة حدثت أول أزمة بترولية .

✓ 1980–2000 : لم تكن أسعار النفط خلال معظم هذه الفترة مرتفعة جدا بحيث تؤثر سلبا على الطلب على النفط , وليست من الدرجة التي تحد من الاستثمارات وابتداءا من 1986 انهارت أسعار النفط ثم حصلت زيادة تدريجية في حصة أوبك من السوق النفطية، كما شهدت الطاقة الانتاجية الإضافية انخفاضا في مستوياتها وهنا أيضا حدثت الطفرة البترولية الثانية.

✓ 2000–2008 : وهي مرحلة ماقبل الأزمة المالية العالمية تميزت بداية هذه المرحلة بنمو الطلب على الطاقة في أغلب الإقتصاديات الصاعدة وخاصة في الصين بمعدلات نمو غير مسبوقة حيث أنه تقريبا ارتفع حجم الطلب الى الضعف, وشهدت أيضا هذه الفترة الإرتفاع المتواصل وغير المسبوق في أسعار النفط والتي بلغت مستوى تاريخي 147 $ للبرميل منتصف 2008 [2],وعلى عكس ماكان يعتقده الخبراء من ارتفاع أسعار النفط سوف يؤدي الى تراجع نمو الاقتصاد العالمي, فقد كان الاقتصاد العالمي ينمو هو الآخر بمعدلات جيدة.

✓ 2008–2013: بدأت مع بداية الأزمة المالية العالمية التي رافقها تراجع كبير في الطلب بأكثر من 1 % سنة 2009 مقارنة مع 2008 [3], وهذا بدوره أدى الى انهيار الأسعار الى عتبة 30 $ للبرميل ثم عادت لتستقر مابين 70 و80 $ للبرميل حاليا, وحسب الخبراء فإن الأسعار ستعاود الارتفاع بعد نهاية الأزمة , ولكن يختلفون في تقدير عمر الأزمة المالية فمنهم من يعتقد أنها ستستمر من سنتين الى ثلاث سنوات , ومنهم من يرى أنها ستستمر الى أكثر من خمس سنوات[4].

✓ 2014 إلى يومنا هذا: وهنا يرى العديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين والسياسيين ان ما يجري في أسواق النفط اليوم، يعد "عقابا جماعيا"، اذ اتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة الأمريكية رغم خسارتها من النفط الصخري، على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصاديا بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا، وكذلك معاقبة ايران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها، وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج، ولم تكن هذه المرة الاولى التي يستخدم سلاح النفط ضد روسيا وايران، بل استخدمتها ادارة الرئيس الاميركي رونالد ريغان في ثمانينيات القرن الماضي، لأحداث عجز كبير في ميزانيات موسكو وطهران[5].

ويشير بعض المحللين الى ان الهدف السياسي من هذا الانخفاض يبدو جلياً للضغط على روسيا بخفض سعر البترول لأحداث عجز في موازنتها، وتمثل مبيعات النفط اهم مصادر الدخل بالنسبة لاقتصادات كل من روسيا وايران، وهنا يرى العديد من الخبراء ان استمرار أسعار النفط عند مستوياتها المتدنية قد يوجه صفعة قوية لموسكو، وهو ما قد يدخل الاخيرة في أزمة مالية. وكذلك الحال بالنسبة لإيران، التي اتهمت

دولا في الشرق الأوسط بالتآمر مع الغرب، لخفض أسعار النفط لإلحاق مزيد من الضرر باقتصادها الذي قوضته العقوبات. ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة.

كان للطفرة في مجال النفط الصخري دور واضح فيما يشهد العالم من تراجع للطلب العالمي على النفط، ويرجع العديد من الخبراء في مجال الطاقة ما يشهده العالم من تراجع في اسعار النفط الى ما تشهده الولايات المتحدة ما يطلق عليه "طفرة النفط الصخري"[6].

## 2- مميزات وخصائص أسعار النفط الخام:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأسعار النفط تشهداً تذبذباً كبيراً، وإزداد هذا التذبذب بشكل كبير في السنوات السابقة، فأسعار النفط هي الأكثر تذبذباً من أي سلعة أخرى، ويوضح الشكل التالي المعدل الشهري لأسعار النفط التاريخية مع وبدون تأثير التضخم.

**الشكل رقم(01): المعدل الشهري لأسعار النفط التاريخية مع وبدون تأثير التضخم**

Source: Inflation Data.com.

وبدأ واضحا ان أسعار النفط تؤثر بطريقة مباشرة في أسعار باقي مصادر الطاقة, وذلك لأن تجارة النفط سيطرت ولازالت تسيطر على حصة الأسد من السوق العالمي للطاقة الأولية حيث تمثل أكثر من الثلث الاستهلاك العالمي ، ويمكن اختصار أهم مميزات أسعار النفط كما يلي[7]:

- مثل باقي أسعار أي مادة أولية, تمر أسعار النفط بدورات وتخضع لأساسيات العرض والطلب.
- أسعار النفط ذات طبيعة غير مستقرة نظرا لتركيز الاحتياطات في أماكن محددة خلقت حالة من عدم التوازن الجيوسياسي.
- المرونة التي خلقتها الأزمات البترولية السابقة, جعلت أسعار النفط أكثر استقرارا بحيث يصعب معها ظهور أزمة جديدة.

- تتميز أسعار النفط بحساسية شديدة لأي تغيرات عالمية طارئة سواء كانت في مجال الطاقة أو اقتصادية أو سياسية.
- تراجع احتياطات وانتاج الدول المنتجة خارج أوبك ، جعلت من دول الأوبك أحد أهم اللاعبين في التحكم في الأسعار, وذلك رغم تراجع قدرة بعض دولها على توفير طاقة انتاجية اضافية كبيرة مثلما كانت تفعل سابقا، والشكل الموالي يوضح أحداث العالم وأسعار النفط المعدلة من سنة 1970-2010:

**الشكل رقم(02): أحداث العالم وأسعار النفط المعدلة من سنة 1970-2010**

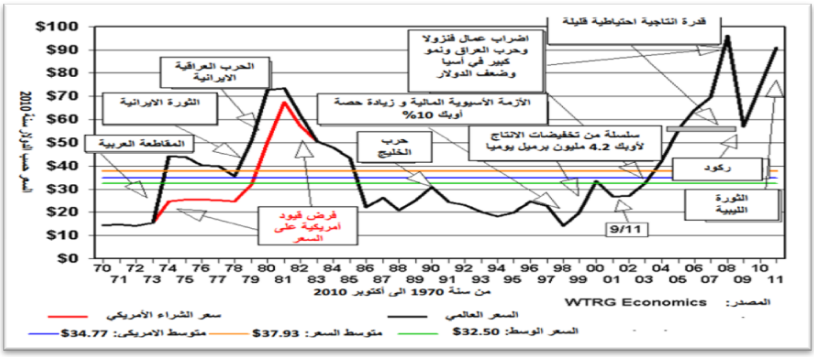


Source: Inflation Data.com.

### 3- العوامل الأساسية والثانوية المؤثرة في أسعار النفط الخام:

من البديهيات المعروفة اقتصاديا إن سعر أي سلعة يتحدد ويتأثر في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة، حيث إن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة[8] ، وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن Equilibrium State Market، وسنبين العوامل الأساسية (تحدد الأسعار على المدى البعيد)، والثانوية ( تؤثر على الأسعار في المدى القصير)، فأهم العوامل الاساسية المؤثرة نذكرها في التالي:

**3-1- العرض والطلب العالمي:** إن أهم العوامل الأساسية في تحديد سعر النفط هو العرض والطلب العالمي فمنذ سنة 2000 زاد الاستهلاك اليومي العالمي على النفط بأكثر من 11 مليون برميل يومياً من 76.78 مليون برميل إلى 87.99 مليون برميل يومياً مدعوماً بطلب متزايد من الصين والهند، وأصبحت الصين تؤثر بشكل كبير وبقوة على الأسعار إلى درجة إنخفاض الأسعار إلى درجة إنخفاض الأسعار في العطل والأعياد الصينية ، فوصل منتجي النفط من خارج أوبك إلى الإنتاجية القصوى، وتقدر القدرة الإنتاجية الاحتياطية العالمية للربع الأول من سنة 2012 إلى 2.4 مليون برميل يومياً ،

وهذا حسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA، مما يجعل أي عامل يؤثر على الإنتاج ولو بسيط ، يؤثر بقوة على أسعار النفط على المدى القصير[9].

**3-2- التنظيمات الدولية والاقليمية:** من أهم المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير على أسعار النفط:

**3-2-1- منظمة الدول المصدرة للنفط** OPEC : تم إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول ( أوبك) في سبتمبر 1960 ببغداد، وقد حضر المؤتمر مندوبون من خمس دول هي : المملكة العربية السعودية، العراق، الكويت ، إيران وفنزويلا وهي الدول التي وقعت على الاتفاق التأسيسي للمنظمة[10]، وجاء هذا المؤتمر بعد مؤتمر البترول العربي سنة 1959 الذي عقد في القاهرة من خلال جامعة الدول العربية والتي شاركت فيه كل من إيران وفنزويلا بصفة مراقب، إنضمت قطر إلى المؤسسين سنة 1961، تبعتها ليبيا وأندونيسيا سنة 1962، الإمارات العربية المتحدة سنة 1967، والجزائر سنة 1969، ثم نيجيريا سنة 1971، ثم الأكوادور سنة 1973 والغابون سنة 1975[11]، وهكذا فإن المنظمة تضم في عضويتها حالياً إحدى عشرة دولة ومقرها فيينا النمساوية ، وقد هدفت المنظمة إلى[12]:

- تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحها فرادى ومجتمعة.
- إيجاد السبل والوسائل لتحقيق إستقرار الأسعار في أسواق البترول العالمية لغرض إنهاء التقلبات الضارة وغير الضرورية.
- الإهتمام دوماً بمصالح الدول المنتجة، وضرورة تأمين دخل مستقر لها، إضافة إلى تأمين إمدادات إقتصادية وذات كفاءة ومستقرة من البترول للدول المستهلكة، وعائد عادل لمن يستثمر في صناعته.

**3-2-2- الوكالة الدولية للطاقةIEA**:تم إنشائها سنة 1975 من طرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE، عدد أعضائها 27 دولة مقرها العاصمة الفرنسية باريس [13] ، يسيرها مجلس الإدارة المشكل من ممثلي الدول العضوة وبمساعدة خمسة لجان دائمة، كل منها مسؤول على المجالات التالية: الطوارئ، وضع إستراتيجيات للمدى البعيد، مراقبة أسواق النفط، العلاقات الدولية في مجال النفط، تطوير البحث بجميع أنواعه في مجال الطاقة، كما تحتوي أيضاً على مكاتب إستشارية حول الطاقات الأحفورية، من بين أهم أهداها المعلنة[14]:

- تقليل تبعية الدول الأعضاء للنفط المستورد من خارج الوكالة.
- العمل على المحافظة على إمدادات الطاقة، وكذا البحث عن آليات لمراقبة والتحكم في الأسواق العالمية للطاقة.

- تشجيع البحث عن طاقات بديلة متوفرة في الدول الصناعية الكبرى.

**3-3- العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية:** هناك إجماع في أوساط المحللين على ان أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية ودور أساسي في التأثير على أسعار النفط[15].

**3-4-النمو السكاني:** تشير تقديرات الأمم المتحدة للخمس وعشرون سنة القادمة( 2030) إلى إرتفاع عدد السكان في بلدان OCDE وشرق أوروبا وروسيا من1200 إلى 1500 مليون نسمة،أي مايقل عن 20 % من سكان العالم المقدر لهم أن يصل إلى 8000 مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل متوسط نصيب الفرد من الدخل في البلدان النامية كمجموعة واحدة 7600 دولار، ومن المتوقع أن يصل متوسط نصيب الفرد من الدخل في الصين ضعف ذلك المتوسط، بينما المتوسط في جنوب أسيا وإفريقيا فسيكون أقل بكثير من متوسط الدول النامية، أما المتوسط لمنطقة الشرق الأوسط سيكون في حدود متوسط الدول النامية[16].

وفي الحقيقة هناك عدة عوامل تؤثر في أسعار النفط سنتناول أهمها من خلال الطفرات الأربع التي عرفتها اسواق النفط [17]:

- الطفرة الأولى (1973-1977): خلال هذه الفترة ارتفعت الأسعار من اقل من 3 $ لتبلغ 11 $ في نهايتها بمعدل ارتفاع سنوي متوسط 5 % , امتازت هذه الفترة بشروع الدول المنتجة في أوبك أخذ زمام المبادرة في تحديد الأسعار التي كانت مع فورقاتها من خلال أوبك, وكان حجم التذبذب في الأسعار محدودا ويتغير بتغير قرارات التسعير في أوبك , وكان حجم الانتاج قليل التغير أيضا لأن حصة النفط في سوق الطاقة وحصة أوبك في السوق كانتا مرتفعتين والانتاج من خارج أوبك محدودا.
- الطفرة الثانية (1779-1982 ): خلال هذه الطفرة ارتفعت الأسعار من 14 $ الى 31 $ كأقصى حد بمعدل ارتفاع متوسط سنوي بلغ 2 % , وكان حجم التذبذب في الأسعار عاليا بسبب التغيرات الحادة في الطلب نظرا للتغير في أنماط الطلب قطاعيا, وبداية بناء مخزون استراتيجي لبلدان وكالة الطاقة, والشراء الاحترازي, أما العرض فقد تراجع بحدة نتيجة الثورة الاسلامية الايرانية, وتزايد الانتاج من خارج الأوبك, أيضا عرفت هذه الفترة بداية نشاط الأسواق الفورية للنفط, وبدأ انحسار دور أوبك لأسباب متعلقة بتغير ظروف السوق وعلاقاته وعدم الانسجام معها وأسباب داخلية أخرى لا مجال لها هنا.
- الطفرة الثالثة (2003-2008): خلال هـ الفترة ارتفعت الأسعار بمعدل سنوي فاق التوقعات حيث بلغ 26% أين انتقلت الأسعار من 25 $ بداية الطفرة الى أن تصل الى مستوى قياسي تاريخي بلغ

147$ منتصف 2008,في الحقيقة بدأت هذه الطفرة وحصة أوبك في السوق أقل مما كانت عليه في الطفرتين السابقتين, ولكنها تزامنت أيظا مع تغير أنماط الطلب العالمي ومصادره, إذ لم تعد البلدان الصناعية في وكالة الطاقة الدولية المصدر الأساسي لنمو الطلب الذي كانت الاقتصادات الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية تشكل أكثر من ثلثي نموه في العقد السابق للطفرة , وتميزت أيضا هذه الطفرة بحدوث تذبذبات حادة في الأسعار بسبب ارتباط السوق النفطية بالسوق المالية العالمية, وتزايد حدة المضاربة بسبب تطورات هذه الأخيرة, وانعكاس ذلك على البلدان النفطية بسبب آلية تسعير نفوط البلدان المنتجة المرتبطة بأسعار مرجعية تحدد في أسواق مضاربات السلع في نيويورك ولندن[18].

❖ الطفرة الرابعة 2014: كان للطفرة في مجال النفط الصخري دور واضح فيما يشهد العالم من تراجع للطلب العالمي على النفط، ويرجع العديد من الخبراء في مجال الطاقة ما يشهده العالم من تراجع في اسعار النفط الى ما تشهده الولايات المتحدة ما يطلق عليه "طفرة النفط الصخري.

وفي هذا الاطار نشرت جريدة "فايننشال تايمز" البريطانية في 12 تشرين الأول سنة 2014 مقالا أرجعت فيه هبوط أسعار النفط، الى الطفرة التي تشهدها الولايات المتحدة في انتاج النفط الصخري، وهو ما مكَّن الأمريكيون

من الاعتماد على إنتاجهم بشكل اكبر والاستغناء عن النفط المستورد من الخارج ، مما ادى إلى تراجع الطلب العالمي على النفط، إذا أن الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك للنفط في العالم.

أما جريدة "التايمز" البريطانية فكتبت في 16 تشرين الاول اكتوبر الحالي ، أن السعودية اتخذت موقفا محسوبا بدقة، بدعمها انخفاض أسعار النفط إلى نحو 80دولارا للبرميل لخفض الأسعار، حتى تجعل من استخراج النفط الصخري أمراً غير مجدٍ اقتصادياً، ما يدفع واشنطن في النهاية الى العودة لاستيراد النفط من المملكة وإخراج الغاز الصخري من السوق، وهنا يشير خبراء النفط الى ان تدخل منظمة "اوبك" في وقف انخفاض الأسعار، سيساعد أيضا والمستثمرين في النفط الصخري "المنافس" على زيادة ارباحهم، وكذلك دخول مستثمرين جدد لهذا القطاع، وزيادة الصادرات الاميركية من المشتقات النفطية الى العالم، وهذا ما لا تريد "أوبك" ان يحصل معاقبة دول عربية[19].

اللافت هنا أن غالبية الدول المنتجة للنفط هي دول نامية، وتعتمد على النفط مصدراً رئيساً في إقتصادها، وإعداد موازناتها العامة، وهنا مكمن الخطورة الشديد. حيث ستكون هذه الدول الاكثر تضررا من هبوط أسعار النفط، والذي قد يشكل أزمة لدى كثير من الدول النفطية، التي تبني موازناتها على أساس أسعار متوقعة للنفط، مثل العراق، الذي يعد من اول الدول المتأثرة بهذا الهبوط، نتيجة انخفاض صادراته النفطية جراء الوضع الامني الذي تعيشه البلاد، مما دفع بعض خبراء الاقتصاد الى التلويح بايجاد حلول امنية عاجلة لتفادي الأزمة وكذلك ليبيا وهو ما يعني أن هذه البلدان ستواجه أزمات مالية.

أما العوامل الثانوية المؤثرة على أسعار النفط المستمر والأحداث المختلفة التي تؤثر بشكل مؤقت على العرض والطلب مثل الكوارث الطبيعية والحروب والركود ( أحداث يصعب التنبؤ بها)، وبالتالي تؤثر على أسعار النفط سواء بالإرتفاع أو الهبوط إلى أن يستجيب المجتمع الدولي( بتعويض الناقص أو تخفيض الإنتاج)، ويعود بالأسعار إلى المعدل الطبيعي[20].

**4 تحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف الدولار:**

أثارت التغيرات المتلاحقة في أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية اهمام العديد من الباحثين في مجال الاقتصاد الدولي , والتي تزامنت – التقلبات – في نفس الوقت مع تقلبات أكثر حدة في أسواق البترول العالمية مع بداية السبعينات, الأمر الذي أدى إلى التركيز على هاذين السوقين لما يمثلانه من أهمية في مجال التمويل الدولي والتجارة الدولية, ولعل العلاقة تبدو واضحة كون الدولار الأمريكي هو عملة المبادلات البترولية, فارتفاعه يعود بالإيجاب على العوائد المالية التي تحققها الدول النفطية, والعكس في حالة انخفاضه فإنه يكبدها خسائر مالية تمثل الفرق في القوة الشرائية[21].

4-1-أثر سعر صرف الدولار على أسعار النفط الخام: يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار النفط الخام من خلال أثر مباشر وأثر غير مباشر ,يتمثل الأثر المباشر أو قصير الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط في زيادة حدة المضاربات في عقود النفط, الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعار النفط. فالنفط كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار ,يصبح رخيصا مقارنة بالاستثمارات الأخرى مقدرة بالعملات الأجنبية ,لذلك يقبل عليها المستثمرون.

ويتمثل الأثر غير المباشر, أو البعيد الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط العالمية في تغيير أساسيات السوق, عن طريق تأثيره في العرض والطلب على النفط .فمن نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل انخفاض الطاقة الانتاجية,أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القورة الشرائية للدول المصدرة, والتي لن تمكنها من توفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية هذا يعني انخفاض المعروض مقارنة بالطلب، بالتالي ارتفاع أسعار النفط الأمر نفسه ينطبق على شركات النفط العالمية التي تتسلم عوائدها، ولكنها تدفع تكاليفها بعملات مختلفة، فشركات النفط في بحر الشمال مثلاً تدفع أجور عمالها باليورو في الوقت الذي تتسلم فيه عائداتها بالدولار، هذا يعني ارتفاع التكاليف مقارنة بالعائدات، الأمر الذي يمنعها من زيادة الاستثمار في طاقة إضافية ، رغم ارتفاع أسعار النفط ، هذا أيضاً يخفض المعروض ، ويرفع أسعار النفط[22].

4-2-أثر أسعار النفط الخام على سعر صرف الدولار: وبالمقابل يسهم ارتفاع أسعار النفط في خفض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، ولكون سعر النفط والدولار ينخرطان باتجاهين مختلفين فإن الدول المنتجة للنفط والتي تبيع منتجاتها بالدولار

ستضرر من جراء انخفاض القيمة الشرائية للدولار والتي تستخدم لشراء سلع أخرى من الأسواق الخارجية وللتعويض عن هذا التراجع في القوة الشرائية يقوم هؤلاء برفع سعر البرميل[23].

كما أن المعطيات العالمية والحوادث التاريخية أظهرت تراجع مقدرة منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC في رسم سياسات الاستقرار السعري.

5- أثر تقلبات أسعار النفط الخام على أسعار الصرف في الجزائر للفترة 1970-2014:

أولت النماذج القياسية الكلية الحديثة أهمية بالغة للعلاقة مابين النظرية والواقع من خلال إضفاء غطاء نظري متسق لتوصيفات النماذج وكذلك الاعتماد على طرائق للتوصيف الديناميكي وجعل المعادلات تتفق مع المعطيات من خلال صياغة نماذج دقيقة وإجراء اختبارات متعددة لكشف كل مشاكل التوصيف Misspecification القياسية، وذلك باستخدام مجموعة من المرشحات مثل جذر الوحدة أو الإستقرارية Stationry واتجاهات التكامل المشترك Co-integra، وألية تصحيح الخطأ العشوائي Error Correction Mechanism وغيرها[24] ، وسيتم في هذا الدراسة إعتماد الخطوات الأتية في القياس:

**1- جمع المعطيات والبيانات:**

إن قيم المتغيرات المراد دراستها والتي أخذناها من إحصائيات صندوق النقد الدوليIFSو WEO، وتقارير بنك الجزائر وهذه البيانات هي عبارة عن بيانات سنوية للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2013، وهذه الفترة بداية فترة البرامج الاصلاحية في الاقتصادي الجزائر والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، والبرنامج الخماسي 2010-2014 وتتمثل المتغيرات فيما يلي:

- ✓ متغيرة سعر النفط الخام العالمية P0.
- ✓ متغيرة سعر الصرف الدولار EX.

وفي هذه الدراسة إستخدمنا نموذج إنحدار خطي لتحديد طبيعة العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر الصرف الدولار، ويكون النموذج المقترح لسعر النفط و سعر الصرف الدولار في الجزائر للفترة 1970-2014وفق الصيغة التالية:

$$PO_t = f(EX_t) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (*)$$

ويمكن صياغة النموذج $(*)$ وفق التالي:

$$PO_t = \beta_0 + \beta_1 EX\varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (**)$$

**2- اختبار جذر الوحدة أو الإستقرارية:** Unit Roots or Stationary Tests

إن من أفضل الطرائق لتحقيق الإستقرارية في بيانات السلاسل الزمنية هي اختبار test Phillips-Perron $(PP)$ الذي يسمح بمعالجة عالية الدقة لتصحيح الانحرافات في الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية عن طريق قياس الانحرافات فيها ولإيجاد المعالجات لمشكلة الارتباط الذاتي Auto-Correlaltion بإدخال معاملات تخلف زمني إضافية للمتغيرات المستقلة، وسيتم على معياري Akaike $(IC)$، Schwarz $(SC)$ لتحديد فترات التباطؤ المثلى التي تعطي أفضل التقديرات]25[، وسنحاول التطرق إلى أهم هذه الاختبارات الإحصائية لدراسة الإستقرارية والمتمثلة في :

**2-1 اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي للسلسلةDB:**

لنأخذ متغيرة سعر النفط الخام العالمية P0 ، إذا كانت معاملات دالة ارتباطها $P_k$ معنوي لا تختلف عن الصفر، من أجل كل $k > 0$. نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي، أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات k كلها معنويا تختلف عن الصفر (خارج مجال الثقة)، ويظهر وجود مركبة اتجاه عام في السلسلة، مع انخفاض للأعمدة (Les pics) بمرور التأخيرات، إن هذه الاختبارات البيانية تعتمد على

**2-2-اختبار ديكي فولر الصاعد Dickey-Fuller Augmenté(ADF) :**

من أجل معرفة إستقرارية السلسلة DBنقوم بتطبيق إختبار الجذر الأحادي ADF، وهذا بإستعمال درجة التأخيرP، وبالإعتماد على درجة التأخير للنماذج الثلاثة مع إختبار معنوية المعالم (b,c) لمعرفة النموذج المناسب. حيث نحدد مستوى التأخيرات p حسب أقل قيمة للمعايير الثلاثة: Log-likelihood , Schwarz ،Akaike

النمـوذج السـادس:

$$\Delta DB_t = \lambda DB_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1} . \Delta DB_{t-j} + \varepsilon_t$$

النموذج الخامس:

$$\Delta DB_t = \lambda DB_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1} . \Delta DB_{t-j} + c + \varepsilon_t$$

النموذج الرابع:

$$\Delta DB_t = \lambda DB_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1} . \Delta DB_{t-j} + c + bt + \varepsilon_t$$

نستعمل اختبار الجذر الأحادي المؤسس تحت فرضية التناوب (alternative)1> $|\phi_1|$ على تقدير النماذج الثلاثة السابقة باستعمال طريقة المربعات الصغرى، وتكون مبادئ الاختبار كالتالي:

- نقوم بتقدير معالم $\phi_1$ نرمز لها للنماذج (6)، (5) و (4) ، بعدها نقوم بحساب $t_{\hat{\phi}_1}cal$ الذي يمثل اختبار t.
- إذا كان $t_{\hat{\phi}_1}cal < t_{\hat{\phi}_1}tab$ نقبل الفرضية الصفرية $H_0$ ،وجود الجذر الأحادي(Racine unitaire)، وبالتالي السيرورة (Processus) غير مستقرة[26].
- تحديد مستوى التأخيرات:

وقبل تقدير النماذج القاعدية الثلاثة أعلاه، لا بد من تحديد مستوى التأخيرات P، حيث نقوم بتقدير النموذج السادس من أجل أعداد مختلفة للتأخيرات (12،.....1،2=P)، يكون مستوى P الأمثل الذي يعطي أقل قيمة للمعيارين Schwarz، Akaike

توجد عدة معايير لتحديد مستوى التأخيراتP، بالاعتماد على المعايير(Log-likelihood ,Schwarz, Akaike) ( أدنى قيمة للمعيارين الأولين و أعظم قيمة للمعيار الثالث)] 27[.

لنقوم بتقدير النماذج الثلاثة من أجل أعداد مختلفة للتأخيرات، ثم نختار قيمة P باعتمادنا على المعيارين Akaike، Schwarz .

$$Sc(P) = Ln\left(\det\left|\Omega_e\right|\right) + \frac{2K^2PLn(n)}{n} \quad Aic(P) = Ln\left(\det\left|\Omega_e\right|\right) + \frac{2K^2P}{n}$$

فكانت النتائج ملخصة في الجدول التالي:

**الجدول رقم(01): تحديد درجة تأخير وفق معياري Schwarz Akaike لسلسلة DB**

| | P | 01 | 02 | 03 |
|---|---|---|---|---|
| PO | AIC | 5.41 | 5.44 | 5.47 |
| | SC | 5.52 | 5.53 | 5.54 |
| EX | AIC | 6.45 | 6.48 | 6.51 |
| | SC | 6.57 | 6.69 | 6.73 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج Eviews04

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن أقل قيمة لمعياري[28] Akaike ،Schwarz توافق التأخير P =01، لكلا سلسلتين.

**3-إختبار التكامل المشترك:**

في بيانات السلاسل الزمنية Co-integration إن التفسير الاقتصادي للتكامل المشترك يوضح وجود توازن مستقر في المدى الطويل بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر تأخذ إتجاهاً مشتركا واحد بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما إلى إلغاء التقلبات في السلسلة الأخرى، فإذا كانت خلافا ذلك، فغنها لن تتمكن من التحرك سوية وبإتجاهات منتظمة خلال الزمن، ولهذا يجب تعديل وتصحيح إتجاهاتها عن الذي يقوم بتقليص الاختلافات والتباينات إلى حدودها الدنيا بإتجاه Co-integration طريق إختبار تحقيق التوازن في المدى الطويل بحيث يمكن للتغيرات المقدرة أن تسير بإتجاهات متقاربة معاً خلال الزمن والاختلافات بينهما تكون مستقرة[29].

بما أن متغيرات الدراسة متكاملة من نفس الدرجة والذي تم التطرق إليه في العنوان السابق، فإنه يمكن إجراء إختبار التكامل المشترك لغرض دراسة العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات السياسة المالية تماشياً مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فإننا قمنا بإستخدام طرق تحليل التكامل المشترك، التي تشمل طريقة أنجل وجرانجر Engel et Granger سنة1987 وطريقة جوهانسن وجيزليوس Johansen et Juselius سنة 1990، ومن أجل إختبار ما إذا كانت يوجد علاقة بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل[30] ، وهذا مايمكن إظهاره في الجدول التالي:

**الجدول رقم (02): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام إختبار Johansen et Juselius**

| الفرض | Eigenvalue | trace | Critical Value |
|---|---|---|---|
| $r^* = 0$ | 0.7325 | 27.564 | 29.254 |
| $r \leq 1$ | 0.365 | 7.325 | 116.20 |
| $r \leq 2$ | 0.065 | 2.968 | 11.478 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج Eviews04

من الجدول رقم (02) أعلاه يتضح أن $(\lambda trace)$ أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية $H_0$ أي وجود علاقة للتكامل المتزامن، ونقبل أيضاً فرضية العدم $(r=1)$ التي تدل على أن رتبة المصفوفة تساوي واحد، هذا بدوره يدل على وجود معادلة واحدة للتكامل المشترك( وجود متجه واحد لتصحيح الأخطاء)، وعلى هذا الأساس السلاسل الزمنية موضع الدراسة تشكل فيما بينها علاقة توازنية في الأجل الطويل، لكن بوجود متجهات تصحيح الخطأ.

ومن أجل القيام بإختبار التكامل المتزامن لكل من أنجل وغرانجر Granger−Engel فسيكون ذلك من خلال تقدير علاقة الانحدار الممثلة في المعادلة رقم (**) وفق التالي:

$$PO_t = 1.256 - 0.694EX\varepsilon_t .....(**)$$

S.E (11.89) (0.14)

F=11.867 SSR=0.175 DW=1.69 $R^2$= 0.687

يشير هذا النموذج إلى قوة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وهذا مايشير إليه معامل الارتباط المتعدد الذي بلغ 0.68، كما يشير معامل التحديد إلى أن 68 % من التغيرات في أسعار النفط راجعة إلى التغيرات في المتغير المستقل الموجودة في النموذج، أما الباقي والذي نسبته 32 %فترجع إلى عوامل أخرى لانعرفها أي غير مشروحة.

ومن النموذج نقبل إحصائيا معلمة كل من المتغيرات: التغيرات الحاصلة في أسعار الصرف إلى التغيرات الحاصلة في أسعار النفط الخام $\beta_1$ ، أما معلمة الحد الثابت فهي غير معنوية لأن إحصائية t المحسوبة لستيودنت للحد الثابت أصغر من t المجدولة.

4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM

إذا كانت السلسلتين تتصفان بخاصية التكامل المشترك كمجموعة فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما في المدى القصير هو النموذج تصحيح الخطأ العشوائي المشتق من نموذج تصحيح الخطأ العشوائي المشتق من نموذج العلاقة طويلة الأجل.

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_{ij}\sum_{i}^{m}\Delta X_{t-1} + \alpha_{2k}\sum_{k}^{n}\Delta Z_{t-k} + \theta ECM_{t-k} + u_t$$

إذ إن ECM: هو عبارة عن

$$ECM_{t-1} = Y_{t-1} - \alpha_1 X_{t-1} - \alpha_2 Z_{t-1}$$

والذي هو الخطأ العشوائي الناتج عن معادلة علاقات التكامل المشترك والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، وتعرف $\theta$ بمعامل سرعة التعديل وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة حيث كلما إقترب معامل سرعة التعديل إلى الواحد الصحيح كانت سرعة تكيف الإختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل أسرع، ويتوقع أن يكون هذا المعامل سالباً، لأنه يشير إلى المعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل]31[.

ومن خلال النتائج التي تحصلنا عليها إلى حد الآن، فغن ذلك يدفعنا إلى تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن، من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء، في هذه الحالة سيأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta PO_{Pt} = \alpha + \beta_{e-1} + \sum \delta_1 \Delta X_i + \sum \phi \Delta X_{i-1} + \gamma \Delta PO_{P_{i-1}} + \varepsilon_t .....(***)$$

حيث تمثل $X$ المتغيرات المفسرة، وقد تم إعتماد فقط المتغيرات التي لها تفسير معنوي، أما المتغيرات التي لها تأثير غير معنوي فسنقوم بتجاهلها وإستبعاد من النموذج $(***)$، والنتائج التقدير مبينة في الجدول التالي:

**الجدول رقم (03): نتائج تقدير النموذج رقم (***) وفق نموذج تصحيح الخطأ**

| المتغير | المعامل | الخطأ المعياري | إختبار t | الاحتمال |
|---|---|---|---|---|
| **الحد الثابت** | **3.258** | **0.568** | **1.547** | **0.085** |
| **معلمة حد تصحيح الخطأ** | **-0.856** | **0.235** | **1.962** | **0.05** |
| **تفاضل أسعار الصرف** | **-0.125** | **0.045** | **- 2.252** | **0.032** |
| **تفاضل أسعار الصرف بإبطاء سنة** | **0.132** | **0.325** | **5.562** | **0.04** |
| **تفاضل أسعار انفط بإبطاء سنة** | **1.254** | **0.032** | **1.852** | **0.112** |
| **معامل التحديد** | **0.897** | **إختبار DW** | **1.96** | |

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج Eviews04

من خلال الجدول رقم 03تظهر لنا قيمة معامل التحديد 0.895 وهو مايدل على أن جودة توفيق النموذج وقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في قيمة أسعار النفط ، حيث أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر لنا ماتزيد عن89% من التقلبات التي تحدث على مستوى تغيرات أسعار الصرف، كماأن إحصائية DW تدل على عدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء.

**5-إختبار العلاقة السببية لغرانجر:Granger C**

فهل السببية بين و تجري في كلتا الإتجاهين؟؛ أي أن المتغيرتين متبادلتين الإعتماد ولهما حلقة رجعية؛ لذا نستخدم إختبار غرانجر من أجل معرفة السببية الموجودة بين المتغيرتين (العلاقة التبادلية)

**الجدول رقم (04): نتائج إختبار غرانجر للسببية للمتغيرين PO و EX**

| | إحصائية فيشر المحسوبة | الإحتمال | السببية | العلاقة |
|---|---|---|---|---|
| PO لايسبب EX | (6.1) | 0.023 | يسبب | تبادلية |
| EX لايسبب PO | (8.2) | 0.025 | يسبب | |

(.): رفض الفرضية الصفرية

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج Eviews04

من خلال المقارنة المقارنة بين القيمة المحسوبة لـ F والموضحة في الجدول رقم (04) والقيمة الجدولية لها تظهر أن العلاقة بين أسعار النفط الخام وأسعار الصرف الدولار هي علاقة سببية بإتجاهين بحيث يمكن القول بأن كل منهما مسبباً في الأخر.

## الخاتمة:

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكرها في التالي:

- يرتبط النفط بعلاقة وطيدة منذ زمن بعيد مع الأزمات والصراعات السياسية، ويرجع الخبراء هذه العلاقة إلى بداية القرن الماضي وتحديدا عام 1914، حيث أضحت سلعة النفط محركا أساسيا ومهما في وقائع الأزمات والصراعات الدولية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سجلت أسعار النفط مستوياتٍ تصل إلى 100 دولار للبرميل، حيث تنامت الحاجة إلى تأمين مصادر الطاقة للعمليات العسكرية والإنتاج الصناعي، وأصبح النفط أحدَ أهم الأهداف العسكرية، وأحدَ المقومات الأساسية في رسم الحدود السياسية والاقتصادية.
- تشكل الانخفاضات المتتالية في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو أصعب تحدي يواجه الجزائر في ظل ارتباطها التجاري بالدول الأوروبية في إطار توقيعها لاتفاقية الشراكة إذ يكلفها ذلك تكلفة الفوارق بين العملات.
- تظهر معلمة معدل ارتفاع أسعار النفط بإبطاء سنة واحدة كانت معنوية عند مستوى المعنوية 1% وبإشارة موجبة .
- أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر لنا ما تزيد عن89% من التقلبات التي تحدث على مستوى تغيرات أسعار الصرف، كما أن إحصائية DW تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.
- أن العلاقة بين أسعار النفط الخام وأسعار الصرف الدولار هي علاقة سببية باتجاهين بحيث يمكن القول بأن كل منهما مسبباً في الأخر.

✍ يسهم ارتفاع أسعار النفط في خفض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، ولكون سعر النفط والدولار ينخرطان باتجاهين مختلفين فإن الدول المنتجة للنفط والتي تبيع منتجاتها بالدولار ستضرر من جراء انخفاض القيمة الشرائية للدولار والتي تستخدم لشراء سلع أخرى من الأسواق الخارجية.

## الهوامش والمراجع:

[1]:هيرمان فرانس، أسواق النفط العالمية وآلياتها، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد :122، صيف 2007، ص:166.

[2]: نيكولا سركيس، تأثير أسعار البترول على النمو العالمي مجرد أسطورة، مجلة الطاقة والمناجم، العدد:08، جانفي 2008،ص:116.

[3]:BP,Statistical Review of World Energy 2009.

[4]:إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد: 128، شتاء 2009، ص:101.

[5]: مقالة بعنوان: انخفاض-أسعار-النفط-الأسباب-والعوامل ، على الرابط: http://www.jadidpresse.com، تم تصفح المقالة بتاريخ:2015/01/23، على الساعة:20:00، ص:04.

[6]: نفس المرجع ، ص:05.

[7]:Jean Syrota, Perspectives energetiques de la France a l horizon 2020-2050,Paris,2008,P:134

[8]: محمد بن بوزيان وعبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية )، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد :02، 2012، ص:187.

[9]: محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، يوليو 2012، ص:04.

[10]: ماجد بن عبد الله المنيف، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد:41، 2008، ص:71-73.

[11]إلا أن كل من دولة الإكوادور والغابون قررتا الانسحاب من المنظمة سنتي 1992 و1994 على التوالي.

[12]: محمد بن بوزيان وعبد الحميد لخديمي، مرجع سابق، ص:188.

[13]:Amor Khelif, Dynamique des marches,CREAD,Alger,P:51.

[14]:Ibid,P:51.

[15]: الإدارة الاقتصادية أوبك، الأزمة المالية العالمية وإنعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، العدد:128، شتاء 2009، ص:16.

[16]:World energy outlook 2009.

[17]:Jean Syrota,opcit,P:135-136.

[18]: ماجد بن عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد:129، ربيع 2009،ص:209.

[19]: مقالة بعنوان: انخفاض–أسعار–النفط–الأسباب–والعوامل، مرجع سابق، ص:04.

[20]: محمد رمضان، مرجع سابق، ص:06.

[21]: عبد الرحمان عية ، دور الدولار في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية، ورقة مقدمة ضمن الملتقى العلمي العاشر، الاقتصاديات العربية وتطورات مابعد الأزمة العالمية ، لبنان ، ديسمبر 2009، ص:14.

[22]: نبيل مهدي الجنابي وكريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسر الصرف الدولار بإستخدام التكامل المشترك وسببية Granger، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد:01، سنة 2011، جامعة القادسية، العراق،ص:11.

[23]: نفس المرجع، ص:12.

[24]: مصطفى فاضل حمادي ومروان عبد المالك ذنون، محددات الاستثمار المحلي في تركيا ، دراسة قياسية للمدة :1970–2011، مجلة تنمية الرافدين، المجلد:36، العدد:113، 2014،العراق،ص:274.

: نفس المرجع ونفس الصفحة2] 5[

]26[:قيمة كاي تربيع المجدولة ذات المعنوية 05% (21.06مستخرجة من جدول كاي تربيع).

[27]: Sandine Lardic, Valérie Mignon,Econométrie des série temporelles macroéconomique et financiers, Economica, Paris, 2002, p 112

[28]: Bourbonnais R, Econometrie, 3eme édition, Dunod, Paris 2003, p200.

]29[: تم تحديد مستوى التأخيرات وفقا لمعياريAIC و SC ولم الاستغناء عن معيار Log-likelihood لأنه بقي في تزايد مستمر.

]30[: مصطفى فاضل حمادي ومروان عبد المالك ذنون، مرجع سابق، ص: 275.

]31[: محمد شيخي وأحمد سلامي، اختبار العلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1970–2011، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد :13، 2013، الجزائر ، ص:125.

[32]: Jack JOHNSTON, John DINARDO, « Méthodes Econometriques », 4e edition, ECONOMICA, Paris, 1997, p296.

# مقومات وأساليب الإدارة الفعالة للأزمات

**د. يحياوي نعيمة . جامعة باتنة**

**ملخص :**

غالبا ما تؤدى الأزمة إلى تغيير مفاجئ فى هياكل اتخاذ القرارات حتى تلائم الأوضاع الجديدة، ولذلك تنشا مشكلات عديدة ومقاومة شديدة للتغيير من جانب منفذي القرار وحتى متخذ القرار قد يعارض أيضا التغيير.

وفي هذا السياق تأتي هذه الورقة البحثية لإلقاء الضوء على الإطار المفاهيمي للأزمة باعتبارها لحظة حاسمة ونقطة تحول نحو الأفضل أو الأسوأ، وتحليل مختلف المراحل التي تمر بها الأزمة وتحديد أهم المقومات التي تستند إليها الإدارة الفاعلة للأزمات، والتعريف بالأساليب الحديثة لإدارة الأزمات.

وخرج البحث بعدة نتائج أهمها ضرورة تحمل الكيان الإداري للموقف الازموي لمدة طويلة ومحاولة استعادة توازنه عن طريق الاستعانة بالأساليب المناسبة لإدارة الأزمة بشكل فاعل وناجح.

**Abstract:**

crisis often lead to a sudden change in the structures of decision-making and to adapt it to the new situation , but it poses many problems and a strong resistance to change from the executors of decisions and the makers may also opposes the change.

In this context , this article sheds light on the conceptual framework of the crisis as a turning point and a point for better or for worse, and analyze the different stages of the crisis and identify the most important determinants underlying actors administration in crisis situations , and the definition of modern methods of crisis management. results among the greatest achievements in this article is: the administrative entity must keep during the crisis for a long time and try to restore balance through the use of appropriate methods to effectively and successfully manage the crisis.

**المقدمة:**

يقول هنري كيسنجر " إن التاريخ هو ذلك المنجم الزاخر بالحكمة الذي نجد فيه المفاتيح الذهبية لحل مشاكل عصرنا، شريطة أن نعرف أين نضرب معولنا ".

وعلى الرغم من أن حدوث الأزمات يمتد إلى العصور القديمة وأن إدارة الأزمات وجدت في الممارسة منذ عصور موغلة في القدم. وكانت مظهراً من مظاهر التعامل الإنساني مع المواقف الطارئة أو الحرجة التي واجهها الإنسان منذ أن وجوده بتحدي الطبيعة وغيره من البشر. وكانت هذه الممارسة هي المحك

الحقيقي لقدرة الإنسان على مواجهة الأزمات والتعامل مع المواقف الحرجة بما تفجره من طاقات إبداعه، وتستفز قدراته على الابتكار، غير أنه لم تكن تعرف آنئذ باسم إدارة الأزمات وإنما تحت مسميات أخرى مثل الحنكة الدبلوماسية، أو براعة القيادة، أو حسن الإدارة ....إلخ.

وزاد وعى متخذي القرارات بأهمية إدارتها فى السنوات الأخيرة نظرا للتغيرات الاقتصادية الهامة التي تركت آثارها الواضحة إقليميا وعالميا، وهذا ما يدفع المنظمات إلى تطوير وتغيير رؤيتها وفلسفتها وسياستها ونظمها وأساليبها تجاه إدارة الأزمات بما يتفق ومتطلبات العصر.

والمنظمات التي تستطيع استخلاص الدروس من الأزمات التي مرت بها والاستفادة من هذه الدروس في الحاضر والمستقبل والقادرة على التنبؤ بالأزمات ووضع توقعات لها والإعداد لمواجهتها هي الأقدر على تجاوز الأزمات بكفاءة وفعالية وسرعة أكثر من غيرها،خاصة وأن المنظمات في الوقت الحاضر أرضا خصبه لوقوع الأزمات والكوارث نتيجة الآثار السلبية لأنشطتها أو التغيرات الفجائية السريعة والمتلاحقة وعدم القدرة على سرعة التكيف معها، لذا أصبح لزاما على المنظمات أن تطور قدرتها وإمكانياتها لمواجهة الأزمات والكوارث التي تتعرض لها.

لقد كانت إدارة الأزمات إحدى أساليب إدارة العلاقات الإنسانية على مستوياتها المختلفة منذ فجر التاريخ، وكانت القدرة على النجاح فيها امتيازاً غريزياً خص به الله – سبحانه وتعالى – البعض من البشر دون البعض الآخر.[1]

**مشكلة البحث:**

عصفت بالأمم الكثير من الأزمات الصعبة في العصر القديم والحديث، وما إن يتم مواجهة إحدى الأزمات بسلام حتى تعصف بالمجتمع أو المنظمات أزمة ثانية فثالثة وهكذا فما المقصود بالأزمة؟ وما هي مراحلها؟ وما مقوماتها؟ وما هي الأساليب الفعالة لمواجهتها وإدارتها بأبعادها المختلفة؟

**أهداف البحث:** يهدف البحث إلى:

1- تأطير مفاهيمي للأزمة وأسس إدارة الأزمات في المنظمات المختلفة .
2- التعريف بمراحل إدارة الأزمات المطلوبة لمواجهة أي أزمة فئ الواقع العملي.
3- التعرف على أهم المقومات التي تستند إليها الإدارة الفاعلة للأزمات.
4- التعريف بالأساليب الحديثة لإدارة الأزمات.

**أهمية البحث:** تظهر أهمية البحث من خلال تأكيده على الحقائق الآتية في إدارة الأزمة :

- تتأثر الإدارة وتؤثر خلال مراحل الأزمة المختلفة، الأمر الذي يستدعي سلوكا "مناسبا" قبل وأثناء وبعد الأزمات .
- الاهتمام بالجانب المعلوماتي والبعد الإنساني للأزمة وباستجابة صحيحة وسريعة واستثنائية منذ البداية.

- أهمية إعادة الاعتبار وبسرعة لسمعة المنظمة ومصداقيتها واستعادة الثقة، لاسيما بعد حدوث أزمات تخلف أثارا سلبية يصعب محوها في القريب العاجل.
- أن تبنى الأساليب التي تمكنها من مواجهة وإدارة الأزمة.

- **منهج البحث:** تنتهج هذه الورقة البحثية المنهج الاستقرائي اعتمادا على المصادر الموثقة من التقارير التي تناولت جوانب من موضوع الورقة، بهدف التعرف على المتغيرات المرتبطة بمشكلة البحث والوصول إلى إجابة على تساؤلاته وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

**خطة البحث:** للوصول إلى تحقيق الأهداف وللإجابة على الأسئلة السابقة تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور هي:

**أولا: الإطار المفاهيمي للازمة وإدارة الأزمة:**

**1. التأصيل التاريخي للأزمات:**

أول نشوء لمفهوم الأزمة كان في نطاق العلوم الطبية بحيث يرجع إلى المصطلح اليوناني (كرنيو) أي نقطة تحول. وهي لحظة مرضية محددة للمريض يتحول فيها إلى الأسوأ أو إلى الأفضل خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا.ثم انتقل بعد ذلك إلى العلوم الإنسانية وخاصة علم السياسة وعلم النفس ثم الاقتصاد وخاصة بعد تفجر الأزمات الاقتصادية في العالم منذ أواخر الستينيات.

كانت الأزمات الاقتصادية في التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التي سبقت الرأسمالية تحمل طابعاً مختلفاً عن الأزمات التي حدثت في عصر الرأسمالية. فقد كانت الأزمات تنجم في السابق عن كوارث طبيعية عفوية،كالجفاف والطوفان والجراد وغيرها من الآفات، كما كانت تنجم عن أحداث من صنع الإنسان كالحروب والغارات التي كانت تدمر كل شيء، وتصيب القوى المنتجة بالخراب، وتحدث فاقة شديدة عند الناس، وتنتشر المجاعات والأوبئة فتقتل الكثير من الناس، وتفشي الرشوة وغلاء دور السكن وارتفاع أجورها وانخفاض قيمة النقود.

وفي العصر الحديث انفجرت أول أزمة خفض إنتاج ذات صفة دورية واضحة في إنكلترا عام 1825. وأدت هذه الأزمة إلى تقليص الإنتاج، وحدثت إفلاسات كثيرة، إضافة إلى أزمة تسليف ونقد، وتراجع التصدير، وانتشرت البطالة والفقر. أما أزمة خفض الإنتاج الدورية التالية فقد ظهرت في النصف الثاني من عام 1836، وشملت جميع فروع الصناعة في إنكلترا، وأدت إلى هبوط شديد في حجم التصدير، ثم بدأت مرحلة ركود طويلة امتدت حتى عام 1842. ثم اندلعت أزمة اقتصادية جديدة في عام 1866 بسبب بعض الحروب التي وقعت بين الدول الأوربية، فسبّب ذلك توتراً اقتصادياً كبيراً فبأوربا وظهرت أزمة أخرى في عام 1882، وأزمة تالية في عام 1890. وانتشرت أزمة كبيرة في أوربا في عام 1900، تلتها أزمة عام 1907 وأزمة 1913. أما أعنف أزمة حدثت في القرن العشرين فهي أزمة 1929 – 1933 التي هزت العالم، وكانت لها سمعة مدوية، وكانت أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962م،

باعتبارها النموذج الناجح" لإدارة الأزمات "، هي إشارة البدء لانطلاق الجهد الأكاديمي نحو تأصيل مبادئ" إدارة الأزمات "، وبها يؤرخ تاريخ دخول هذا المصطلح إلى قاموس العلاقات الدولية، وذلك عندما أطلق " روبرت ماكنمارا " وزير الدفاع الأمريكي في إدارة الرئيس كنيدي جملته الشهيرة " لم يعد هناك – بعد الآن – مجال للحديث عن الإستراتيجية، وإنما عن إدارة الأزمات فقط".

وقد جاء تعقيب ماكنمارا هذا نتيجة حماسه المفرط لنجاح الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة هذه الأزمة، وليبرز أهمية إيلاء " إدارة الأزمات " قدراً أكبر من الاهتمام بحسبان ما كان يمكن للإخفاق في إدارة هذه الأزمة من التسبب في دفع العالم إلى هاوية الدمار النووي، حيث قدرت الخسائر المحتملة في هذه الحالة، وفي الأرواح فقط، ما بين 33 – 50 % من تعداد سكان المعسكرين المتنازعين، كما تراوحت فرص النجاح في إدارة هذه الأزمة بين 27 – 50 %.[1]وتلتها أزمة 1974 – 1975 التي أعلنت ولادة مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية. وتعد أزمة 1981 – 1983 أشد عنفاً من أزمة السبعينات السابقة. والأزمة التي كانت فبجوهرها أزمة إفراط في الإنتاج وعدم قدرة السوق على استيعابه صارت تأخذ شكل الركود الممتد لا شكل دورة الانتعاش والركود.

ومنه فالأزمة ظاهرة طبيعية في النظام الاقتصادي الرأسمالي، ليست حالة طارئة تتكرر بين فترة وأخرى، وقد أحصى المؤرخون نحو ثلاث وثلاثين أزمة اقتصادية دورية ووسيطة وهيكلية منذ عام 1825. والأزمة الراهنة لن تكون الأخيرة، بسبب جملة من التناقضات داخل النظام الرأسمالي نشأت مع نشوء الرأسمالية،

**2. مفاهيم حول الأزمة وإدارة الأزمة:**

إن المفهوم العلمي لأي مجال من المجالات يتطلب في البداية الرجوع إلى تاريخ هذا المجال ومعرفة طبيعته وأصله، ومن هذا المنطلق نجد هناك خلطا وغموضا في مفهوم إدارة الأزمات (Understanding of Crisis management)، وقد قام الباحثون والمتخصصون وأصحاب الخبرات والتجارب في إدارة الأزمات بعدة دراسات علمية وعملية يحاولون كشف وتوضيح المعاني المفيدة التي تشرح وتبين مفهوم كلمة (الأزمات) مع تحديد الخطوط العريضة المتبعة في تطبيقها.

**1.2. مفهوم الأزمة:**

مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في المجتمع المعاصر، حيث أصبح يمس بشكل أو بآخر كل جوانب الحياة بدءاً من الأزمات التي تواجه الفرد مروراً بالأزمات التي تمر بها الحكومات والمؤسسات وانتهاءً بالأزمات الدولية. والمقصود بفكرة (أزمة) هنا – هي المشاكل أو الأحداث التي تحدث في المجتمع وتزعزع استقرار الأمن الوطني للدولة وغير المتوقع حدوثها، ومن الصعب السيطرة عليها قبل حدوثها. وعندما تقع الأزمة تتكون الصراعات التي تتحول من أزمة إلى أزمات وتسبب الإثارة والعنف وعدم الاستقرار في المجتمع ومصالحه وأهدافه، وكذلك هي التحول الفجائي والتفاعلات التي

تهدد الأمن والاستقرار والقيم والعادات والتقاليد أو المصالح الرئيسة في الدولة، وفي هذه الحالة وجب سرعة التدخل وصنع القرار وتنفيذه في وقت ضيق وسريع، وفي ظروف قد تكون صعبة وعدم التأكد منها، وذلك حتى لا تتفجر أمور من الصعب السيطرة عليها واحتواءها وحصرها ومنعها من الانتشار.

وتجدر الإشارة إلى انهلا يوجد اتفاق موحد على تعريف الأزمة حيث تعددت التعريفات بتعدد وجهات النظر ونواحي الاهتمام والتركيز . وفيما يلي استعراض لبعض التعريفات الخاصة بمصطلح الأزمة .

الأزمة (crisis) كلمة في اللغة الانكليزية كلمة مشتقة أيضا من أصل يوناني هو كلمة (krisis) وهي الاسم من الفعل (krinein) وهي تعني النقطة أو اللحظة التي توجب اتخاذ القرار بمعنى اللحظة الحاسمة أو نقطة التحول[2].

عرف قاموس ويستر (Waster Dictionary) الأزمة على أنها زمن حاسم أو زمن خطر عظيم ستقرر نتائجه ما إذا كان ستتبعه عواقب سيئة كالأزمة المالية أو الاقتصادية[3]. ولكن قاموس أمريكا هيرتيجThe American Heritage Dictionary) وضع الأزمة بأنها وقت أو قرار حاسم أو حالة غير مستقرة تشمل تغيراً حاسماً متوقعاً، كما في الشؤون السياسية، أو المشاكل الدولية، أو الشؤون الاقتصادية.)[4]، ولكن قاموس (Longman New Universal Dictionary) عرّف الأزمة بأنها هجوم مؤلم مفاجئ وغير متوقع، تتميز بالخطر خاصة في الشؤون السياسية أو الاقتصادية[5].

عرف الخضيري الأزمة باعتبارها "موقف وحالة متخذ القرار في احد الكيانات الإدارية (دولة – مؤسسة–مشروع–اسرة)تتلاحق فيها الإحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج ويفقد معها متخذ القرار مقدرة السيطرة عليها او على اتجاهاتها المستقبلية"[6]، وتناولها الصريفي باعتبارها "منهجية التعامل مع الأزمات في ضوء الاستعدادات والمعرفة والوعي والإدراك والإمكانيات المتوافرة من المهمات وأنماط الإدارة السائدة"[7].

وباستقراء تعريفات الأزمة في أدبيات الإدارة يتضح وجود عناصر مشتركة تشكل ملامح الأزمة وتتمثل في:

- لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي يصاب بها .
- موقف يواجهه متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية من دولة أو مؤسسة أو مشروع أو أسرة .يفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة على الأحداث أو على اتجاهاتها المستقبلية.
- تحديا وصراعا بين متخذ القرار وبين القوى الصانعه للأزمة يرافقها قوى أو قلق تضغط وتهدد أمن الكيان الإداري.

ولا شك أن هناك الكثير من المفاهيم الشائعة والتي قد تتشابه مع الأزمة في بعض خصائصها ولكنها في واقع الأمر ليست أزمة ونذكر منها على سبيل المثال:

**أ_ مفهوم الكارثة:** الكارثة من كرث ... بمعنى الغم، تقول: فلان اشتد عليه وبلغ منه المشقة، والكارث هو الأمر المسبب للغم الشديد.[8]

أما قاموس أكسفورد ، فقد عرف الكارثة Disaster بأنها: " حدث يسبب دماراً واسعاً ومعاناةً عميقةً، وهو سوء حظ عظيم".[9]

أما السيد عليوة، فقد قال بأن الكارثة: هي أحد أكثر المفاهيم التصاقاً بالأزمات، وقد ينجم عنها أزمة، ولكنها لا تكون هي أزمة بحد ذاتها، وتعبر الكارثة عن حالة مدمرة حدثت فعلاً ونجم عنها ضرر في الماديات أو كليهما معاً.[10]

أما عبد الوهاب محمد كامل فقد عرف الكارثة بأنها: " حدث مروع يصيب قطاعاً من المجتمع أو المجتمع بأكمله بمخاطر شديدة وخسائر مادية وبشرية، ويؤدي إلى ارتباك وخلل وعجز في التنظيمات الاجتماعية في سرعة الإعداد للمواجهة، وتعم الفوضى في الأداء وتضارب في الأدوار على مختلف المستويات."[11]

وعلى ما تقدم نستطيع أن نجمل أهم الفروقات بين مفهومي الأزمة والكارثة على النحو التالي: الأزمة أعم وأشمل من الكارثة، فكلمة الأزمة تعني الصغيرة منها والكبيرة، المحلية والخارجية، أما الكارثة فمدلولها ينحصر في الحوادث ذات الدمار الشامل والخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات.

للأزمات مؤيدون داخلياً وخارجياً، أما الكوارث وخاصة الطبيعية منها فغالباً لا يكون لها مؤيدون.

في الأزمات نحاول اتخاذ قرارات لحل تلك الأزمات، وربما ننجح وربما نخفق، أما في الكارثة فإن الجهد غالباً ما يكون بعد وقوع الكارثة وينحصر في التعامل معها.[12]

**ب- مفهوم الصراع والنزاع:** الصراع هو تفاعل سلبي بين الأفراد أو الإدارات أو المنظمات أو الجماعات أو الدول حيث تكون غير متفقه في وجهات النظر أو القيم أو الأهداف مثل الصراع العربي الإسرائيلي وهو يحدث خللا في النظام الإقليمي .

وهو يعبر عن تصادم إرادات وقوى معينة بهدف تحطيم بعضها البعض كلياً أو جزئياً والانتهاء بالسيطرة والتحكم في إدارة الخصم.[13]

كما ويركز مفهوم الصراع على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وينشأ نتيجة وجود تعارض في الأهداف أو المصالح أو التصرفات بين الأفراد والقيادات داخل الكيانات التنظيمية والاجتماعية المختلفة.[14]

أما سعود عابد فقد عرف الصراع بأنه:" تضارب المصالح والمبادئ والأفكار[15].

**ج- مفهوم المشكلة:** هي سؤال يحتاج لإجابة أو اتخاذ قرار والمشكلة هنا تمثل مرحلة من مراحل مواجهة الأزمة وهى عملية اتخاذ القرار ولكنها لا تمثل الأزمة بجميع جوانبها والمشكلة هي انحراف ضار

عن نمط لا يحمل في طياته خطراً ، تتوافر عنه معلومات دقيقه لإدراكه وتفهمه ووقتا كافيا لمعالجته وخبرات مناسبة للتعامل معه وموارد مادية متاحة تفي لمواجهته. تعبر عن الباعث الرئيسي الذي يسبب حالة ما من الحالات غير المرغوب فيها، وتحتاج عادة إلى جهد منظم للتعامل معها وحلها، وقد تؤدي إلى وجود أزمة ولكنها ليست بذاتها أزمة.[16]

وتحتاج المشكلة لمنهج تقليدي لمعالجتها أما الأزمة فلا تخضع للمنهج التقليدي في تحليل المشكلات إنما تحتاج لتطبيق منهج إدارة الأزمات ، فالأزمة تعبر عن فشل إداري معين أو عدم خبره أو حداثة المعرفة وتنجم عن أخطاء لا يمكن التهاون مع المتسبب فيها .

**د- مفهوم الحادث:** وقد عرفه كل من السيد عليوة وحواش بأنه:" شيء مفاجئ عنيف تم بشكل سريع وانقضى أثره فور إتمامه وقد نجم عنه أزمة لكنها لا تمثله فعلاً وإنما تكون فقط أحد نتائجه".[17]

**هـ-مفهوم التهديد:** يعبر التهديد عن إشارة أو إنذار للأخطار المحتمل حدوثها في المستقبل ، ويمكن القول أن التهديد يمثل مواقف أو تغيرات بالبيئة الخارجية للمنظمة تمثل خطراً قائماً أو محتملاً على مركزها التنافسي أو تقلل من قدرتها على تحقيق رؤيتها ورسالتها وأهدافها وذلك في حالة عدم نجاحها في تجنب هذا التهديد .

ويمكن أن تكون مصادر التهديد خارجية مثل اندماج بعض المنافسين أو داخلية مثل انخفاض الروح المعنوية للعاملين أو عدم التعاون والصراع واللامبالاة.

**2.2. مفهوم إدارة الأزمة:**

يشير مفهوم إدارة الأزمة إلى كيفية التغلب على الأزمة باستخدام الأسلوب الإداري العلمي من أجل تلافي سلبياتها ما أمكن، وتعظيم الإيجابيات.

ويرجع أحد الباحثين أصول" إدارة الأزمة " إلى الإدارة العامة ( وذلك للإشارة إلى دور الدولة في مواجهة الكوارث العامة المفاجئة وظروف الطوارئ، مثل الزلازل، والفيضانات، الأوبئة، والحرائق، والغارات الجوية، والحروب الشاملة).[18]

فإدارة الأزمات هي " نشاط هادف يقوم إلى البحث والحصول على المعلومات اللازمة التي تمكن الإدارة من التنبؤ بأماكن واتجاهات الأزمة المتوقعة، وتهيئة المناخ المناسب للتعامل معها، عن طريق اتخاذ التدابير للتحكم في الأزمة المتوقعة والقضاء عليها أو تغيير مسارها لصالح المنظمة".[19]

ويرى بعض الباحثين أن إدارة الأزمة:" عملية إدارية متميزة لأنها تتعرض لحدث مفاجئ، ولأنها تحتاج لتصرفات حاسمة سريعة تتفق مع تطورات الأزمة، وبالتالي يكون لإدارة الأزمة زمام المبادأة في قيادة الأحداث والتأثير عليها وتوجيهها وفقاً لمقتضيات الأمور".[20]

كما تعني إدارة الأزمة " التعامل مع الأزمات من أجل تجنب حدوثها من خلال التخطيط للحالات التي يمكن تجنبها، وإجراء التحضيرات للأزمات التي يمكن التنبؤ بحدوثها في إطار نظام يطبق مع هذه الحالات الطارئة عند حدوثها بغرض التحكم في النتائج أو الحد من آثارها التدميرية".[21]

أما عبد الرحمن توفيق فقد عرف إدارة الأزمات بأنها:" فن القضاء على جانب كبير من المخاطرة وعدم التأكد بما يسمح لك بتحقيق تحكم أكبر في مصيرك ومقدراتك ".وقال أيضا بأنها: " التخطيط لما قد لا يحدث ".[22]

ومن خلال المفاهيم السابقة لإدارة الأزمة يمكن القول أنها عملية إدارية علمية رشيدة تبنى على العلم والمعرفة وتشمل مجموعة من الإجراءات الاستثنائية التي تتجاوز الوصف الوظيفي المعتاد للمهام الإدارية، واستجابات إستراتيجية لمواقف الأزمات. كمل تمثل إدارة الأزمات إدارة المستقبل والحاضر.

تدار الأزمة بواسطة مجموعة من القدرات الإدارية الكفوءة والمدربة تدريباً خاصاً في مواجهة الأزمات، وتستخدم الأسلوب العلمي في اتخاذ القرار.[23] وتهدف إلى :

- حماية ووقاية المؤسسة والارتقاء بأدائها،
- تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى.
- المحافظة على سلامة المشتغلين بها،
- ومعالجة أي خطر أو قصور أو خلل يصيب أحد قطاعاتها.
- معالجة أي سبب قد يكون من شأنه إحداث بوادر أزمة مستقبلية بقصد أن تحتفظ المؤسسة بحيويتها واستقرارها .واستمرارها.

وخلاصة القول أن إدارة الأزمات تتمثل في قدرة المنظمة على إدراك المخاطر والتهديدات الحالية والمحتملة والعمل على تجنبها أو تقليل آثارها السلبية لإعادة التوازن للنظام في أقل وقت ممكن وبدء نشاطه مرة أخرى واستخلاص الدروس المستفادة لمنع تكرار الأزمة أو تحسين طرق التعامل معها مستقبلا والاستفادة من الفرص التي تتيحها.

**3.2. معوقات عمل إدارة الأزمات:** رغم الجهد المتوقع من إدارة الأزمات إلا أن هناك عوامل عديدة تواجه هذه الإدارات بل وتواجه فكر إدارة الأزمة ذاته منها:

- إدارة الأزمات هي إدارة مستقبلية تتوقع وتضع احتمالات لما قد يحدث وهو قد يكون مرفوضاً وعامل شؤم في نظر بعض القيادات التي تبدأ العمل بتفاؤل زائد.
- إدارة الأزمات لا ضرورة لها في الوقت الحاضر.
- نحن في بدء النشاط ولا نتوقع حدوث أزمات بالمعنى الذي يستدعي وجود إدارة للأزمات.
- حجم منشأتنا كفيل بحمايتنا من الأزمات.
- قيادات المنشأة من الكفاءات المشهود لها ولا نتوقع أزمات.

- لابد أن نتفاءل بالمستقبل.
- النشاط نجح فيه عديد من المنشآت قبلنا.
- نحن نمشي على خطا مؤسسات ناجحة عديدة.
- هناك من سينقذنا – كالحكومة بكل إمكاناتها – عند وقوع الأزمة.
- موقعنا المختار سوف يحمينا من الأخطار.
- الشائعات لن تؤثر على مكانتنا في السوق.
- حتى الآن لم نتعرض لما يشكل أزمة فلماذا نتوقع الأسوأ؟.
- وماذا تفعل إدارات الأمن والإنقاذ والمطافئ وغيرها من الإدارات الحكومية.
- لا توجد أزمة طالما لم يقع أي نوع من أنواع الضرر.
- سوف تقع يعني سوف تقع.. إذا قدر لها ذلك – وحتى إذا استعددنا لها.
- الأزمات التي وقعت لمنشآت أخرى سابقاً وقعت لظروف خاصة بهذه المنشآت، فلماذا نتوقع حدوثها لنا؟
- هل يكفي شراء عديد من وثائق التأمين لتغطية كل أزمة متوقعة؟
- أهم شيء حماية سمعة المنشأة ومنتجاتها، وما يأتي بعد ذلك لا أهمية له.[24]

**ثانيا: تحليل مختلف مراحل إدارة الأزمة:**

تمر معظم الأزمات بخمس مراحل أساسية، وإذا فشل متخذ القرار في إدارة مرحلة من هذه المراحل فإنه يصبح مسئولاً عن وقوع الأزمة وتفاقم أحداثها.

**1. اكتشاف إشارات الإنذار المبكر:** عادة ما ترسل الأزمة قبل وقوعها بفترة طويلة سلسلة من إشارات الإنذار المبكر: أو الأعراض التي تنبئ باحتمال وقوع الأزمة، وما لم يوجه الاهتمام الكافي لهذه الإشارات فمن المحتمل جداً أن تقع الأزمة، وبالإضافة إلى ذلك فإن كل أزمة ترسل إشارات خاصة بها، وقد يصعب التفرقة بين الإشارات الخاصة بكل أزمة على حدة، وعلى سبيل المثال فقد تكون الكتابة على الجدران أو في بعض الأماكن الخاصة مثلاً تعبيراً عن غضب في صدور بعض العاملين، أو ربما لا تحمل هذا المعنى إطلاقاً، وربما تعني زيادة عدد أعطال الآلات فجأة إشارة إنذار مبكر لعمليات تخريب داخلي متعمد، أو ربما تكون نتيجة لوجود عيوب في المواد تحت التصنيع.

وقد لوحظ أن المديرين بالمنظمات المستهدفة للازمات Crisis Prone على درجة عالية من المهارة في حجب إشارات الإنذار التي تتنبأ بقرب وقوع الأزمات، بينما يتوافر لدى المديرين في المنظمات المستعدة لمواجهة الأزمات Crisis Prepared مهارات عالية في الشعور بأية إشارات حتى وإن كانت خافتة والأسوأ من ذلك أن المديرين بالمنظمات المستهدفة للازمات لا يتعمدون حجب إشارات الإنذار فحسب ولكنهم يعاقبون حملة الأخبار السيئة، وشعارهم:" No news, good news".[25]

ويمكن التعامل مع الأزمة في هذه المرحلة كما يلي:

- ضرورة إنشاء أساليب لاكتشاف إشارات الإنذار للأزمات المحتملة.
- فريق داخلي لاختبار الإجراءات المتبعة.
- مكافأة مكتشفي ومبلغي الإنذار.
- وصف الوظائف الرسمية المستخدمة في النظام.
- هيكل للتقارير التي سيستخدمها مركز إدارة الأزمات.
- إنشاء مركز لتلقي إشارات الإنذار.

نشر ثقافة تنظيمية مساندة لنظام كشف إشارات الإنذار.

**2. الاستعداد والوقاية:** يجب أن يتوافر لدى المجتمع الاستعدادات والأساليب الكافية للوقاية من الأزمات، ويؤكد ذلك على أهمية إشارات الإنذار المبكر، لأنه من الصعب أن تمنع وقوع شيء لم تتنبأ أو تنذر باحتمال وقوعه، إن الهدف من الوقاية يتلخص في اكتشاف نقاط الضعف في نظام الوقاية بالمجتمع، وهناك علاقة بين التنبؤ بالأزمات وبين الاستعداد والوقاية منها، إذ تعتبر الزلازل والحرائق والسيول وانهيارات المباني القديمة أهم الكوارث التي تتعرض لها الدول، حيث انعكس ذلك على خطط الاستعداد والوقاية التي يقوم بها الدفاع المدني، بما تتضمنه من تدريب للأفراد واختيار للمعدات وما إلى ذلك، ولكن تعرض المباني الحديثة متعددة الطوابق للانهيار لم يكن يدخل في دائرة المخاطر المحتملة، فعندما تقع الأزمة لا يستطيع سوى عدد محدود جداً من الناس أن يتصرف بهدوء وبكفاءة دون أن يكون مدرباً على ذلك، ولهذا السبب فمن الضروري تصميم سيناريوهات مختلفة وتتابع للأحداث لأزمة نتخيلها، واختبار ذلك كله حتى يصبح دور كل فرد معروفاً لديه تماماً.[26]

ولهذه المرحلة يجب فعل ما يلي:

- فحص للأزمات، وفحص روتيني وصيانة لكل المعدات.
- إرشادات فنية رسمية، وإجراءات تستخدم أدوات إدارة الأزمات ( تحليل الخطر، شجرة المخاطر).
- تحليل العوامل البشرية الخاصة بالمعدات ذات الخطورة.
- إدارة النظام ومنع الإسراف.

**3. احتواء الأضرار والحد منها:** من سوء الحظ، بل إنه من المستحيل منع الأزمات من الوقوع طالما أن الميول التدميرية تعد خاصية طبيعية لكافة النظم الحية، وعلى ذلك فإن المرحلة التالية في إدارة الأزمات تتلخص في إعداد وسائل للحد من الأضرار ومنعها من الانتشار لتشمل الأجزاء الأخرى التي لم تتأثر بعد في المجتمع، وتتوقف هذه المرحلة في إدارة الأزمات على طبيعة الحادث الذي وقع، فعلى سبيل المثال نجد أن كارثة غرق عبارة، وغرقها السريع لم يجعل هناك أي مجال لحماية أرواح من غرقوا فعلا،

كما في حال التعرض للعمليات الإرهابية يصعب أن نفعل شيئاً لتقليل التأثير الناتج عن الصدمة على نفوس أولئك الأشخاص.

ويعد تسرب المواد الكيماوية من أخطر الأزمات التي يمكن أن تعرض الناس والبيئة لمخاطر لا حدود لها، وإذا أخذنا تسرب الوقود من صهاريج شركات أنابيب البترول وما يترتب عليه من تشريد العديد من الأسر وإتلاف الأراضي الزراعية والمحاصيل، وكذلك تعريض العديد من القرى للحرائق وتهديد الأرواح والممتلكات والثروة الحيوانية، فإننا ندرك أبعاد أهمية احتواء الأضرار التي تنشأ عن مثل هذه الأزمات.[27]

من الأساليب المستخدمة لهذه المرحلة:

- الحصول على المعلومات اللازمة.
- تحديث القدرات في مجال الاحتواء.
- إختبار قدرات الاحتواء.
- تنفيذ أسلوب الاحتواء.
- تقدير ومكافأة محتوي الأضرار.
- تخصيص الموارد لاحتواء الأضرار.

4.**استعادة النشاط:** تشمل هذه المرحلة إعداد وتنفيذ برامج ( جاهزة واختبرت بالفعل ) قصيرة وطويلة الأجل، وإذا لم تختبر هذه البرامج مسبقاً فإنه يكون من الصعب الاستجابة ووضع الحلول المناسبة عندما تحتدم الأزمة، وتتضمن مرحلة استعادة النشاط عدة جوانب منها: محاولة استعادة الأصول الملموسة والمعنوية التي فقدت والملاحظ أن المديرين الذين يحددون مسبقاً العناصر والعمليات والأفراد، الذين يعتبرون على درجة من الأهمية للقيام بالعمليات اليومية يستطيعون إنجاز هذه المرحلة بكفاءة.

وقد ترتكب المنظمات المستهدفة للأزمات خطأً جسيماً بالتركيز على العمليات الداخلية بتجاهل تأثير الأزمة على الأطراف الخارجية أو تهتم بذلك في وقت متأخر، وعادة ما ينتاب الجماعة التي تعمل في هذه المرحلة شيء من الحماس الزائد، حيث تتكاتف الجماعة وتتماسك في مواجهة خطر محدد ومهمة أكثر تحديداً. ولهذه المرحلة يجب:

- تحديد الأطراف المعنية الهامة لمرحلة استعادة النشاط.
- تحديد المستوى الأدنى من المهام والخدمات والمنتجات المطلوبة لمزاولة الأعمال.
- تدبير الموارد اللازمة لعملية استعادة النشاط بعد الأزمة واستعادة الثقة.
- تحديد الاحتياجات الداخلية والخارجية، وتحديد أولويات للاحتياجات الأساسية.
- تحديد وسائل استعادة الثقة بالنفس، ولو سببت الأزمة عزل جزء عن باقي وحدات المنظمة.
- تحديد أهم الأعمال المطلوبة لاستئناف النشاط.

- تحديد التفاعل بين وسائل التقنية والمتطلبات البشرية في خطط استعادة النشاط.

**5. التعلم:** المرحلة الأخيرة هي التعلم المستمر وإعادة التقييم لتحسين ما تم إنجازه في الماضي، حيث أن التعلم يعد أمرا حيوياً، غير أنه مؤلم للغاية ويثير ذكريات مؤلمة خلفتها الأزمة.

ولكي يتعلم المرء فإنه يجب أن يكون على استعداد لتقبل القلق دون الاستسلام للفزع.

إن استخلاص دروس مستفادة من كارثة أو أزمة رهن بتوافر حس مرهف لدى الإنسان يجعله يقدر معاناة الغير ويتصور نفسه أو أحب الناس إليه يمرون بتجربة الغير.

والتعلم لا يعني تبادل الاتهامات، أو إلقاء اللوم على الغير وتحميله المسؤولية، أو البحث عن كبش فداء، أو إدعاء بطولات كاذبة.[28]

- ضرورة مراجعة الأزمات السابقة.
- مراجعة أسلوب إدارة الأزمات بدون إلقاء اللوم على أحد.
- المقارنة بين الأعمال التي تمت بصورة جيدة وتلك التي تمت بطريقة غير سليمة.
- التعلم للأزمات الأخرى المحتملة.
- عرض الدروس المستفادة بصورة رسمية.
- إتباع أسلوب العصف الذهني والابتكار مع فريق مراجعة الأزمات.
- استعادة وتذكر الأزمات السابقة بصورة دورية ( سنويا مثلاً ).[29]

**ثالثا: مقومات الإدارة الفعالة للأزمات:**

يقول الخضيري بأن التعامل مع الموقف الأزموي وإدارة الأزمة يتطلب استخدام عدة أساليب إدارية متقدمة تعمل على تحقيق المناخ المناسب للتعامل مع الأزمة، وفي الوقت ذاته تتيح لفريق التعامل مع الأزمات حرية الحركة بالكامل.

ومن هنا تحتاج إدارة الأزمات إلى احتياجات إدارية خاصة وأيضاً إلى مهارات إدارية خاصة، ومن هنا يطلق عليها البعض مصطلح الإدارة بالاستثناء حيث تخرج الأوامر الإدارية عن مسار الأوامر العادية، وعن الهيكل التنظيمي القائم وتصبح السلطات منزوعة ومسندة إلى فريق عمل لديه كافة الصلاحيات والمسؤوليات للتعامل مع الأزمة.[30]

وتتمثل أبرز مقومات الإدارة الفعالة للأزمات من خلال أدبيات الدراسة التي تطرقت لتلك المقومات فيما يلي:

**1. تبسيط الإجراءات وتسهيلها:** لا يجوز إخضاع الأزمة للتعامل بنفس الإجراءات التقليدية، فالأزمة عادة ما تكون حادة وعنيفة، وأيضاً لا يمكن تجاهل عنصر الوقت الذي قد يؤدي تجاهله إلى دمار كامل للكيان الإداري الذي حدثت فيه الأزمة، فالأمر يتطلب التدخل السريع والحاسم من خلال تبسيط الإجراءات مما يساعد على التعامل مع الحدث الأزموي ومعالجته.[31]

**2. إخضاع التعامل مع الأزمة للمنهجية العلمية:** لا يمكن التعامل مع الأزمة في إطار من العشوائية الارتجالية أو سياسة الفعل ورد الفعل، بل يجب أن يخضع التعامل مع الأزمة للمنهج الإداري السليم لتأكيد عوامل النجاح، وحماية الكيان الإداري من أي تطورات غير محسوبة قد يصعب عليه احتمال ضغطها، ويقوم المنهج الإداري على أربع وظائف أساسية هي: التخطيط. ب- التنظيم. ج- التوجيه. د – المتابعة.[32]

**3. تقدير الموقف الأزموي:** لابد أن يشمل تقدير الموقف الأزموي تحليلاً كاملاً لأسباب الأزمة وتطورها، وتحديد دقيق وشامل للقوى الصانعة للأزمة، والمساعدة لها، والمؤثرة فيها، ثم تقدير القدرات والإمكانات المتاحة لدى الجهة المسئولة عن إدارة الأزمة، وذلك من خلال جمع المعلومات الدقيقة عن أبعاد الأزمة، والتنبؤ باحتمالات تطور الأحداث وإمكانية السيطرة عليها.[33]

**4. تحديد الأولويات:** بناءاً على تقدير الموقف الحالي والمستقبلي لأحداث الأزمنة، توضع الخطط والبدائل التي يتم ترتيبها في ضوء الأولويات التي تم تحديدها وفق معايير معينة.[34]

**5. تفويض السلطة:** يعد تفويض السلطة " قلب" العملية الإدارية النابض، وشريان الدورة الدموية في إدارة الأزمات، ومن ثم ينظر إلى تفويض السلطة محور العملية الإدارية سواءً في إدارة الأزمات، أو في نطاق فريق المهام الأزموية، ويتطلب تفويض السلطات منح كل فرد من أفراد الفريق المناط به معالجة الأزمة السلطة الضرورية لتحقيق عمله المحدود، وفي الوقت ذاته على الفرد أن يعرف المهام والأنشطة التي يتوقع منه إنجازها.[35]

**6. فتح قنوات الاتصال والإبقاء عليها مع الطرف الآخر:** تحتاج إدارة الأزمة إلى كم مناسب من المعلومات، وإلى متابعة فورية لتداعيات أحداث الأزمة، وسلوكيات أطرافها، ونتائج هذه السلوكيات، ومن ثم فإن فتح قنوات الاتصال مع الطرف الأخر يساعد على تحقيق هذا الهدف.[36]

**7. الوفرة الاحتياطية الكافية:** الأزمة تحتاج إلى الفهم الكامل لأبعاد الموقف الناشئ عن التواجد في موقع الأزمة، كما تحتاج إلى الدعم المادي والمعنوي الذي يساعد على سرعة التصدي للأحداث، إضافة إلى ما يمتلكه القطاع الخاص من معدات وإمكانيات كبيرة يمكن توظيفها، والاستفادة من القوى البشرية المخلصة والتي من الممكن أن تساعد في عمليات إدارة الأزمة وإتاحة فرصة العمل التطوعي وفق أسس مدروسة.[37]

**8. التواجد المستمر في مواقع الأحداث:** لا يمكن معالجة أزمة وهناك تغييب للمعلومات الخاصة بها لدى متخذ القرار، لذا فإن التواجد في مواقع الأحداث يأخذ أحد أسلوبين أساسيين هما:

التواجد السري في موقع الأحداث.تأمين تدفق كم مناسب من البيانات الكافية لمتخذ القرار في إدارة الأزمات.[38]

**9. إنشاء فرق مهمات خاصة:** وهذه تفيد أكثر في الجوانب الأمنية، حيث أنه ونظراً لتباين الأزمات واختلاف طبيعتها فإن من الضرورة إنشاء فرق المهمات الخاصة وذلك للتدخل السريع عند الحاجة إليها، على أن تخضع هذه الفرق لتدريب خاص وعالٍ حسب نوع وحجم المهمة، كما يجب الاستفادة من الدول الأخرى وذات السبق في هذا المجال.[39]

**10. توعية المواطنين:** في الحقيقة لا يمكن مواجهة أي أزمة بفاعلية دون إعلام وتوعية المواطنين والمقيمين بالدور المطلوب منهم القيام به عند وقوع الأزمة، حيث أن وعيهم بالدور المطلوب منهم يؤدي إلى المساعدة في مواجهة الأزمة، مما يتطلب إعداد وتنفيذ خطط إعلامية وتوعوية في هذا الإطار، كما أنه يتطلب حملة إعلامية على كافة المستويات تستخدم كافة وسائل وأساليب الاتصال الجماهيري من أجل توضيح الإجراءات المستخدمة في مواجهة الأزمة والمساعدة التي ينتظر المواطنين تقديمها.[40]

**11. الخطة الإعلامية في الأزمة:** تعد الخطة الإعلامية من أهم مقومات إدارة الأزمات، والضرورة تحتم وجود سياسة إعلامية قبل وأثناء وبعد الأزمة. ونظراً لما للإعلام من أهمية كبرى في إدارة الأزمات، ولأنه عندما يهمش الدور الإعلامي يكون لذلك انعكاس سلبي على عملية إدارة الأزمة، لذ يقترح إزاء ذلك تعيين متحدث رسمي على قدر من الكفاءة والتأهيل والخبرة بحيث يتولى الإدلاء بكافة التصريحات عن الأزمة.[41]

**رابعا: أساليب التعامل مع الأزمات وإدارتها:**

هناك نوعان من أساليب حل الأزمات الأول معروف متداول، ويصطلح عليه بالطرق التقليدية، والثاني عبارة عن طرق لا تزال في معظمها قيد التجريب ويصطلح عليها بالطرق الحديثة.

**1.الطرق التقليدية:** وهذا النوع من الطرق له طابع خاص يستمد من خصوصيته الموقف الذي يواجهه متخذ القرار في إدارة الأزمات، وتختلف الأزمة من حيث نوعها وشدتها وأسبابها، والشخص الذي سيواجهها. فتجد أن بعض الأفراد ولكي يتخلص من التوتر النفسي الناتج عن وجود الأزمة من جانب وما ينتج من عجزة عن مواجهتها من جانب آخر ، فإنه يلجأ إلى بعض الأساليب السلبية بطريقة لا شعورية للتخلص من هذه الحالة التي لا يستطيع معايشتها فترة طويلة وتختلف أشكال الهروب من الأزمة حيث تأخذ صورا منها:

- الهروب المباشر: مثل ترك مجال الأزمة وتأثيرها نهائيا والاعتراف بعدم القدرة أو الفشل في المواجهة واستعداده لتحمل تبعات هذا الهروب.
- الهروب غير المباشر: وذلك عن طريق الإصابة الحقيقية ببعض الأعراض الصحية التي تستدعى النقل بعيدا عن مجتمع الأزمة أو الإصابة المصطنعة التي تحقق نفس الغرض.
- التنصل من المسئولية: عن طريق إلقاء المسئولية على الآخرين وتبرير المواقف التي أدت إلى حدوث الأزمة بأسباب منطقية تبدو سليمة في ظاهرها ولكنها لا تغير من الواقع الفعلي.

- التركيز على جانب آخر: حيث يعمل المسئول على تحاشي الفشل المتوقع في مواجهة لأزمة بالتركيز على جانب آخر من الموضوع وليس في صميم الأزمة أو على جانب يستطيع أن يحقق في بعض النجاح.
- الإسقاط: حيث يعمل المسئول على تغطية تصوره في مواجهة الأزمة بتركيز الأضواء على عيوب الآخرين والقصور في أدائهم وغالبا ما يركز على أنه قد حذرهم كثيرا من ذلك.

في حين أن ومواجهة الأزمات هو السعي بالإمكانيات البشرية والمادية المتوافرة إلى إدارة الموقف وذلك عن طريق:

- وقف التدهور والخسائر،
- تأمين وحماية العناصر الأخرى المكونة للكيان الأزموي،
- السيطرة على حركة الأزمة والقضاء عليها،
- الاستفادة من الموقف الناتج عن الأزمة في الإصلاح والتطوير،
- دراسة الأسباب والعوامل التي أدت للأزمة لاتخاذ إجراءات الوقاية لمنع تكرارها أو حدوث أزمات مشابهة

ومن واهم الطرق التقليدية في مواجهة الأزمات نذكر:

- **إنكار الأزمة:** حيث يتم ممارسة تعتيم إعلامي على الأزمة وإنكار حدوثها, وإظهار صلابة الموقف وان الأحوال على أحسن ما يرام وذلك لتدمير الأزمة والسيطرة عليها. وتستخدم هذه الطريقة غالبا في ظل الأنظمة الدكتاتورية والتي ترفض الاعتراف بوجود أي خلل في كيانها الإداري. وأفضل مثال لها إنكار التعرض للوباء أو أي مرض صحي وما إلى ذلك.
- **كبت الأزمة:** وتعني تأجيل ظهور الأزمة، وهو نوع من التعامل المباشر مع الأزمة بقصد تدميرها.
- **إخماد الأزمة:** وهي طريقة بالغة العنف تقوم على الصدام العلني العنيف مع قوى التيار الازموي بغض النظر عن المشاعر والقيم الإنسانية.
- **بخس الأزمة:** أي التقليل من شأن الأزمة (من تأثيرها ونتائجها). وهنا يتم الاعتراف بوجود الأزمة ولكن باعتبارها أزمة غير هامة.
- **تنفيس الأزمة:** وتسمى طريقة تنفيس البركان حيث يلجأ المدير إلى تنفيس الضغوط داخل البركان للتخفيف من حالة الغليان والغضب والحيلولة دون الانفجار.

**2. الطرق الحديثة:** أصبح استخدام المنهج العلمي كأسلوب للتعامل مع الأزمات أكثر من ضروري وأكثر من حتمي، وتتطلب الطرق العلمية لمواجهة الأزمات ما يلي:

- الدراسة التحليلية للأزمة: ويمثل المنهج العلمي في مواجهة الأزمات الأسلوب الأمثل الأكثر ضمانا للسيطرة عليها،

- التخطيط للمواجهة والتعامل مع الأزمة.

وهي طرق مناسبة لروح العصر ومتوافقة مع متغيراته ويمكن إجمال الطرق الحديثة في التعامل مع الأزمة على النحو التالي:

- طريقة فريق العمل:يتطلب وجود أكثر من خبير ومتخصص وفني في مجالات مختلفة أكثر استخداما للتعامل مع الأزمات.
- طريقة الاحتياطي التعبوي للتعامل مع الأزمات.
- طريقة المشاركة الديمقراطية مع الأزمة.
- طريقة احتواء الأزمة.
- طريقة تصعيد الأزمة.
- طريقة تفريغ الأزمة من مضمونها.
- طريقـة تفتيت الأزمـات.
- طريقة الوفرة الوهمية.
- طريقة احتواء وتحويل مسار الأزمة.

• طريقة فرق العمل: وهي من أكثر الطرق استخداما في الوقت الحالي حيث يتطلب الأمر وجود أكثر من خبير ومتخصص في مجالات مختلفة حتى يتم حساب كل عامل من العوامل وتحديد التصرف المطلوب مع كل عامل. وهذه الطرق إما أن تكون طرق مؤقتة أو تكون طرق عمل دائمة من الكوادر المتخصصة التي يتم تشكيلها، وتهيئتها لمواجهة الأزمات وأوقات الطوارئ.

• طريقة الاحتياطي التعبوي للتعامل مع الأزمات: حيث يتم تحديد مواطن الضعف ومصادر الأزمات فيتم تكوين احتياطي تعبوي وقائي يمكن استخدامه إذا حصلت الأزمة. وتستخدم هذه الطريقة غالبا في المنظمات الصناعية عند حدوث أزمة في المواد الخام أو نقص في السيولة.

• طريقة المشاركة الديمقراطية للتعامل مع الأزمات: وهي أكثر الطرق تأثيرا وتستخدم عندما تتعلق الأزمة بالأفراد أو يكون محورها عنصر بشري.وتعني هذه الطريقة الإفصاح عن الأزمة وعن خطورتها وكيفية التعامل معها بين الرئيس والمرؤوسين بشكل شفاف وديمقراطي.

• طريقة الاحتواء: أي محاصرة الأزمة في نطاق ضيق ومحدود ومن الأمثلة على ذلك الأزمات العمالية حيث يتم استخدام طريقة الحوار والتفاهم مع قيادات تلك الأزمات.

• طريقة تصعيد الأزمة: وتستخدم عندما تكون الأزمة غير واضحة المعالم وعندما يكون هناك تكتل عند مرحلة تكوين الأزمة فيعمد المتعامل مع الموقف، إلى تصعيد الأزمة لفك هذا التكتل وتقليل ضغط الأزمة.

- طريقة تفريغ الأزمة من مضمونها: وهي من انجح الطرق المستخدمة حيث يكون لكل أزمة مضمون معين قد يكون سياسيا أو اجتماعيا أو دينيا أو اقتصاديا أو ثقافيا أو إداريا وغيرها، ومهمة المدير هي إفقاد الأزمة لهويتها ومضمونها وبالتالي فقدان قوة الضغط لدى القوى الأزموية ومن طرقها الشائعة هي:
  - التحالفات المؤقتة مع العناصر المسببة للأزمة.
  - الاعتراف الجزئي بالأزمة ثم إنكارها.
  - الانحراف باتجاه آخر لإفقاد الأزمة قوتها.
- طريقة تفتيت الأزمات: هي الأفضل إذا كانت الأزمات شديدة وخطرة وتعتمد هذه الطريقة على دراسة جميع جوانب الأزمة لمعرفة القوى المشكلة لتحالفات الأزمة وتحديد إطار المصالح المتضاربة والمنافع المحتملة لأعضاء هذه التحالفات ومن ثم ضربها من خلال إيجاد زعامات مفتعلة وإيجاد مكاسب لهذه الاتجاهات متعارضة مع استمرار التحالفات الأزموية. وهكذا تتحول الأزمة الكبرى إلى أزمات صغيرة مفتتة.
- طريقة تدمير الأزمة ذاتيا وتفجيرها من الداخل: وهي من أصعب الطرق الحديثة للتعامل مع الأزمات ويطلق عليها طريقة (المواجهة العنيفة) أو الصدام المباشر وغالبا ما تستخدم في حالة عدم توفر المعلومات وهذا مكمن خطورتها وتستخدم في حالة التيقن من عدم وجود البديل. وحسب هذه الطريقة يتم إيجاد مسارات بديلة ومتعددة إمام قوة الدفع الرئيسية والفرعية المولدة لتيار الأزمة ليتحول إلى مسارات عديدة وبديلة تستوعب جهده وتقلل من خطورته. ويتم التعامل مع هذه الأزمة على النحو التالي:

- مرحلة الصدام: أو مرحلة المواجهة العنيفة مع القوى الدافعة للأزمة لمعرفة مدى قوة الأزمة ومدى تماسك القوى التي أنشأتها.
- مرحلة وضع البدائل: وهنا يقوم المدير بوضع مجموعة من الأهداف البديلة لكل اتجاه أو فرقة انبثقت عن الصدام. وهذه العملية تشبه إلى حد ما لعبة البليارد.
- مرحلة التفاوض مع أصحاب كل فرع أو بديل: أي مرحلة استقطاب وامتصاص وتكييف أصحاب كل بديل عن طريق التفاوض مع أصحاب كل فرع من خلال رؤية علمية شاملة مبنية على عدة تساؤلات مثل ماذا تريد من أصحاب الفرع الآخر وما الذي يمكن تقديمه للحصول على ما تريد وما هي الضغوط التي يجب ممارستها لإجبارهم على قبول التفاوض ؟
- عزل قوى الأزمة: يقوم مدير الأزمات برصد وتحديد القوى الصانعة للأزمة وعزلها عن مسار الأزمة وعن مؤيديها وذلك من اجل منع انتشارها وتوسعها وبالتالي سهولة التعامل معها ومن ثم حلها أو القضاء عليها.

- طريقة الوفرة الوهمية: وهي تستخدم الأسلوب النفسي للتغطية على الأزمة كما في حالات، فقدان المواد التموينية حيث يراعي متخذ القرار توفر هذه المواد للسيطرة على الأزمة ولو مؤقتا.

• طريقة احتواء وتحويل مسار الأزمة: وتستخدم مع الأزمات بالغة العنف والتي لا يمكن وقف تصاعدها وهنا يتم تحويل الأزمة إلى مسارات بديلة ويتم احتواء الأزمة عن طريق استيعاب نتائجها والرضوخ لها والاعتراف بأسبابها ثم التغلب عليها ومعالجة إفرازاتها ونتائجها، بالشكل الذي يؤدي إلى التقليل من إخطارها.

**الخاتمة:**

• **الاستنتاجات:**

1. تمثل الأزمة لحظة تحول مصيرية وتعد ظاهرة إدارية غير مستقرة تصيب المنظمة وتؤدي إلى ظهور نتائج غير محسوبة قد تهدد وجود واستمرار المنظمة.

2. إن سرعة التطورات في العالم وتسارع المتغيرات أضحت الاهتمام الأول لمتخذ القرار لإيجاد الحلول السريعة لكافة الأزمات عن طريق مواكبة تطورات العصر واتخاذ القرارات المناسبة بالوقت المناسب.

3. تعتبر إدارة الأزمة المقياس الحقيقي لمعرفة قدرة المديرين على إدارة الظروف القائمة وهي فرصة لإثبات الذات ومراقبة الأحداث المحيطة بالمنظمة والعمل على تجاوزها.

4. تبين الأزمة مدى قدرة متخذ القرار على إدارتها من خلال استخدام أدوات وأساليب عملية وإدارية وتقنية حديثة مختلفة تجعل من الأزمة فرصة يستفاد منها أو تهديد ضرورة معالجته .

5. يستدعي التعامل مع الأزمة تجاوز الطرائق المعتادة في الحل الى أخرى مبدعة .

• التوصيات

1. ضرورة تحملا الكيان الإداري للموقف الازموي لمدة طويلة ومحاولة استعادة توازنه عن طريق الاستعانة بالأساليب المناسبة لإدارة الأزمة بشكل فاعل وناجح.

2. خلق آلية تلقائية تقوم على الاستجابة السريعة والمرنة للأحداث والمفاجآت والإحاطة الكلية بكل الموقف الازموي عن طريق الاعتماد على قاعدة بيانات المنظمة.

3. ضرورة الاهتمام باختيار الأسلوب المناسب بالوقت المناسب لدعم إدارة الأزمة والتقليل من مسبباتها والإحاطة بها.

4. ضرورة الانتباه إلى إن تعتمد المنظمات على توفير نظام معلوماتي ذو كفاءة عالية لتلبية احتياجاتها وتعديل عملياتها وفقا للموقف الازموي وصولا إلى قرار إداري لمعالجة الأزمة .

إضافة إلى ذلك ندعم هذه التوصيات بمجموعة قيمة من التوصيات لـ (Boin& McConnell) [42]جملة مهام ينبغي أن يتعلمها ويؤديها القائد قبل حدوث الأزمة أو الكارثة ، تصلح لأن تكون توصيات مهمة ومنها :

– توفير خبراء الأزمة قبل وقت سابق من أجل بناء علاقات الثقة المطلوبة واتخاذ القرار الحاسم.

– تحديد الشركاء من المنظمات أو الدول القادرة على المساعدة،إذ قد يتعطل عمل المنظمات الرسمية أثناء الأزمة .

– التدريب على التقييم المعلوماتي والموقفي بشكل مناسب وفوري وكيفية التعامل مع الشائعات، وتقييم الواقع والموارد المتاحة .

– دعم وتسهيل نشوء روابط أو حلقات تنسيق غير رسمية تلتقي فيها التدفقات المعلوماتية ولاسيما تلك التي يطورها المواطنون وخدمات الطوارئ .

– حشد المساعدة الخارجية وتنسيق جهودها إلى منطقة الأزمة أو الكارثة ، سواء كانت مقدمة من الجيش أو منظمات اجتماعية أو خارجية أو دول ، وأن لم تتلاءم أعمالهم مع هياكل السيطرة والقيادة المتبعة .

– العمل على أعادة البناء واستعادة النشاط الطويل الأمد باختيار الشركاء الكفوئيين وموازنة شروط السرعة والخبرة .

- تدريب القادة وإكسابهم المهارات الخاصة بإدارة الأزمة وخصائص السلوك الإنساني المناسب المبني على قيم جوهرية لإعادة بناء الثقة وبسرعة .

- أنشاء مراكز عمليات متقدمة مهيأة لأن تأخذ زمام المبادرة في مثل هذه الحالات .

- عدم التهرب من المسؤولية وذلك بالتعامل المباشر مع الضحايا ووضع قاعدة أساسية لتحديد الأضرار والتعويضات تنسجم مع توقعات المجتمع.

- المشاركة مع المنظمات المحلية والحكومية وجميع قطاعات المجتمع من أجل تقليل حجم الأضرار واستعادة النشاط.

- المراجعة الموضوعية للأزمات الماضية والتعلم من الأخطاء ، ومن الأزمات المشابهة أين ما تحدث من أجل الأعداد السليم لخطط كفوءة مستقبلية .

## قائمة المراجع:


[1]العماري، عباس رشدي:" إدارة الأزمات في عالم متغير "، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1993، ص ص(55-57).

[2]Graham Allison: **Essence of Decision**, U.S.A., Little Brown and Company, 1971, P.5.

[3] سيد موسى، إدارة الأزمات وتطبيقاتها في قطاع السياحة، الكتاب السنوي للسياحة والفنادق، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1998، ص80.

[4]**Waster Dictionary**, 1977, p.275.

[5]**The American Heritage Dictionary**, 1982, p.340

[6]**Longman New Universal Dictionary**, 1982, p. 232.

[1]– الخضيري، محسن احمد،"**إدارة الأزمات منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية**، القاهرة 1995، ص.53.

[8]الصريفي ،محمد عبد الفتاح،**مفاهيم إدارية حديثة** ،الأردن ،عمان ،دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، 2003، ص. 311 .

[8]معلوف، لويس:**" المنجد"** ، بيروت، المطبعة الكاثوليكية،ط12 ، 1951م، ص720.

[9]الشعلان، فهد أحمد ، 2002، مرجع سابق، ص.28

[10]عليوة، السيد : " **إدارة الأزمات في المستشفيات**"، القاهرة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص12.

[11]كامل، عبد الوهاب محمد:" **سيكولوجية إدارة الأزمات**"، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1424 هـ، ص.21

[12]الشعلان، فهد أحمد ، 2002، مرجع سابق، ص ص ( 36 - 37 ).

[13]عليوة، السيد، ، 2001، مرجع سابق، ص .12

[14]هلال ، محمد عبد الغني ، 2004م، مرجع سابق، ص.14

[15]عابد، سعود سراج:" **إدارة الأزمات**"، الرياض، مجلة الحرس الوطني ، ع144، 1415هـ، ص.39

[16]عليوة، السيد، 2002م، مرجع سابق، ص.13

[17]عليوة، السيد ، 2001، مرجع سابق، ص.12

[18]و حواش، جمال:**" التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة"**، القاهرة ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2005م، ص .17

[19]عليوة، السيد: " **صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة**"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص .251

[20]أحمد، إبراهيم أحمد، 2002م، مرجع سابق ، ص ص ( 32 – 33 ).

[21]عشماوي، سعد الدين: " **إدارة الأزمة** "، الإمارات، مجلة الفكر الشرطي، م5 ، ع2، 1996م، ص 199.

[1]الأعرجي، عاصم محمد و دقامسة، مأمون محمد: " **إدارة الأزمات : دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية في أمانة عمان الكبرى**"، الرياض، معهد الإدارة العامة ، م39، ع4، 2000م، ص .777

[22]توفيق، عبد الرحمن :" **إدارة الأزمات: التخطيط لما قد لا يحدث**"، القاهرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة ( بميك )، 2004م، ص .18

[23]عبد الرحمن، عبد الرحمن محمد: **" إدارة الأزمات "**، بحث مقدم إلى الحلقة العلمية السادسة عشر حول إدارة الأزمة، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1994، ص ص ( 5 – 6 )

[24]عباس، صلاح:" **إدارة الأزمات في المنشآت التجارية**"، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004م، ص ص(52 – 53).

[25]الحملاوي، محمد رشاد:"**إدارة الأزمات: تجارب محلية وعالمية**"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ط2، 1995، ص (62).

[26]الحملاوي، محمد رشاد ، 1995،المرجع السابق، ص ص (62-63).

[27]الحملاوي، محمد رشاد ، 1995، المرجع السابق، ص ص(63-64).

[28]الحملاوي، محمد رشاد ، 1995، المرجع السابق، ص ص (64-65).

[29]لحملاوي، محمد رشاد:" التخطيط لمواجهة الأزمات: عشر كوارث هزت مصر"، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1995، ص ص ( 48 – 53 ).

[30]الخضيري، محسن أحمد:" **إدارة الأزمات: علم امتلاك كامل القوة في أشد لحظات الضعف**"، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ط2، 2002، ص ص ( 242 – 243 ).

[31]الخضيري، 2002، المرجع السابق، ص ( 243 ).

[32]الخضيري، 2002، المرجع السابق، ص ص ( 243 – 246 )

[33]أبو شامة، عباس:" **إدارة الأزمة في المجال الأمني**"، الإمارات، شرطة الشارقة، مجلة الفكر الشرطي، م4، ع3، 1995م، ص .300

[34]أبو شامة، 1995، المرجع السابق، ص .301

[35]الخضيري، 2002، مرجع سابق، ص ص ( 247 – 250 ).

[36]الخضيري، 2002، المرجع السابق، ص (250).

[37]الشعلان، 2002، مرجع سابق، ص ص ( 167 - 168 ).

[38]الخضيري، 2002، مرجع سابق، ص ص ( 250 – 251 ).

[39]الشعلان، 2002، مرجع سابق، ص ص ( 162 ، 165 ).

[40]الشعلان، 2002، المرجع السابق، ص ص ( 169 – 170 ).

[41]الشعلان، 2002، المرجع السابق، ص ( 180 ).

[42]- Boin , Arjen&McConnell , Allan ."Preparing for Critical Infrastructure Breakdowns :The Limits of Crisis Management &the Need for Resilience ." Journal of Contingencies & Crisis Management .Vol.(15) , No(2007) . pp. 55-56

# المراجعة البيئية بين المفهوم وصعوبات التنفيذ من منظور المراجع الخارجي

**د. مهاوات لعبيدي . جامعة الوادي**

**ملخص :**

أصبحت قضايا حماية البيئة ملقاة على مسؤولية المؤسسة, وهذا ما جعل هذه المؤسسات تبحث عن الأساليب التي تمكنها من تبرئة مسؤوليتها أمام الهيئات والمنظمات المهنية والأطراف المتعددة في المجتمع, من خلال تطبيق نظام محاسبي بيئي يمكن المؤسسة من الإفصاح عن معلوماتها البيئية في القوائم المالية والتقرير عن مدى التزام المؤسسة بالقوانين واللوائح البيئية, وقد تصادف المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية مشكلة عدم الإفصاح عنها بشكل صحيح, أو عدم الإفصاح عنها نهائيا في القوائم المالية, وهو ما يدعو إلى تطبيق المراجعة البيئية من خلال المراجع الخارجي والذي يمكن أن يكون له الدور في الوقوف عن المعلومات البيئية المفصح عنها والحكم عليها من خلال تقارير المراجعة البيئية التي يقوم بإعدادها.

**Summary**:

Environmental protection issues have become lying on the responsibility of the institution. This is what make these institutions looking for methods that enable them to acquit its responsibility in front of the bodies, professional organizations and the various parties in the community, through the application of environmental accounting system which enables the institution from disclosing environmental information in the financial statements and reporting the extent commitment of the institution to environmental laws and regulations. The information disclosed has encountered in the financial statements the problem of not being disclosed properly or not being extremely disclosed in the financial statements. This calls for the application of the environmental review by the external auditor, who could have a role in the stand for environmental information disclosed and judge them through environmental audit reports prepared by him.

**المقدمة:**

أدى الاهتمام الدولي بالقضايا البيئية إلى زيادة الضغوطات على المؤسسات بمختلف أنواعها وخاصة الصناعية منها للقيام بمسؤوليتها تجاه المجتمع, بمعنى أن المؤسسة لم يعد هدفها يقتصر على تحقيق الأرباح فقط بل تعدى ذلك إلى مجالات أخرى من بينها المحال البيئي, فأصبحت حماية البيئة والمحافظة عليها من أولويات المؤسسات الصناعية, فأخذ الإنفاق على مكافحة التلوث في تزايد مستمر, فنتج عنه تحمل وتكبد المؤسسة تكاليف باهضة في سبيل حماية البيئة, وهو ما فرض على هذه

المؤسسات البحث عن الأساليب والطرق التي تمكنها من محاسبة التكاليف الناتجة عن الأنشطة التي تقوم بها بقصد حماية البيئة, ومن ثم العمل على توصيل المعلومات البيئية عبر القوائم المالية السنوية إلى مستخدميها بمختلف أنواعهم سواء داخل المؤسسة أو خارجها, وإذا كانت المحافظة على البيئة والاهتمام بها، وما صاحبه من مطالبة المؤسسات بالإفصاح عن التكاليف والالتزامات البيئية بات أمرا ضروريا وملحا لكن إعداد هذه التقارير مازلت تكتنفه بعض العقبات, ومن هنا ظهرت الحاجة إلى المراجعة البيئية, من خلال تقاريرها التي يمكن إعدادها من قبل المراجع الخارجي الذي يهتم بفحص أثر الأنشطة البيئية على القيم المالية للمؤسسة، وأثر عدم التزام الإدارة بالتشريعات والقوانين البيئية على القوائم المالية بالإضافة إلى التحقق من قيم الأصول المتعلقة بالأنشطة البيئية إخلاء لمسؤولية الإدارة تجاه المساهمين, وكذلك إخلاء لمسؤولية الإدارة تجاه المجتمع ومن كل ما سبق يمكننا حصر إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما هي الخطوات والإجراءات المتبعة من قبل المراجع الخارجي في تنفيذ عملية المراجعة البيئية ؟.

**هدف البحث:** يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على مهمة المراجع الخارجي عند قيامه بالمراجعة البيئية, وهذا من خلال التعرف على المراجعة البيئية والمفاهيم المتعلقة بها, ونطاقها والمشاكل التي تعترض تطبيقها, وعلى أنواعها, وكيفية إعداد التقرير من طرف المراجع الخارجي.

**أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في الحاجة الماسة لمثل هذه الدراسات في أنه يتناول جانب مهم من المراجعة, ويتعلق الأمر بالمراجعة البيئية فمن خلالها يستطيع المراجع الخارجي تقييم مدى التزام المؤسسات بالقوانين البيئية, وبالتالي تبرئة ذمة المؤسسة أمام المجتمع.

**أولا: ماهية المراجعة البيئية.**

في البداية يجب التطرق إلى مفهوم المراجعة البيئة والتي يعرفها كل باحث حسب وجهة نظره فهي عبارة عن مفهوم يحقق التقارب بين الفكر المحاسبي وبين المنظومة البيئية ونوضح ذلك في ما يلي.

أ- **مفهوم المراجعة البيئية:** للمراجعة البيئية عدة تعريفات، بالرغم من حداثة تعريف المراجعة البيئية أدى إلى أنه لم يكن تعريف للمراجعة البيئية من وجهة نظر مستخدميها, وعليه فقد عرفت كما يلي:

عرفتها غرفة التجارة الدولية بأنها: " عبارة على وسيلة إدارية تتضمن تقييما منتظما وموثقا وموضوعي بصورة دورية لما يجب أن تقوم به المؤسسة تجاه البيئة بما يساعد على حماية البيئة, وذلك عن طريق تسهيل الرقابة الإدارية على الممارسات البينية وتقويم مدى الالتزام بالسياسات والمتطلبات الإدارية "[1].

وعرفت أيضا: " أن المراجعة البيئية كما يمارسها المحاسبون, هي عبارة عن التزام إضافي للمراجعة، إذ يجب على المراجع أن يلم بالمخاطر البيئية، ثم يراجع فاعلية نظام المعلومات الإدارية في

عرض هذه المخاطر مع تجاهل القضايا أو الموضوعات التي لا يمكن ترجمتها إلى لغة قائمة على الاقتصاد والمخاطرة للمراجعة المالية "[2].

ويمكن تعريف المراجعة البيئية أيضا بأنها: " عبارة عن منهج للتحقق من سلامة وتقييم الجوانب المختلفة للأداء البيئي في ضوء متطلبات القوانين والتشريعات والسياسات البيئية للمؤسسة، بالإضافة إلى متطلبات المعايير المهنية المتعارف عليها بغرض تحسين الممارسات الرقابية على الأداء البيئي[3] "

ومن التعاريف السابقة يتضح لنا ما يلي:

- رغم حداثة موضوع المراجعة البيئية، إلا أنها لم توضح لنا كامل طبيعتها، وأهدافها، والإطار الفكري المتكامل الذي تتكون منه، وأبعادها المختلفة.
- كما أنها لم تفرق بين المراجعة البينية الخارجية، والمراجعة البيئية الداخلية وكيفية أدائها وأهميتها بالنسبة للمجتمع والمؤسسات.
- وأوضحت إحدى الدراسات أن المراجعة البيئية تتضمن ما يلي[4]:
  - التقديرات المرتبطة بتلوث المجال أو البيئة.
  - تقديرات الأثر البيئي المرتبطة بتخطيط الاستثمارات.
  - مجالات الفحص المتعلقة بالمحافظة على السلامة البيئية.
  - مراجعة تقارير الأداء البيئي للمؤسسات.
  - مراجعة التزام المؤسسات بالقوانين واللوائح البيئية.

**ب- الأبعاد المتعددة للمراجعة البيئية:** للمراجعة البيئية عدة أبعاد نوضحها في ما يلي[5]:

**1- البعد القانوني:** ويقصد به الفحص والتقرير بأن الأداء يتمشى مع المتطلبات القانونية والتشريعية والسياسات الموضوعة, بمعرفة الدولة أو إحدى أجهزتها ويطلق عليها المراجعة البيئية القانونية.

**2- البعد المالي:** ويقصد به أن هذه المراجعة البيئية تنصب على مراجعة جملة النفقات التي تتكبدها المؤسسة في سبيل وقاية البيئة وحمايتها أو علاج الضرر البيئي الناشئ عنها.

**3- البعد الاقتصادي:** ويقصد به أن المراجعة البيئية تتم من منظور اقتصادي مضمونه التكلفة والعائد, ومعنى ذلك أن التكاليف التي تتكبدها المؤسسة في سبيل وقاية المجتمع من الأضرار البيئية الناتجة عنها أو علاجها تقل كثيرا العوائد التي تجنيها من هذه النفقات.

**4- البعد المجتمعي:** ويقصد به أن هدف المراجعة البيئية هو في النهاية حماية المجتمع من أي أضرار بيئية أو علاج هذا الضرر، ومراجعة هذا الأداء يعتبر تطبيقا واعيا متبصرا ورشيدا لعلم المراجعة باعتباره أداء لخدمة المجتمع، والمحافظة عليه وتنميته.

**5- البعد السياسي:** ويقصد بذلك أن مراجعة الأداء البيئي للمؤسسة هي وقاية لها من مجموعات الضغط التي تسببها الهيئات والجمعيات المتعلقة بحماية البيئة، مما يترتب عليه حماية المؤسسة من التعرض لحملات قوية من هذه المجموعات تفقدها مصداقيتها في مجتمع الأعمال من ناحية، ومن ناحية أخرى تقلص ربحيتها أو تكبدها خسائر نتيجة لعدم قبول الجمهور أو تدني درجة الرضا لدى هذا الجمهور لهذه المؤسسة نتيجة لأدائها البيئي المتدهور أو غير الفعّال.

**ج- أهداف المراجعة البيئية:**

يمكن تحديد أهداف المراجعة البيئية كالآتي[6]:

**1-** تشجيع قيام نظام بيئي كفء ورشيد لوكالات حماية البيئة، وذلك بأولوية إنشاء الهيئات البيئية لإدارة المؤسسات الخضراء.

**2-** التحسين المستمر للبيئة وحمايتها، ووضع نظام إجرائي للإدارة البيئية يعمل على توفير وحماية ومعالجة التلوث الصناعي للبيئة.

**3-** تحفيز الحكومات لتأدية مسؤولياتها تجاه حماية البيئة، والمساعدة في وضع التشريعات الخاصة بحماية البيئة.

**4-** تدعيم التنمية الحقيقية عن طريق وضع البرنامج اللازم لإدارة الموارد الطبيعية والثقافية والمالية مع مراعاة احتياجات أجيال الحاضر والمستقبل.

كما أوضحت إحدى الدراسات أيضا أن أهداف المراجعة البيئية تتمثل في ما يلي[7]:

- ترشيد القرارات المتعلقة بالبيئة التي تتخذها إدارة المؤسسة والأجهزة والوكالات الحكومية.

- زيادة فعالية الرقابة على الأداء البيئي للمؤسسة من قبل إدارة المؤسسة والأجهزة والوكالات الحكومية حيث تعتبر المراجعة البيئية أداة كاشفة لنواحي الضعف والثغرات في أداء المؤسسة البيئي مما يساعد على تلافي الأضرار الناتجة عن هذا الأداء وإمكانية علاجه في الوقت المناسب، مما يؤدي إلى زيادة فعالية الرقابة على هذا الأداء، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى توسيع نظام الرقابة ليشمل مراقبة الأداء البيئي بطريقة علمية فعّالة.

- زيادة اهتمام الإدارة ووعيها بالأداء البيئي للمؤسسة حيث أن هذا الأداء كان لا يحتل مرتبة الأولوية أو المكانة المنشودة في فكر الإدارة وبالتالي فإن مراجعة هذا الأداء يؤدي إلى زيادة اهتمام الإدارة به ووضعه في بؤرة الاهتمام.

- حث المؤسسات على استكمال أنظمتها البيئية حتى تتواءم مع المجتمع من ناحية، ومع متطلبات القانون البيئي من ناحية أخرى.

– زيادة فعالية الأداء للمراجع البيئي الخارجي عند قيامه بعملية المراجعة، حيث أن المراجعة البيئية الداخلية تمكنه من استشراف مواطن الضعف والقوة في الأداء البيئي للمؤسسة، ويقدم له صورة واضحة عن الأداء البيئي لهذه المؤسسة.

**د– دوافع المراجعة البيئية:** من الدوافع التي أدت إلى ظهور المراجعة البيئية في المؤسسات ما يلي[8]:

**1– دوافع ذاتية:** ويقصد بها قيام إدارة المؤسسة بواجبها البيئي اختياريا دون الزام عليها، إلا من وازع مسؤوليتها تجاه حماية البيئة، مما يترتب عليه زيادة قبول وتقبل الرأي العام لها وزيادة تفاعلها مع المجتمع المحيط بها، مما ينعكس إيجابيا على ربحية المؤسسة من ناحية، ومن ناحية أخرى تتفادى إدارة المؤسسة الأعمال مخالفة القوانين والتشريعات والسياسات التي تفرضها الدولة حيال أدائها البيئي.

**2– دوافع مجتمعية:** وتدل الدوافع عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، ويمكن إجمالها في[9]:

– ظهور جمعيات رسمية تسعى إلى حماية البيئة، مثل جماعات حماية البيئة.

– اهتمام الدولة بالمحافظة على البيئة وإصدار تشريعات متشددة، وإنشائها وزارت وأجهزة لحماية البيئة.

– رفض المجتمع المؤسسة التي تؤثر تأثير سلبيا على البيئة.

**3– دوافع محاسبية:** وتتمثل هذه الدوافع في تقليل فجوة التوقعات في المراجعة، عن طريق إبداء الرأي في نظام إدارة البيئة للمؤسسات، بالإضافة إلى تأكيد بعض الكتاب على ضرورة أن تعكس القوائم المالية الالتزامات الفعلية المحتملة، كنتيجة لعدم الالتزام بالقوانين البيئية، كما يوجد عدد من البحوث المحاسبية يتبلور توجهها الأساسي في كيفية المحاسبة عن تكاليف حماية البيئة.

**4– دوافع مراجعية:** ويقصد بذلك أن مهنة المراجعة يجب أن تتفاعل مع التغيرات التي تعتري هيكل الحياة بالمجتمع، وأنها تتمشى مع كافة المستجدات التي تطرأ على المجتمع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية، وبالتالي فإن مراجعة الأداء البيئي يعتبر هدفا أساسيا لعلم ومهنة المراجعة باعتباره أرضا خصبة جديدة لأعمال المهنة توسيعا لها ورقيا بها، مما يترتب عليه زيادة قبول الجمهور لمهنة المراجعة البيئية من ناحية، ولتدعيم دورها المجتمعي من ناحية أخرى.

**ثانيا– أنواع المراجعة البيئية:**

تعتبر المراجعة البيئية جزء من نظام إدارة المؤسسة حيث يتم من خلالها أو بواسطتها تحديد إدارة المؤسسة ما إذا كان نظم الرقابة البيئية الخاصة بالمؤسسة كافية وتحقيق الالتزام بالمتطلبات التشريعية والقوانين البيئية ويمكن تصنيف المراجعة البيئية إلى ما يلي:

**أ– تصنيف المراجعة البيئية من حيث أهدافها:** تنقسم المراجعة البيئية من حيث أهدافها إلى[10]:

**1- مراجعة مدى الالتزام:** يعرف الالتزام بأنه " الوصول إلى والمحافظة على المتطلبات البيئية بواسطة مؤسسة ما أو مجموعة من المؤسسات ", وتبحث مراجعة الالتزام فيما إذا كانت المؤسسة أو المصنع يتبع

اللوائح البيئية في عملياته الصناعية في تاريخ معين, ويعرف المصدر نفسه إتباع اللوائح بأنه " الوصول إلى والحفاظ على الحدود والمتطلبات البيئية ", ويعتبر هذا النوع من المراجعة البيئية أداة مهمة من أدوات الإدارة، وذلك للتأكد من أن القواعد والخطط الخاصة بالمؤسسة لمراعاة القوانين واللوائح تسير بصورة جيدة وكذلك للتعرف على أية ثغرات بهذه الخطط قبل أن يقوم المفتشون بتقديم إنذار نتيجة حدوث مخالفة للوائح وفى هذه المراجعة لابد من إظهار ما إذا كانت هناك مخالفات بيئية، والحلول والمقترحات التي تحقق الالتزام البيئي, ومن البديهي عند تحديد المشكلات البيئية أثناء المراجعة والمخاطر الناجمة عنها أن تقدم مراجعة الالتزام البيئي مشروعات قابلة للتنفيذ للتغلب على هذه المشكلات مع إعطاء برنامج زمني لتنفيذ هذه المشروعات مع تدبير الموارد المالية اللازمة[11].

**2- مراجعة نظم الإدارة البيئية:** المراجعة البيئية مرتبطة بتقييم نظم الإدارة البيئية ووضع المؤسسات وجهودها لتعزيز الإذعان للمتطلبات البيئية، فهي دارسة منهجية لعمليات وأساليب المؤسسات السابقة والحالية، من أجل تحديد المسؤولية القانونية المحتملة عن نظم إدارة البيئة والتحقق من تقديم مبادرات لتقليل نسبة النفايات وتقييم مخاطر المواد والممارسات المنظمة وغير المنظمة، لذلك اهتمت المنظمات الدولية للمعايير بوضع معايير ونظم تهدف إلى تحسين الأداء البيئي ووضع إطار خاص بالمراجعة البيئية فقد قدم الإتحاد الأوربي العديد من النظم ذات العلاقة البيئية وتم الإعلان عن الآثار البيئية للنفايات عام 1991 كما أصدر عام 1993 مبادئ خاصة بعواقب التلوث، كما ظهر عام 1995 مبادرة الإتحاد بعنوان " التنظيم والإدارة ومخطط التدقيق (EMAS) " وقد تضمنت المبادرة ضرورة التزام المؤسسات بتأسيس سياسات بيئية وبإجراء دراسات عن البيئة وتطوير نظم الإدارة والدخول في دورة المراجعة البيئية، فقد أصبحت نظم الإدارة البيئية الواعية تهتم بالالتزام بالقوانين والتشريعات المتوقعة وتأخذها في الحسبان عند تخطيط وتنفيذ نشاطاتها في الوقت الحالي.

**3- مراجعة انتقال الأصول:** تشير إلى تلك المراجعات التي تحدث عند انتقال ملكي الأصول سواء بالشراء أو البيع، وكذلك الالتزامات المرتبطة بالأصول الثابتة لأن الكثير من القوانين البيئية تحمل مالك الأراضي الحالي مسؤولية التلوث والإفساد البيئي الواقع عليها بغض النظر عما إذا كان هو الذي أحدث ذلك أم الملاك السابقين له، هذا بالإضافة إلى تقييم المخاطر المتعلقة بالشراء والبيع العقاري، كما تهتم هذه المراجعة بفحص المؤسسات التي تعتبر هدفا للسيطرة أو الاندماج لتحديد مدى خلوها من التلوث البيئي، ويطلق عليها بعض الباحثين مراجعة بذل الاجتهاد ويتم القيام بها إذا كان الهدف هو شراء مبنى أو مصنع.

**4- مراجعة المعالجة والتخزين والتصرف في مستلزمات الإنتاج:** لحماية البيئة يتم نقل المواد الخطرة من مصدرها إلى حيث يتم تدميرها والقضاء عليها، ويعتبر ملاك هذه المواد مسؤولين عنها وعن تأثيرها

البيئي طالما كانت الملكية قائمة، أي تقييم المسؤوليات القانونية الكاملة والمتعلقة بالمعالجة والتخزين والتخلص من المواد الخطرة.

**5- مراجعة الوقاية من التلوث:** وهي تقييم عملي يهدف إلى تحديد فرص تدني التلوث وإمكانية القضاء عليه من المصدر بدلا من محاولة السيطرة عليه في نهاية الأمر، ويغطي هذا النوع من المراجعة بصفة أساسية العمليات الصناعية التي يمكن أن تحدث تلوثا في الهواء والمياه وإضافة العوادم والنفايات الصلبة في العديد من المواقع، وتغطي أيضا عمليات مناولة وتخزين المواد الخام، وعمليات استخدام المواد الكيماوية والتخلص من النفايات، وتهدف مراجعة التلوث إلى التصرف على المواطن التي يمكن تدنية النفايات بها ومن ثم القضاء على التلوث ومنعه من المنبع، وتحديد وتقييم الآثار البيئية لمشروع معين في شكل بيان بيئي يرفع للجهات المختصة.

**6- المراجعات المالية الناشئة من المسؤولية البيئية:** والتي تفي بمعقولية التقديرات التي أعدها المحاسبون للالتزامات البيئية ومدى ملائمة الأسلوب المتبع في الإفصاح عنها، وهذا النوع من المراجعة يعدّ تحديا لمهنة المحاسبة والمراجعة يتمثل في تحديد متى يترتب على مشكلة بيئية مسؤولية ما، حيث أن كثيرا من الأمور المرتبطة بهذا الأمر لم تحل بعد مثل تقييم مدى ملائمة التكاليف المقدرة للإصلاحات البيئية.

**7- مراجعة الأنشطة:** وهي تركز على أنشطة معينة بالوحدة مثل نشاط البيع أو الشراء أو التوزيع أو النقل وتشتمل مراجعة نشاط الشراء على استفسارات عن السياسات والإجراءات التي يتبعها الموردين لكي تطمئن الشركة إلى أن موردي الأجزاء والمواد الخام أيضا ملتزمون بالمعايير البيئية المقبولة، ويهدف هذا النوع من المراجعة إلى فحص الأداء البيئي لموردي السلع والخدمات ومتعهدي التخلص من النفايات.

**8- مراقبة المنتج:** وهي تقييم يتم في داخل العمليات الإنتاجية للتأكد من مدى تمشي المنتج مع القيود والمواصفات الكيميائية ومع المصالح البيئية الحساسة، أي تحديد ما إذا كانت المنتجات تتناسب مع أهداف السياسة البيئية، والقياس الكمي للآثار البيئية، والقياس الكمي للآثار البيئية لأي منتج أو عملية أو نشاط خلال جميع مراحل دوره حياته.

**ب- تصنيف المراجعة البيئية من حيث الأشخاص الذين يقومون:** تمارس المراجعة البيئية في الوقت الحاضر عن طريق كل من المراجعين الداخليين والخارجيين، فكلاهما يهتم بكثير من المجالات المتمثلة في عمليات المؤسسة ولكن لأسباب مختلفة كما يلي[12]:

**1- المراجعة البيئية الداخلية ومسؤولية المراجع عن القضايا البيئية:** المراجعة الداخلية كجزء من نطاق الرقابة الداخلية بالمؤسسة فإنها تهتم بفحص الالتزام بالقوانين واللوائح، وتقييم مدى ملائمة أساليب المحاسبة عن القضايا البيئية وأن الإفصاح عنها تم بالشكل الملائم عن الأمور البيئية، وإعلام الإدارة

عن مدى التزام عملياتها بالقوانين والالتزامات المرتبطة بنقل الأصول، ومدى أداء العاملين بإدارة المؤسسة بإدارة رقابة العادم و المخلفات والفاقد لأعمالهم بكفاءة، ومدى اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بالبيئة على أسس واقعية والالتزام البيئي لعمليات المؤسسة، لذا يهتم المراجع الداخلي بأساليب الرقابة المتبعة للتأكد من إبقاء المشاكل البيئية عند حدها الأدنى وأن العمليات البيئية تستند إلى معلومات فعلية، وقد حدد عمليتين رئيسيتين للمراجعة البيئية الداخلية وهما المؤسسة الخاضعة للمراجعة التي يتم تدعيم أنشطتها بنتائج المراجعة البيئية، والإدارة التي تحتاج إلى معلومات دقيقة عن المؤسسات الخاضعة لمسؤوليتها.

**2-** المراجعة البيئية الخارجية وموقف المراجع الخارجي من القضايا البيئية للمؤسسة محل المراجعة: تتضمن الأنشطة التي يمكن أن تصنف كأنشطة مراجعة بيئية خارجية على الخدمات التي يقدمها المحامون والمستشارون، وعمليات تقييم مواقع محددة، وتنفيذ الإشراف على نظم الإدارة البيئية، وعمليات الفحص التي تقوم بها جهات قانونية، ويهتم المراجع الخارجي بالتأثير الماضي والحاضر للأنشطة البيئية، كما يهتم بتقييم مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات البيئية، لذا يجب أن يركز المراجع الخارجي على ما يلي:

- يجب أن يكون على دراية بالنواحي البيئية التي تؤثر على قيم الأصول والالتزامات وأن تقييم عناصر المركز المالي تم بشكل سليم وأن التلوث الناتج عن نشاط المؤسسة لم يؤثر على قيم الأصول.
- أن عمليات الإنفاق وتكاليف العلاج عولجت كمصروفات أو تم رسملتها بشكل سليم.
- يجب أن يحدد المراجع الخارجي مدى إظهار القوائم المالية للالتزامات البيئية، وأن يحدد سواء بنفسه أو بالاشتراك مع خبراء بيئيين مدى التزام المؤسسة بالقوانين المتعلقة برفع التلوث والنفايات والمواد السامة من الأصول التي سبق أن تعرضت للتلوث.
- أن يحدد إذا كان العميل معرضا لتحمل التزامات أو تحمل التزامات فعلا نتيجة لحيازة أصول جديدة ملوثة أو نتيجة لتلوث الأصول المملوكة.
- أن القوائم المالية تفصح بشكل كاف عن التزامات المؤسسة البيئية.
- أن المؤسسة تلتزم بالقوانين والتشريعات عند معالجتها للمواد والنفايات الملوثة ما إذا كانت المؤسسة قد تتعرض لالتزامات نتيجة تلوث الأصول التي تمت حيازتها، لذا يجب أن يكون ملما بالمعرفة في العلوم الطبيعية والكيماوية والبيولوجية والصحية بجانب المعرفة بالعلوم الاجتماعية والاقتصادية والهندسية والقوانين واللوائح والتشريعات الداخلية والدولية المرتبطة بحماية البيئة.
- التحقق من عدالة القوائم المالية في ضوء مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، وأن يقوم بفحص كثير من نفس العناصر البيئية للمؤسسة التي يقوم المراجع الداخلي بفحصها للوصول إلى الفعالية الكاملة لنظم

الرقابة المطبقة حيث أن أحد المخاطر الرئيسية بالمؤسسة والخاصة بالبيئة لا يقرر عنها المراجع الداخلي.

– إجراء عملية مسح شاملة تركز على فهم المتطلبات البيئية والممارسات القائمة فعلا للمؤسسة، ويتم الاستعانة بقائمة استقصاء لتسجيل المعلومات ذات العلاقة بالبيئة سواء كانت في شكل قوانين أو إجراءات أو تعليمات أو لوائح وذلك لتحديد مدى الالتزام بها.

– التأكد من كفاءة نظام محاسبة التكاليف البيئية وذلك لتحديد وتقييم وتخصيص التكاليف العادية والتكاليف البيئية والتكاليف الاجتماعية للعمليات أو المنتجات أو الأنشطة أو الميزانيات.

– التأكد من كفاءة الإدارة المالية البيئية وذلك بإجراء التحليلات اللازمة واستخدام المعلومات المتعلقة بالمخاطر والالتزامات وذلك لتقييم المخاطر البيئية والالتزامات المالية على الشركة.

– التأكد من فعالية نظام المعلومات البيئية وذلك لدعم نظام المحاسبة البيئية للمؤسسة.

ثالثا– المشكلات التي تواجه المراجعة البيئية: تكتنف المراجعة البيئية مجموعة من الصعوبات المرتبطة بالتأصيل العلمي للمراجعة البيئية والمرتبطة بالممارسة المهنية يمكن إيضاحها في النقاط التالية [13]:

**1– صعوبات ناجمة عن الأداء البيئي للمؤسسة:** وهي تلك الصعوبات المرتبطة بالنظم البيئية والتي يمكن إجمالها في:

– عدم توافر نظام بيئي للمؤسسة, في حالة توافره لا يتم أداءه بالشكل العلمي الفعّال والمطلوب وبالتالي لا توجد مدخلات لعملية المراجعة.

– عدم توفر نظام معلومات بيئي لمعظم المؤسسات مما يسبب عدم وجود مدخلات أساسية لفريق المراجعة البيئية الداخلية للمؤسسة للقيام بعمله.

– عدم اشتمال نظام الرقابة الداخلية على الأداء البيئي، حيث أن نظام المحاسبة التقليدي وأدوات الرقابة الداخلية المرتبطة به ليس مصمما للتعامل مع الأحداث والوقائع البيئية كما هو الحال في حالة تخزين المواد الخطرة أو التخلص منها، وما يرتبط بها من إدارة الأحداث البيئية بشكل ملائم يمكن أن نضفي أبعادا جديدة لعملية المراجعة فيما يتعلق بهيكل الرقابة الداخلية.

– اتسام المهددات البيئية بالتداخل والتعقيد يقابلها عدم وجود اتساق في السياسات البيئية، ووجود كثير من السياسات التي تغفل البعد البيئي مما يصعب معه تحديد مراكز المسؤولية.

**2– صعوبات تشريعية:** وتعبر هذه الصعوبات عن كيفية تواؤم المؤسسة بيئيا مع المجتمع المحيط بها وكيفية استيفاء متطلباته القانونية، وتتفرع هذه الصعوبات إلى شقين هما:

– إن عدم تطبيق المؤسسات للقانون وإهداره يضعها تحت طائلة العقوبات، ويؤدي إلى إهدار مواردها وكسب عداء المجتمع.

– إن عدم تواؤم المؤسسة بيئيا مع المجتمع المحيط بها، يكون في غير صالحها سواء في المدى القصير أو المتوسط أو الطويل، مما يفقد هذه المؤسسة فرصة الاستمرار والبقاء.

**3– صعوبات ناجمة عن علم ومهنة المراجعة:** وهي تلك الصعوبات المرتبطة بالتأصيل العلمي للمراجعة البيئية، وكذلك الصعوبات المرتبطة بالممارسة المهنية لها، والتي يمكن إجمالها في:

– عدم وجود مفاهيم بيئية مقبولة ومتعارف عليها، بالإضافة إلى عدم وجود فروض خاصة بالمراجعة البيئية.

– عدم توافر مبادئ خاصة بالمراجعة البيئية، يمكن الاسترشاد بها عند القيام بعملية المراجعة البيئية.

– عدم وجود معايير مقبولة ومتعارف عليها، يمكن تطبيقها في عملية المراجعة البيئية.

– عدم وجود منهجية واضحة ومتعارف عليها ومستقرة لأداء المراجعة البيئية.

**4– أثارت القضايا البيئية العديد من التساؤلات العملية:** والتي يمكن إجمالها في الآتي:

– من يقوم بعملية المراجعة البيئية ؟ هل المراجع الخارجي أم المراجع الداخلي ؟ هل فرد أم فريق؟ مما يتطلب من العلم والمهنة ضرورة توفير إجابات لها.

– تقرير المراجعة البيئية ؟ ما هو شكله أو مضمونه أو لغته ؟ موجز أم مفصّل ؟ كل هذه التساؤلات لابد للعلم والمهنة أن توفر إجابات لها.

**5– صعوبات ناجمة عن إدارة المؤسسة:** وهي تلك الصعوبات المرتبطة بإدارة المؤسسة ذاتها والتي يمكن إجمالها في:

– عدم اكتراث الإدارة بالبعد البيئي وأهميته، وضرورة أن تكون المراجعة البيئية نابعة من الإدارة ذاتها بدوافع ذاتية اختيارية وليست إلزامية.

– عدم توفير الدعم الكافي للمراجع البيئي داخل المؤسسة وتذليل الصعوبات أمامه لكي يؤدي مهامه بالكفاءة والفعالية المطلوبة.

– فتور حماس إدارة المؤسسة لإنشاء إدارة للمراجعة البيئية داخل المؤسسة.

– قيام إدارة المؤسسة بتركيز كامل اهتمامها بالمراجعة البيئية الخارجية، تحاشيا للوقوع في مخالفة التشريعات والقانون، وعدم الاكتراث بقصد أو بدون قصد لأهمية المراجعة البيئية الداخلية، والدور التي تلعبه في استمرار وبقاء ونمو المؤسسة.

**6– صعوبات أخرى:** بالإضافة إلى الصعوبات التي ذكرنها سابقا هناك مجموعة أخرى من الصعوبات تتمثل في ما يلي[14]:

– صعوبة المحاسبة والإفصاح عن التكاليف البيئية، فالنظم المحاسبية الحالية لا تفرق بين التكاليف البيئية والتكاليف الأخرى، ويتم تجميع الكثير منها ضمن التكاليف الإضافية, مما يؤدي إلى الخطأ في

تسعير المنتجات، وعدم صدق وعدالة القوائم المالية, وهل يتم الإفصاح عن تكلفة النفايات السامة والتي تتحملها المؤسسة لمنع التلوث ويتم رسملة تلك التكاليف من عدمه, وهل تقوم المؤسسة بالمحاسبة عن الالتزامات المحتملة مستقبلا كما أن تقدير الالتزامات البيئية يواجه بعدد كبير من المشاكل أهمها التعقيد التام لمواقع النفايات، وتحديد المستوى المقبول لنظافة وتنقية البيئة، بالإضافة إلى الالتزامات والمسؤوليات المشتركة بين عدة أطراف مسؤولة، ويضفى ذلك حالة من عدم التأكد تصاحب تقدير هذه الالتزامات, كما يكتنف تطبيق المفاهيم الخاصة بالالتزامات البيئية وفقا للقوانين البيئية صعوبات كبيرة حيث أصبح الانفتاح والتعبير عن المعلومات البيئية ينقصه الوضوح.

- تأثير الظروف البيئية على قياس الخطر الكلى لعملية المراجعة حيث يجب عند تخطيط عملية المراجعة مراعاة أثر التغير الدائم والمستمر للمؤسسة نتيجة تأثرها المباشر بالظروف البيئية وما يحتله ذلك من زيادة نسبة المخاطر على نتائج عملية المراجعة ولقد تضمن بيان معايير المراجعة تعريفا لخطر المراجعة بأنه ينتج عن فشل المراجع في تعديل رأيه بطريقة ملائمة عن قوائم مالية تتضمن تحريف جوهري.

- الأثر على تقرير المراجعة حيث يتأثر التقرير بالقضايا والالتزامات البيئية مما يجعل التقرير لا يعبر بصورة واضحة عن تلك الالتزامات حيث إن ذلك يتطلب تقديرا وحكما مناسبا من المراجع يراعي فيه البعد البيئي وتقييما سليما للالتزامات والخسائر الشرطية المرتبطة بتنظيف المواقع الخطرة كما يتطلب إضافة فقرة إضافية في التقرير تتضمن عدم التأكد والمتعلقة بتلك الالتزامات والاحتمالات.

**رابعا- المنهج الإجرائي للمراجعة البيئية :** إن الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية, وتطبيق المحاسبة البيئية ووضع نظام للإدارة البيئية, يكون له أثرا في الطلب على مخرجات المحاسبة البيئية, الأمر الذي يتطلب مراجعة هذه النظم وإصدار تقرير من قبل المراجع الخارجي إلى مستعملي القوائم المالية حيث تساعدهم على اتخاذ القرارات ونوضح ذلك في ما يلي:

**أ- دور المراجع في مجال المراجعة البيئية:** يتوقف الدور الذي يؤديه المراجع في مجال المراجعة البيئية على نوع الخدمة ومدى ملائمة معرفة وخبرة المراجع لها، فإذا كانت الخدمة ذات طبيعة علمية وفنية مثل( فحص وتقييم المواقع، تقييم مدى التزام العمليات بالقوانين البيئية، مراجعة منع التلوث، مراجعة الأنشطة والعمليات والموضوعات، وتقييم الأداء البيئي وما إلى ذلك)، فإن المراجع لا يتوفر لديه المعرفة والخبرات العلمية والهندسية بالنظم اللازمة لتنفيذ هذه العمليات، لأنها تتطلب أن يكون لدى المراجع معرفة شاملة في مجالات معقدة مثل العلوم التطبيقية والقانون وطرق وأساليب حماية البيئة في المجالات الصناعية، بالإضافة إلى أنه غالبا لا يوجد سجلات أو نظم معلومات تستخدم كأساس لإعداد تأكيدات يمكن التحقق منها، وعندما تقوم المؤسسات بإعداد سجلات بيئية أو نظم إدارية عندئذ يوجد دور يمكن

أن يقوم به المراجع يتمثل في تقديم التوضيحات لإنشاء نظم المعلومات وتصميم السجلات (استشارات إدارية وليس من خدمات المراجعة) ويمكن للمراجع أن يلعب دورا كبيرا في مجال تقييم مدى التزام العمليات بالسياسات والقوانين البيئية وإبداء رأيه فيها، بشرط أن يتوفر لديه المعرفة التامة بالأمور البيئية وأن يكون قادرا على استخدام عمل الخبراء الملائمين، وأن تكون المعايير المستخدمة في عمليات الفحص والتقييم موضوعية ومحددة[15].

**ب- منهج إعداد تقارير المراجعة البيئية:** قام المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين, بتقسيم المعلومات التي يجب أن يتضمنها التقرير البيئي وسوف نتناول أجزاء التقرير البيئي على النحو التالي:[16]

**1- المؤسسات الخاضعة للمراجعة البيئية:** تتمثل المؤسسات الخاضعة للمراجعة البيئية في المؤسسات الصناعية والخدماتية, وكذلك كافة المؤسسات التي تتعامل مع الخامات ومواد تؤثر في البيئة, بحيث يجب أن يتضمن الجزء الأول من التقرير البيئي معلومات عن أنشطة المؤسسة ومدى تأثيرها وتأثرها بالبيئة, وذلك من خلال توضيح المعلومات التالية:

- الفلسفة البيئية للمؤسسة ومسؤوليتها تجاه المجتمع والبيئة.
- الموضوعات البيئية الهامة الخاصة بالصناعة بالقطاع الذي تنتمي إليه, ويتضمن ذلك متطلبات القوانين والتشريعات البيئية.
- عمليات التشغيل.
- الخطط البيئية المستقبلية للمؤسسة مثل: تخفيض الآثار البيئية المحتملة لعمليات التشغيل على المدى البعيد.
- الخدمات والمنتوجات التي تقدمها المؤسسة, ومدى تأثرها بالبيئة, ويشمل ذلك معلومات عن الموارد المستخدمة, الملوثات, الانبعاثات الناتجة عن عمليات التشغيل, النقل, التوزيع, وكيفية التعامل مع المخلفات.

**2- المساءلة العامة:** يحدد هذا النموذج ما إذا كانت المؤسسة خاضعة لمساءلة عامة في الأحوال التالية:

- إذا كانت المؤسسة ممن يتعامل مع مورد المياه مدخلات ومخرجات.
- إذا كانت المؤسسة ممن يتعامل مع المواد الكيماوية والبترولية مدخلات ومخرجات.
- إذا كانت المؤسسة ممن يؤثر على الثروة الحيوانية سلبا وإيجابا.
- إذا كانت المؤسسة ممن يؤثر على الثروة المعدنية سلبا وإيجابا.
- إذا كانت المؤسسة ممن يؤثر على الثروة السمكية سلبا وإيجابا.

وتتحول هذه المساءلة من مساءلة عامة إلى مساءلة خاصة في حالة مخالفة المعايير البيئية وأثرت في التوازن البيئي, وتقوم المساءلة على مبدأ المحاسبة الايكوزونية على أساس أن المؤسسة أو الشركة تعتبر مسؤولة عن حماية البيئة المطلوبة وطبقا للمعايير البيئية السائدة ولذلك لا تكون مسؤولة عن الأضرار البيئية ولا يتم تكوين مخصصات محاسبية لهذه الأضرار التي تسببها أنشطة مؤسسات تقع في مناطق أخرى ويعتبر المراجع مسؤولا أمام الله ثم أمام كل من: المساهمين، الإدارة، الدولة والمجتمع، الجهات البيئية الرسمية وغير الرسمية.

**3- شمولية المراجعة البيئية:** يقوم المراجع بما يلي:

- مراجعة البرامج والسياسات والأهداف والأنشطة البيئية للمؤسسات.
- مراجعة مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات والمعايير القياسية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال حماية البيئة.
- تقييم المخاطر المتعلقة بالشراء والبيع العقاري (أماكن انبعاثات).
- مراجعة التصرفات والمعالجات المرتبطة بالمواد الخطرة.
- مراجعة تكاليف المنتجات خلال مراحل الإنتاج ومراجعة تكاليف المنتجات النهائية في محاولة لمنع التلوث واكتشافه قبل حدوثه وتفاقمه.
- مراجعة الأنشطة بغرض التحقق من تبويب المصروفات والتكاليف والأصول المرتبطة بالأنشطة البيئية.
- مراجعة التكاليف البيئية الرأسمالية وطرق قياسها.
- مراجعة التكاليف الجارية وطرق قياسها.
- مراجعة أنشطة حماية البيئة من التلوث: فلاتر هواء، غلايات معالجة الهواء، محطات تحلية المياه.
- مراجعة أنشطة تكنولوجية (أنظمة) لمعالجة التلوث المائي والهوائي والضوضائي.
- مراجعة عوائد وإيرادات معالجة مخرجات الأنشطة البيئية.
- مراجعة وفورات التكاليف الناتجة من المخلفات ومنع التلوث وسداد تعويضات وغرامات الأضرار بسبب الملوثات.

**4- الإفصاح وتقارير المراجعة البيئية:** يتم الإفصاح في تقارير المراجعة البيئية عن:

مدى التزام المؤسسة ب:

- القوانين واللوائح والتعليمات المرتبطة بالبيئة.
- إنشاء إدارة للبيئة وتدعيمها ومتابعة أنشطتها.
- تدريب العاملين على تطبيقات نظم الإدارة البيئية.

– زيادة حجم المساحة الخضراء التابعة لها.
– السياسة البيئية.
– الأنشطة البيئية التي تمت خلال الفترة ( مدخلات وتشغيل ومخرجات).
– مستويات الانبعاثات المسببة للتلوث ( الهوائي، المائي، الضوضائي).
– مخلفات الأنشطة وكيفية التخلص منها.
– أنشطة إعادة تدوير وتصنيع المخلفات.
– التكاليف البيئية مبوبة إلى:
– تكاليف بيئية رأسمالية.
– تكاليف بيئية جارية.
– تكاليف بيئية اختيارية.
– تكاليف بيئية إجبارية.
– العوائد البيئية الناتجة عن إعادة تدوير المخلفات وإعادة بيعها.
– السياسات المحاسبية الخاصة بالاعتراف بالالتزامات والمخصصات والاحتياجات.
– الالتزامات الجارية والمحتملة.
– علاقة المشكلات البيئية باستمرار المؤسسة في مزاولة نشاطها.

الأخطار والمخاطر التي تواجه المؤسسة في الخطوات والإجراءات المتخذة من قبل المؤسسة لتفاديها وتحاشيها وتجنبها أو تخفيضها وما تم نجاحه وما تم فشله من الإجراءات.

**5– اتجاهات الإفصاح:** يمكن الإفصاح عن الأداء البيئي للمؤسسة بإحدى الاتجاهات التالية:

– ضمن تقرير مراجعة القوائم المالية بإضافة فقرة إيضاحية وذلك في حالة وجود تكامل بين المعلومات المالية والمعلومات البيئية والاجتماعية.

– في تقرير مراجعة مستقل (منفصل عن تقرير مراجعة القوائم المالية) وذلك في حالة عدم تكامل المعلومات المالية والمعلومات البيئية والاجتماعية.

– ضمن تقرير مراجعة القوائم المالية بإضافة فقرة إيضاحية (مختصرة – إجمالية) مع التنويه إلى أن هناك تقرير (تفصيلي) مستقل.

**6– أشكال تقارير المراجعة البيئية:** يصدر المراجع رأيه في الأداء البيئي للمؤسسة القائم بمراجعتها ضمن تقريره في القوائم المالية ( فقرة إيضاحية ) أو تقرير مستقل بأحد الأشكال الآتية:

– يصدر المراجع تقريره برأي غير متحفظ عندما يكون مقتنعا بكل الجوانب الهامة.

– في حالة وجود مخالفات بيئية ( أضرار) تتعارض مع التنمية المستدامة فإن على المراجع أن يبدي رأيا متحفظا وذلك عندما يكون أثر الاختلاف أو تحديد نطاق عمله ليس من الأهمية بالدرجة التي تتطلب إبداء رأي عكسي أو الامتناع عن إبداء الرأي.

– عندما يكون أثر الاختلاف هاما للغاية ( مخالفات لا يمكن التغاضي عنها ) فإن على المراجع إبداء رأي عكسي وذلك لعدم كفاية التحفظ للإفصاح عن حجم الأضرار بالبيئة.

– في حالة تقييد عمل المراجع بحيث لا يمكن إبداء رأيه في الأضرار البيئية التي تحدثها المؤسسة فإنه يمتنع عن إبداء الرأي.

لذلك على المراجع: عدم قبول مهمة المراجعة بشروط تفرض قيودا على نطاق عمله من جانب المؤسسة ضمن عقد الاتفاق.

**ج– تقرير المراجعة البيئية:** بعد عرضنا لمنهج إعداد تقارير المراجعة البيئية والذي من خلاله قمنا بتوضيح المؤسسات الخاضعة للمراجعة البيئية, والمسألة العامة وشمولية المراجعة البيئية, والإفصاح عن تقارير المراجعة البيئية, واتجاهات الإفصاح, وأشكال تقارير المراجعة البيئية, وذلك بهدف إعداد تقرير المراجعة البيئية كالآتي:[17]

**1– عنوان التقرير:** ويكون عنوانه عبارة عن تقرير للمراجعة البيئية.

**2– تحديد الأفراد المعنيين بهذا التقرير:** ويتمثل الأفراد المعنيين بهذا التقرير في المساهمين, مجلس الإدارة الجهات المعنية.

**3– مقدمة:** ويكون من خلال تحديد القوائم المالية التي تم مراجعتها مع تحديد فترتها, كما يجب تحديد مسؤولية إدارة المؤسسة ومراقب الحسابات.

**4– محتوى عملية المراجعة:** والتي من خلالها يتم وصف طبيعة عملية المراجعة مع الإشارة إلى معايير المراجعة.

**5– الرأي في القوائم المالية:** ويتم ذلك من خلال شهادات الإدارة وقائمة نتائج المراجعة البيئية الداخلية, في إطار المفاهيم والتعريفات البيئية.

**6– إي متطلبات إلزامية أخرى:** يوضح محافظ الحسابات إذا كانت هناك متطلبات إلزامية أخرى.

**7– توقيع محافظ الحسابات:** أي عندما ينهي محافظ الحسابات تقريره يقوم بالتوقيع في النهاية.

**8– عنوان محافظ الحسابات:** يوضح محافظ الحسابات عنوانه في التقرير.

**9– تاريخ التقرير:** يجب أن يوضح في التقرير تاريخ إعداد هذا التقرير.

**خاتمة**

لقد كانت هذه الدراسة في عرضها محاولة لتوضيح مساهمة المراجع الخارجي في المراجعة البيئية ومن خلالها يمكن للمؤسسة تبرئة ذمتها تجاه المجتمع والمساهمين, وخلصت إلى مجموعة من النتائج بالإضافة إلى إيجاد وطرح العديد من الاقتراحات والتوصيات في هذه الدراسة.

**1- نتائج الدراسة :**

لقد كانت للأنشطة التي تقوم بها المؤسسات أثارا في حدوث التلوث بمختلف أنواعه, فرصة لممارسة الضغوط على هذه المؤسسات من قبل الهيئات والمنظمات الدولية, من أجل وضع حد لهذه الملوثات فوضعت هذه المؤسسات من أولويتها الإنفاق على مكافحة التلوث وذلك بتطبيق أساليب وطرق تمكنها من تحسين أدائها البيئي لتبرئة ذمتها تجاه المجتمع والمساهمين وذلك من خلال المحاسبة والمراجعة البيئية فموضع المراجعة البيئية يتمثل في مراجعة الأنشطة والبرامج والإنفاق على مكافحة التلوث, فمن خلال المراجعة البيئية يمكن للمراجع الخارجي الفحص والتقرير عن الأبعاد المتعددة للأداء البيئي سواء كانت هذه الأبعاد مالية أو اقتصادية, أو اجتماعية, أو قانونية, من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده المراجع الخارجي.

ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلي استنتاج مجموعة من النتائج نحاول أن نستعرضها في النقاط التالية:

– نتج عن زيادة الضغوط الخارجية الممارسة على المؤسسات من خلال القوانين والتشريعات البيئية الملزمة الحاجة إلى قيام جهة خارجية مستقلة ومحايدة بالمصادقة وإضفاء الثقة على المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي للمؤسسة.

– أن عملية المراجعة البيئية ممكن أن يقوم بها كل من المراجع الخارجي والداخلي فهذا الأخير يهتم بمدى التزام الشركة بالقوانين واللوائح والتشريعات البيئية، ومجالات تحسين الأنشطة البيئية، بينما المراجع الخارجي يهتم بفحص أثر الأنشطة البيئية على القيم المالية للمؤسسة، وأثر عدم التزام الإدارة بالتشريعات والقوانين البيئية على القوائم المالية.

– عدم وجود مراجعين مؤهلين يقومون بعملية المراجعة البيئية, نتج عنه ضعف الأداء البيئي للمؤسسات.

– عدم تبني جهات رسمية لإصدار معايير للمراجعة البيئية تركز بشكل أساس على قواعد وإرشادات واضحة ومحددة ومتعارف عليها لتحقيق الاتساق بين إجراءات المراجعة ومتطلبات البيئة, ساعد على عدم التزام المؤسسات بالمراجعة البيئية والاهتمام بالبيئة.

– ضعف الرقابة من قبل الجهات المسؤولة عن حماية البيئة ساعد على عدم ظهور المراجعة البيئية.

– لكي يتمكن المراجع الخارجي القيام بالمراجعة البيئية بالكفاءة والمصداقية المطلوبة يتعين عليه تقييم مدى ملائمة المراجعة الداخلية وتأثيرها على عمله.

**2– التوصيات والاقتراحات:**

بعد عرض النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة نقوم الآن بصياغة جملة من التوصيات والاقتراحات:

– لابد من إلزام المؤسسات وخاصة الصناعية منها بتطبيق المراجعة البيئية من قبل مراجع خارجي لمعاينة وفحص أنشطة الأداء البيئي, ومن ثم رفع تقريره للأطراف المستفيدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

– ضرورة العمل على تأهيل المراجعين القائمين بعملية المراجعة البيئية تأهيلا جيدا، بحيث تكون لديهم جوانب المعرفة والخبرة والمهارات اللازمة للقيام بالمراجعة البيئية.

– أن تعمل الجهات الوصية على تعيين جهة مسؤولة على إصدار معايير وقواعد ممنهجه للمراجعة البيئية.

– العمل على تحديد المعوقات التي تواجه عملية المراجعة البيئية بدقة والعمل على إيجاد الحلول التي من الممكن المساعدة على تطبيق المراجعة البيئية.

– العمل على تشجيع الدراسات والبحوث في مجالات المراجعة البيئية المختلفة وحث المؤسسات على ضرورة تطبيقها.

– العمل على عقد الندوات والمؤتمرات والتي من شأنها تبادل الخبرات والتجارب بين الخبراء والباحثين المختصين في مجال المراجعة البيئية.

**الإحالات والمراجع**

[1]- International Chamber Of Commerce, ***"An ICC Guide To Effective Environmental Auditing"*** .ICC Publishing, Paris, 1991.

[2]- Power, M. " ***Expertise and the construction of relevance : accountants and the environmental audit*** ". Accounting Organization and Society, Vol.22, No.2, 1996. pp123- 125.

[3] – السيد أحمد السقا, ***مراجعة الأداء البيئي إطار مقترح***, المجلة العلمية التجارة والتمويل, كلية التجارة, جامعة طنطا, مصر, العدد الأول, 1998, ص:8.

[4] - أيمن فتحي الغباري, ***إطار مقترح للمراجعة البيئية بمنظمات الأعمال في ظل التغيرات المعاصرة***, المجلة العلمية الدراسات والبحوث التجارية, كلية التجارة ببنها, جامعة الزقازيق, فرع بنها, مصر, السنة العشرون, العدد الأول,1997, ص ص:173- 176.

[5] - أحمد محمد لطفي غريب, ّ ***إطار مقترح للمراجعة البيئية بمنظمات الأعمال في ظل التغيرات المعاصرة***, المجلة العلمية الدراسات والبحوث التجارية, كلية التجارة ببنها, جامعة الزقازيق, فرع بنها, مصر, السنة العشرون, العدد الأول, 2000, ص ص:551 - 552.

[6] - أيمن فتحي الغباري, ***مرجع سبق ذكره***, ص ص: 158-159.

[7] - أحمد محمد لطفي غريب، ***مرجع سبق ذكره***، ص:555.

[8] - أحمد محمد لطفي غريب ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص ص:556-557.

[9] - طلعت عبد العظيم متولي، ***برنامج مقترح لمراجعة نظام إدارة البيئة استرشادا بالمواصفات القياسية الدولية ايزو البيئة 14000***، المؤتمر العلمي السنوي الثالث, إدارة التنمية بمصر في ظل التحولات العالمية, كلية التجارة, جامعة الزقازيق,1999 ص: 206.

[10] - البنا أبويكر عبد العزيز، ***دور المراجعة البيئية نحو تحسين الأداء البيئي دراسة تطبيقية على منطقة حلوان الصناعية***، المجلة العلمية لكلية التجارة بنين, جامعة الأزهر, مصر, العدد 27, ص ص:329- 331.

[11] - مجدي شكري فوزي محمد، ***المردود المحاسبي للمشكلات البيئية في مشروعات التنمية العمرانية في مدينة السادس من أكتوبر***، رسالة ماجستير, معهد البحوث والدراسات البيئية, جامعة عين شمس, مصر, 2007, ص ص:136.

[12] - البنا أبويكر عبد العزيز، ***مرجع سبق ذكره***, ص ص:332- 334.

[13] - أحمد محمد لطفي غريب، ***مرجع سبق ذكره***، ص ص:558- 560.

[14] - مجدي شكري فوزي محمد، ***مرجع سبق ذكره***, ص ص:140-141.

[15] - البنا أبويكر عبد العزيز، ***مرجع سبق ذكره***, ص: 346.

[16] - محمد محمود أحمد صابر، ***إمكانية استخدام تقارير المراجعة البيئية كأداة لتوفير المعلومات اللازمة لأغراض التنمية المستدامة – نموذج محاسبي مقترح لتقارير المراجعة البيئية***، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر, العدد الثاني، المجلد الأول، 2010، ص ص: 347-352.

[17]- محمد محمود أحمد صابر، ***مرجع سبق ذكره***, ص:353.

# إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية في منظمات الأعمال

**د. سـالمي رشيد – جامعة المدية**

**د. بن عمور سمير – جامعة المدية**

**د. دربوش محمد الطاهر – جامعة خنشلة**

**ملخص :**

إنّ بقـاء واسـتمرار المنظمــة فــي السـوق يتطلـب منهـا العمـل علـى التحسـين والتجديـد والتطـوير لميزتهـا التنافسـية باسـتمرار، مـا دام هنـاك عدّة منظمـات تعمـل علـى التغلـب علـى تلك الميزة ، وهذا يعتبر تحديا للمنظمـة ، لذلك مـن الضـروري أن تبحـث المنظمـة عـن آليـات تسـمح لهـا بتنميـة وتطـوير ميزتهـا التنافسـية، تضمن لها مواصلة البقاء وتحدي المستقبل في ظل المنافسة الشرسة والتقدم التكنولوجي السريع ولعـلّ أبـرز هـذه الآليـات هـو إدارة الجـودة الشاملة.

**Abstract :**

The survival and the continuity of the organization in the market requires a lot of effort and work to improve ,innovate and develop its competitive advantages , coutnuisly , as long as there are several organization works to outperform this advantage , which is considered to be challenge , there for it is vital of importance for organization to search for tools which allow it to develop and improve its competitive advantages which guarantees its survival and challenging the future under the fierce competition and the rapid technology progress there for total quality management can be regarded as one of these tools.

**مقدمة :**

شهد العالم مجموعة من التغيرات أبرزها ظاهرة العولمة، الانفتاح العالمي على الأسواق وتحرير التجارة الدولية، والتطور التكنولوجي السريع وتعددّ المنتجات المعروضة كما وكيفا ،ممّا أدّى إلى وجود مشكل كبير يعترض حياة المنظمات المعاصرة والمتمثل في تعقد واضطراب إمكانية البقاء والاستمرار في ظل هذه الظروف (امتلاك الميزة التنافسية).

هناك عدّة آليات تسمح لمنظمات الأعمال البقاء في السوق وامتلاكها الميزة التنافسية، ولعلّ أهمها يتمثل في إدارة الجودة الشاملة باعتبارها من الأنظمة التسييرية التي استحوذت على اهتمام

الباحثين والمهتمين يشكل خاص بتطوير الأداء وتحسين الجودة في المنظمات إنتاجية كانت أم خدمية، ومن هنا تتجلى أهمية الجودة كسلاح استراتيجي للحصول على ميزة تنافسية.

**أولا : الميزة التنافسية في منظمات الأعمال**

إن أبرز أهداف المنظمات هو البقاء والاستمرار في الأسواق، ولتحقيق ذلك تسعى كل منظمة إلى بناء وامتلاك مزايا تنافسية متعددة، تحقق من خلالها التميز والتفوق على منافسيها لتنال رضا ووفاء عملائها، وتستدعي الحيازة على ميزة أو مزايا تنافسية التعرف على المصادر التي تستمد منها، فالمنظمة تجتهد في بيئة تنافسية قصد التفوق على منافسيها ضمن قطاع النشاط ولن يكون لها ذلك إلاّ إذا حازت على عنصر أو عناصر تميزها عنهم.

**أ- تعريف الميزة التنافسية.**

طرح مفهوم الميزة التنافسية بتسميات متعددة منها القدرة التنافسية والتفوق التنافسي والتميز التنافسي والنجاح التنافسي ... الخ. لكنّها تتفق في مضمونها على انصراف مفهوم الميزة التنافسية إلى الكيفية التي تستطيع بها المنظمة أن تميز نفسها عن منافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم.

الميزة التنافسية هي قدرة المنظمة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمنظمات الأخرى العاملة في نفس النشاط.[01]

وهي قدرة المنظمة على تحقيق حاجات المستهلك، أو القيمة التي يتمنى الحصول عليها من المنتج مثل الجودة العالية.[02]

كما أنها عبارة عن ميزة أو عنصر التفوق للمنظمة الذي تحققه جراء اعتمادها إستراتيجية تنافسية معينة، سواء تعلق الأمر بإستراتيجية قيادة التكلفة (ميزة التكلفة الأقل) أو إستراتيجية التمييز، وبالتالي تحقيق إستراتيجية الجودة الأعلى. [03]

على الرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه للميزة التنافسية على مستوى المنظمة، إلا أنه يمكن تكامل محاور التعريفات السالفة الذكر كأساس لتحقيق تنافسية المنظمة المرتبطة بتحقيق موقف متميز لها عن منافسيها في جودة وأسعار منتجاتها وخدماتها بالاعتماد على استثمار مواردها وإمكاناتها المتنوعة من خلال تطبيق العديد من الاستراتيجيات.

**ب – الاستراتيجيات التنافسية**

الإستراتيجية هي نظرية عن كيفية اكتساب مزايا تنافسية، والإستراتيجية الجيدة هي تلك التي تحقق مثل هذه المزايا التنافسية، كما أنها تتمثل في سلسلة من القرارات والإجراءات الموجهة نحو تحقيق الأهداف، توفق بين مهارات وموارد وكفاءات المنظمة والفرص والتهديدات التي تنطوي عليها بيئتها. (04)

**1-إستراتيجية قيادة التكلفة:** وتتمثل هذه الإستراتيجية في حصول المنظمة على عائد يفوق العائد السائد في السوق بالرغم من وجود منافسة قوية، وذلك يمكن الوصول إليه عن طريق رفع حصة المنظمة من السوق وبتوفير النقد الكافي لتمويل أنشطة المنظمة مع خفض التكاليف بشكل مستمر والحصول بشكل دائم وبأسعار تنافسية على مصادر الأموال والمواد الأولية وبوجود طلب مرن للسعر وعدم وجود طرق كثيرة لتمييز المنتج مع وجود طريقة واحدة لاستخدام السلعة بالنسبة لكل المشترين إضافة إلى محدودية تكاليف التحول أو عدم وجودها بتاتا بالنسبة للمشترين. (05)

**2- إستراتيجية التميز (التمييز):** يعتمد تطبيق إستراتيجية التميز على اختيار العناصر التي تعتبر أهم العوامل للتفرد داخل أي قطاع بحيث تتحصل المنظمة على ميزة خاصة تجعلها في نظر العميل الوحيدة في التعامل، وذلك عن طريق تقديمها وعرضها المنفرد للمنتجات والخدمات مقارنة بتلك التي يقدمها المنافسون. (06)والتمييز من خلال الجوانب المادية أو الحقيقية تتصل بغرض تمييز تتضمن شكلا ما من أشكال تكييف المنتج أو الخدمة الممكن تحديده موضوعيا ويحسن الأداء على نحو قابل للقياس .

**3- إستراتيجية التركيز:** يقصد بالتركيز اختيار المنظمة لمجالات وحدود لنشاطها تحقق لها ميزة تنافسية أفضل مثل المنتجات، العملاء، الأسواق، فهي بذلك تختلف عن الإستراتيجيتين السابقتين في أنها تعتمد على خدمة جزء من السوق وليس السوق كله. ويمكن تحقيق ميزة تنافسية في ظل هذه الإستراتيجية من خلال تكاليف أقل للمنتج المقدم لهذا القطاع السوقي، أو تميز المنتج بشكل أفضل بحيث يشبع حاجات القطاع السوقي المستهدف.

**ج - تحليل ودراسة البيئة التنافسية**

لقد أدركت الإدارة في المنظمة المعاصرة أن الحكمة والابتكار لم يعودا كافيين لتحقيق النجاح وضمان الاستمرار، فقد انهارت الفواصل الزمنية والمكانية بين الأسواق وتطورت التكنولوجيا

بشكل غير مسبوق، وزادت هذه المنافسة، وتعددّت أشكال المنتجات واستراتيجيات التسويق، وتغيّرت حاجات ورغبات العملاء، وأصبح الأخذ بالفكر الاستراتيجي ضرورة ملحة لتحقيق الفعالية للتنظيم والاستمرار لعملياته.

تحليل البيئة الخارجية: البيئة الخارجية هي مجموعة العناصر التي تتعامل معها المنظمة وتشكل علاقات سببية مركّبة معها، أي أنها الإطار الكلي لمجموعة العوامل المؤثرة على عمل المنظمة.(07)

توجد مجموعة من العناصر والمؤثرات الخارجية التي تلعب دورا مؤثرا في الخيارات والتصرفات الإستراتيجية، ومن ثم قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، ويمكن أن تصنف هذه العناصر في ثلاثة مجموعات مترابطة هي : البيئة الكلية أو العامة، بيئة الصناعة، وبيئة التشغيل.

البيئة العامة هي التي تعمل ضمن إطارها جميع المنظمات، وتحتوي على متغيرات عامة وتتغير خارج المنظمة والتي تؤدي إلى تغيير حتمي في مسار المنظمة، ولكن المنظمة لا تستطيع التأثير فيها.(08) وتشمل مجموعة العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والتشريعية والثقافية والاجتماعية بالإضافة إلى العوامل الديمغرافية. (09)

بيئة الصناعة و هي الخصائص والعناصر والمتغيرات التي تميز صناعة معينة عن غيرها من الصناعات ومن أهّم هذه الخصائص عدد المنتجين والموردين وتدخل الدولة، والمنتجات والتكاليف أي البيئة الخارجية الخاصة بالمنظمة وتنظيمها الداخلي، ويقع على عاتق المسؤولين عن التخطيط الاستراتيجي في أي منظمة مسؤولية جمع بيانات متكاملة عن البيئة وتحديد نوعية البيانات المطلوبة وأسلوب جمعها ومصادرها، ثم يأتي بعد ذلك مهمة تنظيم وتحليل هذه البيانات وذلك لغرض أساسي ومهم جدا وهو(10):

– اكتشاف الفرص المتاحة والتهديدات التي تواجهها ،وهكذا يستمر التحليل لتصفية العوامل المختلفة والتصرف على أهم عناصر الفرص والتهديدات

بيئة التشغيل وهي تلك العوامل التي تسود بيئة المنظمة وتؤثر على قدرتها في الحصول على الموارد المطلوبة أو نجاحها في تسويق منتجاتها أو خدماتها بفعالية وتشمل بيئة التشغيل ما يلي الوضع التنافسي و تحليل العملاء و تحليل الموردين : (11)

1- تحليل البيئة الخارجية وأثرها على إستراتيجية المنظمة.

إن تحليل البيئة الخارجية يساعد الإدارة في تكوين نظام للإنذار المبكر من أجل تهيئة الاستعدادات اللازمة قبل ظهور التهديد المحتمل بوقت مناسب، وبالتالي تصمم استراتيجيات كفؤة قادرة على مواجهة التهديد والتقليل من آثاره السلبية على عمليات المنظمة أو تحويله إلى إيجابيات باتجاه تحقيق الأهداف الإستراتيجية. (12)

إن المتغيرات البيئية، يجب أن تكون موضع الدراسة والمتابعة المباشرة والمستمرة من قبل المنظمة حتى يمكن إدراك واستيعاب أثرها على سير العمل وأدائها، وواقع الحياة الاقتصادية يؤكد أن نجاح المنظمات أو فشلها وحتى تعثرها يتوقف إلى حد كبير على قدرة المنظمة في خلق وتكوين درجة عالية من الانسجام والاتفاق بين أنشطتها وبين البنية التي تعمل بها.

2- تحليل البيئة الداخلية.

يعني تحليل البيئة الداخلية إلقاء نظرة تفصيلية إلى داخل التنظيم لتحديد مستويات الأداء، مجالات القوة، مجالات الضعف، بالإضافة إلى القيود، ويبنى التحليل الداخلي على معلومات تفصيلية عن المبيعات، الأرباح، التكاليف، الهيكل التنظيمي، نمط الإدارة ... الخ.

وخطوات تحليل البيئة الداخلية تفرض علينا أولا معرفة نقاط القوة والضعف للمنظمة، حيث تعتبر نقاط القوة مهمة جدا لصياغة الإستراتيجية، لأنها تخدم كأحجار أساس ومحاور ارتكاز للإستراتيجية، وتساعد في بناء الميزة التنافسية، وتستهدف الإستراتيجية الجيدة تصحيح نقاط ضعف المنظمة والتي بإمكانها جعلها ضعيفة ومعرضة للهجوم أو تعيقها عن اغتنام الفرص الجذابة أو تضعها في مركز غير متميز تنافسيا.

وتتمثل عوامل البيئة الداخلية في : الهيكل التنظيمي، ثقافة المؤسسة، وعوامل وظيفية (الإنتاج، التسويق، الأفراد، المالية، البحث والتطوير) والتي تتضمن معظم الجوانب التي تساهم في إبراز نواحي القوة والضعف في المنظمة.

**ثانيا: أساسيات حول إدارة الجودة الشاملة**

أصبح بقاء المنظمة واستمرارها في ظل هذه التغيرات مرتبط بإدراك أهمية الجودة كسلاح استراتيجي للحصول على ميزة تنافسية.

**أ- مفهوم إدارة الجودة الشاملة.**

تعرّف إدارة الجودة الشاملة على أنها التفوق في الأداء لإسعاد المستهلكين (العملاء) عن طريق عمل المديرين والموظفين (المستخدمين) مع بعضهم البعض من أجل تزويد المستهلكين بجودة ذات قيمة من خلال تأدية العمل الصحيح وبالشكل الصحيح، ومن المرة الأولى وفي كل وقت.(14)

وعرّفها "جوسبان" بأنها خلق ثقافة متميزة من الأداء، من خلالها يعمل الجميع بأقصى جهد ممكن لتحقيق توقعات العملاء، وأداء العمل بطريقة سليمة من أول مرة، ويعرّفها "شوتر" بأنّها خلق ثقافة متميزة في الأداء حيث يعمل ويكافح المديرون والموظفون بشكل مستمر ودءوب لتحقيق توقعات العميل وأداء العمل الصحيح بشكل صحيح منذ البداية مع تحقيق الجودة بشكل أفضل وبفاعلية وفي أقصر وقت. (15)

كما عرّفها كل من "كوتلر و ديبوا" بأنها جهود تقوم بها المنظمة على مستواها العام من أجل التحسين المستمر للمنتجات والخدمات والإجراءات. (16)

وطبقا لإدارة الدفاع بالولايات المتحدة الأمريكية فإدارة الجودة الشاملة هي فلسفة ومجموعة مبادئ إرشادية والتي تعتبر بمثابة دعائم التحسين المستمر للمؤسسة، وتستخدم إدارة الجودة الشاملة الأساليب الكمية والموارد البشرية لتحسين كل من الموارد والخدمات التي تقدم للمؤسسة، وكل العمليات داخل المؤسسة، ودرجة الوفاء باحتياجات المستهلك الآن وفي المستقبل. (17)

ومن هنا نجد أن جميع التعاريف وإن كانت تختلف في ألفاظها ومعانيها فإنها تحمل مفهوم كسب رضا العميل وتشترك في التأكيد على التحسين المستمر، لهذا نستطيع القول بأن إدارة الجودة الشاملة هي عملية متكاملة تشمل جميع الأنشطة والوظائف لتحقيق الجودة العالية وتحسينها بشكل دائم ومستمر، مما يعود بالنفع على المؤسسة ومن يعمل فيها ويتعامل معها، لتحصل في النهاية على رضا الجميع ومن ثم تحقيق التميز في الأداء والبقاء في عالم محتدم المنافسة.

**ب- ملامح ومتطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة**

إن نظام إدارة الجودة الشاملة له ملامح تميزه عن غيره من الأنظمة الإدارية، كما أن تطبيقه يستدعي تحقق ومراعاة مجموعة من العوامل التي تساهم في نجاحه.

**1- الملامح الأساسية لإدارة الجودة الشاملة** :تتمثل في (18)

- أنه مدخل موجه بالعميل؛

– أنه مدخل شامل بمعنى أنه يشمل كل قطاعات ومستويات ووظائف المؤسسة؛

– أنه يهدف إلى التحسين المستمر للقدرة التنافسية، الكفاءة والمرونة للمؤسسة؛

– يركّز على الموارد البشرية ويعتمد على تفهم ومشاركة واقتناع كل فرد بالمؤسسة؛

– يعتمد على فرق العمل لتحسين الجودة باستمرار ويهدف إلى إحداث تغيير فكري وسلوكي للأفراد داخل المؤسسة؛

– يركّز على وجود نظام معلومات دقيق، كما يستخدم الأساليب الكمية؛

– يتطلب من الإدارة تبني فلسفة منع الخطأ وليس كشف الخطأ حيث يقوم على أداء العمل بطريقة صحيحة من أول مرة؛

– ينمي ويعتمد على الرقابة الذاتية بديلا عن الرقابة الخارجية؛

ممّا تقدّم يتضح أن الجودة الشاملة هي إستراتيجية للتحسين المستمر للأداء على جميع مستويات المنظمة تجمع بين الأساليب الإدارية والفنية من أجل التركيز على التحسين المستمر لجميع العمليات [19].

**2– متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة** : يتطلب تطبيق إدارة الجودة الشاملة ضرورة توافر المتطلبات التالية: [20]

– دعم وتأييد الإدارة العليا لبرنامج إدارة الجودة الشاملة؛

– التوجه بالمستهلك : يلزم تحقيق رضا العملاء الداخليين والخارجيين كأحد أهم محاور ومتطلبات تطبيق البرنامج؛

– تهيئة مناخ العمل وثقافة المنظمة ؛

– قياس الأداء : ويتم ذلك بالاستعانة بالأساليب الإحصائية لتحديد الاختلافات في معدلات الإنتاجية ومستويات الجودة والعمل على القضاء عليها؛

– الإدارة الفعّالة للموارد البشرية بالمنظمة : ويبدأ ذلك بوضع نظام لاختيار وتعيين العاملين وتقييم أدائهم وعقد برامج تدريبية لهم واتباع أسلوب التحفيز المستمر وبناء فرق عمل ذاتية الإدارة ومشاركة العاملين في إظهار المشاكل وتقديم الحلول المناسبة لتحقيق التحسين المستمر؛

– تبني الأنماط القيادية المناسبة:ويعتبر النمط الملائم لتطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة هو ذلك النمط الذي يعمل بروح الفريق ؛

– مشاركة جميع العاملين في تحسين الإنتاجية والجودة ؛

– وضع نظام معلومات لإدارة الجودة الشاملة ؛

**ج– مراحل تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة :**

تمرّ عملية تطبيق إدارة الجودة الشاملة بأربع مراحل، والمتمثلة على الترتيب في مرحلة الإعداد، التخطيط، التقييم والتنفيذ.

**1– مرحلة الإعداد :** وهي من أهم المراحل في التطبيق حيث يتقرر خلالها رغبة المؤسسة في تطبيق هذا المدخل ويبدأ كبار المديرين في تلقي برامج تدريبية متخصصة عن مفهوم النظام وأهميته ومتطلباته، ثم يلي ذلك تحديد الخطة الإستراتيجية وأهدافها ورؤيتها وتنتهي بالالتزام بتخصيص الموارد اللازمة للتنفيذ. (21)

**2– مرحلة التخطيط** : يتم في هذه المرحلة وضع الخطة التفصيلية للتنفيذ ويتم تحديد الهيكل الداعم أو فريق الخدمات الداعمة والموارد اللازمة للتطبيق كما يتم اختيار أعضاء مجلس الجودة، وكذلك يتم اختيار منسق يكون مسؤولا عن ربط الأنشطة المتعاونة، ثم يلي ذلك تدريب مجلس الجودة والمنسق على مبادئ ومتطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

**3– مرحلة التقييم** : وتبدأ عملية التقييم ببعض التساؤلات الهامة والتي يمكن في ضوء الإجابة عليها تهيئة المناخ المناسب وتوفير المعلومات الضرورية لدعم عملية التطبيق.

**4– مرحلة التنفيذ** : وتحتوي على الخطوات التالية:(22)

- اختيار من سيتولى التدريب بالمنظمة : يتم اختيار المدربين على أساس المصداقية، والالتزام القوي بتطوير المنظمة، ويتم تدريبهم بواسطة خبير خارجي، وبعد عملية التدريب هذه يتولى هؤلاء المدربين مسؤولية التدريب بالمنظمة ما تعلق بقضايا الجودة الشاملة.
- التدريب على اكتساب المعرفة والمهارات فيما يتعلق بمهارات بناء الفرق، وديناميكية الجماعة، الاتصال، وحل المشاكل.
- تشكيل فرق العمل : ويتم في هذه الخطوة تشكيل فرق عمل تساهم في جمع المعلومات وإعطاء الاقتراحات والحلول الممكنة للمشاكل المطروحة فيما يتعلق بمستوى الجودة.

**د– أهداف إدارة الجودة الشاملة**

إن الهدف الأساسي من تطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة في أي منظمة هو تطوير جودة المنتجات والخدمات مع إحراز تخفيض في التكاليف وكسب رضا العملاء [23]، ومن ثم تحقيق إستراتيجية متكاملة لضمان البقاء والاستمرار والتطور للمنظمة، والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم (08) :أهداف إدارة الجودة الشاملة**

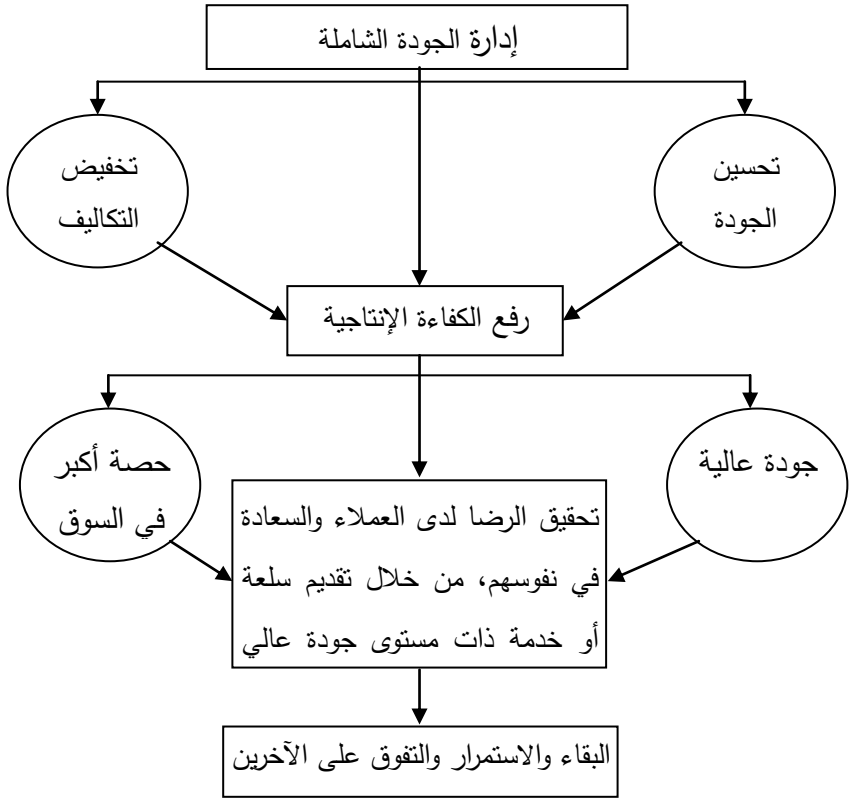


**المصدر** : عمر وصفي عقيلي، المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة، دار وائل، الأردن، 2001، ص 40.

يتضح من الشكل السابق، أن إدارة الجودة الشاملة تضمن للمؤسسة تحقيق الأهداف التالية [24]:

**1-** التكيف مع التغيرات التقنية والاقتصادية، بما يخدم تحقيق الجودة المطلوبة؛

**2-** فهم حاجات ومتطلبات العميل؛

**3**- توقع احتياجات ورغبات العميل في المستقبل، وجعل ذلك عملا مستمرا؛

**4**- التميز في الأداء والخدمة عن طريق التطوير والتحسين المستمر، وجعل الكفاءة الإنتاجية عالية في ظل تخفيض التكلفة إلى أدنى حد ممكن.

وفي ظل هذه الأهداف، نجد أن إدارة الجودة الشاملة تضمن للمنظمة الوصول إلى أعلى مراتب التميز وفق المعايير العالمية المتفق عليها، ومن يتأخر عن تطبيقها يجد المنافسين قد سبقوه وسلبوه حصته من السوق، خاصة وأن العالم يشهد فترة منافسة شديدة، فالبقاء دائما للأقوى، والأقوى هو الذي يكون قادرا على إشباع وتلبية حاجات عملائه وتحقيق الرضا لديهم أكثر من منافسيه، من خلال ما يقدمه لهم من جودة عالية سواء في السلع أو الخدمات، مما يجعلهم يقبلون عليها في غير تردد.

**ثالثا: إدارة الجودة الشاملة كمدخل لزيادة القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال.**

لقد أدّت العولمة إلى زيادة المخاطر التنافسية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى تبني إدارة الجودة كمدخل لتعزيز وزيادة القدرة التنافسية للمنظمات، إذ أصبحت المدخل الرئيسي إلى التطوير والتحسين المستمر الذي يشمل كافة مراحل ومناحي الأداء.

**أ- الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة كمدخل لزيادة القدرة التنافسية.**

تعتبر إدارة الجودة الشاملة من الاتجاهات الفكرية الحديثة في مجال الإدارة، حيث أصبحت تمثل مدخلا علميا متكاملا يسعى إلى تطوير أداء المنظمات بغية تحسين جودة منتجاتها من السلع والخدمات،ولقد ظهرت العديد من المتغيرات التي تكاملت فيما بينها وأبرزت أهمية وضرورة التحول نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة، كان من أهمّها توافق هذا المدخل مع التحول العالمي في اتجاهات ومفاهيم الإدارة المعاصرة نحو الاهتمام بالعملاء واعتبارهم نقطة البداية والنهاية عند رسم وإعداد كل سياسات العمل بالمنظمة، وكذلك فشل المداخل الإدارية التقليدية كمدخل الإدارة بالأهداف ، فضلا عن تزايد أعداد وتأثيرات التكتلات الإقليمية مثل السوق الأمريكية الشمالية، الاتحاد الأوروبي ودول شرق آسيا، هذا وبالإضافة إلى ما سبق فقد تفاقمت حدّة المنافسة، وخاصة بعد بدء تنفيذ الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) والتي تقضي بتحرير التجارة العالمية من قيود التعريفة الجمركية، الأمر الذي جعل المنظمات تسعى إلى دعم قدراتها التنافسية بالحصول على شهادة الأيزو من المنظمة العالمية للموصفات، والتي جاءت كنتاج لمدخل إدارة الجودة الشاملة. [25]

ولقد كشفت العديد من البحوث والدراسات والكتابات العلمية أن تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة في الكثير من الشركات العالمية الأمريكية واليابانية والأوروبية قد حقق على مدى العقدين الماضيين من القرن العشرين نجاحات فائقة وملفتة للنظر، وأن تطبيق هذا المدخل قد أصبح في الوقت الراهن من أهم عوامل تحقيق النجاح لكل المنظمات سواء كانت عاملة في القطاع الخاص أو الحكومي، وسواء كانت خدمية أو إنتاجية، لما يوفره من تحسين مستمر في أدائها وفي جودة منتجاتها من السلع والخدمات.

**ب- إدارة الجودة الشاملة ومرتكزات التنافسية :**

ترتكز إدارة الجودة الشاملة باعتبارها أحد آليات تعزيز الميزة التنافسية على:

**1-التحسين المستمر :** [26]إن التحسين يقصد به تحسين المباني والتجهيزات والمواد وطرق العمل وأداء وسلوكيات العاملين،وفكرة التحسين تعتمد أساسا على تدعيم البحث والتطوير وتنمية المعرفة والمهارات لدى الكفاءات البشرية، فالتحسين المستمر لأنظمة العمليات الإنتاجية والمالية والتسويقية والموارد البشرية يحقق بالضرورة أعلى مستوى من الرضا للمستهلك.

**2- التركيز على العميل :** كونه أحد أهم عناصر البيئة التنافسية المؤثرة على إستراتيجية المنظمة وسلوكها الإداري، أصبح العميل أو المستهلك محل اهتمام متزايد من طرف المؤسسات الاقتصادية وهو ما سبق الإشارة إليه في مبادئ إدارة الجودة الشاملة.

**3- المشاركة الكاملة :** سبق التكلم عن هذا العنصر في مبادئ إدارة الجودة الشاملة.

**4- التركيز على الموارد البشرية والكفاءات الفردية :** يعتبر العنصر البشري ممثلا في الموارد البشرية والكفاءات الفردية أحد أهم العوامل المسؤولة عن امتلاك المؤسسة للميزة التنافسية[27]. والتركيز على هذا العنصر بتنميته وتدريبه وتحفيزه وتوفير بيئة العمل المؤثرة إيجابيا على روحه المعنوية يعد أهّم ركائز إدارة الجودة الشاملة.

**5- التعاون بدل المنافسة :** [28]يركز نظام إدارة الجودة الشاملة على أهمية التعاون بين مختلف وظائف المنظمة بدل المنافسة فيما بينها، فبالتعاون تتكامل تلك الوظائف وتتعرف على احتياجات بعضها من الموارد المالية والبشرية والفنية المساعدة على دعم التحسين المستمر، ولقد اشتهر اليابانيون باعتماد التعاون بدل المنافسة من خلال استخدام حلقات الجودة، كما يمكن تنمية مبدأ التعاون بين المديرين والعاملين بالعمل على تقليل الفوارق في الأجور والمكافآت،

وتشجيع العمل الجماعي كأداة فعّالة للتحسين المستمر، إضافة إلى احترام آراء الآخرين وإعطائهم الثقة بعملهم والاعتزاز به.

**6- اتخاذ القرار بناء على المعلومات الدقيقة :** نجاح تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة يتوقف على فاعلية نظام المعلومات بالمنظمة، خاصة نظام المعلومات التسويقي المسؤول عن حصول المنظمة بصفة مستمرة على المعلومات الدقيقة عن متغيرات البيئة التنافسية من منافسين ومستهلكين وموردين.

**7- نظام المعلومات والتغذية العكسية :** [29]توفر هذا النظام يعتبر من الركائز المهمة التي تقتضيها متطلبات إدارة الجودة الشاملة،لاسيما وأن توفير المقاييس والمواصفات الضرورية للجودة لها أثرها البالغ في تحقيق الأهداف المرجوة، بحيث أن اتخاذ القرارات الصائبة يرتبط بشكل وثيق بتوفر المعلومات والبيانات الصحيحة، كما أن استمرارية التحسين والتطور يقترن بشكل فعّال بالتدقيق المعلوماتي وأنظمة الاسترجاع الفاعلة.

**ج- إدارة الجودة الشاملة ومواصفات الإيزو 9000 :**

إن مواجهة المنافسة العالمية تتطلب وضع الأسس والاعتبارات وما يواكبها من دعامات كي يتطابق المنتج مع المواصفات القياسية العالمية، التي أصبحت ترتكز عليها السوق العالمية من خلال اهتمامها بالدرجة الأولى على الجودة كأساس جوهري في شروط المفاوضات، لهذا لابد من معرفة النظام العالمي للجودة أو ما يطلق عليه الإيزو 9000.

**1-مواصفات الإيزو 9000 :** قامت المنظمة العالمية للمواصفات "ISO" بإصدار الإيزو 9000 عام 1994 م، حيث تعتبر المواصفات الدولية ISO 9000 بمثابة دليل تستخدمه المنظمة، يتم الرجوع إليه لاختيار أي من النماذج يتماشى مع نشاطها، فالإيزو 9000 مصطلح يعني أن المنتجات الجيدة تأتي من العمليات الجيدة مما يتطلب توصيف وتوثيق كافة العمليات لتسهيل تطبيقها من قبل كل العاملين في المنظمة بما في ذلك التدقيق الداخلي من أجل تحديد الانحرافات والإجراءات التصحيحية اللازمة للقضاء عليها. [30]

مّما تقدّم نستطيع توضيح طبيعة العلاقة التي تربط بين نظام إدارة الجودة العالمي (الإيزو 9000) وإدارة الجودة الشاملة، حيث يعبر نظام إدارة الجودة العالمي عن مجموعة من الإجراءات التي يجب على المنظمات القيام بها والمقاييس أو المواصفات التي يجب أن توفرها

في عملها الإنتاجي، أما إدارة الجودة الشاملة فهي مدخل يسعى إلى إحداث تغيير جذري في الثقافة التنظيمية داخل المنظمة، من خلال التطوير الشامل والمستمر لجميع مراحل الأداء.

**2-فوائد اعتماد المواصفات العالمية للجودة** : يترتب على اعتماد المواصفات العالمية للجودة من قبل المؤسسات فوائد تعود على التنظيم والأفراد منها :

- المساهمة في تدعيم القدرة التنافسية للمنظمة من خلال إتباع سياسات على درجة كبيرة من الوضوح مما يسهل عليها عملية التعامل مع الأسواق الخارجية، وكسب رضا العملاء وبناء علاقات متينة معهم؛ [31]
- المساعدة على ضبط عمليات الإنتاج والتحقق من جودتها، والتمتع بميزة التقدم للمناقصات التي تشترط الحصول على شهادة الإيزو؛ [32]
- الرفع من الروح المعنوية للعاملين بسبب حصول المنظمة على شهادة تثبت أن نظامها للجودة يرتقي إلى المستويات القياسية العالمية؛
- تحسين الإنتاجية مما يساعد في زيادة المبيعات ومن ثم الأرباح من خلال رفع مستويات أداء المنظمة، إضافة إلى الاستمرارية في تحقيق معايير الجودة العالمية في المنتوجات مما يسهل عملية فتح أسواق جديدة لتسويق منتجاتها؛
- توطيد علاقات متينة مع الموردين؛
- تحقيق الرقابة على كل النشاطات الداخلية بالمنظمة عن طريق تعلم أساليب المراجعة والتقييم الذاتي.
-

**خلاصة :**

تعد جودة المنتجات والخدمات من أهم المتغيرات التي تسعى المنظمات لتحقيقها، لأنها تساعد في تحقيق رضا العملاء لضمان ولائهم، وتساعد على زيادة الربحية وتعزيز المركز التنافسي، وإذا نجحت المنظمة في تصميم وإدارة برنامج للجودة الشاملة. فإن هذا سيشكل قاعدة قوية تؤهلها للتوافق مع مواصفات الإيزو وتساعد التقنيات المستخدمة في تحسين الجودة في بناءو تعزيز المزايا التنافسية للمنظمة .

من أهم النتائج المتوصل إليها :

**1**- إن امتلاك وتطوير الميزة التنافسية يمثل هدفا استراتيجيا تسعى منظمات الأعمال لتحقيقه في ظل التحديات التنافسية الشديدة للاقتصاد العالمي المبني على المعرفة والكفاءات والجودة.

**2**- إن تهاون المنظمة في الاستثمار في الموارد والكفاءات يؤدي بها إلى تقادم هذه الأخيرة و بالتالي تراجع موقعها التنافسي؛

**3**- فهم حاجات ومتطلبات العميل وتوقع احتياجات ورغبات العميل في المستقبل، وجعل ذلك عملا مستمرا ؛

**4**- دعم وتأييد الإدارة العليا لبرنامج إدارة الجودة الشاملة؛

وبناء على نتائج التحليل، هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تأخذ بها المنظمات والمتمثلة في:

1- ضرورة تقديم الدعم والمساندة من قبل المديرين في أي منظمة للأفراد العاملين، مع توفير الوسائل المادية والمالية، وتهيئة الجو الملائم للمبدعين والمتميزين منهم، للعمل على تعزيز تنافسية المنظمة التي ينتمون إليها ؛

2- التعاون بين مختلف وظائف المنظمة بدل المنافسة فيما بينها، فبالتعاون تتكامل تلك الوظائف وتتعرف على احتياجات بعضها من الموارد المالية والبشرية والفنية المساعدة على دعم التحسين المستمر؛

**3**- توجيه الجهود في التأهيل والتدريب، نحو خلق جيل من الموارد البشرية قادر على رفع كفاءاته بشكل فعال في عملية تطوير المنظمات وتحسين قدرتها الإنتاجية؛

**4**- العمل على تحقيق معايير الجودة العالمية في المنتوجات مما يسهل عملية فتح أسواق جديدة لتسويق منتجاتها؛

## قائمة المراجع و الهوامش :

1- مصطفى محمود أبو بكر، الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 13.

2- نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998، ص 80.

3- نبيل محمد المرسي، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2003، ص 21.

4- حاتم بن صلاح أبو الجدائل، الإدارة الإستراتيجية ، مركز الخبرات المهنية ، مرجع سابق، ص 70.

5-مقدم عبيرات وحساب محمد الأمين، استراتيجيات وضع حواجز الدخول أمام تهديد المنافس المحتمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس، جامعة الشلف (حسيبة بن بوعلي)، 2008، ص 313.

6- نفس المرجع ، ص 312.

7-مؤيد سعيد السالم، أساسيات الإدارة الإستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 87.

8- Alain Charles Martinet, Management Stratégique, MC. GRAW – Hill, Paris, 1984, P 43.

9- ثابت عبد الرحمن إدريس وجمال الدين المرسي، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص 152 – 153.

10- عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة الإستراتيجية، دار المسيرة، عمان، 2004، ص 160.

11-ثابت عبد الرحمن إدريس وجمال الدين محمد المرسي، مرجع سابق، ص ص 176 – 177.

12- عبد العزيز صالح بن حبتور ،مرجع سابق ، ص154.

13- زكريا مطلك الدوري ، الإدارة الإستراتيجية ، دار اليازوري ، عمان ، 2005 ،ص ص 159- 160.

14-أحمد محمد غنيم، إدارة الجودة الشاملة، دار الإدارة للبحوث والتدريب، المنصورة، مصر، 2008، ص 41.

15- KOTLER et DEBOIS, Marketing management, paris, publi union, 2000, P 90.

16- SAYLOR, J.H, T.Q. M, Field Manual, MC. Graw Hill, New York, 1992, p 06.

17- علي السلمي، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهل للإيزو 9000، دار غريب، القاهرة، 1995، ص.

18- فاخر أحمد فريد، نظام الإدارة المتكاملة للجودة – المدخل إلى تحسين وتنمية الأداء، دكتوراه غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، 1978، ص 44.

19-Juran, JM, Juran on leadership for Quality, The free press, New York, 1989, P 28.

20- فريد زين الدين، المنهج العالمي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات العربية، دار النهضة العربية، 1996، ص ص 46 – 48.

21- عبد الفتاح السيد ترجمة جوزيف جابلونسكي، تطبيق إدارة الجودة الشاملة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 1996، ص 26.

22- أسامة نور الدين فراني وخليفة علي الأسود، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم، ملتقى (مؤتمر) ليبيا للجودة، طرابلس، ليبيا، 2005، ص 23.

23- صلاح الدين عبد الباقي، قضايا إدارية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 151.

24- عمر وصفي عقيلي، المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة، مرجع سابق، ص 41.

25- أحمد محمد غنيم، إدارة الجودة الشاملة، مرجع سابق ،ص 120.

26- أحمد سيد مصطفى ، إدارة الجودة الشاملة والأيزو 9000، جامعة بنها، القاهرة، 2006، ص 70.

27- أحمد سيد مصطفى، إدارة الموارد البشرية، دار الكتب، القاهرة، 2000، ص 19.

28- سملالي يحضية، أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 2004، ص 205.

29- خيضر كاظم حمود، إدارة الجودة الشاملة، دار المسيرة للتوزيع، عمان، 2000، ص 100.

30- محمد داني الكبير معاشو، أهمية تطبيق الجودة "الإيزو 9000"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، العدد 14، ديسمبر 2000، ص 182.

31- موسى اللوزي، التطوير التنظيمي أساسيات ومفاهيم حديثة، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 244.

32- سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات جودة المنتج بين إدارة الجودة الشاملة والإيزو، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، 2000، ص 77.

# دراسة قياسية لتركيبة الميزان التجاري الجزائري وعلاقتها بتخفيض قيمة الدينار

**أ . بولويز عبد الوافي جامعة خنشلة**

**أ.د. بن الطاهر حسين جامعة خنشلة**

**ملخص :**

إن نظرية تخفيض العملة لزيادة الصادرات والتقليص من الواردات لدعم الميزان التجاري، لديها شروط وضوابط معينة، وأهم هذه الشروط هي مرونة الصادرات بالنسبة لسعر صرف عملة البلد المصدر، أو بالنسبة للعملة التي يتعامل بها في تقويم صادراته. إضافة إلى الطابع الدولي للعملة محل التخفيض.

بالنسبة للتخفيض الذي عرفه سعر صرف الدينار الجزائري، فلقد تبين من خلال النتائج أن الانخفاض الذي عرفته العملة الوطنية "الدينار الجزائري" لم يساعد في دعم الصادرات الوطنية، ومنه فإننا نتَّجه إلى تأكيد فرضية تخفيض قيمة العملة والذي تطرقنا فيه إلى ضرورة أن يصاحب هذا التخفيض شروط معينة لتنجح العملية في تحقيق أهدافها وهذا ما يفتح الباب لمراجعة قيمة العملة الوطنية في محاولة للبحث عن القيمة الحقيقية للدينار الجزائري، وهل يعتبر المتغير التابع أم المستقل بالنسبة لحجم وتركيبة الاقتصاد الوطني؟

**Résumé :**

La théorie de la devaluation pour stimuler les exportations et require les importations pour soutenir la balance commerciale a certaines conditions, et la plus importante de ces conditions est l'élasticité des exportations par rapport au taux de change de la monnaie du pays exportateur, ou pour la monnaie dans laquelle il évalue ses exportations, Outre le caractère international de la monnaie qui va la déprécier.

Concernant la dépréciation du dinar algérien, Les résultats ont montré que la baisse de la monnaie nationale n'a pas aidé à soutenir les exportations nationales, Et donc les conditions mentionnées doivent être disponibles pour réussir l'opération de la réduction, Ce qui ouvre la porte à réévaluer la monnaie nationale dans une tentative de trouver la vraie valeur du dinar algérien, et est ce que considéré comme la variable dépendante ou indépendante par rapport à la taille et la composition de l'économie nationale ?

**مقدمة:**

تعتبر قوة العملة المرآة العاكسة لاقتصاد أي دولة في العالم، إذ أن الثقة في عملة ما واستقرار سعر صرفها تجاه العملات الأخرى واستعمالها في التبادلات التجارية الدولية، يعكس قوتها وبالتالي قوة اقتصادها وكبر حجمه وتزايد مساهمته في إجمالي التجارة الدولية استيرادا وتصديرا، إذ تستفيد هذه الدول من دور عملاتها الصعبة. فكثيرا ما تلجأ الدول إلى سياسة سعر الصرف لتعزيز مكانتها في الأسواق الخارجية وتحقيق تنافسية أكبر وذلك باللجوء إلى تخفيض سعر صرف عملتها لتحفيز الطلب الخارجي على صادراتها.

والجزائر بطبيعة اقتصادها الرَّيْعِي المعتمد على سلعة واحدة في التصدير (المحروقات)، وكذا ارتباط صادراتها بالدولار فإن شروط الاستفادة من مزايا تخفيض العملة ( زيادة الصادرات وتقليص الواردات ) تعتبر أكثر تعقيدا. فمن ناحية تعتبر صادرات المحروقات ضعيفة جدا من ناحية مرونتها بالنسبة للأسعار العالمية، لأن الطلب عليها يخضع للاحتياج العالمي لها ولدرجة التصنيع القائمة أكثر من أسعارها المرتبطة بالدولار، وهذا ما أكدته الأرقام المسجلة صيف 2007 التي عرفها سعر البرميل الواحد من النفط، إذ قارب سقف 150 دولار للبرميل، ورغم ذلك بقي الطلب قائما.

في محاولة لدراسة العلاقة بين سعر الصرف الدينار وتوليفة الصادرات الوطنية، يمكن طرح الإشكال التالي:

ما هي العلاقة بين المكونات الأساسية لتوليفة الميزان التجاري الجزائري، وهل تؤدي عملية تخفيض قيمة الدينار إلى التأثير على هذه التوليفة بما يحقق الفائض؟

سوف تتم معالجة الإشكالية من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

**أولا: تخفيض قيمة العملة:**

إن سياسة تخفيض العملة لم تكن منتشرة في ظل النظام الذهبي، وإنما هي من خصائص النظام النقدي الدولي الحالي ولهذه النظرية بعض المزايا النسبية للدول التي تقوم بالتخفيض، إلا أنها تؤدي إلى عدم الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية، وسنقوم بتوضيح مفهوم تخفيض قيمة العملة أسبابه، نتائجه وأهم شروط نجاحه.

**1- مفهوم تخفيض قيمة العملة:**

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية.[1]

إن عملية تخفيض قيمة العملة تقنية تقررها الدولة، وتتمثل في تخفيض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية وهو إجراء من أجل تخفيض قيمة صرف العملة، وتخفيض قوتها الشرائية في الخارج.[2] إذ يجب أن تكون نسبة التخفيض صغيرة وتتراوح ما بين 10% و20% حتى يمكن للدولة التحكم فيه وفي آثاره.[3]

كثيرا ما يُخلَطُ ما بين تعبير " خفض قيمة العملة" مع تعبير "هبوط العملة"، فخفض قيمة العملة يتعلق بمواقف تقوم فيها الدولة بتثبيت سعر صرف عملتها اتجاه عملة أخرى أو اتجاه الذهب. في حين أن انخفاض العملة فهو تراجع غير مقصود من قبل السلطات في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وغالبا ما يكون غير مرغوب فيه لأنه يعتبر اهتزازا في الثقة بالعملة.

**2- أسباب تخفيض قيمة العملة:**

لتخفيض سعر الصرف أسباب متنوعة، وعموما يمكن تلخيص الأسباب العامة لتخفيض العملة كما يلي:

يأتي في مقدمة هذه الأسباب علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات،كما أنه يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج.

مع انخفاض السعر يزيد الطلب بما يتناسب مع هذا الانخفاض في السعر، إذ تتوقف درجة نجاح عملية تخفيض العملة في التأثير إيجابيا على ميزان المدفوعات على مدى مرونة الصادرات والواردات وإن أهمية انخفاض كمية الواردات وقيمتها الإجمالية بالتأثير على أسعارها بالعملة الأجنبية ترتبط بمدى أهمية درجة مرونة أسعارها.[4]

بالإضافة إلى حماية الصناعة الناشئة قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عنه تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية.

كما قد يقصد التصدير أحيانا زيادة موارد الخزانة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقويم الرصيد الذهبي المتاح لديها وفقا للسعر الجديد.[5]

**3- نتائج عملية التخفيض:**

أ- يربط الخبراء الاقتصاديون في صندوق النقد الدولي بين تخفيض قيمة العملة لدولة ما، وبين زيادة إيراداتها التصديرية، وكذلك انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع المستوردة من الخارج وترتيبا على ذلك فإن الناتج المحلي سوف يزداد وكذلك يتحسن مركز الميزان التجاري حيث أن المستهلك سوف يفضل استهلاك السلع المنتجة محليا مقارنة بالمستوردة نظرا لانخفاض أسعارها نسبيا كما أن المنتج سوف يتجه إلى إنتاج السلع القابلة للإتجار والتصدير[6]..

ب- أما عن أثر التخفيض على عبء المديونية، فعادة ما يؤدي التخفيض إلى زيادة عبء المديونية الخارجية، حيث أن الشائع هو تقويم الالتزامات أو الديون المستحقة على الدولة بعملة الدولة المقرِضَة أو بعملة أجنبية أخرى[7]، وهذا هو الوضع المألوف في أسواق الائتمان الدولية، أما إذا كان الدين مقوما بالعملة الوطنية، فإن التخفيض لا يؤثر على حجمه لأنه سيسدَّدُ بذات العملة.

ج- إن أثر تخفيض قيمة العملة يتعدى الصادرات والواردات المنظورة (المادية) إلى الصادرات والواردات غير المنظورة(غير المادية) ، فعلى سبيل المثال ستتجه أنظار السائحين من الأجانب نحو الدولة التي خفضت قيمة عملتها، في الوقت الذي سوف يكون من الصعب على مواطني هذه الدولة السفر إلى الخارج بسبب ارتفاع التكاليف، وكذلك الحال بالنسبة لخدمات النقل وغيرها.

وعلى وجه العموم، فإن الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية قد يؤدي في النهاية إلى زيادة الصادرات المنظورة وغير المنظورة، وانخفاض الواردات المنظورة وغير المنظورة، ومن ثم يتجه ميزان المدفوعات نحو التوازن.[8]

**ثانيا: تطور سعر صرف الدينار الجزائري:**

تم إصدار الدينار الجزائري بتاريخ: 10/04/ 964 ، وهو عملة غير قابلة للتحويل تساوي قيمتها آنذاك قيمة الفرنك الفرنسي (180 ميلغرام من الذهب)، غير أنه بقي عبارة عن ظاهرة

حسابية فقط، ولم يكن أداة إستراتيجية للتحكم في التنمية وذلك إلى غاية قانون النقد والقرض سنة 1990.[9]

مباشرة بعد هذه الفترة ظهرت مرحلة جديدة في تاريخ الدينار الجزائري، هي مرحلة التخفيضات التي كانت ناجمة عن الصعوبات المالية الخارجية كنتيجة حتمية لأزمة 1986، وأمام ضغوطات المنظمات الدولية قبلت السلطات الجزائرية تخفيض الدينار، وعليه انخفضت قيمته بين 31 ديسمبر 1987 و31 ديسمبر 1990 بنحو 103%، وتتالت بعد ذلك تخفيضات الدينار للتوجه به إلى السعر التوازني، خاصة مع بدأ مرحلة التعديل الهيكلي.[10]

سنة 1994 بدأ البنك المركزي الجزائري بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات السعير بواسطة لجنة مشتركة من البنك المركزي والبنوك التجارية وهذا كان تمهيدا لسوق الصرف ما بين البنوك الذي تم إنشاءه في جانفي 1996[11]. وعلى إثره بدأ بنك الجزائر بتسيير الدينار الجزائري وفقا لنظام التعويم المدار، وهذا بالتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك بعرض محتمل معزز بشكل واضح للعملات الصعبة.[12]

إن الاختيار بين سعر الصرف الثابت والمعوم لا يبدو قطعيا، ففي ظل سعر صرف ثابت، تستطيع الدول تغيير سعر صرفها إذا رأت أن الحفاظ على سعر الصرف يتعارض بقوة مع الأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية. أما في ظل نظام سعر الصرف المعوم فالبلدان غالبا ما تلجأ إلى أهداف سعر الصرف، عند اختيارها لزيادة أو تخفيض عرضها للنقود.[13]

كانت سياسة الصرف من أهم الأدوات المتبعة من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، لذلك كان الانزلاق التدريجي ثم المفاجئ للدينار الجزائري، إذ بلغت نسبة الانخفاض 50% عام 1994 مقارنة بسنة 1990. وفي السنوات الموالية واصل الدينار انخفاضه حيث بلغ سنة 2004 حوالي 72.61دج مقابل 01 دولار أمريكي.

كان ينتظر من سياسة تخفيض صرف الدينار التي مارستها الجزائر أن تؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات، وترفع أسعار الواردات، وهذا يؤثر إيجابيا على تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الدولية.[14]

حاليا يبني بعض الباحثين استقراءهم الإستشرافي والمنهجي، لأن يكون هناك دينار مكيف وفق سوق المعطيات المحلية والدولية– في إطار العولمة المالية وتحرير رؤوس الأموال– وهذا الدينار الجديد يعكس المساواة التالية: 01 دينار جزائري جديد = 100 دج. وهذا المنطلق يمكن

تحقيقه، إذا ما تم تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الحقيقية والابتعاد عن تلك السياسات المبنية على المتغيرات الخارجية في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري.[15]

**ثالثا: تحليل البنية الهيكلية للتجارة الخارجية:**

إن دراسة البنية الهيكلية للتجارة الخارجية الجزائرية تبين لنا درجة التركيز السلعي للصادرات والواردات أي درجة استحواذ سلعة معينة أو مجموعة من السلع على كل من الصادرات والواردات.

**1- التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية:**

يتسم هيكل صادرات الجزائر بالتركيز السلعي، أي الاعتماد على سلعة واحدة تتمثل في البترول حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على عائدا ت المحروقات التي ساهمت خلال السداسي الأول من سنة 2013 بنسبة 96.09 بالمائة من إجمالي الصادرات[16]. وهذا أن الاعتماد على قطاع واحد هو المحروقات يجعل الاقتصاد الوطني هشا على اعتبار أن هذا القطاع يعتمد على احتياطات محدودة وقابلة للنفاذ وتصديرها بهذا الحجم دون البحث عن بدائل معناه استنزاف هذه الثروة غير القابلة للتجديد.[17]

**الجدول رقم 01: تطور الصادرات الجزائرية (2004 – 2013). الوحدة: مليون دولار أمريكي.**

| القطاع/السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المحروقات | 31389 ,74 | 45094,5 | 53455,81 | 58831,31 | 79 298 | 43 689 | 57 053 | 73 489 | 73 981 | 35 907 |
| خ المحروقات | 758,76 | 907,24 | 1157,63 | 1332 | 1 937 | 1 066 | 1 526 | 2 062 | 2 187 | 1 403 |

Source :

- Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur. « Exportations Algériens ». Rapport 2007. P : 14.

يبين الجدول رقم 01 حقيقة الصادرات الجزائرية، فاعتمادها على قطاع المحروقات يكاد يكون كليا. أما الارتفاع الذي عرفته الصادرات خارج هذا القطاع والذي كان 758.76 مليون دولار مليون دولار ليرتفع إلى 2187 (2012) مليون دولار ليس دلالة حقيقية على ارتفاعها من الناحية الكمية أو النوعية بالضرورة، بل يعكس جزءا كبيرا من حالة ارتفاع الأسعار التي عرفتها السلع بصفة عامة، كما أن الانخفاض الذي عرفه الدولار خلال هذه المرحلة يقلل من الأهمية النقدية للصادرات خارج قطاع المحروقات، أما من ناحية الأخرى فإن قيمة صادرات قطاع المحروقات فقد زادت بأكثر من الضعف إذ انتقلت من 31389.74 مليون دولار لتصل إلى 73981 (2012) مليون دولار خلال نفس الفترة .

ويمكن إجمال أهم الصادرات خارج قطاع المحروقات للسداسي الأول من سنة 2013 في المنتجات الرئيسية التالية:[18]

– منتجات نصف مصنعة. – منتجات غذائية. – منتجات خامة. – سلع التجهيزات الصناعية. – سلع استهلاكية غير غذائية.

**2– التركيبة السلعية للواردات الجزائرية:**

لا يختلف وضع الواردات الجزائرية عن وضع الصادرات، حيث تشكل السوق الأوروبية أيضا المورد الرئيسي للجزائر. ويمكن تقسيم طبيعة الواردات الجزائرية لعام 2012 كما يلي:[19]

السلع الغذائية: بنسبة 19.19بالمائة من إجمالي الواردات، وتضم الحبوب، السكر، أنواع الحليب ومشتقاته، القهوة والشاي، الحبوب الجافة وغيرها، اللحوم.

السلع الموجهة للعملية الإنتاجية: بنسبة 30.09% من إجمالي الواردات، وتضم كل من الأنابيب القضبان الحديدية والفولاذية، الصفائح الحديدية والفولاذية، خشب، أدوات البناء...

سلع الاستهلاك غير الغذائية: بنسبة 21.27% من إجمالي الواردات، وتضم الأدوية، السيارات السياحية، قطع وملحقات السيارات، أثاث...

سلع التجهيز:بنسبة 29.45% من إجمالي الواردات. وتضم كل من السيارات النفعية لنقل الأشخاص والسلع مركبات، كابلات...

**رابعا: دراسة العلاقة بين معدل صرف الدينار، صادرات الجزائر الكلية، صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات والواردات:**

ستشتمل هذه الدراسة على عدة متغيرات، وهي كالتالي:

– متوسط سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، ويرمز له بالرمز TC كمرجع للتقلبات التي عرفها الدينار خلال الفترة محل الدراسة.

– الصادرات الإجمالية للجزائر ويرمز لها بالرمز EXG وتمثل جميع مبيعات الجزائر للعالم الخارجي.

– الصادرات الجزائرية غير النفطية، ويرمز لها بالرمز EXHH، وتمثل صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات، ما يساعد على معرفة حجم النشاط والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

– الواردات الجزائرية الكلية ويرمز لها بالرمز IMP ، وتمثل مشتريات الجزائر من العالم الخارجي.

سيتم اختيار الإحصاءات وفق سلسلة زمنية سنوية تمتد من سنة 1990 إلى غاية 2008. وستتم الدراسة باستخدام برنامج« EVIEWS » .

**1– المرحلة الأولى: استقرار السلاسل الزمنية:**

تم استعمال كل من معامل AIC و SCH لإيجاد عدد التأخرات في السلاسل الزمنية. بالنسبة لكل من معدل الصرف (TC)، الصادرات الكلية (EXG) والصادرات خارج قطاع المحروقات (EXHH) والواردات (IMP) ، وتم تحديد عدد التأخرات بواسطة برنامج « EVIEWS » ب: P 01

**الجدول: (07.04): اختبار ADF للمتغيرات:**

| المتغيرات | $t\varphi_j$(ADF) | 1% | 5% | 10% |
|---|---|---|---|---|
| TC | 1.804506 | - 4.800080 | - 3.791172 | - 3.342253 |
| EXG | 2.814161 | - 4.667883 | - 3.733200 | - 3.310349 |
| EXHH | - 0.454459 | - 4.571559 | - 3.690814 | - 3.286909 |
| IMP | 2.419142 | - 4.571559 | - 3.690814 | - 3.286909 |

اختبار ADF المبين في الجدول (07.04) يوضح أن قيمة $t\varphi_j$ لكل المتغيرات أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 1%، 5%، 10%. وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود جذور وحدوية وعدم استقرار السلاسل الزمنية.

**الجدول (08.04): اختبار ADF للتفاضلات الأولى للمتغيرات:**

| المتغيرات | $t_{\varphi_{j(ADF)}}$ | 1% | 5% | 10% |
|---|---|---|---|---|
| TC | - 1.232301 | - 4.886426 | - 3.828975 | - 3.362984 |
| EXG | - 3.338993 | - 4.667883 | - 3.733200 | - 3.310349 |
| EXHH | - 4.000323 | - 4.616209 | - 3.710482 | - 3.297799 |
| IMP | - 1.400025 | - 4.616209 | - 3.710482 | - 3.297799 |

اختبار ADF المبين في الجدول (08.04) يبين أن قيمة $t_{\varphi_j}$ للتفاضلات الأولى لكل المتغيرات أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 1%، 5%، 10%. وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود جذور وحدوية وعدم استقرار السلاسل الزمنية.

**الجدول (09.04): اختبار ADF للتفاضلات الثانية للمتغيرات:**

| المتغيرات | $t_{\varphi_{j(ADF)}}$ | 1% | 5% | 10% |
|---|---|---|---|---|
| TC | - 6.835346 | - 4.886426 | - 3.828975 | - 3.362984 |
| EXG | - 5.948915 | - 4.886426 | - 3.828975 | - 3.362984 |
| EXHH | - 3.853310 | - 4.800080 | - 3.791172 | - 3.342253 |
| IMP | - 4.164192 | - 4.667883 | - 3.733200 | - 3.310349 |

اختبار ADF المبين في الجدول (09.04) يبين أن قيمة $t_{\varphi_j}$ للتفاضلات من الدرجة الثانية لكل المتغيرات أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، 10%. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية أي أن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الثانية عند مستوى معنوية 5%.

**2- المرحلة الثانية: إيجاد عدد العلاقات:**

**الجدول (10.04): إيجاد عدد العلاقات عند r = 0 :**

| الفرضيات | λ trace | % 5 | الخلاصة |
|---|---|---|---|
| r = 0 | 81.30276 | 63.87610 | توجد علاقة على الأقل |

اختبار johansen المبين في الجدول (10.04) يبين أنه عند اختبار r = 0 نجد أن λ trace أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، أي أن رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر ونمر إلى اختبار r = 1 .

**الجدول (11.04): إيجاد عدد العلاقات عند r = 1 :**

| الفرضيات | λ trace | % 5 | الخلاصة |
|---|---|---|---|
| r =1 | 46.19909 | 42.91525 | توجد أكثر من علاقة |

في الجدول (11.04) يبين اختبار johansen أنه عند اختبار r = 1 نجد أن λ trace أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، أي أن رتبة المصفوفة لا تساوي الواحد ويوجد هناك أكثر من علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

**الجدول (12.04): إيجاد عدد العلاقات عند r = 2 :**

| الفرضيات | λ trace | % 5 | الخلاصة |
|---|---|---|---|
| **r =2** | **22.93845** | **25.87211** | توجد علاقتان |

في الجدول (12.04) يبين اختبار johansen أنه عند اختبار r = 2 نجد أن λ trace أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية، أي أن رتبة المصفوفة تساوي اثنان (02) ويوجد هناك علاقتان في التكامل المتزامن بين المتغيرات.

**3- المرحلة الثالثة: البحث عن علاقات التكامل المتزامن:**

**1.3: العلاقة بين معدل الصرف (TC) والصادرات خارج قطاع المحروقات (EXHH):**

**الجدول رقم (13.04): اختبار johansen للمتغيرين (TC) و(EXHH):**

| الفرضيات | λ trace | %5 | الخلاصة |
|---|---|---|---|
| **r = 0** | **24.60400** | **25.87211** | لا توجد علاقة |

اختبار johansen المبين في الجدول رقم (13.04) يبين أنه عند اختبار r = 0 نجد أن λ trace أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية، أي لا توجد هناك علاقات تكامل متزامن بين هذين المتغيرين، معدل الصرف (TC) والصادرات خارج قطاع المحروقات (EXHH).

**2.3: العلاقة بين معدل الصرف (TC) والصادرات الإجمالية (EXG):**

**الجدول رقم (14.04): اختبار johansen للمتغيرين (TC) و(EXG):**

| المتغيرات | λ trace | %5 | الخلاصة |
|---|---|---|---|
| **r = 0** | **28.71341** | **25.87211** | توجد علاقة تكامل متزامن |
| **r =1** | **7.613313** | **12.51798** | |

اختبار johansen المبين في الجدول رقم (14.04) يبين أنه عند اختبار r = 0 نجد أن λ trace أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، أما عند اختبار r =1 نجد أن λ trace أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية،

أي وجود علاقة تكامل متزامن بين هذين المتغيرين، معدل الصرف (TC) والصادرات الإجمالية (EXG).

**3.3: العلاقة بين معدل الصرف (TC) والواردات (IMP):**

**الجدول رقم (15.04): اختبار johansen للمتغيرين (TC) و(IMP):**

| / | λ trace | %5 | الخلاصة |
|---|---|---|---|
| r = 0 | **15.63825** | **25.87211** | لا توجد علاقة |

اختبار johansen المبين في الجدول رقم (15.04) يبين أنه عند اختبار r = 0 نجد أن λ trace أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية، أي لا توجد هناك علاقات تكامل متزامن بين هذين المتغيرين، معدل الصرف (TC) والواردات (IMP).

**4.3: العلاقة بين الصادرات الإجمالية (EXG) والواردات (IMP):**

**الجدول رقم (16.04): اختبار johansen للمتغيرين (IMP) و(EXG):**

| المتغيرات | λ trace | %5 | الخلاصة |
|---|---|---|---|
| **r = 0** | **29.61721** | **25.87211** | توجد علاقة تكامل متزامن |
| **r =1** | **10.29334** | **12.51798** | |

اختبار johansen المبين في الجدول رقم (16.04) يبين أنه عند اختبار r = 0 نجد أن λ trace أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، أما عند اختبار r =1 نجد أن λ trace أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية، أي وجود علاقة تكامل متزامن بين هذين المتغيرين، الصادرات الإجمالية (EXG) والواردات (IMP).

لمعرفة اتجاهات هذه العلاقات نستعمل العلاقات السببية.

**4- المرحلة الرابعة: اختبار اتجاه العلاقة السببية:**

**1.4- دراسة العلاقة السببية بين التفاضل الثاني للواردات والتفاضل الثاني للصادرات الإجمالية:**

**الجدول (17.04): اختبار granger للعلاقات السببية:**

| الفرضيات | F الإحصائية لفيشر | الاحتمال |
|---|---|---|
| الفرضية 1: D(EXG,2) لا يسبب D(IMP,2) | 4.48458 | 0.0351 |
| الفرضية 2: D(IMP,2) لا يسبب D(EXG,2) | 7.86117 | 0.0066 |

حسب اختبار granger المبين في الجدول (17.04) ، القيمة الإحصائية لفيشر في الفرضية 1 أكبر من F الجدولية عند مستوى 5% أي أن الاحتمال أصغر من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية1 . كما أن القيمة الإحصائية لفيشر في الفرضية 2 أكبر من F الجدولية عند مستوى 5% ، أي الاحتمال أصغر من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية 2. ومنه فإن العلاقة يكون لها اتجاه مزدوج ومتبادل من متغير اتجاه الآخر. أي أن الواردات الوطنية لها تأثير على الصادرات الإجمالية، كما أن الصادرات الإجمالية تؤثر في الواردات الوطنية.

**2.4– دراسة العلاقة السببية بين التفاضل الثاني لمعدل الصرف والتفاضل الثاني للصادرات الإجمالية:**

**الجدول (18.04): اختبار granger للعلاقات السببية:**

| الفرضيات | F الإحصائية لفيشر | الاحتمال |
|---|---|---|
| الفرضية 1: D(EXG,2) لا يسبب D(TC,2) | 1.49902 | 0. 2695 |
| الفرضية 2: D(TC,2) لا يسبب D(EXG,2) | 0.05459 | 0.9472 |

حسب اختبار granger المبين في الجدول (18.04) ، القيمة الإحصائية لفيشر في الفرضية 1 أصغر من F الجدولية عند مستوى 5% أي أن الاحتمال أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية1 . كما أن القيمة الإحصائية لفيشر في الفرضية 2 أصغر من F الجدولية عند مستوى 5% ، أي الاحتمال أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية 2. ومنه فإن العلاقة لا يكون لها اتجاه محدد من متغير اتجاه الآخر. سواء من سعر الصرف في اتجاه الصادرات الإجمالية أو العكس.

- **تحليل نتائج الدراسة:**

تبين من خلال دراسة العلاقة بين كل من سعر صرف الدينار الجزائري "TC"، الصادرات الإجمالية للجزائر "EXG" الصادرات الجزائرية غير النفطية "EXHH" وكذا الواردات الجزائرية الكلية "IMP" أن هناك علاقتان داخل هذا النموذج، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (1990 – 2008).

تبين من خلال اختبار johansen المبين في الجدول (16.04)، لإيجاد العلاقة بين الصادرات الإجمالية للجزائر "EXG" والواردات الجزائرية الكلية "IMP" وجود علاقة تكامل متزامن بين هذين المتغيرين.

حسب اختبار granger المبين في الجدول (17.04) فإن علاقة التأثير مزدوجة ومتبادلة بين كل من الصادرات الإجمالية والواردات الوطنية. والسبب في ذلك يعود طبيعة التعاملات الخارجية للجزائر.

فبالنسبة لتأثير الصادرات الإجمالية على الواردات الوطنية، فيمكن تفسيره على أن الزيادة في الصادرات الوطنية تعني زيادة مباشرة في المداخيل الوطنية عن طريق زيادة الأرصدة من العملات الصعبة الأمر الذي يعطي الجزائر قدرة كبيرة على التوسع في الواردات بفضل قدرتها على السداد في حين أن تراجع صادرات البلد سواء الكمية أو المالية من شأنه أن يؤثر على الطاقة الاستيرادية للبلد وهذا ما بينته أزمة 1986، عندما تقلصت مداخيل الجزائر جراء التراجع المزدوج لكل من أسعار النفط وصرف الدولار ما جعلها تواجه مشكلتين في آن واحد، الأولى تمثلت في العجز عن دفع أقساط المديونية المترتبة والثانية تقلص واردات الجزائر لترشيد الاستهلاك الداخلي. كل ذلك جاء في سياق التسيير الأمثل للمتوفر من العملة الصعبة.

أما عن تأثير الواردات على الصادرات، فهذا مرده إلى تركيبة الواردات الجزائرية، إذ أن هناك أربعة مجموعات من السلع تسيطر على الواردات الجزائرية متمثلة في كل من سلع التجهيز الصناعي المواد الغذائية، المنتجات نصف المصنعة، وسلع الاستهلاك غير الغذائية.

إن النسبة الكبيرة لسلع التجهيز الصناعي، والمنتجات النصف مصنعة في تركيبة الواردات الوطنية من شأنها أن تدعم قطاع المحروقات داخل الوطن من ناحية زيادة التجهيز ورفع الإنتاجية مما سينعكس على مردودية قطاع المحروقات عن طريق زيادة الاستثمارات في هذا المجال، وبالتالي زيادة مبيعات الجزائر من هذه المادة الحيوية، بالإضافة إلى ما يتطلبه برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي ابتدأته الجزائر منذ سنة 2001 وسيمتد إلى غاية 2019، وما يتطلبه من معدات وتجهيزات وسلع وسيطة بهدف تحقيق البرامج التنموية ورفع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات مما سيدعم التوجه نحو تنويع مصادر الدخل الوطني، ما يعني دعم الصادرات من حيث كميتها وتركيبتها. كما أن زيادة الواردات الوطنية يمكن أن يعكس انتعاشا اقتصاديا على المستوى الدولي ما يعني زيادة معدلات التبادل الدولي وبالتالي زيادة الواردات والصادرات بالنسبة لكل بلد في إطار ما يعرف ب: "أثر التغذية العكسية".

فيما يخص العلاقة الثانية والتي تبيّنَت من خلال اختبار johansen المبين في الجدول رقم (14.04) لإيجاد العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري "TC" والصادرات الإجمالية للجزائر "EXG"، فهي وجود علاقة تكامل متزامن بين هذين المتغيرين.

حسب اختبار granger المبين في الجدول (18.04) فإن العلاقة ليس لها اتجاه معين من أحد المتغيرين في اتجاه الآخر.

**الخاتمـة:**

لقد تبين من خلال النتائج أن التخفيض الذي عرفته العملة الوطنية "الدينار الجزائري" لم يساعد في دعم الصادرات الوطنية، ومنه فإننا نتَّجه إلى تأكيد فرضية تخفيض قيمة العملة والذي تطرقنا فيه إلى ضرورة أن يصاحب هذا التخفيض شروط معينة لتنجح العملية في تحقيق أهدافها.

إن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري والمتزامن مع الارتفاع في أسعار المحروقات المرتبطة بالمتغيرات الحاصلة في الأسواق الدولية دليل واضح على عدم نجاعة سياسة تخفيض قيمة العملة التي تبنتها الجزائر وذلك بسبب عدم مرونة كل من الصادرات والواردات الوطنية بالنسبة للانخفاض الحاصل في قيمة العملة الوطنية خلال مرحلة الإصلاح.

إن من أهم شروط نجاح عملية التخفيض مرونة كل من الصادرات والواردات في إطار ما يعرف بشرط "مارشال– ليرنر" وهو ضرورة أن تكون مرونة كل من الصادرات والواردات تتجاوز الواحد الصحيح (بالنسبة لسعر صرف العملة للبلد المخفض)، فعند حدوث عجز على الدولة أن تتبع سياسة تخفيض قيمة عملتها وعند حدوث فائض فلابد عليها أن تتبع سياسة رفع قيمة العملة، والأثر الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان يعتمد على مرونة الطلب العالمي بالنسبة لصادرات الدولة ومرونة الطلب الوطني بالنسبة للواردات الأجنبية. فإذا كان مجموع المرونتين أكبر من الواحد فإن تخفيض العملة يؤدي إلى تلاشي العجز في الميزان كما أن رفع قيمة العملة يؤدي إلى تلاشي الفائض. إضافة إلى هذا الشرط يجب تكون التركيبة السلعية للصادرات متنوعة بين مختلف القطاعات الاقتصادية بأن يكون القطاع الإنتاجي على درجة عالية من الاستجابة لما قد يحدث من زيادة في الطلب على السلع المحلية جراء تخفيض العملة. كذلك ضرورة ارتباط صادرات البلد بعملته الوطنية أي أن تكون مقومة بعملته الوطنية وهو ما

يتطلب أن تكون العملة دولية. إن هذه الشروط سواء إذا أخذناها مجتمعة أو على حِدًا نجد أن الاقتصاد الجزائري كان يفتقد إليها الأمر الذي جعل عملية تخفيض العملة يفقد أهميه المرجوة، بل أكثر من هذا كانت نتائجه عكسية خاصة على الصعيد الاجتماعي من خلال غلاء مستوى المعيشة، تراجع القدرة الشرائية، ارتفاع الأسعار...

إن هذه النتيجة تجعلنا نتساءل عن القيمة الحقيقية لصرف الدينار الجزائري، خاصة وأن القيمة الحالية والتي انعكست سلبا على الاقتصاد الوطني، قد فرضت من قبل مؤسسات نقدية ومالية أجنبية لإعادة جدولة ديون الجزائر، في مرحلة عرف فيها الاقتصاد الجزائري مديونية مرتفعة عجز عن سدادها وأفقا مسدودا تمثل في غياب رؤية واضحة للانتقال من الاقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق.

أما الآن وقد سددت الجزائر التزاماتها المالية، وحددت رؤيتها الاقتصادية المتمثلة في الانفتاح على الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى أنها تعيش وضعية مالية مريحة عن طريق ما يوفره صندوق ضبط الإيرادات واحتياطي الصرف الرسمي، فقد آن الأوان لدينار جزائري يعكس وضعية الاقتصاد الوطني المختلفة عما كانت عليه خلال التسعينات.

## قائمة الهوامش والاحالات:

1- زينب حسن عوض الله- "العلاقات الاقتصادية الدولية"- الفتح للطباعة والنشر- 2003- ص: 203-204 (بتصرف).

2- مجدي محمود شهاب- "الاقتصاد الدولي"- دار المعرفة الجامعية- 1996- ص: 258.

3- مجدي محمود شهاب- "الاقتصاد الدولي"- مرجع سابق.ص:.260

4- مروان عطون- " أسعار صرف العملات وأزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية"- دار الهدى- 1992- ص: 91-92.

5 - زينب حسن عوض الله- "العلاقات الاقتصادية الدولية"- الفتح للطباعة والنشر- 2003- ص:.304

6- عبد القوي القباطي- "قراءات في الاقتصاد الدولي"- مجلة 26 سبتمبر- العدد 1048- ص: 20.

7- زينب حسن عوض الله- "العلاقات الاقتصادية الدولية"- مرجع سابق- ص: 304- 305.

8- أحمد مندور- "مقدمة في الاقتصاد الدولي"- الدار الجامعية"- 1990- ص:190-192.

9- بلعزوز على. "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية". ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2004. ص: 165.

10- محمد راتول." الدينار الجزائري بين أسلوب الرونات وإعادة التقويم". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد 04. ص ص: 244 – 246.

11- بن بوزيان محمد – زياني الطاهر." الأوروسياسة سعر الصرف في الجزائر". الملتقى الوطني الأول. جامعة سعد دحلب- البليدة. 21- 22 ماي 2002 . ص ص: 12 – 20.

12- محمد لكصاصي (محافظ بنك الجزائر). تدخل أمام المجلس الوطني الشعبي الوطني."التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر سنة 2003". موقع: www.bank-of-algeria.dz

13 - Gregory N . Mankiw. « Macroéconomie ». traduit par : Jihad C. El Naboulsi. 4ème édition. De boeck. 2009. P : 450- 451.

14- فرجي محمد."تسيير مخاطر التجارة الدولية". مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير. جامعة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس – 2006 – 2007. ص: 154.

15- الأخضر أبوالعلاء عزي. "سعر صرف الدينار الجزائري". دار الخلدونية. المسيلة. الجزائر. 2010. ص: 10.

16- Direction Générale des douanes. Centre National de l' Informatique et des Statistiques. « Statistiques du Commerce Extérieur de L'Algérie » Année 2013. P : 10.

17- سامية مقعاش."العملة الأوروبية الموحدة – الأورو- وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري". رسالة ماجستير. جامعة باتنة. 2006-2007. ص: 59.

18 - Direction Générale des douanes. Centre National de l' Informatique et des Statistiques. « Statistiques du Commerce Extérieur de L'Algérie » .Année : 2013. P : 10.

19- Op.Cit. P : 4 - 9.

# التهرب الضريبي كضرورة لبقاء واستمرارية المؤسسات
## دراسة حالة ولاية ورقلة

**د. رحـال نصر . جامعة الوادي**

**ملخص :**

إن المكلفين بالضريبة دوما يميلون نحو تفادي دفع المستحقات الضريبية مهما كانت الظروف ويرجع ذلك أكيد لعدة أسباب غير أننا إرتأينا في هذا المقال الوقوف عند قضية تثير الجدل في واقع مؤسساتنا ألا وهي ضرورة وحتمية التهرب والغش الضريبي للبقاء والإستمرارية في النشاط، وحتى نعالج هذه الوضعية بشكل منطقي إرتأينا أن نقوم بدراسة حالة في ولاية ورقلة وذلك بأخذ عينة تتكون من 60 مؤسسة وتمت عملية توزيع الإستبيانات وتحليلها بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS .

الكلمات المفتاحية : التهرب الضريبي، الاستمرارية.

**Résumé:**

les contributable ont toujours tendance à éviter le paiement de l'impôt dans tous les circonstances pour plusieurs raisons, cependant, nous avons décidé dans cet article d'étudier un sujet controversial dans la réalité de nos entreprises économiques, à savoir la nécessité et l'inéluctabilité de l'évasion et la fraude fiscale pour la survie et la continuité de l'activité, et pour d'examiner logiquement ce sujet, nous av décidé que nous étudions le cas dans la wilaya de Ouargla en prenant un échantillon de 60 entreprises et a la distribution des questionnaires et analysées par un programme statistique SPSS.

**Mots clés**: l'évasion fiscale, la survie, la continuité.

**المقدمة:**

لما كانت الضرائب دون مقابل ملموس أحس المكلفين بدفعها بالعبء الثقيل الذي يقف أمام استمرارية نشاطهم وعليه فالمكلفين يسعون بكافة الطرق للتخلص منها والتملص من دفعها وذلك إما باستغلال الثغرات القانونية دون مخالفة صريحة للتشريع الضريبي ويطلق على ذلك بالتهرب الضريبي أو باللجوء إلى الطرق التدليسية والتحايل على القانون ويسمى حينها بالغش الضريبي. من وجهة نظر اقتصادية أن عدم دفع الضرائب التي تعد أهم مورد لإيرادات الدولة لاشك أنه

يؤثر سلبا على خزينة الدولة،كما أن المكلفين بالضريبة من وجهة نظرهم يرون بأن عملية الدفع للضرائب تعيق عملية سير نشاطهم ولمناقشة هذه الجدلية يمكن طرح الإشكال التالي :

إلى أي مدى يمكننا أن نقبل بأن التهرب والغش الضريبي ضروري للبقاء والاستمرارية ؟

وللإجابة عن إشكالية البحث التي تم طرحها انطلقنا من الفرضيات الآتية؟

- يحتمل أن يكون التهرب والغش الضريبي ضرورة للبقاء واستمرارية ممارسة النشاط .
- ليس بالضرورة أن يكون التهرب والغش الضريبي سببا للبقاء والاستمرارية .
- هناك أساليب أخرى للبقاء والاستمرارية.

**أولا : مفاهيم أساسية حول الغش والتهرب الضريبي**

إن التطرق لظاهرة الغش والتهرب الضريبي يؤدي إلى طرح تساؤلات عديدة تتعلق بتحديد مفهوم واضح لها والإحاطة بها وعرض تصنيفاتها ومختلف المفاهيم الموازية التي تتداخل وتترابط معها وعليه سنتطرق في هذا العنصر إلى النقاط التالية :

**1 - الغش الضريبي** لقد تعددت آراء وتعاريف الباحثين في ظاهرة الغش الضريبي، إذ من الصعب إعطاء تعريف شامل يحظى بإجماع واسع نظرا لاختلاف الزاوية التي ينظر منها كل باحث لذلك سنورد هنا بعض التعاريف لهذه الظاهرة وكذلك تصنيفاتها.

**1-1- تعريفات الغش الضريبي**

- **تعريف Lucien Mehl** " يعرف الغش الضريبي بأنه خرق للقانون الجبائي بهدف التخلص من الضريبة وتخفيض وعائها."[1]

- **تعريف Camille Rosier** " يشمل الغش الضريبي كل الحركات والعمليات القانونية والمحاسبية وكل الوسائل والترتيبات والتدابير التي يلجأ إليها المكلف بهدف التخلص من دفع الضرائب والمساهمات."[2]

- **تعريف Margairaz André** " يمكن القول بأن هناك غش عندما تطبق الوسائل التي تسمح بالتخلص من الضريبة في حين أن المشرع لم يسمح بذلك، فالغش الضريبي بمعناه العام هو كل عمل تام قائم على سوء نية صاحبه بهدف التغليط و التضليل". [3]

- **تعريف جامع أحمد** " هو محاولة الشخص عدم دفع الضريبة المستحقة عليه بإتباع طرق و أساليب مخالفة للقانون و تحمل طابع الغش و غيره".[4]

– **تعريف Delahaye Thomas** " الغش الضريبي هو مخالفة للقانون الجبائي. "[5]

– **تعريف القانون الجبائي الجزائري** " كل محاولة للتخلص من الضريبة باستعمال طرق تدليسية في إقرار أساس الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلف أو تصفيتها كليا أو جزئيا. [6]

ومن خلال هذه التعاريف نلاحظ أنها تتفق حول النقاط التالية:

– الغش الضريبي هو المخالفة الواضحة و الصريحة لنصوص القانون الجبائي.

– يتم الغش الضريبي بوسائل مادية أو محاسبية وغيرها من أجل عدم دفع الضريبة.

– يهدف الغش إلى التخلص من الضريبة، لذلك يمكن أن نوجز مختلف التعاريف السابقة في التعريف التالي للغش الضريبي " هي كل مخالفة واضحة وصريحة للقانون الجبائي باستعمال وسائل مادية ومحاسبية وغيرها من أجل التخلص من الضريبة سواء بشكل جزئي أو بشكل كلي.

**1-2- تصنيفات الغش الضريبي:** يعبر عن الغش الضريبي أحيانا بالتهرب الضريبي غير المشروع، وتوجد عدة تصنيفات للغش الضريبي نذكر منها ما يلي :

**1-2-1- الغش البسيط والغش المعقد**

– **الغش البسيط** : يتمثل هذا النوع من الغش في كل محاولة متعمدة من أجل دفع ضريبة أقل وهذا من خلال تقديم تصريحات ناقصة تتضمن بيانات ناقصة أو خاطئة بسوء نية، أو التأخر في تقديمها أو عدم تقديمها نهائيا، فهو إذا : كل تصرف أو إغفال مرتكب من أجل التخلص من الضريبة.[7]

– **الغش المعقد** : يمكن تعريفه بأنه غش بسيط مقرون بممارسات تدليسية، أي أن المكلف يستعمل أساليب ماهرة تمكنه من التخلص من الضريبة، وكذلك مسح كل الآثار التي قد تؤدي إلى كشف مغالطاته.

ويتميز هذا النوع من الغش بأنه يجمع عناصر الجريمة، أي أن الغش المعقد يتوفر على العناصر التالية :

عنصر النية: أي أن المكلف على دراية بأن الفعل غير مشروع.

العنصر المادي : والمتمثل في تخفيض أساس الضريبة.

عنصر التدليس : ويعني لجوء المكلف إلى مسح كل الأدلة ترقبا لأي مراقبة محتملة.

**1-2-2- الغش الوطني و الغش الدولي** :في هذا النطاق يصنف الغش كما يلي :

– **الغش الوطني ( المحلى )** : يمكن تعريفه بأنه كل استعمال لطرق وممارسات غش من قبل المكلف محاولة منه للتخلص بصفة غير شرعية من التزاماته الجبائية الناجمة عن التشريعات الجبائية الوطنية، ويمكن كذلك تعريفه بأنه كل غش يتم داخل حدود الدولة، يكون المكلف في مواجهة سلطات بلده فهو يخضع لقانون جبائي وحيد.

– **الغش الدولي** : يتمثل هذا النوع من الغش في عدم دفع الضريبة أو الضرائب داخل البلد و تحويل المداخيل إلى بلد يتميز بجاذبية جبائية إن صح التعبير، وهذا بغية التقليل من المبالغ المقتطعة وهذا النوع من الغش يرجع إلى التطور الكبير الذي عرفته التبادلات الدولية والنشاط الكبير الذي غير حركة رؤوس الأموال.[8]

**2– التهرب الضريبي** : على غرار ظاهرة الغش الضريبي عرفت ظاهرة التهرب الضريبي من قبل العديد من الباحثين لذلك سنورد هنا أهم التعاريف و تصنيفاتها و أشكالها فيما يلي :

**2–1– تعريفات التهرب الضريبي** : يمكن أن نجمل مختلف التعاريف التي تناولت موضوع التهرب الضريبي أو ما يعرف بالتجنب الضريبي فيما يلي :

– **تعريف Margairaze André** " التهرب الضريبي هو محاولة التملص من الضريبة في حدود القانون ".

– **تعريف Martinez Jean Claude** " التهرب الجبائي هو فن تفادي الوقوع خارج مجال القانون."

– **تعريف Delahaye Thomas** " التهرب الضريبي هو أن يسعى المكلف إلى التخلص من الضريبة دون أن يخرق القانون الجبائي وإنما يعمل على خلق وضعيات تسمح له بتحقيق ذلك".[9]

– **تعريف جامع أحمد** " هو تخلص الفرد من دفع الضريبة دون ارتكاب أية مخالفة لنصوص التشريع الضريبي".[10]

– **تعريف Gaudemet Paul Marie** "يقصد بالتهرب الضريبي أن يتخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة أحكام التشريع الضريبي القائم." [11]

– **تعريف Cartou Louis** فإنه يعرف التهرب الضريبي على أنه " هي مجموعة العمليات التي يقوم بها المكلف من أجل وضع مادته الخاضعة للضريبة في متناول النظام الجبائي الذي يمنحه أحسن وأكثر امتيازات سواء في داخل الدولة أو خارجها ". [12]

ومن أمثلة ذلك الضريبة على التركات، حيث يقوم المعني بالأمر بتقسيم أمواله على ورثته رغم أنه مازال على قيد الحياة في شكل هبات حتى لا تخضع أمواله للضريبة، فنجد أن هناك نوعا من التحايل يقوم به المكلف بطريقة قانونية.

**2-2- تصنيفات التهرب الضريبي :** يعبر عن التهرب الضريبي أحيانا بالغش الضريبي المشروع أو التجنب الضريبي" والغش الضريبي المشروع في الواقع هو عبارة مرادفة للتهرب الضريبي"، و يتجلى التهرب في صنفين هما:

– التجنب الضريبي المقصود من المشرع الجبائي.

– التجنب الضريبي غير المقصود من المشرع الجبائي.

**2-2-1- التجنب الضريبي المقصود من المشرع الجبائي :** يلجأ المشرع الجبائي إلى التجنب الضريبي المقصود من أجل تحقيق أهداف معينة من خلال فرض ضرائب مرتفعة على نشاطات معينة أو سلع معينة للتقليل من استيرادها وتشجيع المنتوج الوطني أو للحد من استهلاكها مثل السلع الكمالية أو إلغاء الضرائب على أنشطة محددة ضمن شروط معينة وحصرها في مناطق يتم اختيارها لتشجيع إنشاء مثل هذه المؤسسات في مناطق معينة مثل إقامة البنى التحتية في المناطق المعزولة أو تدعيم الاستثمار الفلاحي و الصناعي بالجنوب ، الاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب (ANSEJ) وغيرها.

**2-2-2- التجنب الضريبي غير المقصود من المشرع الجبائي :** ويتمثل هذا النوع من التهرب في استغلال المكلف ثغرات القانون من أجل عدم دفع الضريبة، وترجع هذه الثغرات في الغالب إلى نقص في التشريع و عدم إحكام صياغة المواد القانونية، فالمكلف بذلك لا ينتهك القانون أو يخالفها لأن المشرع هو الذي حدد له مجموعة من الإعفاءات و التخفيضات في بعض الضرائب الخاصة بأنشطة معينة، و يتميز التهرب الضريبي عن الغش الضريبي بعدم توفر أحد أركان الجريمة و هو العنصر الشرعي حيث أنه بدون توفر هذا العنصر أي عدم وجود النص القانوني فإن الجريمة لا تقوم وذلك بناءا على المادة الأولى من قانون العقوبات " لا جريمة و لا عقوبة

أو تدابير أمن بغير قانون "[14]، ومن ثمة فلا يمكن متابعة و لا معاقبة مرتكبيه، "وقد جرى الفقه و القضاء في فرنسا و في مصر على منح الشخص الحق في تجنب الضريبة استفادة من عدم إحكام صياغة النصوص القانونية وذلك تمسكا بمبدأ التفسير الضيق لنصوص التشريع الجبائي."[15]

**3- أشكال التهرب الضريبي :** بعد التعرض إلى مفهوم التهرب الضريبي و تصنيفاته نتطرق هنا لأشكال التهرب الضريبي وهي الحالات التي تمكن المكلف من التخلص من الضريبة دون مخالفة القانون وهي كما يلي :

**3-1- الامتناع :** وهو أبسط طريقة للتهرب من الضريبة وبصورة أوضح، فإن المكلف يمتنع عن القيام بالواقعة أو التصرف الذي تفرض على أساسه الضريبة، ومثال ذلك امتناع الشخص عن استهلاك سلعة ما خاضعة لضريبة مرتفعة، و هذه الضريبة قد تكون مقصودة من طرف المشرع الذي يهدف إلى دفع الأفراد بطريقة غير مباشرة إلى التقليل من استهلاك السلعة محل البحث مراعاة لاعتبارات اقتصادية أو اجتماعية مختلفة كالحد من استيرادها توفيرا للعملات الأجنبية أو تشجيع إنتاج السلع البديلة لها أو الحد من استهلاكها حفظا للصحة العامة،[16]و طريقة الامتناع هذه تؤدي بالمكلف إلى تجنب دفع الضريبة كليا أو جزئيا، و يكون عدم الدفع كليا عندما يمتنع المكلف من استهلاك السلع لتجنب دفع الضرائب على الإنفاق كما يستطيع أن يوظف كل ثروته في سندات قرض أصدرتها الدولة و أعفته وأعفت دخله من الضرائب لتشجيع الاكتتاب فيه فالمكلف لا يدفع أي ضريبة على ثروته كما يكون عدم الدفع جزئيا كأن يقلل من أرباحه الخاضعة للضريبة وذلك بالتقليل من نشاطه حتى لا يتجاوز الحد المقرر إخضاعه للضريبة.[17]

**3-2- الإحلال :** يتمثل الإحلال في أن المكلف عوض أن يوظف أمواله في أنشطة أخرى تكون معفاة أو مفروضة عليها ضريبة أقل،[18] ويتجسد ذلك مثلا في الاستثمار في القطاع الفلاحي، ومن ناحية أخرى قد يستهدف المشرع هذه النتيجة تحقيقا لأغراض معينة، وفي هذا الإطار قد يشجع هذا الأخير الأفراد على التوجه نحو الإنتاج الزراعي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وخلق مناصب شغل و القضاء على البطالة وفي هذه الحالة يحرص المشرع على إعفاء

المتهمين بهذا الميدان من الضرائب وغالبا ما يكون هذا الإعفاء لمدة معينة تشجيعا وتحفيزا لهم، وهذا الإعفاء أو التقليل من الضرائب.

**ثانيا- دراسة ميدانية لعينة من مؤسسات في ولاية ورقلة**

**1- مجالات الدراسة**

**1-1- المجال المكاني** : هذه الدراسة الميدانية تمت على مستوى ولاية ورقلة بعد اختيار عينة تتألف من 60 مؤسسة و التي تم انتقائها عشوائيا.

**1-2- المجال الزمني**

لقد شرعنا في جمع البيانات والمعلومات خلال شهر أفريل 2014 وذلك بعد توزيع **الاستبيان**

**2- الإجراءات المنهجية للدراسة**

**2-1- المنهج المطبق** : نظرا لطبيعة الموضوع فإننا اخترنا المنهج الوصفي التحليلي والذي تمثلت أداته دراسة ميدانية عن طريق طرح استبيان، وذلك من أجل وصف و جمع البيانات المتعلقة بفئة الدراسة وتحليلها واستخراج النتائج .

**2-2- الأدوات المستعملة** : لقد استخدمنا أدوات لجمع البيانات والتي من خلالها حاولنا أن نستخلص بعض النتائج وقد تمثلت هذه الأدوات فيما يلي :

- **المقابلة الشخصية** : إن المقابلة الشخصية هي محاولة موجهة يقوم بها شخص مع آخر أو مع مجموعة بهدف حصوله على معلومات لاستغلالها في البحث العلمي أو الاستعانة بها في التوجيه والتشخيص والعلاج"[19] ، وقد تم استعمال المقابلة مع بعض عناصر العينة المختارة من المؤسسات، وذلك قصد الإقناع وتوضيح الغرض من الدراسة .

- **الاستمارة** : إن الإعداد الجيد لاستمارة البحث تنعكس على النتائج المراد تحقيقها ،وفي دراستنا هذه حاولنا أن نضع الأسئلة مبسطة وواضحة لتيسير فهمها ،وكذلك تسهيل عملية التحليل و التفسير الإحصائي فالاستمارة التي تم إعدادها للمؤسسات تضمنت 10 أسئلة .

**2-3- الأساليب الإحصائية** : لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على البرنامج الإحصائي الأمريكي لتحليل البيانات الإحصائية المسمى spss ، وبعد جمع الاستمارات تم إدخال المعطيات للبرنامج وعلى إثرها قمنا بالتحليل الوصفي.

**3- نوعية الدراسة :** إن هذه الدراسة تهدف إلى محاولة معرفة مدى اعتبار التهرب والغش الضريبي كضرورة للبقاء والاستمرارية ومن هذا المنطلق أخذنا عينة تتكون من 60 مؤسسة موزعة حسب القطاعات المهمة المتواجدة في الولاية.

أما عن كيفية توزيعها فكان كما يلي :

قطاع المقاولات : 39 و الذي يمثل نسبة 65% من العينة.

قطاع التجارة : 12 والذي يمثل نسبة 20 % من العينة .

قطاع الخدمات : 6 و الذي يمثل نسبة 10 % من العينة.

قطاع النقل : 3 والذي يمثل نسبة 5 % من العينة.

**4- تحليل نتائج استمارة المؤسسات :** سنعتمد في تحليلنا على النسب والأعداد التي أعطاها برنامج SPSS بعد إدخال الإجابات وتجدر الإشارة إلى أننا استعملنا ترميزا خاصا وهو كما يلي : العدد 1 للإجابة بنعم . العدد 2 للإجابة بلا العدد 3 في حالة الإجابة بنعم وبلا في نفس الوقت. العدد 9 في حالة عدم الإجابة .

- **معرفة المؤسسات للقوانين والتشريعات الضريبية :** إن معرفة القوانين والتشريعات الضريبية تجعل تصرفات المكلفين حسنة تجاه الإدارة الضريبية ، وهذا ما سنعرضه من خلال الجدول الآتي :

**الجدول رقم 1 : يمثل مدى دراية المؤسسات بالقوانين والتشريعات الضريبية**

**VAR1**

| Cumulative Percent | Valid Percent | Percent | Frequency | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 52 | 52 | 52 | 31 | 1 | Valid |
| 94 | 42 | 42 | 25 | 2 | |
| 100 | 6 | 6 | 4 | 9 | |
| | 100 | 100 | 60 | Total | |

**المصدر** : برنامج SPSS بعد إدخال بيانات الاستمارة.

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الذين أجابوا بنعم يقدر ب31 أي لديهم معرفة بالقوانين والتشريعات الضريبية المطبقة حاليا ،بينما عدد المؤسسات الذين أجابوا بلا يقدرب 25 أي ليس لهم دراية بالقوانين والتشريعات الضريبية الموجودة ،في حين نجد 4

مؤسسات إمتنعوا عن الإجابة ،ومن هذا المنطلق نستطيع القول بأن أغلبية المؤسسات لديهم إطلاع على القوانين .

– **رضا المؤسسات عن حجم الضرائب والرسوم :** إن قبول المؤسسات لحجم الضرائب والرسوم المفروضة عليهم يؤثر على سلوكهم الضريبي وهذا ما سنتعرف عليه من خلال التحليل الآتي :

**الجدول رقم2: يوضح مدى إرتياح المؤسسات لحجم الضرائب .**

**VAR2**

| Cumulative Percent | Valid Percent | Percent | Frequency | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 25 | 25 | 25 | 15 | 1 | Valid |
| 97 | 72 | 72 | 43 | 2 | |
| 100 | 3 | 3 | 2 | 9 | |
| | 100 | 100 | 60 | Total | |

**المصدر** : برنامج SPSS بعد إدخال بيانات الإستمارة.

من خلال الجدول السابق نجد بأن عدد المؤسسات الذين أجابوا بنعم أي الرضا عن حجم الضرائب والرسوم المفروضة على نشاطهم بلغ 15 مؤسسة ، بينما توجد 43 مؤسسة غير راضية عن ذلك وهذا يفسر استياء أصحاب المؤسسات من العبء الضريبي الملقى على عاتقهم ، في حين أنه توجد مؤسستين لم تقدم أي رأي بخصوص ذلك.

– **مدى استعمال الطرق التي تمكن من عدم دفع الضرائب المستحقة :** قد يستعمل المكلفين طرقا تمكنهم من عدم دفع الضرائب وذلك طبعا مرتبط بأسباب ،وهذا السلوك يختلف من مكلف لآخر، وفيما يلي سنعرض مدى استعمال مسيرو المؤسسات للطرق التي تمكن من عدم الضرائب .

**الجدول رقم3 : يوضح مدى استعمال المؤسسات للطرق التي تمكن من تجنب الدفع للضرائب .**

**VAR3**

| Cumulative Percent | Valid Percent | Percent | Frequency | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 81,66 | 81,66 | 81,66 | 49 | 1 | Valid |
| 100 | 18,33 | 18,33 | 11 | 2 | |
| | 0 | 0 | 0 | 9 | |
| | 100 | 100 | 60 | Total | |

**المصدر :** برنامج SPSS بعد إدخال بيانات الإستمارة.

لو نلاحظ الجدول نستنتج بأن 49 مؤسسة من أصل 60 أجابت بنعم أي إستعمال الطرق التي تؤدي إلى تجنب دفع الضرائب والرسوم المثبته عليهم وهذا العدد لايستهان به أي ما يعادل 81,66 % ،في حين أننا نجد 11 مؤسسة لا تستخدم الطرق المتعلقة بعدم الدفع .

– **توضيح نوعية الطرق قانونية أم غير قانونية :** إن الطرق التي تستعمل بقصد تفادي دفع الضرائب تختلف من حيث الصيغة القانونية فمنها طرق قانونية وأخرى غير قانونية، وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي :

**الجدول رقم 4: يوضح لنا نوعية الطرق التي تستعملها المؤسسات.**

**VAR4**

| Cumulative Percent | Valid Percent | Percent | Frequency | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 18,36 | 18,36 | 18,36 | 09 | 1 | Valid |
| 100 | 81,63 | 81,63 | 40 | 2 | |
| | 0 | 0 | 0 | 9 | |
| | 100 | 100 | 49 | Total | |

**المصدر** : برنامج SPSS بعد إدخال بيانات الإستمارة.

إن هذا الجدول يعطينا صورة حول نوعية الطرق المستخدمة من طرف المؤسسات التي صرحت في السؤال السابق باستعمالها طرق قصد تجنب دفع الضرائب والتي بلغ عددها 49 مؤسسة،فالملاحظ هنا أن 09 مؤسسات تستعمل طرق قانونية بينما 40 مؤسسة تستعمل طرقا غير قانونية، ومن هنا عموما نستطيع القول بأن الصفة الغالبة هي الطرق الغير القانونية .

– **طبيعة الطرق القانونية المستعملة :** تختلف الطرق القانونية المستعملة من حيث المضمون وهذا ما سنتأكد منه من خلال الجدول الموالي.

**الجدول رقم5 : يبين نوعية الطرق القانونية المستعملة في عدم دفع الضريبة .**

**VAR 5a**

| Cumulative Percent | Valid Percent | Percent | Frequency | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 66,66 | 66,66 | 66,66 | 06 | 1 | Valid |
| 100 | 33,33 | 33,33 | 03 | 2 | |
| | 0 | 0 | 0 | 9 | |
| | 100 | 100 | 09 | Total | |

**VAR5b**

| Cumulative Percent | Valid Percent | Percent | Frequency | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 33,33 | 33,33 | 33,33 | 03 | 1 | Valid |
| 100 | 66,66 | 66,66 | 06 | 2 | |
| | 0 | 0 | 0 | 9 | |
| | 100 | 100 | 09 | Total | |

**المصدر** : برنامج SPSS بعد إدخال بيانات الإستمارة.

حيث أن: a : الاستفادة من النقص والثغرات الموجودة في النصوص الضريبية .

b: التهرب من الأنشطة التي تفرض فيها الضرائب بكثرة .

إن عدد المؤسسات المصرحة باستعمال الطرق القانونية بلغ 09 مؤسسات، لكن بالنظر إلى الجداول الموضحة أعلاه نجد بأن عدد المؤسسات التي تستخدم الصنف a 06 مؤسسات بمعنى الاستفادة من النقص والثغرات الموجودة في النصوص الضريبية، في حين أننا لو نركز على الصنف b أي التهرب من الأنشطة التي تفرض فيها الضرائب بكثرة نجد 03 مؤسسات تنتهز ذلك.

- **طبيعة الطرق الغير قانونية المستعملة:** لاحظنا من خلال التحليل السابق أن الطرق القانونية تختلف من حيث المضمون وبالتالي فالطرق الغير قانونية المستعملة تختلف أيضا، وهذا ما سنحلله من خلال الجدول الآتي :

**الجدول رقم 6 : يمثل نوعية الطرق الغير قانونية المستعملة**

**VAR6a**

| Cumulative Percent | Valid Percent | Percent | Frequency | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 30 | 30 | 30 | 12 | 1 | Valid |
| 100 | 70 | 70 | 28 | 2 | |
| | 0 | 0 | 0 | 9 | |
| | 100 | 100 | 40 | Total | |

**VAR6b**

| Cumulative Percent | Valid Percent | Percent | Frequency | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 100 | 100 | 100 | 40 | 1 | Valid |
| 100 | 0 | 0 | 0 | 2 | |
| | 0 | 0 | 0 | 9 | |
| | 100 | 100 | 40 | Total | |

**المصدر** : برنامج SPSS بعد إدخال بيانات الإستمارة.

حيث أن: a : عدم التصريح برقم الأعمال والدخل الحقيقي. b: إستعمال الفواتير الوهمية.
إن الجداول السابقة والمتعلقة بنوعية الطرق الغير قانونية المستخدمة من قبل المؤسسات توضح لنا بأنه توجد 12 مؤسسة تتجنب دفع الضرائب المستحقة عليهم بعدم التصريح برقم الأعمال والدخل الحقيقي بينما نجد 28 مؤسسة لا تستخدم ذلك،أما بخصوص إستعمال الفواتير الوهمية فهناك 40 مؤسسة أي بنسبة 100 % أقرت بذلك بالرغم من الإحراج الذي يتضمنه هذا السؤال ونستطيع أن نقول أنه يوجد إجماع في ذلك .

-**استجابة المؤسسات للفرص التي تمكنهم من التهرب الضريبي :** في هذه الفقرة سنقوم بعرض رأي مسيري المؤسسات حول مدى استجابتهم للفرص التي تسمح لهم بالتهرب الضريبي، والتي تعكس سلوك هؤلاء ودرجة وعيهم .

**الجدول رقم 7 : يوضح درجة استجابة المؤسسات لفرص التهرب**

**VAR7**

| Cumulative Percent | Valid Percent | Percent | Frequency | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 91,66 | 91,66 | 91,66 | 55 | 1 | Valid |
| 96,66 | 5 | 5 | 03 | 2 | |
| 100 | 3,33 | 3,33 | 02 | 9 | |
| | 100 | 100 | 60 | Total | |

**المصدر :** برنامج SPSS بعد إدخال بيانات الإستمارة.

من خلال الجدول أعلاه نجد بأن 55 مؤسسة مستعدة لاستغلال أية فرصة مهما كانت لغرض ممارسة التهرب وتجنب دفع الضرائب، حيث يمثل هذا العدد 91,66% من العينة، في حين أنه توجد 03 مؤسسات لا تولي اهتماما لتلك الفرص، كما أنه توجد مؤسستين امتنعوا عن الإجابة، وبالتالي هناك ميول واضح نحو سلوك التهرب الضريبي تبرزه هاته النسب.

– مدى إدراك مسيري المؤسسات للتأثير الواقع على اقتصاد الدولة و الناجم عن التهرب والغش الضريبي تختلف نسبة الإدراك من مؤسسة إلى أخرى بطبيعة الحال وهذا يعكس شخصية المسير وللأهمية البالغة التي يتضمنها هذا السؤال فسوف نعرض تفاصيل أجوبة المسيرين من خلال الجدول التالي :

**الجدول رقم 8 : يوضح معرفة المؤسسات لتأثير التهرب على اقتصاد الدولة**

**VAR 8**

| Cumulative Percent | Valid Percent | Percent | Frequency | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 88,33 | 88,33 | 88,33 | 53 | 1 | Valid |
| 100 | 11,66 | 11,66 | 07 | 2 | |
| | 0 | 0 | 0 | 9 | |
| | 100 | 100 | 60 | Total | |

**المصدر** : برنامج SPSS بعد إدخال بيانات الاستمارة.

من خلال النتائج المعروضة يبدوا جليا بأن 53 مؤسسة يعرفون جيدا أن التهرب يؤثر فعلا على اقتصاد الدولة أي بنسبة تعادل88,33% من عناصر العينة، بينما 07 مؤسسات لا يدركون ذلك ومن خلال ما سبق وجدنا أن 55 مؤسسة بما يعادل نسبة 91,66% أدلت بأنها لن تضيع أية فرصة متاحة لممارسة التهرب مما يفسر الإصرار والتوجه نحو التهرب والغش.

– درجة اقتناع المؤسسات بأن ما يقدمونه من ضرائب يعود عليهم بالمنفعة الاجتماعية : إن السؤال التاسع يبحث عن درجة اقتناع أصحاب المؤسسات بأن ما يقدمونه من ضرائب يعود عليهم بالمنفعة الاجتماعية بعد توزيع النفقات العامة وبالتالي سوف نوضح ذلك من خلال الجدول الموالي .

**الجدول رقم 9: يعرض لنا مدى اقتناع المؤسسات بأن ما يسددونه من ضرائب يرجع عليهم بالمنفعة الاجتماعية**

**VAR9**

| Cumulative Percent | Valid Percent | Percent | Frequency | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 03,33 | 03,33 | 03,33 | 02 | 1 | Valid |
| 100 | 96,66 | 96,66 | 58 | 2 | |
| | 0 | 0 | 0 | 9 | |
| | 100 | 100 | 60 | Total | |

**المصدر** : برنامج SPSS بعد إدخال بيانات الاستمارة

لو ندقق النظر إلى الجدول الموضح أعلاه نجد مؤسستين لها اقتناع بأن ما يقدمونه من ضرائب يعود عليهم بالمنفعة الاجتماعية ،بينما 58 مؤسسة ليست مقتنعة بذلك وهذا العدد يعكس لنا نقص الثقة بين المؤسسات والإدارة الضريبية،كما يفسر لنا سبب أو مرجعية إصرارهم نحو التهرب والغش الضريبي

– مدى اقتناع المؤسسات بأن تهربهم الضريبي هو أساس وضرورة استمرارية نشاطهم .

سنعرض انطباع المؤسسات ووجهة نظرهم حول درجة الارتباط بين التهرب والاستمرارية، والتي تعكس من زاوية أخرى واقع المؤسسات ووعي مسيريها.

**الجدول رقم 10: يمثل درجة اقتناع المؤسسات بأن التهرب الضريبي هو ضرورة الاستمرارية**

**VAR 10**

| Cumulative Percent | Valid Percent | Percent | Frequency | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 98,33 | 98,33 | 98,33 | 59 | 1 | Valid |
| 100 | 01,66 | 01,66 | 01 | 2 | |
| | 0 | 0 | 0 | 9 | |
| | 100 | 100 | 60 | Total | |

**المصدر** : برنامج SPSS بعد إدخال بيانات الاستمارة.

إن هذا الجدول يلخص لنا نتائج الإجابات المجمعة حول السؤال العاشر حيث نجد 59 مؤسسة مقتنعة بأن التهرب الضريبي هو ضرورة لا نقاش فيها لضمان الاستمرارية في النشاط ، في حين أن مؤسسة واحدة أجابت بخلاف ذلك، ولما طلبنا تفسيرا من خلال نفس السؤال من طرف المؤسسات التي أجابت بنعم وكذلك المؤسسة التي أجابت بلا فكان تفسير أصحاب الرأي الأول بأن ثقل العبء الضريبي يعرقل سير ونجاح المؤسسات، بالإضافة إلى أن نسب الضرائب المفروضة كبيرة يصعب تسديدها وإن قمنا بذلك سوف نجد مؤسساتنا تعاني من عسر مالي، أما أصحاب الرأي الثاني والذي تمثله مؤسسة واحدة من العينة فكان تفسيرها متمثل في كون النجاح والاستمرارية يحتاج إلى مسير فعال يضع نصب عينيه كل المتغيرات والجوانب سواء من حيث المنافسة، الجودة، التسويق التسيير المالي المنضبط، المحاسبة المنتظمة، وعليه فنجد من خلال التفسيرات الواردة تضارب بين الرأيين لكن ما هو سائد هو شبه إجماع على ضرورة القيام بالتهرب والغش قصد الاستمرارية والرقي في الأنشطة .

**الخاتمة:**

من خلال هذه الدراسة والتي حاولنا أن نثبت أو ننفي الفرضيات المطروحة سابقا، وعليه فإننا أثناء تتبع التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان إتضح بأن الفرضية الأولى مثبتة لأن أغلبية المؤسسات كانت مع حتمية وضرورة التهرب الضريبي لضمان البقاء والاستمرارية، وفي نفس الوقت هناك تأييد للفرضية الثانية والثالثة لكن بنسبة ضئيلة جدا وهذا راجع ربما للجانب الثقافي ووعي مسيري المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك استخلصنا النتائج التالية:

- عدم رضا المؤسسات عن حجم الضرائب المفروضة عليهم.
- هناك عدد معتبر من المؤسسات يستعملون مختلف الطرق التي تجنبهم من دفع الضرائب.
- هناك أيضا درجة استجابة للفرص التي تسمح بالتهرب.
- بالرغم من معرفة العديد من المؤسسات أن التهرب والغش يؤثران على اقتصاد الدولة إلا أنه يوجد إصرار على التهرب والغش من طرفهم.
- عدم اقتناع المؤسسات بالمنافع الاجتماعية التي تنجر عن دفع الضرائب والرسوم.
- إجماع المؤسسات تقريبا على ضرورة التهرب والغش الضريبي لضمان البقاء والاستمرارية.

## قائمة الهوامش والإحالات:

[1]-Margairaz André, la fraude fiscales et ses succédanées, Comment on échappe à l'impôt, édition Blonay, Suisse, 1988, P : 27.

- Ibid, P : 28. 2

3- Idem

[4]– جامع أحمد، علم المالية، فن المالية العامة، الجزء الأول، الطبعة 2، دار النشر العربية، القاهرة، 1975، ص 244-245.

5- Delahaye Thomas, Le Choix de la Voie moins imposée, édition Bruylant, Bruxelles, 1977, P : 164.

[6]– المادة 303-1- من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ( محدثة إلى غاية قانون المالية التكميلي 2010).

7- Martinez Jean Claude, La fraude fiscale, PUF, Paris, 1984, P : 91.

[8]– سوزي عدلي ناشد، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي و آثارها على اقتصاديات الدول النامية، جامعة الإسكندرية،1999،ص : 21.

9- Delahaye Thomas, Op.Cit, P : 25.

[10]– جامع أحمد، مرجع سابق، ص :.244

11- Gaudemet Paul Marie, Précis de Finances Publique, édition Montchrestien, Tome 2, Paris, 1970, P : 314.

12- Cartou Louis, Droit Fiscal international et européen, 2 édition, Précis Dalloz, Paris, 1991, P : 25

14 – المادة 1 من الأمر رقم 66- 156 المؤرخ في 08-07-1966 المتضمن قانون العقوبات.

15 – جامع أحمد، مرجع سابق، ص.245

16- نفس المرجع، ص :.244

17- Gaudemet Paul Marie, Op.cit, P : 315.

[18]– جامع أحمد، مرجع سابق، ص: .245

19 – عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي، الطبعة 12 ، مكتبة وهبة ، القاهرة 1998، ص : 330 .

# دراسة قياسية للعلاقة بين سعر الصرف الأجنبي و الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1970-2013)

**أ. دوحة سلمى جامعة محمد خيضر – بسكرة**
**د. حساني رقية جامعة محمد خيضر – بسكرة**

ملخص :

الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف و الميزان التجاري، إلى جانب إبراز تأثيرات سعر الصرف خاصة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية ودورها في تقليص العجز في الميزان التجاري، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من جانفي 1990 على غاية ديسمبر 2013.

**الكلمات المفتاحية:** الدينار الجزائري، الميزان التجاري، سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

**Abstract :**

The purpose of this study is to clarify the existing relationship between changes in the exchange rate and the trade balance, as well as highlighting the exchange rate special effects reduce the value of local currency and its role in reducing the deficit in the balance of trade policy, through the formulation of the standard model of the impact of fluctuations in exchange Algerian dinar exchange rate against the the US dollar on the trade balance during the period from January 1990 until December 2013.

Key words: Algerian dinar, the balance of trade, the exchange rate of the dinar against the dollar

## مقدمة:

قامت العديد من الدول النامية باتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، حيث قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال إستراتيجية زيادة الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري للدولة ، ومن بين الجوانب التي حظيت باهتمام كبير من قبل السلطات النقدية هو العمل على إكساب العملة المحلية قيمتها الحقيقية من خلال تبني خطوات تدريجية لتحرير سعر

صرف الدينار الجزائري، وسنحاول من خلال هذه الدراسة دراسة تأثير سياسات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري الجزائري.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

**ما هو أثر التغيرات في سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا المحاور التالية:

**1-تطور سياسة الصرف في الجزائر** : تميز سعر صرف الدينار الجزائري بالاستقرار خلال فترة التخطيط المركزي للاقتصاد التي امتدت من 1967إلى 1990، ولم يشكل سعر الصرف المستقر في تلك الفترة عائقاً طالما كان خاضعاً للرقابة، حيث أدت إدارة سعر صرف الدينار الجزائري بهذه الكيفية إلى تكبد الدولة تكاليف إدارية للعملات الصعبة ليست لها أي علاقة أو ارتباط مع أداء الاقتصاد الوطني، وهكذا انفصل سعر صرف الدينار تدريجياً عن الواقع الاقتصادي، دفعت هذه الوضعية إلى إتباع تخفيض تدريجي لقيمة الدينار لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول وقد تزامن هذا مع الإجراءات الرامية إلى إقامة اقتصاد مبني على قواعد اقتصاد السوق.

**1-1 -نظام الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري** : لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، وفي ما يلي سنوضح مختلف المراحل التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري:

**أولا : نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1964-1973)** : أنشئ الدينار الجزائري في أفريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18غرام من الذهب، تعويضا عن الفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة، وخلال هذه الفترة كان نظام النقد الدولي مسيرا باتفاقية بروتن وودز، والجزائر بصفتها عضوا في صندوق النقد الدولي وجب عليها التقيد بشروطه، وخلال هذه الفترة كان على كل بلد عضو التصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب، أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي يمثل مقدارا ثابتا من الذهب، وحددت الجزائر سعر صرفها على أساس 1دج=1 فرنك فرنسي ،[1] واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969، في الوقت الذي لجأت فيه السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي ،و لم يتبعه الدينار الجزائري في الانخفاض، وأصبح 1دج= 1.25 فرنك فرنسي في الفترة ( أوت 1969- ديسمبر 1973)، و لقد رافق تدهور العملة

الفرنسية تراجع الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية تسديدا لقيمة الواردات الجزائرية، وارتبط هذه الفترة بانهيار نظام بروتن وودز والتخلي عن أسعار الصرف الثابتة وتبني أسعار الصرف المعومة، وأدى ذلك إلى قيام الجزائر بتغيير نظام تسعير الدينار.[2]

**ثانيا : نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات( 1974-1987)** : بعد انهيار نظام بروتن وودز، وتعميم نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي ، لجأت الجزائر إلى ربط عملاتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية، حيث تعطى كل عملة وزنا محددا داخل السلة يعتمد في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، ويقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، والهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار[3]، فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، وبالتالي فإن القوة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحدد عن طريق علاقة ثابتة بين هذا الأخير وسلة من عملات اختيرت على أساس وزنها وأهميتها في المبادلات والتسويات الخارجية.

ونتيجة للعوائد البترولية المعتبرة في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال البرنامج العام للواردات، فإن سعر الصرف بقي أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بباقي العملات الأجنبية الأخرى، من هنا بدأت تظهر بوادر السوق الموازية للصرف نتيجة انحراف أسعار الصرف تدريجيا عن السعر الرسمي، كما تسبب ارتفاع قيمة الدينار إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأسعار المستوردة ، مما أدى إلى لجوء المقيمين لاقتناء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية وهذا منافي للسياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة.[4]

**الشكل رقم(01): تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي**[5]

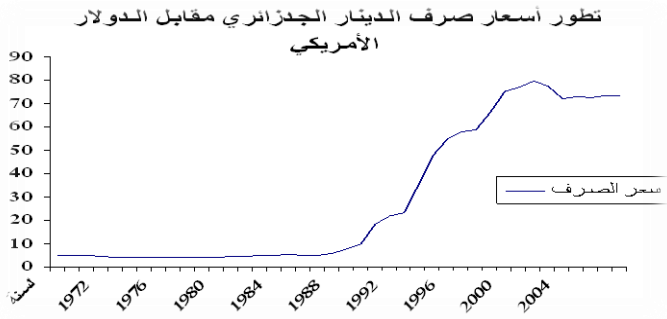


نلاحـــظ

من خلال الشكل أن التحول التدريجي للدينار بدأ كشكل ملحوظ من سنة 1987 وذلك نتيجة التحويلات المتتالية للدينار الجزائري ،و تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو 103% و توالت بعد ذلك تخفيضات الدينار بغية التوجه إلى سعر الصرف التوازني، بالإضافة إلى ضغوطات المنظمات الدولية ، حيث استجابت الجزائر إلى طلب التخفيض التدريجي للدينار.

**ثالثا: توسع سوق الصرف الموازي** : يعتمد حجم السوق الموازي للصرف على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف، فإذا كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية فيتطور وينمو سعر الصرف الموازي، أما إذا ما تم تلبية بعض من هذه العمليات من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية فيقل حجم السوق الموازي، حيث تزايد الطلب على الصرف الأجنبي مع بداية الثمانينات نتيجة لتزايد الطلب على الواردات ، وخاصة تلك الواردات غير المرفقة بحق الصرف، ما أدى إلى اللجوء إلى السوق الموازية للصرف إضافة إلى توجه العمال المهاجرين في فرنسا إلى تحويل أموالهم عن طريق الأسواق غير الرسمية بدلا من الحوالات أو عن طريق البنوك[6].

**الجدول رقم (01): تطور سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي للدينار مقابل الفرنك الفرنسي للفترة(1970- 1987 )[7]**

**الوحدة :دج/فرنك فرنسي**

| السنة | 1970 | 1974 | 1977 | 1980 | 1985 | 1986 | 1987 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سعر الصرف الرسمي | 1.0 | 1.1 | 1.3 | 0.62 | 0.64 | 0.71 | 0.80 |
| سعر الصرف الموازي | 1.0 | 1.4 | 1.5 | 2.0 | 3.0 | 4.0 | 4.0 |

يتضح لنا من خلال الجدول رقم(01) أن بداية ظهور السوق الموازي في الجزائر كانت في منتصف السبعينات وذلك راجع للطلب المتزايد على العملة الصعبة، كما أن الفجوة بين سعر الصرف الموازي وغير الرسمي ازدادت شيئا فشيئا ابتداء في الثمانينات وهذا راجع لزيادة الطلب على العملة الصعبة في هذا السوق، وبالتالي أدى ارتفاع قيمة الدينار عن قيمه الحقيقية إلى ارتفاع قيمة السلع والخدمات المحلية مقارنة بأسعار السلع والخدمات الأجنبية مما جعل المستهلك المحلي يفضل السلع المستوردة على السلع المحلية.

يمكن تفسير أسباب هذا الارتفاع إلى:

-الأزمة البترولية لسنة 1986 وما انجر عنها من تخفيض الصادرات التي تعتمد بشكل كبير على الثروة البترولية، وزيادة في المقابل قيمة الواردات.

-زيادة الطلب على العملة الصعبة خاصة في المناسبات الوطنية والأعياد الدينية :كأعياد نهاية السنة، الحج، العمرة،...الخ .فهذه الزيادة توافقها قلة العرض بالتالي الطلب العملة الصعبة يرتفع.

نخلص أن سعر الصرف الموازي يعتبر كمؤشر لمعرفة درجة الانحراف في قيمة الدينار الجزائري، وكذلك سعة التخفيض الواجب إجراؤه من أجل تقليص الفارق بين السعرين إلى أقل من 25%حسب اتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي .

**رابعا: مرحلة تطبيق برامج التعديل الهيكلي والتخفيضات المتتالية للدينار:** تزامنا مع أزمة 1986 وانخفاض أسعار المحروقات وتدهور قيمة الدولار الأمريكي، نتج عن كل ذلك تراجع في السيولة النقدية ، وبدأ الدينار الجزائري يعرف تخفيضات متتالية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق ، وأمام الصعوبات الخارجية التي تواجه الجزائر طالب الدائنين الخارجيين معايير لتثبيت الدينار الجزائري ،إضافة إلى ضغوطات المنظمات الدولية[8]،

فبعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وعقد العديد من الاتفاقيات مع المؤسسات النقدية الدولية والتي من بينها إبرام اتفاق ستاند باي 1994، واتفاق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1995 استجابة الجزائر إلى طلب تخفيض الدينار وفقا لمنهج المرونات ، وعليه انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار بين 31 ديسمبر1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو 103% وتوالت بعد ذلك تخفيضات الدينار بغية التوجه إلى سعر الصرف التوازني سعيا لتحقيق التوازن الخارجي كما تم تخفيض الدينار ب 7.3% في مارس 1994،و40.17% في أفريل 1994 وبلغت قيمة التخفيضات 47.47% خلال شهرين.

إلى جانب رفع القيود المفروضة على المؤسسات ، كما تم إلغاء نظام الرقابة المسبقة على الصرف المتعلق بالاتفاقيات بين المؤسسات العمومية الاقتصادية والمؤسسات الأجنبية واستبداله بنظام الموازنات بالعملة الصعبة من خلال إعداد الموازنات وفقا لاحتياجات كل مؤسسة.[9]

والجدول التالي يوضح التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري مقابل الدولار في الفترة (1989-1998)

**الجدول رقم (02): تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي خلال فترة التخفيضات ومعدلات التخفيض( 1989-1998)[10]**

| | 1989 | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سعر صرف دج/$ | 8.05 | 12.99 | 21.37 | 22.78 | 24.08 | 43.08 | 52.18 | 56.21 | 59.30 | 60.70 |
| نسبة التخفيض السنوي% | - | 51.5 | 75.2 | 6.60 | 5.70 | 78.9 | 21.1 | 7.8 | 5.5 | 2.36 |

فالتخفيض حتمية أملتها الظروف الداخلية للاقتصاد الجزائري و قوة ضغوط المنظمات المالية والنقدية الدولية، حيث اعتبر أحد الشروط الأساسية من أجل الوصول إلى إعادة هيكلة الديون الخارجية الجزائرية،

ونتيجة لتطبيق سياسات التعديل الهيكلي والتخفيضات المطبقة من خلالها، تراجع سعر الصرف في السوق الموازي ،إلى جانب إتاحة الصرف لمختلف المؤسسات عن طريق السوق الرسمية ، بالإضافة إلى إعادة المنحة السياحية السنوية للأشخاص الطبيعيين ، ما أدى إلى تراجع الطلب على الصرف الأجنبي في السوق الموازية، ونتج عن ذلك تملك الأشخاص كمية من العملات الصعبة ما زاد من تفعيل السوق الموازية كون أسعارها تكون مرتفعة مقارنة بالسوق الرسمية[11]، حيث أن الدينار الجزائري كان يخضع لنظام التعويم المدار منذ 1996، والذي يتميز بتدخل السلطات النقدية في تغيرات العرض و الطلب على العملات الأجنبية من أجل التأثير على قيمة العملة المحلية[12].

ولكن رغم الآثار السلبية لسياسة تحرير سعر الصرف المعتمدة و التي لم تحقق الهدف الرئيسي والمتمثل في تشجيع الصادرات و تقليص الواردات من أجل تسوية الخلل بالميزان التجاري، إلا أنها ساهمت في تقليص الفارق بين السعر الرسمي و الموازي وتشجيع التعامل بواسطة البنوك.

**خامسا: التعزيز التدريجي للدينار الجزائري** : إن دخول الأورو في المعاملات التجارية جانفي 2002 لم يؤثر في الفارق بين السعرين الرسمي والموازي ، إلى جانب استمرار تخفيض قيمة الدينار الجزائري في ديسمبر 2002 وجانفي 2003 ،ما عزز من التقارب النسبي للسعرين ، حيث استفاد الدينار الجزائري من دخول الأورو كونه العملة المعتمدة في الاستيراد مقابل الدينار،

فالسبب الرئيسي وراء استفحال ظاهرة السوق الموازي للصرف في الجزائر كان نتيجة الرقابة المفروضة على الحصول على النقد الأجنبي بالإضافة إلى عدم اعتماد مكاتب للصرف ما أدى إلا امتداد السوق غير الرسمي في والتي تسيطر على 40٪ من كتلة العملة.[13]

والشكل الموالي يوضح تطور سعر الصرف الموازي و سعر الصرف الرسمي في الجزائر (1988-2010)

**الشكل رقم (02): تطور سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي في الجزائر الفترة(1988-2010)**

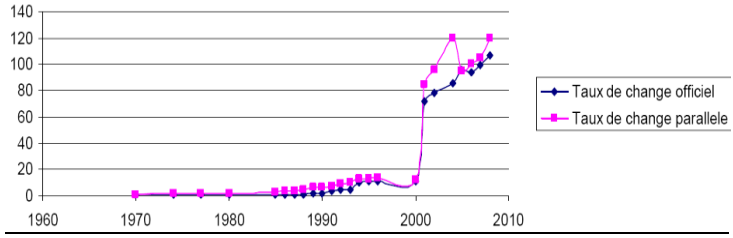


المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدولين السابقين

لقد عرف سعر الصرف استقرارا ابتداء من سنة 2005 ، إذ بلغت قيمة العملة الصعبة في السوق الموازي 94.5 دج مقابل 96 دج في السوق الرسمي، ويمكن إرجاع ذلك إلى القانون الذي أصدر من قبل السلطات الجزائرية و الذي مفاده منع استيراد السيارات من الخارج التي يتجاوز عمرها 3سنوات، بالإضافة إلى القرار الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2004 والمتضمن رفع رأسمال شركات الاستيراد إلى 20 مليون دج ، مما يعني نقص الطلب على هذه العملة في السوق الموازي.

أما في السنوات :2007-2008-2009 فنلاحظ أن سعر الصرف الموازي ارتفع من جديد نتيجة للتطورات التي طرأت على المستوى الدولي أهمها ارتفاع قيمة الأورو مقارنة بالدولار.

**الجدول رقم (03): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو والدولار الأمريكي خلال الفترة (2004-2013)**

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1دولار أمريكي | 72.61 | 73.38 | 71.16 | 66.83 | 71.18 | 72.73 | 73.94 | 76.06 | 78.10 | 79.73 |
| 1 أورو | 98.95 | 87.02 | 93.75 | 98.33 | 100.27 | 104.77 | 103.49 | 106.53 | 102.94 | 106.89 |

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2004-2013)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (03) أن الفجوة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل كل الأورو والدولار الأمريكي في مستمرة بالرغم من الفائض المسجل في الميزان التجاري للدولة في العشر سنوات الأخيرة، و هذا راجع إلى كون الفائض المسجل بالميزان راجع إلى تزايد الصادرات من المحروقات ، في حين نسبة الصادرات خارج المحروقات سجلت نسبة متواضعة لا تتجاوز نسبة 2%.

ونستنتج مما سبق أن نظام الصرف في الجزائر لا يزال في أدنى مستوياته، وأن السياسة النقدية بالجزائر اعتمدت على نظام صرف ثابت خفي، رغم إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي على اعتمادها نظام صرف عائم مدار ، هذا يعني أن الدينار الجزائري يتميز بظاهرة الخوف من التعويم، و أن التصريح المقدم لصندوق النقد الدولي عن اعتمادها على نظام الصرف العائم المدار راجع للضغوطات المطبقة من طرف الصندوق و ذلك ابتداءا من سنة 1994في إطار ما يسمى بالتعديل الهيكلي[14] .

و التساؤل المطروح هنا هو لماذا الاستمرار في تخفيض العملة إذا كان هذا لا يخدم تنافسية اقتصاد البلد؟

كون أكثر من 97% من الصادرات الجزائرية محروقات مسعرة بالدولار الأمريكي، ولا تتأثر بسعر الصرف بل نخضع لحصص منظمة الأوبك، أما بالنسبة للواردات فتترك الدينار في مستوياته المتدنية يعمل على ارتفاع أسعار المواد الأولية والتجهيزات ويزيد من عجز المؤسسات ، مما يؤثر بدوره على أسعار الواردات.

**1-2- نظام الرقابة على الصرف** : بعدما تطرقنا لنظام الصرف في الجزائر سوف نتطرق لكيفية الرقابة عليه و دواعي هذه الرقابة، حيث

بدأ العمل بمراقبة الصرف الأجنبي بعد الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1963 وذلك بهدف:[15]

- مراقبة التدفقات النقدية في السوق الدولية وتأثيراتها على الدينار قصد الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري.
- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات ذات الأولوية.
- ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة والتقليل من خروجها، ومن ثم الحد من تسرب رؤوس الأموال للخارج.

-حماية الواردات من المنافسة نظراً لغياب سوق الصرف داخل التراب الوطني مع اعتبار أن الدينارغير قابل للتحويل .

ويقصد بالرقابة على الصرف تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتقبة طبقا للمصالح الوطنية، وكذلك بالسهر على عمليات التنازل والحيازة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من طرف الأشخاص المقيمين بالخارج، فإجراءات الرقابة على الصرف تعني تقليص الفارق الكبير الذي يسجل بين الحاجة إلى الاستيراد والموارد التي تسمح بالدفع. وتخص الرقابة على الصرف كل التدفقات المالية بين البلد المعني وبقية العالم[16] أي أن الدولة تسعى من خلال فرضها للرقابة على الصرف إلى تحسين وترشيد اِستخدام ما هو متوفر لديها من العملات الصعبة وتوزيعها وفقاً للأوليات المحددة.

وتمكن عملية رقابة الدولة من ممارسة تأثير مباشر على عرض وطلب العملات الأجنبية، وعلى تحديد سعر صرف عملتها الوطنية، كما تهدف إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات ومحاربة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وغالباً ما تطبق بهدف تجنب تخفيض العملة أو أن تفرض مصاحبة له بغية ضمان نجاح العملية وإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، لكن هذه السياسة تحد من ممارسة نشاط الصرف، وبالتالي تساهم في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مما يساعد على ظهور سوق سوداء للصرف الأجنبي، ومن جهة أخرى إن الوضع سوف يتطور، نظراً لقلة وندرة العملة الصعبة، فيصبح البنك المركزي عاجزاً على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، هذا الأمر يدفع من يرغب الحصول على العملة الصعبة بشرائها بأعلى سعر ممكن، الشيء الذي يشجع مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلاً من السوق الرسمي.[17]

**2- تطور الميزان التجاري الجزائري :** يرى بعض الاقتصاديين أن توازن ميزان المدفوعات في الجزائر يعتمد أساساً على مداخيل المحروقات التي تمثل 98٪ من الصادرات الوطنية، وقد أثبت هذا الرأي الأزمة الحاصلة في سنة 1986 حيث سجل ميزان المدفوعات أكبر عجز له في هذه الفترة مقارنة بالسنوات الماضية و هو ناتج عن تدهور في الميزان التجاري غير أن حقيقة الأمر تنافي ذلك حيث لم يسجل الميزان التجاري أي عجز بل فائض في اِتجاه التناقص ويمكن القول

أن وجود العجز في ميزان المدفوعات راجع أساساً إلى العجز المسجل في الحساب الرأسمالي وليس في الحساب الجاري.

**2-1-هيكل الصادرات والواردات الجزائرية**

يعتبر الميزان التجاري أحد أهم أجزاء ميزان المدفوعات، ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات ومستوردات الدولة مع بقية دول العالم في فترة زمنية محددة، وتسمى هده العمليات بالعمليات المنظورة لكونها ملموسة مادياً.ومن خلال ما يأتي سنحاول تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري 1990 حتى2013. والجدول التالي يوضح هيكل كل من الصادرات والواردات الجزائرية وكذا تطور الميزان التجاري الجزائري من (1990-2004)

**جدول رقم (04): تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (1990-2003)**[18]

الوحدة: مليون دولار أمريكي

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1990 | 12964 | 8786 | 4178 |
| 1991 | 12330 | 6862 | 5468 |
| 1992 | 11510 | 8310 | 3200 |
| 1993 | 10410 | 7990 | -6949 |
| 1994 | 8890 | 9150 | -260 |
| 1995 | 1025 | 10100 | -9075 |
| 1996 | 13210 | 9090 | 4120 |
| 1997 | 13820 | 8130 | 5690 |
| 1998 | 10140 | 8630 | 1510 |
| 1999 | 12320 | 8960 | 3360 |
| 2000 | 21650 | 9350 | 12300 |
| 2001 | 19090 | 9480 | 9610 |
| 2002 | 18710 | 12010 | 6700 |
| 2003 | 24460 | 13320 | 11140 |

لا يختلف الميزان التجاري الجزائري في هيكله عن باقي الدول الأخرى، إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر، ويسجل موقعها في المعاملات الدولية، ويظهر

الدور الاستراتيجي للصادرات البترولية التي تمثل مصدر الايردات الأساسي للاقتصاد الجزائري، ففي سنة 1994 سجل الميزان التجاري عجزاً بقيمة 260 مليون دولار وبلغت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات 97.2٪، وفي هذه السنة تم تخفيض الدينار بنسبة 40.17٪، وكما هو مبين في النظرية الاقتصادية، فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض المستوردات وبالتالي تصحيح العجز في الميزان التجاري في المدى الطويل بسبب اِرتفاع أسعار السلع المستوردة مقارنة مع السلع المحلية، والجدول السابق يبين ذلك حيث تدهور وضع الميزان التجاري في المدى القصير و سجلت سنة 1995 عجزاً كذلك، لكن تحسنت وضعية الميزان التجاري في الأجل الطويل.

اِستفادت الجزائر سنة 1995 في ظل اتفاق القرض الموسع المنعقد مع صندوق النقد الدولي من قرض قيمته 116928 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مدته ثلاثة سنوات ساعد على إعادة التحسن إلى الميزان التجاري، كذلك ساعد ارتفاع أسعار البترول وتحسن قيمة الدولار في تحقيق اِنتعاش الميزان التجاري، نتيجة زيادة عائدات الصادرات من المحروقات.

والجدول التالي يوضح تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2003-2013).

**الجدول رقم (05): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2003-2013)**

الوحدة: مليون دولار

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات من المحروقات | 23990 | 31550 | 45590 | 53610 | 59610 | 77190 | 44420 | 56120 | 71660 | 70590 | 32820 |
| سعر البرميل من البترول | 28.96 | 38.66 | 54.64 | 65.85 | 74.95 | 99.97 | 62.25 | 80.15 | 112.94 | 111.05 | 108.6 |
| الصادرات خارج المحروقات | 470 | 660 | 740 | 1130 | 980 | 1400 | 770 | 970 | 1220 | 1220 | 680 |
| الصادرات الكلية | 24460 | 32220 | 46330 | 54740 | 60590 | 78590 | 08451 | 57090 | 09728 | 07471 | 64430 |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حصة الصادرات خارج المحروقات | %1.92 | %2.04 | %1.59 | %2.06 | %1.61 | %1.78 | %1.70 | %1.69 | %1.67 | %1.70 | %2.02 |
| حصة الصادرات من المحروقات | %98.07 | %97.92 | %98.40 | %97.93 | %98.38 | %98.21 | %98.29 | %98.30 | %98.32 | %98.30 | %97.97 |
| الواردات | -13320 | -17950 | -19860 | -20680 | -26350 | 0807-3 | -37400 | -38890 | 0396-4 | 51570- | 55020- |
| الميزان التجاري | 11140 | 14270 | 26470 | 34060 | 34240 | 52040 | 7780 | 00182 | 25960 | 20170 | 9410 |

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2003-2013)

يتبن من خلال الجدول السابق أنه إذا تحدثنا عن الصادرات الجزائرية فإننا نعني قطاع المحروقات الذي بقي مهيمنا بنسبة تتراوح ما بين (97%-98%) من الصادرات الإجمالية، مما يشكل تحدي كبير أمام السلطات الجزائرية للتحول إلى اقتصاد ما وراء النفط.

حيث نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات خارج المحروقات بقيت تمثل أهم مبيعات الجزائر وعززها على الخصوص ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، حيث ارتفعت قيمة وحدة صادرات النفط الخام الجزائرية إلى112.94 دولار للبرميل في عام 2011 مقابل 80.15 دولار في عام 2010 مما ساهم في ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات ، وفي عام 2009 شهدت الصادرات الجزائرية تراجع كبير بسبب تراجع أسعار البترول إلى 62.25 دولار للبرميل بسبب الأزمة العالمية و تأثيرها على الطلب العالمي للنفط، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فقد بقيت تشكل نسبة متواضعة تتراوح بين (1.6%-3.2%) من الحجم الإجمالي للصادرات .

فالميزان التجاري الجزائري شهد تطورا في الفترة (2003-2008) وهذا راجع لتطور الصادرات من المحروقات والارتفاع المستمر في أسعار النفط إلا أنه شهد تراجع ملحوظ في سنة 2009 وهذا راجع لتراجع الصادرات النفطية بسبب تراجع أسعار النفط نتيجة الأزمة العالمية،و في سنة 2010 عاد التحسن للميزان التجاري بعد تحسن أسعار النفط مع بداية تلاشي تأثيرات الازمة العالمية.

ومن الضروري تطوير الإنتاج وترقية الصادرات خارج المحروقات من أجل مواجهة التزايد في حصيلة الواردات والتي هي في تزايد مستمر خاصة مع الانفتاح الاقتصادي والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

والأشكال الموالية تبين وضعية وتطور كل من الصادرات والواردات الجزائرية من جويلية 2005 إلى غاية شهر أوت 2013.

**الشكل رقم (03):تطور الصادرات و الواردات الجزائرية (2005-2007)**

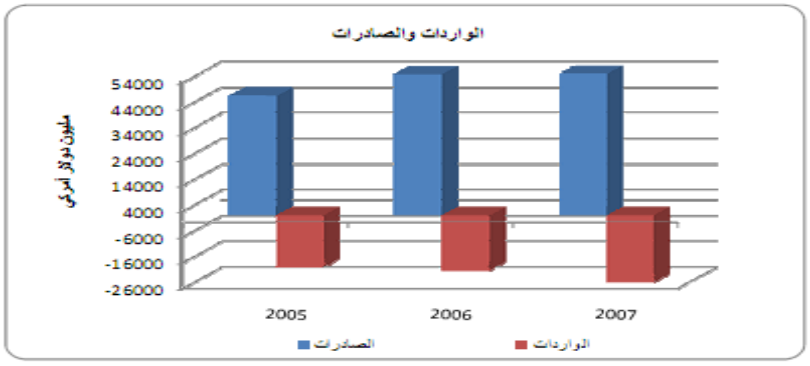


المصدر : التقارير السنوية لبنك الجزائر

**3- قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري:** بعد تحليلنا في الجانب النظري لتطور سعر صرف الدينار الجزائري وكذا تطور رصيد الميزان التجاري بالجزائر ، سنحاول في هذا المحور دراسة علاقة التغيرات الحاصلة في سعر الصرف على الميزان التجاري وذلك بهدف تحديد طبيعة العلاقة والوقوف على مدى استخدام سعر الصرف كأداة للسياسة الاقتصادية في الجزائر، وكذا مدى تطابق حالة الاقتصاد الجزائري مع النظرية الاقتصادية التي ترى أن الانخفاض في سعر الصرف يؤدي إلى تقليص العجز في الميزان التجاري، علما أن البيانات الإحصائية المتوفرة لدينا مقومة بالدولار الأمريكي، لذلك قمنا بالاختبار للتأكد من وجود علاقة في المدى الطويل بين التغيرات التي تحدث في سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي و التغيرات التي تحدث في رصيد الميزان التجاري، وذلك لأن معظم صادرات الجزائر يتم تحصيل إيراداتها بالدولار الأمريكي.

**3-1- التعريف بمتغيرات النموذج و اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:** يرتبط الميزان التجاري بعلاقة طردية مع سعر الصرف الاسمي حيث يعمل الارتفاع في سعر الصرف على انخفاض الأسعار المحلية وارتفاع الأسعار الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية وزيادة الطلب المحلي والأجنبي على المنتجات المحلية ومنه زيادة الصادرات.

**أولا: الصياغة الرياضية للنموذج** : بافتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل يمكن التعبير على الدالة بالصيغة التالية:

$$BC= f(TCN)$$

وبصيغة أخرى:

$$BC=\alpha+Btcn+\varepsilon$$

حيث:

BC: رصيد الميزان التجاري  α: الثابت

B: الميل الذي يحدد العلاقة بين المتغيرين.

TCN: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

$\varepsilon$: الخطأ العشوائي.

**ثانيا : دراسة وصفية لبيانات السلسلة المختارة و اختبار استقرار السلاسل الزمنية**

أ- **دراسة وصفية لبيانات السلاسل الزمنية المختارة :** أخذت بيانات الدراسة على أساس سنوي للفترة 1970-2013 وهي مقيمة بالدينار الجزائري وبالأسعار الثابتة وذلك بالأرقام القياسية بأخذ سنة 2000 كسنة أساس، وهذه البيانات أخذت من صندوق النقد الدولي FMI، وبنك الجزائر، حيث تتمثل متغيرات الدراسة في:

- متغيرة سعر الصرف الاسمي TCN: وهو عدد الوحدات من الدينار مقابل دولار أمريكي واحد.

**الشكل رقم (04): رسم بياني من مخرجات EVIEWSE لتطور سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري من 1970-2013.**

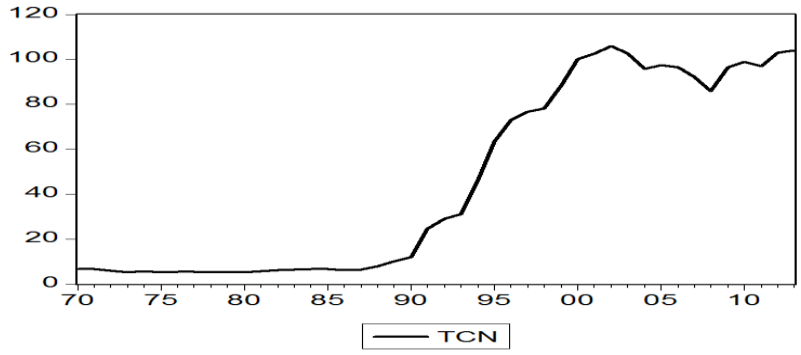


المصدر :إحصائيات FMI ، مخرجات Eviewse

1- متغيرة رصيد الميزان التجاري BC: عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الجزائرية.

**الشكل رقم (05): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري**

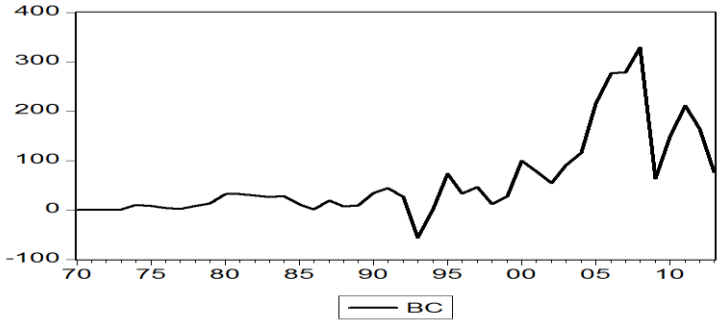


**المصدر**: إحصائيات بنك الجزائر، مخرجات Eviewse

ب- **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية** : لكي نتمكن من تقدير النموذج المقترح يجب أن تكون السلاسل الزمنية المختارة مستقرة، ولاختبار هذا الاستقرار سنستخدم الاختبارات التالية:

**1-اختبار الجذر الأحاديUnit Roots:** لإجراء اختبارات التكامل المتزامن يشترط أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، ولأجل ذلك نستخدم اختبار جذر الوحدة للحكم على استقرار على هذه السلاسل، ويهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات خلال فترة الدراسة ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبارين، وهما اختبار ديكي

فولر الموسع ADF واختبار Phillip- Perron (فيلب - بيرن1988 ) ولتحديد طول الفجوات الزمنية المناسبة سنستخدم معايير مثل:Akaike Info و Shwartz .

أ- **اختبار ديكي فولر الموسعADF:** يبين الجدول التالي نتائج اختبار ADF لكل سلسلة زمنية لكل متغير من متغيرات النموذج.

**الجدول رقم(06):نتائج اختبار ADF لكل سلسلة زمنية**

| النوع | القيم عند مستويات المعنوية % 1 %5 %10 | القيمة المحسوبة ADF | المتغيرة |
|---|---|---|---|
| ساكنة بعد الفروق الأولى | **-4.192337 -3.520787 -3.191277** | **-7.854624** | DBC |
| ساكنة بعد الفروق الأولى | **-3.596616 - 2.604867 -2.933158** | **-3.907393** | DTCN |

تشير نتائج الجدول أن متغيرات الدراسة تعاني من مشكلة عدم الاستقرار عند المستوى(level)، ولكنها تصبح مستقرة عند الفرق الأول أي تحتوي على جذر الوحدة ، بمعنى أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ، مما يعني أن السلاسل الزمنية تتحرك معا عبر الزمن ،و يتضح من خلال الجدول أن احتمال وجود الجذر الأحادي معدوم كما نلاحظ أن القيم المحسوبة أصغر من الجدولية عند مستوى معنوية 1% ،5% ،10%، ومنه نقوم برفض الفرض العدم $H_0$ ،وقبول الفرضية البديلة $H_1$ ، حيث أن السلسلة الزمنية BC مستقرة عند الفرق الأول بحد ثابت واتجاه عام، والسلسلة TCN مستقرة أيضا عند الفرق الأول بدون اتجاه عام و حد ثابت.

**الجدول رقم (07):نتائج اختبار PP لكل سلسلة زمنية**

| النوع | القيم عند مستويات المعنوية %1 %5 %10 | القيمة المحسوبة ADF | المتغيرة |
|---|---|---|---|
| ساكنة بعد الفروق الأولى | -4.192333 -3.520787 -3.191277 | -8.490251 | DBC |
| ساكنة بعد الفروق الأولى | -2.933158 -3.596616 -2.604867 | -3.863029 | DTCN |

تشير نتائج الجدول رقم(07):أن متغيرات الدراسة تعاني من مشكلة عدم الاستقرار عند المستوى(level)، ولكنها تصبح مستقرة عند الفرق الأول أي تحتوي على جذر الوحدة ، بمعنى أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، مما يعني أن السلاسل الزمنية تتحرك معا عبر الزمن ،ويتضح من خلال الجدول أن احتمال وجود الجذر الأحادي معدوم كما نلاحظ أن القيم المحسوبة أصغر من الجدولية عند مستوى معنوية 1% ،5% ،10%، ومنه فإن كل من السلسلتين الزمنيتين BC و TCNتستقر عند الفرق الأول بحد ثابت و اتجاه عام.

تنسجم هذه النتائج مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول، كما تتفق خاصية الاستقرار بعد أخذ الفروق الأولى لكل من سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري مع الدراسات التطبيقية الأخرى، ومن ثم فنتائج دراسة الاستقرار تشير إلى أنه إذا كانت توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الحقيقية الأساسية وفي ظل التأكد أن جميع المتغيرات لها نفس درجة التكامل -فسوف تقدم طريقة المربعات الصغرى العادية OLS وصفا ملائما يربط بين القيم المشاهدة لهذه المتغيرات في الأجل القصير ومسارها التوازني في الأجل الطويل، وفضلا عن ذلك فإن العلاقة التوازنية تعني أنه لا يمكن لأي من المتغيرات التحرك باستقلال عن الأخر، وهو ما ينقلنا إلى الخطوة التالية وهي إجراء اختبارات التكامل التي تختبر وجود علاقة توازنية طويلة لأجل بين المتغيرات الأساسية.

**3-2-اختبار التكامل المتزامن** : بما أن الشرط الأول للتكامل المشترك قد تحقق ، فإننا نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى OLS ،إذ لابد من دراسة استقرارية البواقي عند المستوى بواسطة اختبار ADF .

**أولا: اختبار استقرارية سلسلة البواقي**

**الجدول رقم (08):نتائج اختبار استقرارية سلسلة البواقي**

| النوع | القيم عند مستويات المعنوية %1 %5 %10 | القيمة المحسوبة ADF | |
|---|---|---|---|
| ساكنة عند الفرق الأول | **-3.520787-4.192337 -3.191277** | **-7.777448** | نموذج الدراسة |

بما أن قيمة ADF المحسوبة أقل من الجدولية عند مستوى معنوية 1% ،5% ،10%، ومنه نقوم برفض الفرض العدم وقبول الفرضية البديلة، حيث أن سلسلة البواقي مستقرة عند الفرق الأول بحد ثابت و اتجاه عام

وعليه نستنتج بأنه توجد علاقة تكامل مشترك بين سلسلة رصيد الميزان التجاري و سلسلة سعر صرف الدولار .

**ثانيا: اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل وجرا نجر (Engle- Granger Test)**

يبدأ اختبار انجل-جرا نجر للتكامل المشترك أولا بتقدير انحدار العلاقة طويلة المدى كالآتي:

$$BC=\alpha+Btcn+\varepsilon t$$

**الجدول رقم(09): اختبار العلاقة السببية بين سعر صرف و رصيد الميزان التجاري**

| الفرضيات "Null-Hypothesis" | عدد المشاهدات "Obs" | Fstatistic | الاحتمال Probability |
|---|---|---|---|
| D(bc)لا يسبب D(tcn) | 42 | 0.08506 | 0.9186 |
| D(tcn) يسبب D(bc) | | 3.68800 | 0.0346 |

المصدر :من إعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviewse

إن الهدف من هذا الاختبار هو معرفة من يؤثر على من؟ أي هل رصيد الميزان التجاري هو الذي يؤثر في سعر الصرف؟ أو سعر الصرف هو الذي يؤثر في رصيد الميزان التجاري؟ ومن خلال نتائج اختبار غرينجر للسببية يتضح أنه لا يمكن أن نقبل الفرضية القائلة بأن رصيد الميزان التجاري يؤثر على سعر الصرف(لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.91 وهو أكبر بكثير من 0,05)، كما أننا يمكن أن نقبل فرضية أن سعر الصرف يؤثر في رصيد الميزان التجاري عند مستوى معنوية 5% .

**ثالثا: تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS**

بعد التأكد من كون السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق الأول، ثم التحقق من أنها جميعا متكاملة تكاملا مشتركا،و عليه سنقوم بتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث أظهر تقدير النموذج بطريقة OLS باستخدام برنامج Eviewse النتائج التالية: **BC=-4.48+1.33tcn**

والجدول التالي يوضح معايير الأداء الخاصة بالنموذج.

**الجدول رقم (10 ): اختبار معايير الأداء للنموذج**

| المقاييس الإحصائية | $R^2$ | $\overline{R^2}$ | $F$ | T | DW |
|---|---|---|---|---|---|
| النموذج | 0.41 | 0.39 | 29.51 | 5.43 | 0.79 |

المعالم معنوية عند 5 % =α

- **معامل التحديد $R^2$=0.41**

هذا يعني أن التغير في رصيد الميزان التجاري يمكن تفسيره بنسبة 41% بسبب التغير في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وهذا يدل على ضعف الارتباط بين المتغيرين (bc و tcn)، وأن النموذج ليست له قدرة تفسيرية عالية، حيث أن 59% تفسر من خلال التغير في عوامل أخرى خارج النموذج.

- **معامل التحديد التوفيقي المعدل $\bar{R}^2$ =0.39**

يفضل الإحصائيون استخدام هذا المؤشر لكون معامل التحديد مغلطًا أحيانًا يزداد بزيادة المتغيرات ونجد أن معنوية الارتباط تشكل فقط نسبة39% .

- **اختبار فيشر F :(المعنوية الكلية للنموذج)**

بالعودة إلى جدول فيشر Fعند درجتي الحرية (k-1)و(n-k) و مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ نجد : $F_{TAB} = 1.69$ ،ولدينا قيمة فيشر المحسوبة $F_C = 29.51$ أي أن : $F_{\alpha<F_C}$ : ومنه نقبل الفرض البديل أي أن المتغير المستقل سعر الصرف يؤثر رصيد الميزان التجاري، وأن لمعادلة الانحدار المقدرة معنوية إحصائية.

**-اختبار ستودنت T:**

ونلاحظ من خلال قيم ستودنت أن القيم المحسوبة ة $T_C = 5.43$ أكبر من القيم المجدولة $T_B = 2.42$ وذلك عند مستوى معنوية 5% ، أي أن كل المعالم مقبولة إحصائيا.

-إختبار الارتباط الذاتي الاخطاء (DW):DW=0.79 بالتقريب 1 هذا يعني لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

**الخاتمة:**

قمنا من خلال هذه الدراسة بقياس أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1970-2013، حيث أظهرت النتائج أن جميع السلاسل الزمنية هي ساكنة

عند الفرق الأول بواسطة اختبار ADF و P.P، كما تم تقدير الدالة محل الدراسة بواسطة طريقة المربعات الصغرى OLS ، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– توجد علاقة طردية بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وتطور رصيد الميزان التجاري ، حيث أن المتغير المستقل(TCN) يفسر زيادة رصيد الميزان التجاري بـ بنسبة 41% فقط، أما النسبة الأكبر تفسرها عوامل خارجية غير مدرجة في نموذج الدراسة، هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ولكن بدرجة ضعيفة وهذا يتوافق مع الواقع الاقتصادي الجزائري، الذي يعتمد بدرجة أكبر على الصادرات من المحروقات المقيمة بالدولار الأمريكي.

– أما من الناحية الإحصائية والمعنوية الكلية للنموذج فقد أكدت مختلف الاختبارات والمقاييس الإحصائية معنوية النموذج واستقرارية المتغيرات المدروسة وعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

**توصيات الدراسة:**

– بما أن حوالي 98٪ من صادرات الجزائر هي من المحروقات تتجه معظمها نحو الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية، ومن أجل تحقيق نمو اقتصادي، توصي الدراسة بضرورة النهوض بالإنتاج الوطني وتنويعه جغرافياً وعدم الاعتماد على المحروقات والمواد الأولية.

– ينبغي البحث عن بديل للصادرات النفطية بتنويع مصادر الدخل وذلك بتوسيع القاعدة الاقتصادية و إقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية مالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل إلى جانب النفط.

– بالنسبة للواردات يمكن تقليل نسبتها، و ذلك بتشجيع الصناعة المحلية و ترقية القطاع الخاص، و تدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

**قائمة الإحالات والمراجع:**

[1] BOUCHETA Yahia, **Etude des facteurs déterminant du taux de change du Dinar Algérien**, Thèse pour l'obtention de doctorat Es-sciences en Sciences EconomiquesOption: Finance, UNIVERSITE ABOU-BAKR BELKAÎD TLEMCEN,2013-2014,p74.

[2] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1996، ص154-155-156.

3 بن قدور علي،دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر(1970-2010)،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة،جامعة تلمسان،الجزائر،2012-2013،ص127.

[4] Bouza Chabha, **L'histoire mouvementee du taux de change du DINAR** ,Bulietin d'information .N° 1+3. 1998. Université Mouloud MAMMERI deTizi-Ouzou , P,10.

5من إعداد الباحثة، بالاعتماد على :- التقرير الاقتصادي العربي الموّحد سبتمبر 2003، و
WWW.IMF.ORG; STAT.DAT.ALGERIA 21/05/2009.

6 بن قدور علي، مرجع سابق،ص145.

7 قارة ملاك،إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"عرض و مقارنة تجارب :المكسيك،تونس والسنغال"أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة،الجزائر،2010/2009،ص143.

[8]Adouka lakhdar ,**Modélisation du taux de change du dinar algérien à l'aide des modéles E C M** ,Thése pour obtention de doctorat Es-siences en Siences Economique,Option :Gestion,Univercite de Tlemcen,2010-2011,p134.

[9] محمود حميدات،مرجع سابق، ص156.

[10] Mohamed KENNICHE, Monnaie Surévaluée, Système des prix et dévaluation en Algérie,cahier du CREAD, N° 57, 2001.

11 محمد راتول، تحولات الدينار واشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع و التحديات،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف،الجزائر،ص245-246.

12 صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد،1996،ص.153

[13] Ali BENDOB et Kamel SI MOHEMMED, L'impact du taux de change parallèle sur la demande de la monnaie Cas de l'Algérie durant 1980-2010 : Etude économétrique, El-Bahith Review ,N 14 ,2014,p18.

14 آيت يحي سمير، التعويم المدار بين التصريحات و الواقع،مجلة الباحث،العدد2011،09،جامعة تبسة،الجزائر،ص.63

15 بربري محمد لمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر،2010-2011،ص224.

16محمود حميدات، مرجع سابق، ص171.

17ابن بوزيان محمد و آخرون، فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر، مجلة المناجمنت –جامعة تلمسان، العدد 01، 2002 ، ص216 .

[18] International Financiel Statistics, yearbook, 1999, 2001, 2002, 2003,Banque d'ALGERIE, Rapport, 2004.

# المحاسبة الزراعية الخاصية النوعية في النشاط والمبادئ والفروض

د.سالمي محمد دينوري . جامعة الوادي

**ملخص :**

إن النشـاط الزراعـي متعـدد ومتشـعب بدايـة مـن بـذر البذور حتى تنبت واقتناء الحيوانات ورعايتها وتسمينها واستغلال خيراتها كالحليب والعسل والصوف واللحوم وغيرها، كل ذلك يصاحبها مجموعة من المخاطر تختلف باختلاف نوع المنتج، كل ذلك خلق صعوبات محاسبية نظرا لعم الدقة واختلافات من حيث الطبيعة، إضافة إلى ارتفاع معدل المخاطرة، هذه الصعوبات لمحاسبية ليست على مستوى القيود المحاسبية وإنما على مستوى المبادئ والفروض.

**Summary:**

The agricultural activity and multi-forked of beginning sowing the seeds germinate until the acquisition of animals and nurtured and fattened and the exploitation of its resources such as milk, honey, wool, meat, etc., all accompanied by a group of risk Vary by product type, all that create accounting difficulties due Uncle accuracy and differences in terms of nature, in addition to the high risk rate, these difficulties are not at the level of accounting entries But rather on the level of principles and assumptions

**مقدمة**

يعتقد الكثيرون أن المحاسبة تعد من المجالات الفنية المتخصصة التي يقتصر فهما على المحاسبين، ولكن في الواقع الأمر نجد أن كل فرد يمارس المحاسبة يوميا بطريقة أو بأخرى، فالمحاسبة هي مجال المعرفة الذي يختص بقياس نشاط الوحدات الاقتصادية وتفسير وتوصيل المعلومات المالية المتعلقة به وعليه يمكن تطبيق هذه القواعد في أي نشاط، سواء كان بنكا أو مصنع أو متجر أو مزرعة، ففي كل الأحوال فأنت تتعامل مع مفاهيم محاسبية ومعلومات محاسبية.

**المبحث الأول: النشاط الزراعي والمحاسبة الزراعية**

**أولا:عموميات حول الزراعة :** تلعب الزراعة دورا كبيرا في اقتصاد الدولة باعتبارها قطاعا رائدا في التنمية الشاملة، لذلك تشجع الدول المشروعات الزراعية لذلك سنتطرق إلى معرفة أهم مفاهيم متعلقة بالزراعة وانعكاساته المحاسبية

1- **مفهوم الزراعة:** إذا أخذنا الزراعة بمفهومها الضيق نجد أن زراعة مشتقة من كلمتين agre أي الحقل أو التربة، وكلمة cultur أي العناية، وعلى هذا يمكن القول بان الزراعة هي

العناية بالأرض، أما المعنى الذي نقصده هنا فالزراعة تشمل جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية وتربية الحيوانات لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود، وتربية الدواجن والنحل ودودة القز وغيرها، وكذلك تشمل أي عمل لاحق يجرى بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه للمخازن أو الوسطاء، فالزراعة علم وفن ومهارة لاستثمار الموارد الطبيعية والبشرية، و أنها طريقة من طرق الحياة للحصول على مصدر رزق.

ويقصد بالزراعة أيضا تلك التي تقوم باستغلال نشاطات المشروعات الكبيرة التي تتخذ شكل شركات مساهمة أما المزارع الصغيرة فإن صغر حجم ما يمتلكه من الرقعة الزراعية إلى جانب قيامه بالعمل بنفسه أو مع أفراد أسرته واعتماده في اغلب الأحيان في معيشته على نتاج أرضه ومواشيه بالإضافة إلى انتشار الأمية بين المزارعين كل ذلك قد لا يشجع المزارع الصغير على لانتفاع بأهداف المحاسبة و إمساك الدفاتر[1]

من خصائص الزراعة أن الطبيعة تشترك مع المالك في العمل وأن جزءا كبيرا من إنتاجها يرجع الفضل فيه للطبيعة ويظهر ذلك للتربة التي يدفعها المستأجر للمالك والتي تتفاوت مع خصوبتها[2]

2- **مفهوم النشاط الزراعي:** يعرف مجلس معايير المحاسبة الدولي النشاط الزراعي بأنه إدارة المشروع البيولوجي والمحصول للأصول البيولوجية المعدة للبيع أو التحويل إلى محصول زراعي أو إلى أصول بيولوجية إضافية[3]

كما يتكون النشاط الزراعي في معناه الواسع من مجموعة العمليات الزراعية (الإنتاجية) البيولوجية التي يستهدف أحد أو بعض المجالات التالية:

- نشاط الاستزراع: ويتمثل في إنبات البذور والشتلات بهدف إنتاج المحصلات الحقلية كالحبوب والقطن والخضروات المختلفة والنباتات الطبية.
- نشاط التصنيع و تسويق المحاصيل: ويضم ذلك الفرع مختلف الصناعات الريفية الخفيفة كصناعة الألبان وعصر الزيتون وإنتاج الروائح والزيوت العطرية.

- نشاط الإنتاج الحيواني: وهو نشاط متعدد الفروع يتضمن تربية الماشية بغرض التسمين أو إدرار اللبن أو الإكثار، وكذا الحصول عل الصوف من الغنم، ويدخل في هذا المجال تربية الدواجن و عسل النحل.
- نشاط الاستصلاح: وهو ما يتضمن مشروعات تمهيد وتسويد وإعداد أراضي البور وجعلها صالحة للزراعة وما يتضمنه ذلك من مجالات الري والصرف والسدود.

3- **مفهوم التنمية الزراعية:** تطرق العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى مفهوم التنمية الزراعية، فقد عُرفت على أنها مجموعة من السياسات و الإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة في الإنتاج الزراعي بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني ومستوى معيشي مرتفع لأفراد[4]

4- **مفهوم الاقتصاد الزراعي:** يمثل علم الاقتصاد الزراعي احد العلوم الاجتماعية التي تقوم على دراسة النشاط الإنساني المتعلق بالنشاط الزراعي وعلاقة ذلك بالمجتمع، فهو يبحث في استخدام الموارد الطبيعية لإشباع حاجات المجتمع الإنساني من خلال العمليات الزراعية من هذا المنطلق نجد أن الدارس للاقتصاد الزراعي ما هو إلا دارسا للاقتصاد وان العالم بالاقتصاد الزراعي هو بالضرورة علما بالاقتصاد ويمكننا القول أن الاقتصادي الزراعي هو اقتصادي متخصص في الزراعة وهو يسعى إلى استخدام المنطق الاقتصادي لحل مشكلات القطاع الزراعي[5].

الاقتصاد الزراعي فرع من فروع الاقتصاد العام يبحث في المشاكل الاقتصادية المتعلقة بجهود الإنسان في مهنة الزراعة ويعتبر من فروع الاقتصاد التطبيقية لا أنه يقوم بتطبيق النظريات الاقتصادية على الفعاليات عمليا ويوضح العلاقة بين هذه الفعاليات والفعاليات الاقتصادية الأخرى وبهذا المفهوم تحول التفكير في المزرعة من وحدة بيولوجية إلى وحدة اقتصادية وربطها بالاقتصاد العام.[6]

5 - **مفهوم المؤسسات الزراعية:** المؤسسة الزراعية هي وحدة إنتاجية وقانونية يتوفر فيها ذلك القدر الكافي من عناصر الإنتاج لإنتاج محاصيل زراعية معينة يستعملها المزارع لاستهلاكه المباشر باستبدالها بسلع أو خدمات أخرى وبعبارة أخرى المزرعة هي مساحة من الأرض تستغل كليا أو جزئيا في الإنتاج الزراعي ويديرها شخص بمفرده أو بمساعدة غيره بغض النظر عن

المساحة، والكمية، والمكان ويصح أن تكون مساحة المزرعة مكونة من قطعتين متباعدتين أو أكثر ولكنها مرتبطة بإدارة واحدة ويمكن إجمال المكونات التي تتألف منها المزرعة بما يلي:

. الأرض . المباني . الآلات والأدوات الزراعية . القوى المحركة سواء أكانت حيوانية أو ميكانيكية . حيوانات الإنتاج . عمال المزرعة . رأس المال الثابت والمتداول

. الإمكانية الإدارية

6- **المحاسبة الزراعية:** هي تطبيق لقواعد المحاسبة البحتة وطرقها على العمليات الزراعية، فهي نوع من المحاسبة التطبيقية ومن الضروري قبل قيام بالمحاسبة الزراعية معرفة قواعد المحاسبة البحتة ومعرفة العمليات الزراعية وكذلك معرفة مختلف المصطلحات الفنية المستعملة في الزراعة حيث أن النشاط يشمل عدة عمليات يحتاج كل منها إلى تنظيم حسابي خاص وأهمها المنتجات النباتية، المنتجات الحيوانية[7]

ولقد عرف المعيار المحاسبي الدولي[8] رقم 41 النشاط الزراعي على أنه إدارة المنشأة للتحول البيولوجي للأصول البيولوجية برسم البيع إلى إنتاج زراعي أو أصول بيولوجية إضافية، ويتألف التحول البيولوجي من عمليات النمو والفقدان والإنتاج والتوالد التي تسبب تغيرات كمية أو نوعية في الأصول البيولوجية أما الأصول البيولوجية فهو حيوان حي أو نبات، ويعرف الإنتاج الزراعي على أنه الإنتاج المحصود من الأصول البيولوجية الخاصة بالمنشأة، ويصف المعيار أيضاَ المعالجة المحاسبية للأصول البيولوجية خلال فترة النمو والفقدان والإنتاج والتوالد وكذلك المعالجة المحاسبية للقياس المبدئي للإنتاج الزراعي في وقت الحصاد، وبالتالي فإن نظام محاسبة التكاليف في المنشآت الزراعية لا يختلف عنه في أية منشأة اقتصادية أخرى صناعية كانت أم تجارية أم خدمية وهي قياس التكلفة وتصميم الخدمات والتخطيط والرقابة.

**ثانيا: مميزات المحاسبة الزراعية:** الزراعة في الواقع هي صناعة من نوع خاص، فالمزرعة تنتج حبوبا أو ينتج المصنع الصلب والأحذية والأقمشة. إلا أن أهم عنصر في ثمن تكلفة معظم المنتجات الزراعية هو العمل. ومن هذا يتضح لنا أن المحاسبة الزراعية أكثر تعقيدا من المحاسبة الصناعية والحقيقة إن المحاسبة من الوجهة النظرية هي محاسبة صناعية إلا أنها أكثر احتياجا إلى الدقة والعناية بسبب أهمية عنصري العمل والمصروفات وعدم أهمية المواد الأولية التي هي أسهل تحديدا في ثمن التكلفة.

. وتظهر لنا هذه الصعوبة بشكل واضح من الخصائص الآتية التي تميز الزراعة عن الصناعة والتجارة، عدد المنتجات في المزرعة أكثر منها في المشروع الصناعي على العموم.

. تعطي بعض الأصول عدة منتجات مثل البقر والجاموس و(عجول، ألبان، لحوم سماد) القمح (حبوب، تبن، وقش) الماشية (صوف و الألبان ولحوم وإنتاج عن طريق التناسل).

. تستهلك بعض المنتجات الزراعية داخل المزرعة كالغلال و اللحوم والخضروات وغيرها . فيجب مراقبة هذا الاستهلاك لتسوية مختلف الحسابات.

. يصعب تحديد كمية وقيمة المنتجات المستهلكة بهذه الكمية بدقة.

تدفع أحيانا مكافأة العمال عينا دون دفع النقود فمثلا تعطي لهم محاصيل زراعية أو تعطي لهم أراضي لزراعتها نظير أجرهم أو يقدم لهم الغذاء من المنزل ومن الصعب توزيعها بنسبة ما بدقة (العزق الحرث السماد البزل ) غذاء الماشية بينها وبين إنتاجها[9].

**ثالثا: فوائد المحاسبة للمزارع** : هناك فوائد عديدة يمكن أن يجنيها المزارع إذا ما حتمنا عليه ضرورة مسك سجلات حسابية وهذه الفوائد هي :

_ يستطيع المزارع بواسطة سجلاته من تحديد مركزه المالي في أي وقت يريد لمعرفة مقدار رأس ماله.

_ تظهر السجلات معلومات تامة مفصلة عن الدائمين والمدينين كما أنها تعطي معلومات وافية لذلك يستطيع اكتشاف الاختلاس والتلاعب.

_ يستطيع مقارنة نتائج المدد الزراعية وعمل إحصائيات مفيدة في مختلف أبواب المصروفات والدخل للاستفادة منها في تنظيم شؤون الزراعة والتخلص من الإسراف والتبذير.

_ تساعد سجلات المزارع في تقدير ضريبة الدخل حيث يستدل منها فيما إذا كانت الضريبة عادلة أم لا للمطالبة بحقوقه فيما إذا حصل غبن.

_ يستطيع المزارع معرفة نتيجة أعماله فيسير على علم ومعرفة.

_ تظهر السجلات مقدار مصروفات السماد وقيمة البذور والمبالغ المصروفة على الإصلاحات العقارية وعلى ذلك تؤدي السجلات أكبر خدمة للمستأجر.

**المبحث الثاني: خصائص النشاط الزراعي وانعكاساته المحاسبية وأهم مشاكل محاسبة الأصول البيولوجية**

إن أهم مميزات النشاط الزراعي وخصائصه وانعكاساته المحاسبية وأهم مشاكل محاسبة الأصول البيولوجية تظهر من خلال

1- **تعدد المنتجات الزراعية:** فغالبا ما تقوم الوحدة الإنتاجية الزراعية (المزرعة) بإنتاج عدة منتجات في وقت واحد مثلا إنتاج الماشية في مزرعة اللحوم، ألبان، صوف، جلود أسمد ونتاج محصول القمح وحبوب وتبن وقش ونتاج الدواجن ولحوم وبيض وأفراخ ....الخ وقد تكون هذه المنتجات المتعددة ذات قيم بيعيه متفاوتة لذا فمن الضروري تحديد تكلفة كل منتج بشكل صحيح من خلال توفر النظام التكلفة الملائم للنشاط الزراعي خصوصا وأن ظاهر التكاليف المشتركة بين المنتجات تتطلب توزيعها استنادا إلى أسس علمي وصحيحة كل هذا يهدف إلى تحديد تكلفة كل منتج بشكل دقيق بحيث تتمكن الوحدة الإنتاجية الزراعية من اتخاذ القرارات الهامة التي من شأنها التوسع في إنتاج بعض المنتجات أو التقليل من إنتاج البعض الآخر.

2- **موسمية الإنتاج الزراعي:**حيث تتميز الغالبية العظمى من المحاصيل الزراعي بموسمي الإنتاج أي يتم زراعة المحاصيل وحصادها في مواسم معينة من السنة ولا يمكن في مواسم أخرى وهذه الخاصية ستؤثر على حجم العمل المحاسبي الذي يزداد استخدامها في موسم الزراعة ويقل أو يتحدد في موسم آخر ..كما بترتب على خاصية الموسمية في الإنتاج الزراعي موسمية الدخل للمزرعة حيث تحصل المزرعة على دخلها وبشكل كبير في نهاية الموسم الزراعي فقط وليس على مدار السنة.

3- **ضخامة قيمة الخدمات التسويقية والتخزينية:** يترتب على خاصية موسمية الإنتاج الزراعي ظهور الحاجة الملحة للاستعانة بالخدمات التسويقية التخزينية كوسيلة لاستقبال المنتجات الزراعية وتنظيم تدفقها للأسواق حسب الحاجة بحيث تضمن عدم تدفقها كلها مرة واحدة في نفس الوقت مما يؤدي إلى هبوا سعارها إلى مستويات تقل كثير عن تكاليف إنتاجها ,كما تتصف غالبية المنتجات الزراعية بقابليتها للتلف وبدرجات متفاوتة . فالقطن والحبوب محاصيل بطيء التلف بينما نجد الفواكه والخضر منتجات الألبان سريع التلف الأمر الذي يدفع إدارة المنشأة الزراعية إلى توفير المخازن الجيدة وتوفير وسائل تسويقية قادرة على التخفيف من ظاهرة التلف في المنتجات . إن كل ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف تسويق وخزن المنتجات الزراعية ارتفاعا كبيرا بحيث يعوق ومن كثير من الحالات تدفق هذه المنتجات الزراعية من مناطق إنتاجها إلى مناطق استهلاكها.

**4- صعوبة تقدير الإنتاج الزراعي مقدما:** ويتأثر الإنتاج الزراعي كما ونوعا بالعديد من العوامل الخارجية حيث تلعب العوامل الجوية (الحرارة والبرودة والأمطار) والعوامل البيولوجية كالآفات الزراعية دورا كبيرا في هذا المجال ويترتب على هذه الخاصية صعوبة تقدير كميات الإنتاج المنتظر للاستعانة بما في وضع الموازنات التخطيطية طويلة الأجل ولكن هذه الصعوبة يمكن تجاوزها من خلال وضع موازنات تخطيطية لفترات قصيرة الأجل مثل السنة المالية أو الدور الزراعية.

**5- تداخل الأنشطة الزراعية بعضها مع البعض الآخر:** فمخرجات بعض الأنشطة الزراعية يمكن أن تكون مداخلات لأنشطة زراعية أخرى فمثلا منتجات حقل الحنطة والشعير يمكن أن تكون مداخلات (مواد أولية) لمعمل العلف في نفس المزرعة ومنتجات هذا المعمل تصبح مداخلات لنشاط الإنتاج الحيواني (ماشية دواجن) وبالعكس مثلا ما ينتج من النشاط الحيواني من أسمدة عضوية ستستخدم لزيادة خصوبة الأرض وهكذا ... إن هذا التداخل بين الأنشطة الزراعية يتطلب وجود نظام محاسبي قادر على احتساب تكاليف كل نشاط زراعي في المزرعة (كل منتج) وبشكل دقيق يهدف معرفة نتائج كل نشاط (ربح خسارة) ويهدف التخطيط بشأنه واتخاذ القرارات اللازمة للتأكيد على الأنشطة الرابحة في الزراعة والعمل على تفادي الخسائر الحاصلة في الأنشطة الأخرى.

إمكانية تغيير تبويب الأصول الزراعية الحيوانية من أصل ثابت إلى متداول إلى ثابت باختلاف الغرض من اقتنائها.

**6- مشاكل محاسبة الأصول البيولوجية:**

*- أن الزراعة ذاتها تتعرض للإصابة بالآفات الزراعية نتيجة الظروف الطبيعية وتأثيرها بالرغم من اهتمام ورقابة العنصر البشري لها وبالتالي فإن الطبيعة تعتبر شريك المزارع في أرضه فهي صديق له إذا أفادته وعدو له إذا أصابته أن تغير الأحوال الطبيعية من عام لآخر يؤدي إلى تغير في نتائج كل زارعة وبالتالي تصعب المقارنات بالإضافة إلى ما تقدم

*- إن السنة الزراعية تتكون من دورات زراعية متتابعة لكل منها الإنتاج الزراعي المناسب وهو ما يحد من فعالية المحاسبة في تحقيق أهدافها

*- إن المواد المستخدمة في المزارعة مثل البذور هي ذاتها ناتج زراعة سابقة وهو ما يستلزم وضع أسس ومفاهيم لمشاكل التقويم

*- كذلك تستخدم المحاصيل في تغذية الحيوانات داخل المزرعة الأمر الذي يستلزم ضرورة تحديد الإيرادات والنفقات لكل نشاط

*- أما فيما يتعلق بعنصر الأجور.إن الأجور قد تدفع أحيانا عينا أو محاصيل سابقة كما أن صاحب الأرض الزراعية غالبا ما يستخدم أولاده وزوجته وأقاربه في خدمة الأرض الأمر الذي يصعب معه تحديد تكلفة العمل.

*- ارتفاع تكاليف الخدمات التسويقية لسرعة التلف التي تتعرض لها المنتجات الزراعية أو لضخامة حجم المنتج وبطئ تسويقه، كما تظهر صعوبة في توزيع المصروفات المشتركة في حالة تعدد المنتجات.

إن أسس تقييم الزراعة القائمة أو الأصول الحيوانية، غالبا ما تتطلب الحكم الشخصي.

**المبحث الثالث الافتراضات الحاسبية في المؤسسات الزراعية:**

تقوم المحاسبة عموما على مجموعة من الافتراضات و المبادئ المحاسبية لتي تسهل في أداء وظائفها وتبسط من إجراءاتها

**أولا الفروض المحاسبية:** ويفترض المحاسبون الفروض الأساسية التالية

**1- فرض استقلال الوحدة المحاسبية:** يفترض المحاسب أن المشروع يستمر في أعماله إلى ما لا نهاية ويعتبر هذا الفرض أساسا لقيام المحاسب بتقييم الأصول بقيمتها التاريخية دون القيمة الاستبدالية طالما أن المشروع مستمرا في أعماله .

**2- فرض ثبات القياس النقدي:** يفترض المحاسبون أن النقدية هي وحدة لقياس الملائمة لتحديد قيمة العمليات. كما يفترضوا ثبات القوة الشرائية للنقود على مر الزمن أي أن المحاسب لا يأخذ في الاعتبار التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار وهذا الفرض يضع حدا على المعلومات المحاسبية النقدية ولذلك تظهر العديد من الآراء التي تنادي بالمحاسبة على أساس التغيرات في المستوى العام للأسعار .

**3- فرض الفترات المحاسبية:** طالما أن المشروع مستمر في أعماله فإن الأمر يتطلب معرفة نتيجة نشاطه من ربح أو خسارة الانتظار حتى يتم تصفية أعماله. ولكن المستثمرين والجهات الحكومية يرغبون في معرفة نتيجة النشاط على فترات دورية. لذلك يفترض المحاسب أن حياة المشروع مقسمة إلى فترات قد تكون شهرا أو ربع سنة. ويتم إعداد حسابات ختامية

لهذه الفترة ومركز مالي للمنشأة ويفضل أن تكون الفترة المحاسبية سنة حتى يسهل تحديد صافي الدخل عنها.

**ثانيا المبادئ المحاسبية:** نعرض فيما يلي المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما:

**1- مبدأ التكلفة التاريخية:** يتم تسجيل العمليات المحاسبية التي تتم نتيجة عملية تبادل على أساس تكلفة الاقتناء أي التكلفة وقت التعاقد" التكلفة التاريخية " التي تعتبر الأساس السليم للمحاسبة عن الأصول المملوكة والالتزامات. ويبرر المحاسبون استخدام هذا المبدأ كأساس للمحاسبة لممتلكات والتزامات المشروع حيث يمكن تحديدها بمستند موضوعي وقت الاقتناء. رغم توافر الدقة والموضوعية في القياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية، إلا أن القيم التاريخية تصبح غير واقعية وتواجه عدة انتقادات، خصوصا في حالة التضخم[10]، إن تطبيق هذّا المبدأ يواجه مجموعة من الصعوبات لعل أهمها إن المواشي يتم اقتنائها بالقيمة العادلة وبيعها يتم بنفس الطريقة وكذلك المر للمناحل والمسامك والمشاتل وبتالي يصعب تطبيق هذا المبدأ في المحاسبة الزراعية.

**2- مبدأ تحقق الإيراد:** تتحقق الإيرادات في الوقت الذي تنتقل فيه السلعة أو الخدمة إلى المستهلك بالبيع. ويتطلب الأمر وجود دليل موضوعي لإثبات تحقق الإيراد ففاتورة المبيعات مثلا تعتبر دليلا على تحقق الإيراد بوجود عملية اكتساب الإيراد. ويلاحظ أنه قد يتحقق الإيراد بالإنتاج كما في مناجم الذهب مثلا، ولا يتوقف الإيراد على تحصيلهن أو عدم تحصيله إن هذا المبدأ لا يمكن تطبيقه بطريقة مطلقة لان هذا المبدأ مرتبط بمبدأ الاستحقاق إلا أن المحاسبة الزراعية تعتمد في الأكثر الأحيان على مبدأ النقدية لأن المزارع في أكثر الحالات يبيع منتوجه من أجل تمويل عملية الحصول على الأسمدة والمواد الأولية.

**3- مبدأ المقابلة:** يتم تحديد الإيرادات الخاصة بالفترة والمصروفات التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات. ويشير الاصطلاح إلى العلاقة بين عناصر الإيراد المحقق والمصروفات سواء تم تحصيلها أو لم تحصل بعد المهم أنها تخص الفترة موضوع القياس المحاسبي من الصعب تطبيق هذا المبدأ في المحاسبة الزراعية لان بعض المصروفات لا يقابلها إيراد مثلا تسميد التربة مثلا في زراعة النخيل فن عملية التسميد و التي تكون مكلفة تخص عدة سنواتكم أن بعض الغلال والحشائش تكون غلتها فير متعلقة بدورة .

**4- مبدأ الموضوعية:** يعني هذا المبدأ البعد عن الحكم الشخصي أي لن يكون هناك مجالا للحكم الشخصي عند أداء العمليات المحاسبية أي لا بد من توافر دليل موضوعي في شكل مستند يخص الوحدة المعاملات المحاسبية ومن أمثلة الموضوعية تسجيل قيمة العمليات المالية على أساس الفعلية وقت حدوثها. والجدير بالذكر أن بعض الأرقام التي تظهر بالميزانية لا تعتبر دائما عن حقائق، مثل تقدير قيمة الديون المشكوك فيها وتقدير القيمة البيعية للمخزون....

**5- مبدأ الإفصاح:** يجب أن تظهر القوائم المالية كافة المعلومات التي تعتبر ضرورية ومكملة لتعبير عن مدى صدق هذه القوائم في إيضاح نتيجة نشاط المشروع. ولذلك يقترن بهذه القوائم والملاحظات والتحفظات التي تعبر جزءا أساسا من القوائم المالية.

**خلاصة:**

إن الخصائص النوعية التي تتميز بها المحاسبة الزراعية نابعة من كونها نشاط يختلف عن أي نشاط تجاري أو صناعي فهي ولى الرغم من التقدم التكنولوجي مازال عنصر البشري له أهمية كبرى، ما ن الطبيعة له دور كبير في العملية الانتاجية ففي كثير من المنتجات ومن بينها النخيل والموز تعتمد على الطقس كما ن كل المنتجات قد تكون موسمية وليس لها علاقة بمبدأ الدورية، هذا مما أدى أن الفروض والمبادئ المحاسبية تحدث عنها استثناءات تنبع من طبيعة هذا النشاط.

**الهوامش والاحالات:**

[1] محمد حسين الجزايري، وآخرون، المحاسبة الزراعية، ملزمة الطبع والنشر ،مصر 2000، ص:.13

[2] خيرت ضيف،المحاسبة والتكاليف الزراعية، دار النهضة العربية، لبنان، 2010،ص:7.

[3] احمد حلمي جمعة، محاسبة الأصول البيولوجية،ط1، الأردن،2013،ص:50.

[4] غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي ،الجزائر -3- 2011-2012، ص :8.

[5] على جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1 ،الأردن، 2009،ص :5.

[6] عبد الوهاب مطر الداهري أسس مبادئ الاقتصاد الزراعي مطبعة العاتي ط1 العراق 2006 ،ص: 31.

[7] عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سبق ذكره ص167

[8]حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعايرها، جامعة دمشق، سوريا،2012، ص:305.

[9] عبد الوهاب مطر الداهري ،مرجع سبق ذكره ،ص: 383 _384_387.

10 رضوان حلوة حنان وأخرون أسس المحاسبة المالية ،ط1، دار حامد، الأردن،2004، ص:38

# أزمة الرهون العقارية الأمريكية _ Subprime _:جذورها، أسبابها وتداعياتها على الاقتصاد الدولي والاقتصاد الجزائري

أ . قلـي محمد – جامعة بومرداس

**ملخص :**

واجه الاقتصاد العالمي في العشرية الماضية أزمة مالية حقيقية هددت اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث بدأت بوادرها في سنة 2007 واستمرت تداعياتها إلى يومنا هذا، وامتد تأثيرها ليشمل جميع الاقتصاديات العالمية، بما فيها الاقتصاد الجزائري، حتى ولو تفاوت تأثيرها على حسب حالة الارتباط والاندماج الاقتصادي. على هذا الأساس يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على أهم جذور وأسباب هذه الأزمة، وكذا تداعياتها على الاقتصاد العالمي بوجه عام، وعلى الاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص.

الكلمات المفتاحية: الأزمات المالية، أزمة الرهن العقاري، التوريق، المشتقات المالية.

**Abstract:**

Faced the global economy in the past decade a real financial crisis that threatened the economies of developed and developing countries alike, where it began harbingers in 2007 and continued its repercussions to this day, and their influence extended to include all global economies, including the Algerian economy, even though the disparity impact by link state on and economic integration. On this basis, this article aims to highlight the most important root causes of this crisis, as well as its impact on the global economy in general, and on the Algerian economy in particular.

Keywords: The financial crisis, mortgage crisis, securitization, financial derivatives.

**المقدمة:**

تعتبر الأزمات المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ أوت 2007 من أسوء الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية. خاصة بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال.

إن الأزمات المالية العالمية الراهنة هي نتاج تداعيات أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة الأمريكية في تسديد ديونهم للبنوك، وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي، كما وصلت تبعاتها إلى اقتصاديات أوروبا وآسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية. ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة القروض الرهنية التي ظلت تتراكم تحت السطح حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية.

1. **جذور أزمة الرهن العقاري Subprime :** تعتبر القروض العقارية الرهنية عقود استدانة معيارية ما بين المقترض الذي يمثل مشتري الملكية أو العقار والمقترض الذي قد يكون مؤسسة مالية أو غير مالية، والتي يتمثل دورها في تأمين السيولة الضرورية لشراء العقار.[1]

يعتبر تملك العقار بمثابة الضمان من أجل الحصول على تمويل، بحيث يمكن للمؤسسة المقرضة أن تتقدم بتحفظ على هذه الملكية وقد يصل الأمر إلى غاية حجز العقار في حالة عدم تسديد القرض.

في مطلع القرن الماضي، ومع التوسع الكبير في قيمة الأصول وفي مقدمتها العقارات، كانت السيولة تمثل مشكلة لدى البنوك والمؤسسات المالية، بمعنى أن لديها فوائض هائلة للسيولة يمكن أن توجهها إلى قطاع العقارات وقبل عامين أو ثلاثة من حدوث الأزمة لم تخل وسيلة إعلام من إعلانات عن سماسرة قروض عقارية يقدمون أفضل أسعار الفائدة دون الحاجة إلى أي ضمانات.

شجع هذا التيسير الائتماني إقبال الأمريكيين أفرادا وشركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار طويل الأجل أو المضاربة. واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن البنوك أصبحت تمنح قروضا حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة وبدون وجود ضمانات حقيقية على قدرتهم على تسديد القرض في المستقبل. ولكن البنوك لم تكتف بالتوسع في هذه القروض الأقل جودة، بل استخدمت المشتقات المالية لتوليد مصادر جديدة للتمويل وبالتالي للتوسع في الإقراض، ثم ترفع قيمة العقار، فيحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر العقار، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة

الثانية. ومن هنا جاءت التسمية بأنها الرهون الأقل جودة أو عالية المخاطرة Subprime » « Mortgage لأنها رهونات من الدرجة الثانية، وبالتالي فإنها معرضة أكثر للمخاطر إذا انخفضت قيمة العقارات. ومن الطبيعي أن تقود هذه السهولة في تمويل شراء المنازل إلى تزايد الطلب عليها وزيادة أسعارها، وهذا ما حصل بالفعل في السنوات التي سبقت الأزمة حيث ارتفعت أسعار المنازل لمستويات عالية جدا حتى تشكل في سوق العقارات ما يعرف بظاهرة الفقاعة، أي ارتفاع الأسعار لحدود ليس لها علاقة بقيمة البيوت الحقيقية. ولقد انفجرت الفقاعة عندما تزايد عدد غير القادرين على تسديد الأقساط الشهرية للبيوت التي اشتروها وأخذت مؤسسات الرهون العقارية تسترد تلك البيوت وتبيعها مما قاد لانخفاض أسعارها. وعندما وصل انخفاض الأسعار في بعض المناطق لحدود 30% بلغت خسائر تلك المؤسسات درجة قادتها لإعلان إفلاسها.

ومع ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية الأمريكية تدريجيا من 1% في عام 2004 إلى 5% في عام 2007 نتيجة لارتفاع قيمة الدولار، وحتى تستطيع البنوك تمويل احتياجاتها فرضت على زبائنها شروطا صارمة، وكانت النتيجة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ المقترضون في مواجهة مشكلة عدم القدرة على السداد بسبب ارتفاع قيمة التزاماتهم للبنوك، ويعود سبب ارتفاع هذه الالتزامات إلى سعر الفائدة المرتفع بشكل رئيسي، مما دفع جزءا كبيرا منهم إلى عرض عقاراتهم للبيع من أجل سداد ديونهم.

خلال هذه الفترة ارتفعت نسبة العقارات المعروضة للبيع إلى حدود غير مسبوقة، وكنتيجة طبيعية للعرض الزائد دون زيادة مقابلة في الطلب بدأت أسعار العقار بالانخفاض في الولايات المتحدة بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

تزايدت الفقاعة العقارية الأمريكية حتى وصلت إلى ذروتها فانفجرت في صيف 2007، حيث انخفضت قيمة العقارات ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة. وفقد أكثر من مليوني أمريكي أصولهم وملكياتهم العقارية المرهونة وأصبحوا مقيدين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم، ونتيجة لتضرر البنوك الدائنة نتيجة عدم سداد المقترضين لقروضهم انخفضت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها.

2. **أسباب الأزمة المالية العالمية:** يتضح جليا من التحليل السابق لجذور الأزمة أن القطاع المصرفي والقطاع المالي بصفة عامة ساهما بشكل رئيسي في تبلور الأزمة، ويعود ذلك إلى

إسراف المؤسسات المالية في إصدار الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني. ومع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية، زاد عدد المدينين، وزاد بالتالي حجم المخاطر إذا عجز أحدهم عن السداد. وهناك عنصرين متكاملين يمكن الإشارة إليها يمكن أن يفسرا هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية.[2]

- أولا، زيادة حجم المديونية أو ما يطلق عليه اسم الرافعة المالية Leverage، ويعني ذلك أن هناك نوعين من الأصول، أصول تمثل الملكية وأصول تمثل مديونية. فأما الأصول التي تمثل الملكية فهي أساسا ملكية الموارد العينية من أراضي ومصانع وشركات، وهي تأخذ عادة شكل أسهم، وبالنسبة لهذا الشكل من الأصول المالية فهناك عادة حدود لما يمكن إصداره من أصول للملكية، حيث أنه لا يمكن المبالغة في إصدار أسهم بقيم مالية مبالغ فيها عن القيمة الحقيقية للأصول التي تمثلها، ولكن يظل الأمر محدودا، لأنه يرتبط بوجود هذه الأصول العينية. أما بالنسبة للشكل الثاني من الأصول المالية وهو المديونية، فيكاد لا توجد حدود على التوسع فيها. وقد بالغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه الأصول، وكانت التجارب السابقة قد فرضت وضع حدود على التوسع في الاقتراض.

ومن هنا فقد استقرت المبادئ السليمة للمحاسبة المالية أو ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية " IAS " على ربط حدود التوسع في الاقتراض بتوافر حد أدنى من الأصول المملوكة، فالمدين يجب أن يمتلك حدا أدنى من الثروة حتى يستدين، وأن يتوقف حجم استدانته على حجم ملكيته للأصول العينية.

حددت اتفاقية " بازل 2 " للرقابة على البنوك حدود التوسع في الإقراض للبنوك بأن لا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك، فالبنك لا يستطيع أن يقرض أكثر من نسبة محددة لما يملكه من رأس مال واحتياطات، وهو ما يعرف بالرافعة المالية. هناك الكثير من البلدان لم تكن متبعة بشكل تام لإطار " بازل 2 " عند حدوث الأزمة المالية العالمية في أوت 2007.

رغم أن البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية في ضرورة احترام هذه النسب، فإن ما يعرف باسم بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية لا تخضع لرقابة البنك المركزي. ومن هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من 60 ضعف حجم رؤوس أموالها كما في حالة

بنك UBS ويقال أن الوضع بالنسبة لبنك Lyman Brothers كان أكبر، وهذه الزيادة الكبيرة في الإقراض تعني مزيدا من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث بالنسبة لأزمة القروض العقارية.

- ثانيا، في زيادة واتساع الأصول المالية هو نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة، حيث تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية ولكن هذه الرقابة تضعف أو تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الملاءة الائتمانية، وبالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية.

من الأسباب الأخرى التي أدت إلى هذه الأزمة العجز في الميزان التجاري، حيث منذ سنة 1971 لم يسجل الميزان التجاري أي فائض، بل عجز يزداد سنويا وصل في عام 2006 إلى 758 مليار دولار. ويعود السبب الأساسي إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الاستهلاك. كما أن العجز في الميزانية لا يزال مرتفعا حيث قدر في ميزانية 2008 بمبلغ 410 مليار دولار أي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما أظهرت إحصائيات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الديون الحكومية من 4.3 تريليون دولار في عام 1990 إلى 8.4 تريليون دولار في 2003 وإلى 8.9 تريليون دولار في 2007. وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64% من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة. ويعادل حجم الديون عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية، وثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية.[3]

ارتبطت بوادر الأزمة بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها خاصة في ظل التغاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم على السداد، وتفاقمت تلك الأزمة مع حلول النصف الثاني من عام 2007، حيث تكبدت أهم مؤسستين للرهن العقاري وهما فاني ماي وفريدي ماك خسائر بالغة قدرها 6.6 تريليون دولار.[4]

يمكن الإشارة إلى أن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خفض أسعار الفائدة إحدى عشرة مرة من 6.5% في ماي 2000 إلى 1.75% في ديسمبر 2001، ثم إلى 1% في 2003 هذه السياسة التوسعية أدت إلى ارتفاع أسعار العقارات بأكثر من 30% بين عامي 2002 و2005، ومع بداية سنة 2006 وحدوث حالة من التشبع التمويلي العقاري عاد الاحتياطي الفيدرالي لإتباع سياسة نقدية انكماشية كآلية للمحافظة على استقرار معدلات التضخم، حيث ارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى 5.25% في جوان 2006 وأصبح الأفراد المستفيدون من القروض عالية المخاطرة غير القادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم. علما أن هذه القروض كانت تمثل حوالي 25% من إجمالي القروض العقارية الممنوحة ومع توالي عمليات الحجز على البيوت وإعادة بيعها بشكل إجمالي انهارت أسعار العقارات وما كان على هذه البنوك سوى إعادة بيعها من خلال عملية توريق الديون إلى مؤسسات أخرى، حيث هذه الديون هي مدعومة في الأصل برهون عقارية عالية المخاطرة، عندها بدأ المستثمرون في جميع أنحاء العالم أكثر حذرا في استخدام هذه الأوراق المالية ولم يعد هناك مشترون لها. وقد أدى ذلك إلى شبه تجميد في توافر الائتمان في جميع أنحاء العالم.[5]

3. **آليات انتشار الأزمة على الصعيد الدولي :** من بين المعايير الأساسية لمراقبة النظام البنكي والمالي بصفة معينة يوجد تناسب حجم القروض الممنوحة مع رأس المال العامل للبنوك، لكن هذا المعيار لم يؤدي دوره بصفة كاملة كميكانيزم للاستقرار، حيث إن المؤسسات المالية تكيفت بصفة جيدة مع هذا القيد من خلال الإبداعات المالية. ولعل أبرز هذه الإبداعات المالية التوريق La Titrisation والمشتقات المالية Produits dérivés.

التوريق بالنسبة للبنوك أصبح عبارة عن أداة لتحويل مخاطر القروض من خلال حلقة واسعة من الوسطاء والمتعاملين الماليين في السوق والذين يعرفون بـ ad hoc، أما البنك الأصلي الذي يمنح القرض فيسمى بالناقل الخاص أو SPV- Spécial purpose vehicule-.

برزت عمليات التوريق بشكل ملفت في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية سنوات السبعينيات من طرف ثلاث وكالات مختصة في تقديم الضمانات على القروض العقارية وهي الهيئة الوطنية الفيدرالية للرهن العقاري (Federal National Mortgage Association) والمعروفة باسم (Fannie Mae) الهيئة الوطنية الحكومية للرهن العقاري ( La Governement National

Federal Home Loan Mortgage Association) والمعروفة باسم (Ginnie Mae) وأخيرا Mortgage Association المعروفة باسم (Freddie Mac). وجدير بالذكر أن مهمة Ginnie Mae تقتصر على دعم التوسع في توفير الإسكان الفيدرالي، فشركة Ginnie Mae لا تقوم بإقراض المال من أجل استخدامه للرهن العقاري وإنما تقوم بدور الضامن. ولا تقوم الشركة ببيع أو شراء أو إصدار أوراق مالية مضمونة بالرهن أو شراء الديون الناجمة عن الرهن العقاري. كما زاد نمو شركتي فاني ماي وفريدي ماك بشكل متسارع خاصة بالتزامن مع إلغاء القيود على المنظومة المالية، حيث ارتفع حجم القروض العقارية التي تمتلكهما الشركتان من 740 مليار دولار سنة 1990 إلى 1250 مليار دولار سنة 1995 وإلى 2000 مليار دولار سنة 1999 وإلى 4000 مليار دولار سنة 2005 وإلى 5400 مليار دولار عند تأميمهما في مارس 2008، ومن جهة أخرى كانت الشركتان تدعمان بمفردهما 97% من السندات المرتبطة بقروض الرهن العقاري، وهو ما يعكس مدى ضخامة حجم مخاطر التركيز الائتماني على العقارات. ومع العلم أن هذه السوق أصبحت تمثل حاليا تقريبا 40% من سوق السندات.

تلعب السوق الثانوية للرهن العقاري دورا مهمة في توفير الأموال اللازمة لإقراض الأشخاص الذين ينوون شراء منازل خاصة بهم. وبمرور الوقت ومع تطور أسواق المال ظهرت الحاجة لأدوات مالية أكثر حداثة وتقدما لإرضاء طلبات المستثمرين مما أدى إلى ظهور أدوات مالية جديدة للرهن العقاري مثل التزامات الرهن العقاري المضمونة ( Collateralized Mortgage Obligations CMO) بالإضافة إلى الأوراق المالية المضمونة بأصول ( Asset Backed Securities ABS).[6]

تعتبر الأوراق المالية المضمونة بأصول "ABS" أدوات إقراض يتم تداولها وتكون مضمونة بأصل له عائد أو إيراد تمتلكه الشركة المصدرة أو بمجموعة من المستحقات. هذه الأوراق المالية تتميز بعائد مرتفع مما يجذب المستثمرين الذين لديهم استعداد لتحمل مخاطر الائتمان والدفع مقدما بالإضافة إلى سيولتها.

تصنف الأوراق المالية المضمونة بأصول إلى أوراق رهن عقاري وأوراق مالية غير عقارية. بالنسبة لأوراق الرهن العقاري فهي تمثل أوراق مالية مضمونة بمحفظة من القروض العقارية التقليدية جمعتها مؤسسات مالية (شركات الادخار، والقروض، والبنوك التجارية، وشركات الرهن العقاري) لتمويل عملية شراء المقترض لمنزل أو أي أصول عقارية. ويقوم المصدر بتجميع هذه

القروض في وعاء واحد وبيعها للمستثمرين عن طريق طرح أوراق مالية مضمونة بأصول عقارية بقيمة هذه المديونيات. وعندما يقوم المقترض بدفع أقساط الدين يتم تسليم المستثمرين الفوائد المستحقة لهم.

ومن أكثر أنواع الأوراق المالية المضمونة بأصول عقارية انتشارا هو ما يعرف بـ "Pass-Through " حيث يتم إصدار أوراق مالية مضمونة بوعاء من القروض العقارية ويتم توزيع التدفقات الناجمة عن تلك القروض بناء على نسبة الملكية الخاصة بكل مستثمر في الأوراق المالية المصدرة بضمان تلك القروض. ومن الممكن إعادة تجميع هذه الأوراق المالية في أوعية جديدة لإنشاء ضمانات لنوع أكثر تعقيدا من " Pass-Through " مثل التزامات الرهن العقاري المضمونة أو "Collateralized Mortgage Obligations" والتي تعرف عادة باسم "Pay-Through " والتي تسمح بتوجيه التدفقات النقدية من أجل إصدار فئات مختلفة من الأوراق المالية بآجال وكوبونات مختلفة.

أما الأوراق المالية غير العقارية أو الأوراق المالية المضمونة بأصول فهي تشمل حاليا أنواع جديدة من الأصول مثل التزامات السندات المضمونة والتزامات القروض المضمونة Collateralized Bond Loan Obligations والقروض غير المؤدية Non-Performing Loans، ممتلكات مصادقة من قبل مصلحة الضرائب Tax Liens، ديون المشروعات الصغيرة Small Business Loans، السيارات المؤجرة Rental Cars، أوراق تجارية مضمونة بأصول Asset Backed Commercial Paper، بطاقات الائتمان Revolving Consumer Assets/Credit Cards قروض شراء وتأجير السيارات Auto Loans & Leases، قروض شراء وتملك المنازل Home- Equity Loans، قروض لشراء أراضي وبناء منازل Manufactured Housing Contracts، قروض الطلبة Student Loans، وسائل النقل الترفيهية Recreational Vehicles، قروض لشراء مركبات بحرية Marine Loans، معدات تجارية Commercial Equipment، أو أي أوراق مالية أخرى.

عندما تتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهون العقارية، يقوم باستخدام هذه المحفظة من الرهون لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة حيث يعتبر التوريق مصدر تمويل خارج الميزانية (Off-balance sheet financing) أي

لا يظهر تأثيره على ميزانية الشركة، فطبقا لقواعد التمويل والمحاسبة، يتم التعامل مع التوريق عن طريق إضافة الدخل الناتج عن بيع الأصول إلى جزء الأصول في ميزانية الشركة بينما يتم حذف الأصول المباعة.

فالبنك من خلال التوريق لا يكتفي بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل يصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية فالبنك يقدم محفظة من الرهون العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية. وهكذا، فإن العقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر، للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهذه هي المشتقات المالية، وتستمر العملية في موجات متتالية بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، هكذا أدى تركز الإقراض في قطاع واحد " العقارات" إلى زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة " المشتقات" على تفاقم هاته المخاطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الأخرى.

وإذا تعثر مالكو العقارات عن السداد أو انخفضت قيمة العقارات في الأسواق، فإن حملة السندات يسارعون إلى بيع ما لديهم فيزيد العرض وينخفض سعرها وتزيد الضغوط على كل من المؤسسات المالية وشركات التوريق. وهكذا، يمكن القول أن التوريق بما ينتجه من تضخم لقيمة الديون وانتشار حملة السندات الدائنين وترتيب مديونيات متعددة على نفس العقار هو حجر الزاوية في حدوث الأزمة المالية.

4. **تداعيات ومظاهر الأزمة** : لقد أخذت تداعيات أزمة القروض الرهنية الأمريكية تتفاقم منذ أوت 2007 بشكل سريع وتشير الأرقام المتاحة إلى أن الأسوأ في هذه الأزمة كان خلال الربع الأول ونهاية الربع الثالث وبداية الربع الرابع من العام 2008، ومازالت الأزمة مستمرة مع وجود اختلاف في توقعات المؤسسات الاقتصادية العالمية بين كون الأسوأ في هذه الأزمة قد مضى أو أن الأسوأ فيها لم يأتي بعد. وتتمثل أهم مظاهر الأزمة المالية الحالية وكذا تداعياتها على الاقتصاد الأمريكي والعالمي فيما يأتي:

لقد حدث إفلاس متواصل لكثير من البنوك والمؤسسات العقارية وشركات التأمين، وقد بلغ عدد البنوك المفلسة إحدى عشر بنكا، من بينها بنك " إندي ماك" الذي يستحوذ 32 مليار دولار من الأصول وودائع بقيمة 19 مليار دولار.[7]

كما أعلن 285 بنك أمريكي عدم ملاءته المالية، وتم وضع أكبر مؤسستين لإعادة تمويل القروض الرهنية هما مؤسسة Freddie Mac ومؤسسة Fannie Mae تحت إشراف الدولة وهو نفس الإجراء الذي خضعت له أكبر شركة تأمين في العالم " AIG "، حيث قدمت لها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9% من رأسمالها.

الحدث البارز في الأزمة كان إفلاس بنك Lehman Brothers، حيث إلى غاية نهاية أوت 2008 كانت أصوله تبلغ 8.2 مليار دولار واستطاع أن يرفع رأس ماله بمقدار 13.9 مليار دولار ودرجة التغطية قاربت 170%. وفي 15 سبتمبر 2008، تم إعلان إفلاس Lehman Brothers الذي يمثل رابع أكبر بنك أمريكي وعمره يناهز 158 عاما.

كما أثرت الأزمة الائتمانية تأثيرا كبيرا على أوضاع عدد من كبار المصارف وشركات الخدمات المالية الأمريكية، وعلى رأسها بنك الاستثمار Merril Lynch الذي أعلن موافقته على صفقة عرضها بنك أمريكا Bank of America أكبر مصرف أمريكي من جهة الودائع لشرائه بمبلغ 50 مليار دولار أمريكي.[8]

كما أن أعراض العدوى بدأت تصيب العديد من المؤسسات الأخرى حيث خسر بنك واشنطن ميوتوال Washington Mutual 27% من قيمة أسهمه وانخفضت قيمة أسهم جينرال إلكتريك General Electric بنسبة 8% وتملك الخوف باقي البنوك التي بدأت تضيق الخناق على عمليات الإقراض مما يهدد المحرك الرئيسي للاقتصاد الأمريكي المتمثل في الائتمان.

وتراجعت أسهم City group أكبر بنوك أمريكا بنسبة 15% ليصل سعر السهم إلى 15.24 دولار، في أقل مستوى له منذ عام 2002، لتقرر الحكومة الفيدرالية توسيع ملكيتها فيه. وتلاه بنك أمريكا Bank of America بنسبة 21% ليصل سعر سهمه إلى 26.55 دولار وهو أقل سعر له منذ جويلية 1982، وخسرت أسهم American Expresse أكبر شركات بطاقات الائتمان الأمريكية 8.9% من قيمتها ليصل سعر السهم إلى 35.48 دولار، وتراجعت أسهم JP Morgan Chase بنسبة 10%، أما Morgan Stanly أكبر شركات التعامل في الأوراق المالية للخزانة الأمريكية، فقد انخفضت أسهمها بنسبة 14%.

كما شهد نشاط الأسواق المالية العالمية تدهورا حادا جراء تأثره بالقطاع المصرفي والمالي وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات ترتب عنها اضطرابا وخللا في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية لثماني مؤسسات مالية عالمية بقيمة قاربت 574 مليار دولار خلال العام 2008.[9]

على الصعيد العالمي، أدت الأزمة إلى خسارة عدد من البنوك الكبرى في العالم (حوالي 25 بنك) لأكثر من 300 مليار دولار من قيمة أصولها، نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ 2007 الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة النقدية المتاحة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين، وهناك تقديرات بأن تصل القيمة إلى 400 مليار دولار بنهاية سنة 2009.[10]

إن شراء برج HSBC في ميناء لندن الذي يعتبر أكبر صفقة في تاريخ بريطانيا، ساعد في إغراق شركة Metrovacesa الإسبانية، حيث اشترت الشركة المبنى مقابل 1000 مليون جنيه إسترليني تم تقسيط 810 مليون جنيه إسترليني منه، هذا المبلغ لم تتمكن الشركة من تسديده أو حتى إعادة جدولته بسبب انكماش أسواق التسليفات. وأخيرا باعت الشركة المبنى مقابل 838 مليون جنيه استرليني مما سبب خسارة لا يستهان بها للشركة.

أما في بلجيكا، فيعتبر بنك Fortis أكبر بنك في بلجيكا معرض لأن يصبح أكبر ضحية بين المصارف الأوروبية من جراء الأزمة المالية، غير أن الحكومة البلجيكية أبدت استعدادها لتضمن 100% من حسابات التوفير العائدة للزبائن، كما وافق البنك المركزي الأوروبي على ضخ 1102 مليون أورو في البنك المذكور.[11]

**الجدول رقم 7: الخسائر الناجمة عن أزمة القروض الرهنية لأهم البنوك الدولية**

**الوحدة : مليار دولار أمريكي.**

| هيئات القرض | إجمالي الخسائر | الزيادة في رأس المال | نسبة التغطية (%) |
|---|---|---|---|
| City group | 55.1 | 49.1 | 89.11 |
| Merril Lynch | 51.8 | 29.9 | 57.72 |
| USB | 44.2 | 28.3 | 64.03 |
| HSBC | 27.4 | 3.9 | 14.23 |
| Wachovia | 22.5 | 11 | 48.89 |
| Bank of America | 21.2 | 20.7 | 97.64 |
| IKB Deutsche | 15.3 | 12.6 | 82.35 |
| Royal Bank of Scotland | 14.9 | 24.3 | 163.09 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Washington Mutual | 14.8 | 12.1 | 81.76 |
| Morgan Stanley | 14.4 | 5.6 | 38.89 |
| JP Morgan Chase | 14.3 | 7.9 | 55.24 |
| Deusche Bank | 10.8 | 3.2 | 29.63 |
| Crédit Suisse | 10.5 | 2.7 | 25.71 |
| Wells Fargo | 10 | 4.1 | 41.00 |
| Autres | 173.9 | 137.6 | 79.13 |
| Total | 501.1 | 353 | 70.45 |

**المصدر:**" سلسة أحداث السوق المالية"، من على الموقع الإلكتروني: http www.marefa.org/index.php://

بالإضافة إلى ما سبق، فإن أعراض هذه الأزمة برزت على مستوى مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي للولايات المتحدة الأمريكية على النحو التالي:[12]

– تفاقم العجز في الميزانية والذي وصل لأقصاه في الربع الأول من عام 2008، حيث أصبح يمثل حوالي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مع وجود توقعات بارتفاع عجز الموازنة في نهاية عام 2008 من حوالي 155 مليار دولار إلى حوالي 258 مليار دولار.

– ارتفاع حجم المديونية ليصل إلى 36 تريليون دولار (حسب إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية) فقد ارتفعت الديون الحكومية لتشكل حوالي 64% من الناتج المحلي الإجمالي، هذا إلى جانب ارتفاع مديونيات الأفراد والشركات لتصل 28 تريليون دولار، منها حوالي 9.6 تريليون دولار ديون أفراد نتيجة التمويل العقاري، وحوالي 18.4 تريليون دولار ديون على الشركات.

– تزايد تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي منذ شهر جانفي 2008، حيث شهدت قطاعات الإسكان والتصنيع وحركة البيع والشراء ضعفا في أنشطتها نتيجة لارتفاع أسعار المواد والسلع الأولية والطاقة.

هذا وقد قدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إجمالي الخسائر الاقتصادية الأمريكية بسبب أزمة الرهن العقاري بحوالي 350 حتى 540 مليار دولار، بينما قدر صندوق النقد الدولي هذه الخسائر بحوالي 940 مليار دولار. ومهما كانت درجة الدقة في الأرقام، فإنها لا تبين مدى خطورة الأزمة التي مر بها الاقتصاد الأمريكي من حيث حجمها. ولكن يجدر هنا التأكيد على نوعية الأزمة أكثر من التأكيد على حجمها، حيث تكمن خطورة هذه الأزمة من كونها ناجمة عن تراجع الاستهلاك الفردي وليس عن ارتفاع أسعار الفائدة كما كان الأمر في الأزمات السابقة، وهو ما يجعلها أزمة ديناميكية قد تطول بعض الوقت.

من ناحية أخرى، أطلقت العديد من الشركات الأوروبية الكبرى مثل " سيمنز" و" ميشلان" إشارات تحذيرية من تأثير الأزمة الأمريكية عليها، كما أثرت الأزمة على الشركات الأوروبية التي تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحملت شركة BMW لصناعة السيارات خسائر بقيمة 236 مليون دولار نتيجة تزايد الديون المعدومة وتراجع نشاط تأجير السيارات، واتسع تأثير الأزمة ليشمل قطاعات مثل الصناعات الدوائية وصناعات البناء.

أما في الصين والهند، فبرغم التفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة في الأسواق الصينية والهندية بأن يكون تأثير الأزمة على الأسواق الصينية ضئيلا، إلا أن الواقع يؤكد حتمية تأثر الصين بهذه الأزمة بشكل واضح، ذلك لأن الصين تصدر حوالي 21% من صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. على صعيد آخر، أثرت هذه الأزمة على الاقتصاد الياباني الذي شهد تراجعا في النمو الاقتصادي وعدم استقرار أسواق الأسهم، مما دفع البنك المركزي للإبقاء على معدل الفائدة منخفضا عند 0.5%، كما تراجعت مبيعات الشركات المصدرة نتيجة لانخفاض الدولار، وانخفض إنتاج المصانع لأدنى مستوياته منذ خمس سنوات بمعدل 3.1%.

5. **آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري** : مما لاشك فيه أن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية تأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، وإن كان بنسبة أقل مقارنة بدول أخرى أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي، وذلك للأسباب الموالية:

– ضعف الاندماج في الاقتصاد الدولي، وذلك بالاعتماد على مصدر وحيد في التصدير مما يقلل من الاندماج. فالاقتصاد الجزائري يعاني من عدم تنوع هيكلي من خلال اعتماده على المحروقات بنسبة 98%، وهذا الضعف في الاندماج يقوي من الصدمات في الاقتصاد العالمي، لأنه بمجرد انخفاض أسعار المحروقات يمكن أن يتعرض الاقتصاد إلى مخاطر شديدة القوة عكس الاقتصاديات المتنوعة باعتبار أن التنويع يقلل من المخاطر.

– تبعية تموين الاقتصاد إلى الخارج، بمعنى تموين الاقتصاد يتم بشكل أساسي من خلال الواردات والمشكل أن هناك تبعية هيكلية على مستوى الواردات، بمعنى أنه إذا كانت هناك سيولة كبيرة فإن ذلك يظهر أثرا طرديا على مستوى الواردات أي وجود مرونة كبيرة في الارتفاع. على العكس من ذلك فإنه من الصعب التقليص من حجم هذه الواردات في حالة تقلص السيولة أو الموارد.

– محدودية الاندماج في النظام المالي الدولي، تخص الجزء الثاني من ميزان المدفوعات أي حساب رأس المال إذ لا توجد قابلية لتحويل الدينار بصفة كلية، حيث التحويل مسموح به في عمليات التجارة الخارجية فقط. كما أن المقيمين ليس لهم الحق في تحويل الدينار إلى الخارج سواء من أجل الاستثمار المباشر أو الاستثمار في المحفظة أو حتى إعطاء قروض إلى العالم الخارجي.

كذلك فإن الوظيفية الدولية للبنوك العمومية الجزائرية تبقى ضعيفة وتقتصر فقط على تمويل التجارة الخارجية، حيث حجم التعاملات الخارجية للبنوك لا يتعدى نسبة 1% من حجم خصومها.[13]

كما أن الاستثمارات المباشرة الخارجية تبقى ضئيلة إذ لا تتجاوز حدود 1% من الناتج الداخلي الخام سنويا في المتوسط، وقد بلغت مجموع هذه الاستثمارات حوالي 8.5 مليار دولار في العشر سنوات الأخيرة.[14]

إن تراجع أسعار البترول يمكن أن تشكل إحدى القنوات غير المباشرة لتأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية الراهنة. ومع تراجع أسعار البترول إلى أقل من 55 دولارا للبرميل في نهاية السنة الحالية (2014) واستمرار تدني هذه الأسعار خاصة إذا علم أن السعر المرجعي للبرميل المتعلق بالموازنة العامة حدد بمبلغ 37 دولارا للبرميل، هذا إلى جانب عزوف الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في الجزائر، فمن المتوقع أن تتأثر المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية والبنى التحتية التي تمول من قبل الدولة تدريجيا فضلا عن تأثر المداخيل الجبائية أيضا وهو ما من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد الوطني.

ولإتمام المشاريع التنموية الحالية حتى سنة 2019، فإنه يتطلب مستوى عاما متوسطا لأسعار البترول في حدود 78 دولارا للبرميل، بالإضافة إلى نسبة نمو متوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في حدود 5.5%، مع بقاء معدل التضخم في مستويات أدنى من 4%، وهذا من أجل الوصول سنة 2019 إلى نمو في الناتج الداخلي الخام يقارب 5%.

أما عن تأثيرات الأزمة المالية على القطاع المصرفي، فتشير التقارير الاقتصادية بأن الجزائر في مأمن من تداعياتها نظرا لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلا عن عدم ارتباط البنوك الجزائرية بشبكات وتعاملات خارجية رغم الخسائر المسجلة في أصول البنوك

الكبرى والمقدرة من قبل بنك التسوية العالمية بمبلغ 650 مليار دولار وأكثر من 1400 مليار دولار حسب صندوق النقد الدولي، وكنتيجة للتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب أي استثمار في أصول ذات مخاطر وتفادي خسائر في رأسمال محافظ الأصول.

**الجدول رقم 12: المؤشرات الكلية المرجعية على المدى المتوسط 2007 – 2013**

| | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| * نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي PIB | **3.0** | **3.0** | **2.6** | **3.9** | **3.9** | **4.1** | **4.4** |
| – قطاع المحروقات | **-0.9** | **-0.6** | **-0.1** | **0.0** | **0.7** | **1.5** | **2.3** |
| – خارج المحروقات | **6.3** | **5.8** | **6.0** | **5.8** | **5.6** | **5.5** | **5.5** |
| * ارتفاع المستوى العام للأسعار IPC | **3.6** | **3.9** | **3.8** | **3.4** | **3.3** | **3.2** | **3.1** |
| * الرصيد الخارجي الجاري (نسبة إلى PIB) | **22.6** | **20.2** | **-2.9** | **-0.9** | **-1.0** | **-1.3** | **-1.5** |
| * الرصيد الأولي خارج المحروقات | **-44.0** | **-52.0** | **-51.4** | **-49.7** | **-47.9** | **-44.7** | **-42.5** |
| * رصيد الموازنة العامة (نسبة من PIB) | | | | | | | |
| * أسعار البترول (الدولار/ للبرميل) | **4.5**<br>**71.1** | **8.2**<br>**97.5** | **-11.5**<br>**54.3** | **-8.6**<br>**64.8** | **-7.3**<br>**71.3** | **-5.9**<br>**75.0** | **-5.2**<br>**77.5** |

**المصدر**: التقرير السنوي عن الجزائر، صندوق النقد الدولي FMI، رقم 108/ 09.

بالرغم من الآثار السلبية غير المباشرة للأزمة المالية العالمية إلا أنها انعكست إيجابا على بعض الجوانب في الاقتصاد الجزائري وتمثلت في النقاط الآتية:[15]

- انخفاض أسعار العديد من السلع في السوق العالمية، فكما يؤدي نمو الاقتصاد العالمي إلى زيادة أسعار السلع فركوده يؤدي إلى انخفاضها في السوق العالمية، وباعتبار الجزائر بلدا مستوردا للسلع فالأزمة لها أثر إيجابي على أسعار السلع المستوردة في الأمد القصير.

- انخفاض تكاليف مواد الإنتاج قد ينشأ ديناميكية في الاقتصاد. وكمثال، فإن انهيار أسعار الحديد ساعد قطاع العقار في الجزائر على النهوض بعد تعثره إثر ارتفاع أسعاره في السوق العالمية.

- ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر IDE إذا ما وفر المناخ الملائم لذلك، وذلك بالاستفادة من حالة الفزع السائدة حاليا في الدول الصناعية الكبرى وهروب رؤوس الأموال الساخنة Hedg Found من هذه الدول بحثا عن فرص أفضل للاستثمار.

**الخاتمة:**

مر الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة بأزمة مالية تعد من أسوء الأزمات التي عرفها التاريخ الاقتصادي، نجمت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية التي تسببت فيها القروض العقارية رديئة الجودة. ومنذ مدة والأزمة تتمدد وتتفاقم في صورة انهيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى من بنوك وشركات تأمين وشركات التمويل العقاري وصناديق الاستثمار، كما شملت تداعياتها أسواق المال والبورصات العالمية في صورة انخفاضات حادة ومتتالية للمؤشرات بها وامتدت تأثيراتها إلى جميع أنحاء العالم، وإلى جوانب الاقتصاد العيني في صورة ركود بدأ يخيم على حركة الأسواق وانخفاضات في معدلات النمو. كما امتدت تداعياتها لتخلق أزمات متلاحقة مست بالخصوص الاقتصاديات الأوروبية كاليونان، البرتغال، وغيرها. فيما يخص أهم النتائج المتوصل إليها، فيكن إجمالها في النقاط أدناه:

– أكدت أزمة الرهون العقارية الأمريكية مرة أخرى فساد منطق السياسات التي يدعو إليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأكدت أيضا مدى هشاشة هاتين المؤسستين في التنبؤ بالأزمات أو العمل على تجنبها، بالإضافة إلى إدارتها بعد وقوعها.

– حدثت الأزمة المالية العالمية نتيجة خلل الرأسمالية القائم على الحرية وهذا من خلال ما تقتضيه العولمة من فك للقيود على حركة رؤوس الأموال والتحويل. هذا من جهة، وهي من جهة أخرى ليست نتيجة التدخل المفرط من قبل الدولة بل نتيجة تشوه الأسواق الذي نتج عن تدخل البنوك المحلية في الأسواق، وقيامها بتسويق سندات مضمونة بالعقارات محل الأزمة من خلال آلية التوريق. وعليه، فالأزمة هي أزمة الإبداع المالي المفرط الذي شجعته الليبرالية الرأسمالية الأمريكية.

– أثبتت الحرية الاقتصادية المطلقة التي نادي بها أصوليو السوق على مدى السنوات العشرين الماضية فشلها الذريع، وأدى رفع الضوابط المالية إلى تراكم مراكز بالغة المجازفة دفعت الاقتصاد العالمي إلى انكماش مرتبط بالدين لا سبيل إلى مواجهته إلا بتضخيم الدين الحكومي. كما كشفت هذه الأزمة إعادة الاعتبار لدور الدولة وأهميته في ضبط آليات الحركة للنشاط الاقتصادي.

– أنشأ الإيمان المطلق بكفاءة الأسواق المالية المحررة من الضوابط التنظيمية وعدم وجود نظام مالي ونقدي تعاوني اعتقادا واهما بإمكانية تحقيق أرباح دون مجازفة وأطلق يد الإسراف في الأنشطة المالية المضاربية في مجالات عديدة.

– كشفت الأزمة المالية العالمية أنه كان هنالك خلل كبير بين النمو المالي والنمو الاقتصادي الفعلي في قطاعات إنتاج السلع والخدمات، والذي نجم عن تزايد حجم الاستثمارات الأجنبية البالغ نحو أربعين بالمائة من حجم الأموال المتداولة. كما أن أغلب الأموال المتدفقة إليها هي من نوع قصير الأجل، أو ما يعرف بالأموال الساخنة والتي تنتقل بغرض المضاربة حيث ساهمت هذه الأخيرة في إحداث الأزمة.

– أظهرت هذه الأزمة بجلاء أن عولمة الأنشطة التجارية والمالية تستدعي تعاونا وتنظيما دوليا. إلا أن الآثار المترتبة عن حل هذه الأزمة وتلافي تكرارها تتجاوز نطاق التنظيم المصرفي والمالي، وتطرح السؤال حول كيفية إحياء تعددية الأطراف وتوسيع نطاقها في عالم ماض في العولمة.

**المراجع والهوامش:**

[1] R. Dodd, " Subprime : topographie d'une crise ", Revue problèmes économiques, n° 2945, Avril 2008, p : 09.

[2] جاسم صباح، أزمة النظام النقدي العالمي من النشوء حتى المعالجة، ص: 7، من على الموقع الإلكتروني:. http://www.amnaba.org/nbanews/71/926.htm.

[3] محمد زيدان، مرجع سبق ذكره، مارس 2009، ص ص: 6– 7.

[4] أبو الغيط أبو المعبود داليا، الأزمة المالية وأثرها على العالم العربي، ص: 13، من على الموقع الكتروني: www.patways.cu.eg/news/uf/18067-3325-winter-2009-report-doc.

[5] P. Artus et autres, La crise des Subprime, Rapport du conseil d'Analyse économique, La Documentation française, Paris, 2008, p : 20.

[6] محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ورقة مقدمة في ندوة الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، جامعة الأزهر، أكتوبر 2008، ص: 10.

[7] فريد كورتل، " الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية "، مجلة أبحاث روسيكادا الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2009، ص:11.

[8] بسام حجازي، انعكاسات الأزمة المالية العالمية الراهنة على المؤسسات المصرفية في العالم، ورقة بحث مقدمة في مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي والغربي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، يومي 13 و14 مارس 2009، ص: 15.

[9] فريد كورتل، مرجع سبق ذكره، 2009، ص: 11.

[10] حسين عبد المطلب الأسرج، تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري، ص: 10، من على الموقع الإلكتروني: http://npra.ub.uni-muenchen.de/12604/

[11] بسام حجازي، مرجع سبق ذكره، 2009، ص: 17.

[12] حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، 2009، ص: 07.

[13] Fond monétaire international, "Algérie : consultation de 2008 au titre de L'article 04", Rapport des services, note d'information au public sur La discussion du conseil et déclaration de L'administrateur pour L'Algérie, Rapport sur Les économies nationales, N° 09/108, Avril 2009, p : 09.

[14] Idem, p : 09

[15] فريد كورتل، مرجع سبق ذكره، 2009، ص: 16- 17.

[16] الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية: انعكاساتها وحلولها، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، يومي 13- 14 مارس 2009.

[17] زيدان محمد، فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها جذورها وتبعاتها الاقتصادية، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان طرابلس، لبنان، يومي 13 و 14مارس 2009.

[18] موسى عماد، أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية: قناة أسواق المال، المعهد العربي للتخطيط الكويت، المؤتمر الدولي حول " دور القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف"، بيروت، لبنان، المنعقد في 23- 25 مارس 2009.

[19] Boyer. R, Dehove. M et Plihon. D, Les crises financières, Rapport de Conseil d'Analyse économique, la documentation française, Paris, 2004.

[20] FMI, Financial Crises: Causes and Indicators, World Economic Outlook, Washington DC, mai 1998. Disponible sur: http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/weo0598.

# الأسواق المالية دراسة لتحركات البيانية للأسواق العملات الأجنبية

د. قابوسة علي . جامعة الوادي

**ملخص :**

تحتل السوق المالية ومكوناتها المختلفة دورا بارزا في تمويل عملية التنمية الاقتصادية وضمان ديمومتها واستمرارها وذلك بما توفره من تدفقات نقدية ضرورية للوحدات الاقتصادية.

وفي هذا الورقة البحثية تناول سوق العملات الأجنبية ( الصرف الأجنبي ) باعتباره أحد مكونات السوق المالية وسيتم دراسة حركات العملات العالمية إزاء بعضها البعض ما لهذه الحركات ( تغييرات أسعار الصرف ) من آثار على حجم التجارة وتوازن أو اختلال موازين المدفوعات، وعليه فان دراسة خصائص ومعطيات سوق الصرف والتنبؤ اتجاهاته من خلال استخدام الخرائط البيانية يعتبر أمرا ضروريا . ولهذا فان المشكلة البحثية تدور حول ما أثر حركة العملات الأجنبية على ميزان المدفوعات

**Abstract:**

Financial market and its various components occupies a prominent role in financing the economic development process and ensure the permanence and continuity, and that including availability of necessary economic contingent cash flows..

In this paper dealt with the foreign exchange market (foreign exchange) as a financial components market will be the study of the global currency movements towards each other because of these movements (exchange rate changes) from the effects of the volume of trade and the balance or imbalance of payments, hence the study of the characteristics and Market Data Batjahath exchange and forecasting through the use of charts is essential.

For this research, the problem revolves around what the impact of foreign currency movements on the balance of payments.

**المقدمة:**

السوق المالية بمكوناتها المخلفة دورا بارزا في تمويل عملية التنمية الاقتصادية وضمان ديمومتها واستمرارها وذلك بما توفره من تدفقات نقدية ضرورية للوحدات الاقتصادية.

وفي هذا الورقة البحثية تناول سوق العملات الأجنبية ( الصرف الأجنبي ) باعتباره أحد مكونات السوق المالية وسيتم دراسة حركات العملات العالمية إزاء بعضها البعض لما لهذه

الحركات ( تغييرات أسعار الصرف ) من آثار على حجم التجارة وتوازن أو اختلال موازين المدفوعات، وعليه فان دراسة خصائص ومعطيات سوق الصرف والتنبؤ باتجاهاته من خلال استخدام الخرائط البيانية يعتبر أمرا ضروريا ، ولهذا فان المشكلة البحثية تدور حول:

**ما أثر حركة العملات الأجنبية على ميزان المدفوعات**

وقد قسمت هذة الورقة البحثية الي العناصر التالية.:

**أولا : تعريف سوق المال** : يمكن تعريف سوق المال بأنها تلك السوق التي تتراوح استحقاقات الأموال فيها سواء من حيث مصادرها أو استخداماتها لمدة سنة أو أكثر وربما تصل إلى عشر سنوات[1]. ويمكن تعريفها أيضا بأنها الآلية التي تجمع المدخرين ( وحدات الفائض) بالمستثمرين ( وحدات العجز) بشكل مباشر أو غير مباشر ، فالسوق المالي هو تنظيم يربط الوحدات الاقتصادية التي يكون إنفاقها الجاري أقل من دخلها الجاري وتبحث عن الأموال لتقابل بها العجز في التمويل[2]. ويتجلى دور السوق المالية وفي كافة النظم الاقتصادية عادة في تسيير توفير الأموال اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والمحافظة على معدلات نموها مستقبلا وذلك من خلال خلق التدفقات النقدية الضرورية ووضعها في خدمة النمو الاقتصادي.

**ثانيا : مكونات سوق المال و أنواعه** : تتشكل السوق المالية من مجموعة من المكونات الأساسية التي لا بد من توفرها لكي تؤدي هذه السوق دورها المطلوب في تجميع رأس المال وتوجيهه لصالح التنمية الاقتصادية في أي بلد، ويمكن تلخيص مكونات سوق المال[3] مما يلي.

- وحدات الفائض (المدخرين) ووحدات العجز(المستثمرين).
- مجموعة من القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة لعمل السوق
- مجموعة الأوراق المصدرة والمتداولة في السوق
- الإطار المؤسسي المتخصص والمتكامل لإطلاق السوق
- الإفصاح المالي وحماية المشاركين في السوق

**أنواع السوق المالية** : يتشكل نظام التمويل المتكامل لأي سوق مالية في أي اقتصاد من الأنواع التالية من الأسواق والشكل التالي يوضح هذه الأنواع .

**شكل (1) : أنواع الأسواق المالية**

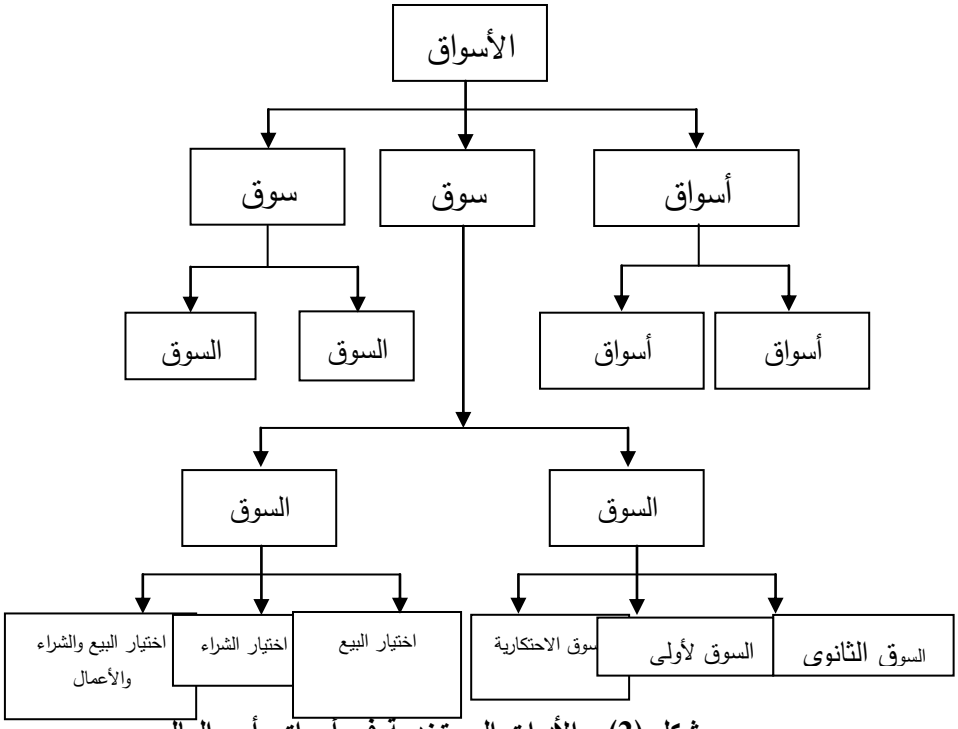


**شكل (2) : الأدوات المستخدمة في أسواق رأس المال**

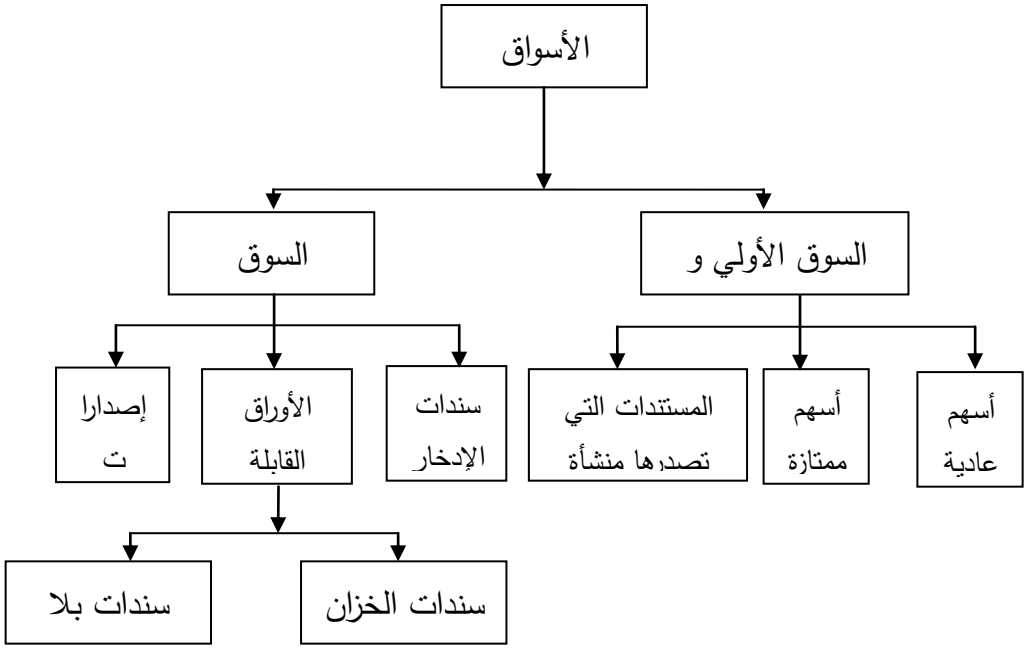

**المصدر** : على قابوسة ،محاضرات في الأسواق المالية وأدواتها ، لمادة أدوات الأسواق المالية، ص6 مطبوعة غير منشورة ،2009

**السوق الأولية** : هي السوق التي يتم التعامل فيها بالأوراق المالية عند إصدارها لأول مرة، أما السوق الثانوية فهي التي يتم التعامل فيها بالأوراق المالية حال بيعها من الجهة التي تصدرها

**السوق الاحتكارية** : يحتكر التعامل فيها بأنواع معينة من الأوراق المالية تصدرها وزارة الخزانة، أو المصرف المركزي.

أما فيما يتعلق بالسوق النقدي فان أهم أدوات السوق [5]هي ما يلي :

**جدول رقم 1 : أدوات السوق النقدي**

| نوع الأدوات | مدة الاستحقاق |
|---|---|
| شهادات القبول المصرفية | 90 يوم |
| أذونات الخزانة | 3-12 شهر |
| الأوراق التجارية | 30-270 يوم |
| اتفاقيات إعادة الشراء | يوم – 6 أشهر |
| شهادات الإيداع | شهر – 6 أشهر |
| القروض ما بين المصارف | من يون واحد – 3 أيام |
| الكمبيالات و السندات الأذنية | 30 – 370 يوم |

**ثالثا: سوق الصرف الأجنبي :**

**ماهيتها وخصائصها** : يعرف سوق الصرف الأجنبي بأنه السوق الذي تباع وتشترى فيه العملات الأجنبية. وبهذا فان العملات الأجنبية هي السلعة الوحيدة التي تباع وتشترى في هذا السوق ويتميز هذا السوق بوصفه أحد الأسواق التي تسودها المنافسة الكاملة وذلك لكون السلعة محل التبادل ( النقود ) تتجانس تجانسا تاما بين جميع وحداتها. فضلا عن أن أسعارها تتماثل بين أرجاء سوق الصرف الواحد أو أسواق الصرف المختلفة عن طريق عمليات التحكيم أو المراجحة Arbitrage[6].

**المعاملات في سوق الصرف الأجنبي** : ابتداء يمكن التمييز بين نوعين من أسواق الصرف الأجنبي هما :

1- أسواق الصرف الحاضرة ( الفورية ) Spot Exchange Market وفيها يتم تحديد عملية المبادلة بين عملة وأخرى آنيا وعند الاتفاق على سعر معين

2- أسواق الصرف المؤجلة Forward Exchange Market وفيها يتم تحديد سعر مختلف عن السعر الحاضر حيث يتم الاتفاق على بيع عملة معينة على أن يتم التسليم بعد فترة من الزمن. ويتم في سوق الصرف الأجنبي ثلاثة أنواع من المعاملات هي :

**1- المضاربة** : وتستند على توقعات المضاربين في مقدار التغيير في المستقبل (الارتفاع أو الانخفاض) في قيمة العملة المراد تبادلها للاستفادة من فروقات سعر الصرف في تحقيق الأرباح

**2- المراجحة** : تهدف إلى تحقيق الربح عن طريق الاستفادة من فارق السعر بين سوقين أو أكثر

**3- موازنة أسعار الفائدة** : وهي تلك المعاملات المستندة على الاستفادة من فروقات أسعار الفائدة على ودائع البنوك بين أسواق النقد المختلفة

**نظريات تحديد أسعار الصرف الأجنبي** : هناك نظريتان مهمتان تحاول كل منهما تفسير آلية تنحيد أسعار الصرف وهما :

**أولا : نظرية تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity** قدم هذه النظرية الاقتصادي كوستاف كاسل وملخص هذه النظرية هو أن القيمة الخارجية لعملة دولة معينة إنما يتوقف على المقدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية أي على العلاقة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى ويمكن صياغة سعر الصرف التوازني تبعاً لهذه النظرية كالآتي[7] :

$$ER = Er \times Pd / Pf$$

ER = سعر الصرف التوازني

Er = سعر الصرف في الفترة المشار إليها

Pd = الرقم القياسي للأسعار المحلية

Pf = الرقم القياسي للأسعار في البلد الأجنبي

**ثانيا: نظرية ميزان المدفوعات (نظرية العرض والطلب):** تشير هذه النظرية إلى أن سعر الصرف الأجنبي يتحدد بقوى العرض و الطلب في سوق الصرف و يعتمد كل من الطلب و العرض على مجموعة من العوامل هي :

1. زيادة مستوى الدخل.
2. تغير المستوى العام للأسعار
3. التغيرات في الأسعار الفائدة و معدلات الأرباح .
4. التقدم التكنولوجي.
5. التغير في أنماط الاستهلاك و تغير أذواق المستهلكين.

**رابعا:المعطيات المؤثرة بدورات الصعود و الهبوط للعملات :** استعرضنا في بداية البحث بعض المسائل الضرورية المتعلقة بتحديد مفهوم ومكونات أسواق المال ، وسنركز في بحثنا لهذا على جانب من هذا السوق ، أو وهو (سوق الصرف الأجنبي)حيث سنتناول فيه حركات العملات العالمية إزاء بعضها البعض وعليه فإنه من الضروري استعراض أهم المعطيات التي تؤثر عادة في حركات العملات في السوق العالمية ويمكن إيجاز هذه المعطيات بما يلي:

1. **توجهات الأسواق Market trends :** إن العوامل الموجهة للأسواق هي خليط من المعطيات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والسيكولوجية أيضا وكل واحد من هذه المعطيات له تأثير مختلف حسب الزمان والمكان ، ولكن من المسلم به أن تأثير العوامل الاقتصادية يكون أكبر وزنا وتدوم لمدى أبعد من تأثير العوامل السياسية مثلا حيث يكون تأثيره مباشرا و قويا و لكن مداه الزمني قصير ومؤقت وعادة ما يكون لتوجهات الأسواق ثلاثة مراحل[8] هي :

أ. **المرحلة التراكمية :** وهي المرحلة التي يدخل بها مجموعة متوسطة من المستثمرين إلى السوق عقب انتهاء الأنباء السالبة .

ب. **مرحلة صائدي الفرص:** وهي المرحلة التي يدخل فيها المحترفون من متتبعي الاتجاهات التقنية إلى السوق .

ت. **مرحلة دخول العامة :** وهي المرحلة التي يدخل فيها أعداد كبيرة من المستثمرين إلى السوق بعد انتشار الأنباء الموجبة المشجعة للاستثمار .

**2.دورات الصعود والهبوط للعملات ( Major Cycles)** إن الخليط المعقد من المعطيات السالفة الذكر (الاقتصادية، التكنولوجية، السياسية،....إلخ) ينتج عنه دورات صعود وهبوط

للعملات إزاء بعضها البعض وهذا بدوره يتطلب دراسة متأنية ومتابعة ورصد دقيق لهذه الدورات وهذه المتابعة والرصد تتم عادة من خلال المؤشرات التالية :

1. يجب ربط مؤشرات التحليل التقني وحركات العملات والمعطيات الاقتصادية والسياسية، مثال ذلك متابعة النزاع الاقتصادي /السياسي بين الولايات المتحدة واليابان أو الصين مثلا ، أو متابعة أخبار الوحدة الاقتصادية الأوروبية والعملة الموحدة أو انهيار أسواق رأس المال في جنوب شرق آسيا.
2. يجب مواكبة اتجاه السوق وعدم السباحة ضد التيار (كما يقول المثل)، فعندما تظهر بوادر اتجاه الدولار نحو الصعود فيجب البدء بشراء الدولار والعكس صحيح.
3. إن المؤشرات والأرقام الاقتصادية تؤثر على اتجاهات السوق وهذا يمكن التمييز بين نوعين من التأثيرات هما :

أ.التأثيرات على المدى القصير. ب.التأثيرات على المدى الطويل

حيث أن تحسن الأداء الاقتصادي لبلد ما لابد وأن تؤتي ثمارها على المدى البعيد بحيث يتحسن مستوى عملة هذا البلد . وهذا ما حدث بالنسبة للدولار للأعوام 1997/1998.

**خامسا: نموذج لدورات الدولار مقابل الجنيه الإسترليني:** يعتبر الجنيه الإسترليني من العملات الأكثر استقرار أما الدولار والعملات العالمية الأخرى وخاصة بعد خروج بريطانيا وانسحابها من معاهدة الماسترخت في نهاية 1992[9]. فقد خرج الجنيه من مستويات أسعار (1 جنيه = 2 دولار) عام 1992 إلى (1 جنيه = 1.41 دولار) خلال الستة الأشهر الأولى من عام 1993 والشكل رقم (3) يبين نمط دورات الجنيه الإسترليني مقابل الدولار للفترة من عام 1988 حتى عام 1998[10].

**شكل رقم (3)**

نمط دورات

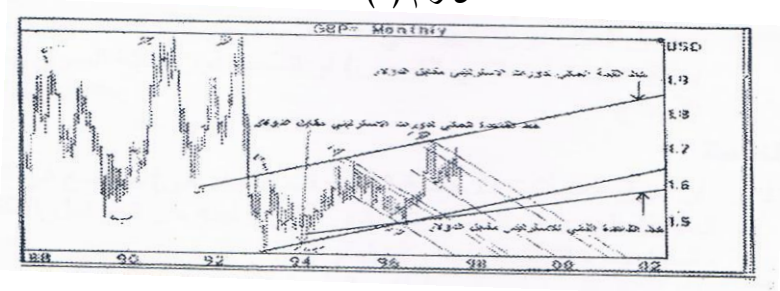


ومن الشكل رقم (3) يتضح ما يلي :

1. تقلص سعة الدورات إلى أقل من النصف بعد انسحاب بريطانيا من نظام آلية الصرف الأوربية في أواخر سنة 1992 ف حيث بلغت الدورة قبل الانسحاب البريطاني حوالي (50) سنت .

2. إن المدة الزمنية لكل دورة هبوطية وصعودية ثانية إلى حد ما (15)شهر تقريبا (و هي الفرق بين أعلى وأدنى مستوى في الدورة الواحدة).

والسؤال الذي يطرح نفسه فيما يتعلق بالجنيه الإسترليني محل دراستنا الحالية . هل يستطيع أن يعود إلى مستوياته السابقة أي (1 جنيه= 2 دولار)كما هو عليه الحال عام 1988 مثلا ؟ والجواب على ذلك ليس بالهين حيث يعتمد الأمر كلية على حال الأوضاع الاقتصادية البريطانية في المدى القصير والطويل ولكن على العموم فإن حالة الاقتصاد البريطاني لم تحتمل جنيه قوى وعليه فإن حركته ستكون على شكل دورات بطيئة مصغرة ومحدود الارتفاع وسيظل الجنيه الإسترليني يقاوم عند خط القاعدة (1.50دولار) الذي لا يمكن كسره في المدى القصير في حين سيكون خط القمة (1.63 –1.65) خطا يصعب تجاوزه وهذا هو مستقر عليه في الحال في خلال العام 1998 /2000.

**شكل رقم (4)**

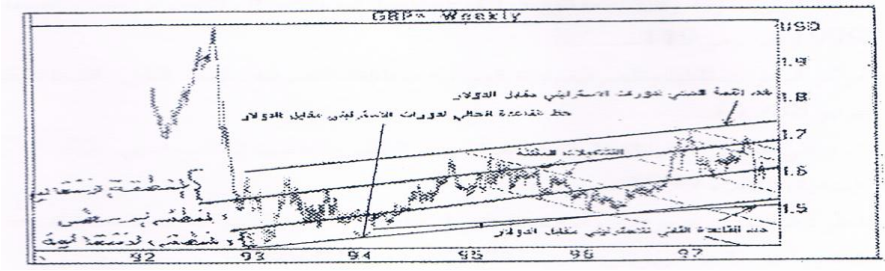


يبين الدورات الأسبوعية للجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي و فيه يتضح خط القمة والقاعدة كما يوضح الشكل نمط التشكيلات المثلثة التي يرسمها الجنيه مقابل الدولار على المدى البعيد.

ومن الشكل رقم (4) يتبين أن لهذه الدورة خط قمة عند مستوى (1.72) دولار تقريبا مع نهاية 1996 ومطلع عام 1997 ثم بدأت دورة الهبوط للإسترليني لتراوح عند مستويات (1.65) دولار وهذا هو ما أستقر عليه الحال عند منتصف عام 2000

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه أين ومتى يدخل المتعلمون إلى سوق الصرف الأجنبي ؟ وفي الحقيقة إذا نظرنا إلى هذه الدورات بتمعن أكثر نستطيع أن نحصر في كل دورة ما يلي :

1.خط قمة الدورة : (وهو أعلى مستوى بلغة الإسترليني مقابل الدولار).

2. خط القاعدة(وهو أدنى مستوى بلغة الإسترليني مقابل الدولار)

3. حصر منطقة الوسط بين خطي القمة والقاعدة . وأهمية المنطقة الوسطى أنها أكثر انتظاما واستقرارا من غيرها من باقي أجزاء الدورة ويستطيع المتعامل أن يعتمد أسلوب المتاجرة بالمدى المتوسط والطويل مع تحمل مخاطر أقل.

المنطقة الانتقالية : وهي المنطقة المحصورة بين قمة الدورة والمنطقة الوسطى، والمنطقة الوسطى وقاعدة الدورة وفي هذه المنطقة لا يحصل فيها كثير من المتاجرة وتتحرك الأسعار فيها بسرعة كبيرة على شكل بيع سريع للدولار أو شراء سريع للدولار وهذه المناطق هي أخطر مراحل الدورة حيث يكون فارق السعر فيها كبير جدا وتحصل فيها خسائر كبيرة للمتعلمين الذين يسيرون عكس التيار وفي هذه المنطقة تلعب التأثيرات السيكولوجية في أسواق المال دورا كبيرا في عمليات البيع والشراء حيث يغتنم من عليهم (صائدي الفرص) أو المحترفون حالة السوق لتحقيق الأرباح.

**الخاتمة :**

1. إذا كانت العوامل ذات التأثير الطويل المدى تحدد خطة القمة والقاعدة تبعا لاتجاهات الدورة الاقتصادية فإن المنطقة الوسطى أو الانتقالية تتأثر بالعوامل القصيرة الأجل (عمليات المضاربة)بقصد تحقيق الأرباح السريعة أن سوق العملات الأجنبية (الصرف الأجنبي).

2. يخضع في اتجاهاته الطويلة المدى أو القصيرة المدى على توليفة من العوامل الاقتصادية ، السياسية ، التكنولوجية والسيكولوجية.

3. إن متابعة ورصد حركات العملات الأجنبية مقابل بعضها البعض يتطلب الانتباه إلى النقاط التالية :

أ.فهم الدورات التي تسير بها العملات مقابل بعضها البعض على الخرائط البيانية ورصد اتجاهات حركة العملة في الأجزاء المختلفة من كل دورة.

ب. إن فهم الخرائط البيانية لحركات العملات تعمل كمجسمات تحدد لنا انعكاس اتجاه الدورة بشكل رئيسي أو قرب انتهاء مرحلة والانتقال إلى مرحلة أخرى كما أنها تعطي الفرصة للتعامل

(على المدى البعيد) للدخول إلى السوق في المناطق الأكثر أمانا واستقرارا والابتعاد عن المناطق ذات المخاطر الكبيرة مثل (المنطقة الانتقالية).

**قائمة الهوامش والإحالات:**


1. عدنان الهندي، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة قيام سوق مالية في ليبيا – طرابلس 1994، ص 3.
2. محمد رمضان بوزعكوك، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة قيام سوق مالية في ليبيا – طرابلس 1994 ، ص 2.
3. رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، مكتبة الشعاع، القاهرة، 1997 ، ص 15.
4. نوازد الهيتي، مؤيد وهيب، مقدمة في النقود والمصارف والأسواق المالية ، طرابلس ، الطبعة الثانية، 1999 ، ص 119 .
5. مركز البحوث المالية و المصرفية ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، العدد الثاني، ألسنة السادسة ، يونيو 1988 .
6. د.سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الكتاب الثاني ، ط2 ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة 1999 ، ص 26.
7. أنظر ، فرانسيس جيرونلام، الاقتصاد الدولي ، ترجمة د.محمد عزيز ، د . محمد سعيد الفاخوري، منشورات جامعة قاريونس – ليبيا 1991 ،202–207.
8 . عطية المهدي الفيتوري، الاقتصاد الدولي ،منشورات مركز البحوث الاقتصادية ، بنغازي – ليبيا 1988.
8. Jon J-Murphy, Technical Analysis of the Future Markets, New York, P 77 , 1994.
9. البنك البريطاني العربي التجاري (BACB) ، تقرير حول الاقتصاد والوحدة النقدية اليورو، 1997 ، ص 5 .
10. نصر الصالح أبو الرب ، التحاليل التقنية للمعلومات والخرائط البيانية أداة ضرورية للتعامل مع أسواق المال ، الحلقة (4) ، جريدة الرأي الأردنية ، 8 /1997/9.

# المسير وآلية تفعيل الابتكار عن طريق العنصر البشري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ . مرزوقي مرزوقي – جامعة قاصدي مرباح ورقلة
أ.د. صديقي مسعود – جامعة قاصدي مرباح ورقلة

ملخص :

يعتبر تسيير الموارد البشرية في المنظمة جزءا من التسيير الإداري, وهو العنصر الأكثر أهمية وحساسية بالنسبة للمنظمة بصفة عامة وللابتكار بصفة خاصة, لأنه عندما تتساوى الإمكانيات والفرص بالنسبة لكافة المنظمات فإن الفارق يصنع من الداخل, والعنصر الذي يمكنه أن يصنع الفارق هو المورد البشري، فهذا الأخير يعتبر المحرك الأساسي والفعّال للعملية الإنتاجية والإدارية والإبتكارية في المنظمة.

ينطلق مفهوم تسير الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناءا على عقلية ومستوى المسير, بدرجة اكبر من كونه كعلم له أسسه يطبق تحت إطار وظروف معينة, كتوفر وظيفة للموارد البشرية ونسبة يد عمالة كبيرة, فمثل هذه الأشياء تتوفر فقط في المؤسسات الكبيرة, إن كل منظمة تحتاج إلى مستخدمين مبدعين ومستعدين لمنح كل طاقاتهم المبدعة, وهو ما يسمى بقيمة إبداع المستخدم.

**Summary :**

The conduct of the Organization's human resources part of the administrative management, which is the most important element and sensitivity for the organization in general and innovation in particular, because when equal possibilities and opportunities for all organizations make the difference from the inside, and the element that can make the difference is the human resource, this is the last The basic motivation and effective process management, productivity and creativity of the organization.

Based on the concept of moving human resources in the small and medium enterprises based on the level of mentality and driven, more than applied science has established the framework and under certain conditions, availability and function of human resources and the proportion of employment by large Such things only available in large enterprises that require each organization users innovative and ready to give all the creative energies, the so-called value user creativity.

**1- سيرورة الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

لقد أثبتت الدراسات أن العاملين في قسم التسويق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمتازون بديناميكية وفعالية عالية نظرا لعدة أسباب أهمها لفت نظر المؤسسات الكبيرة.

إن سيرورة المنظومة البشرية في المنظمة غير معزولة عن المتغيرات الخارجية لأن سياسة الموارد البشرية جزء من إستراتيجية المؤسسة, وهذه الأخيرة مرتبطة بالمحددات الداخلية والخارجية، مع إبراز دور المسير الذي يعتبر المحور الأساسي للتسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تبدأ عملية تسيير المنظومة البشرية من المحددات الثلاثة الأساسية وهي البيئة الداخلية والخارجية والمسير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع خطة تكتيكية لا.. إستراتيجية، لأن المورد البشري في هذا النوع من المؤسسات يتميز بعدم الاستقرار, ثم تأتي عملية التطبيق لمراحل السياسة المختارة، ويترتب عن ذلك جملة من النتائج التي يجب على المسير إشراك كافة الأطراف لمناقشة تلك النتائج وتقييمها. عن طريق عملية التقييم تظهر أدوات النجاعة والفاعلية التي تتخذ بشأنها قرارات جديدة ويتم أخذها من جديد لإعداد وتعديل سياسة الموارد البشرية في المنظمة, عن طريق ما يسمى بالتغذية العكسية.

**2_ نظام الموارد البشرية والإستراتيجية :**

يفترض بأن الإستراتيجية معده على نحو عقلاني يستهدف الرفع من مستوى الأرباح, والمفترض أن نظام الموارد البشرية موضوع ومعد من أجل نفس السبب كجزء من الإستراتيجية الكلية, وهنا نميز بين أربعة مواضيع وأنظمة مهيمنة على تسير الموارد البشرية[1] وسنستعرض الشكل الموالي والذي يوضح الأنظمة الأربعة التي تستعمل لصياغة الإستراتيجية

**شكل رقم (01): أنظمة GRH الأربعة لصياغة الإستراتيجية.**

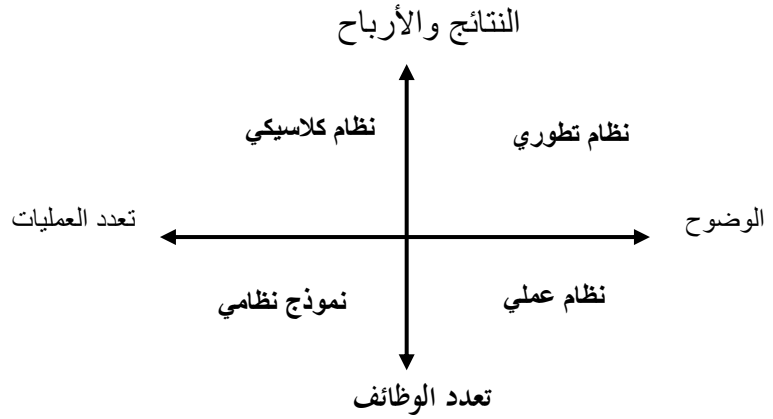


Source : Charlotte Koch ,Jan de Kok - A human-resource-based theory of the small firm -www.eim.nl/pdf- Zoetermeer, October 1999 – august 2006- p 10.

إن النظرة الكلاسيكية لصياغة الإستراتيجية تتجه إلى الربحية كهدف أعلى وعقلاني من الأعلى إلى الأسفل, باستعمال الطرق المعتادة والكلاسيكية لنظام الموارد البشرية في المنظمة وأكثر ما يميزه تعدد العمليات, ويعتمد على جزء يسير من التخطيط العقلاني, أما النموذج النظامي فبالإضافة إلى انه يشترك مع الكلاسيكي في صفة تعدد العمليات, إلا انه يضيف صفة تعدد الوظائف للنموذج, أما العملي فهو يمتاز بالوضوح رغم تعدد الوظائف, أما النموذج الرابع وهو التطوري يمتاز بالوضوح ويهدف إلى الربح, وهو النموذج المشجع على الإبداع في المنظمة.

إن هذه الأنظمة مرتبطة بمستوى وثقافة ورب المنظمة فهو الذي يحدد النموذج والطريقة التي تسير عليها منظومة الموارد البشرية في المؤسسة بطريقة مباشرة مقصودة, أو غير مقصودة, أي عن حسن نية وخاصة في المؤسسات المصغرة التي لا توجد فيها وظيفة للموارد البشرية[2].

في بعض الأحيان لا يمكن للمنظمات الصغيرة والمتوسطة إتباع النموذج الكامل والعالي الأداء نظرا للأسباب السالفة الذكر في دراسة" أندرسون", لكن يمكن أن تقترب من تحقيق ذلك عن طريق إتباع الحد الأدنى من الشروط التي يجب توفرها في المنظمة داخليا, مع إعطاء اهتمام اكبر للمورد البشري, وعدم إهمال الجوانب الخارجية.

**شكل رقم (02) : نموذج مقرح لإدارة المورد البشري في م ص م**

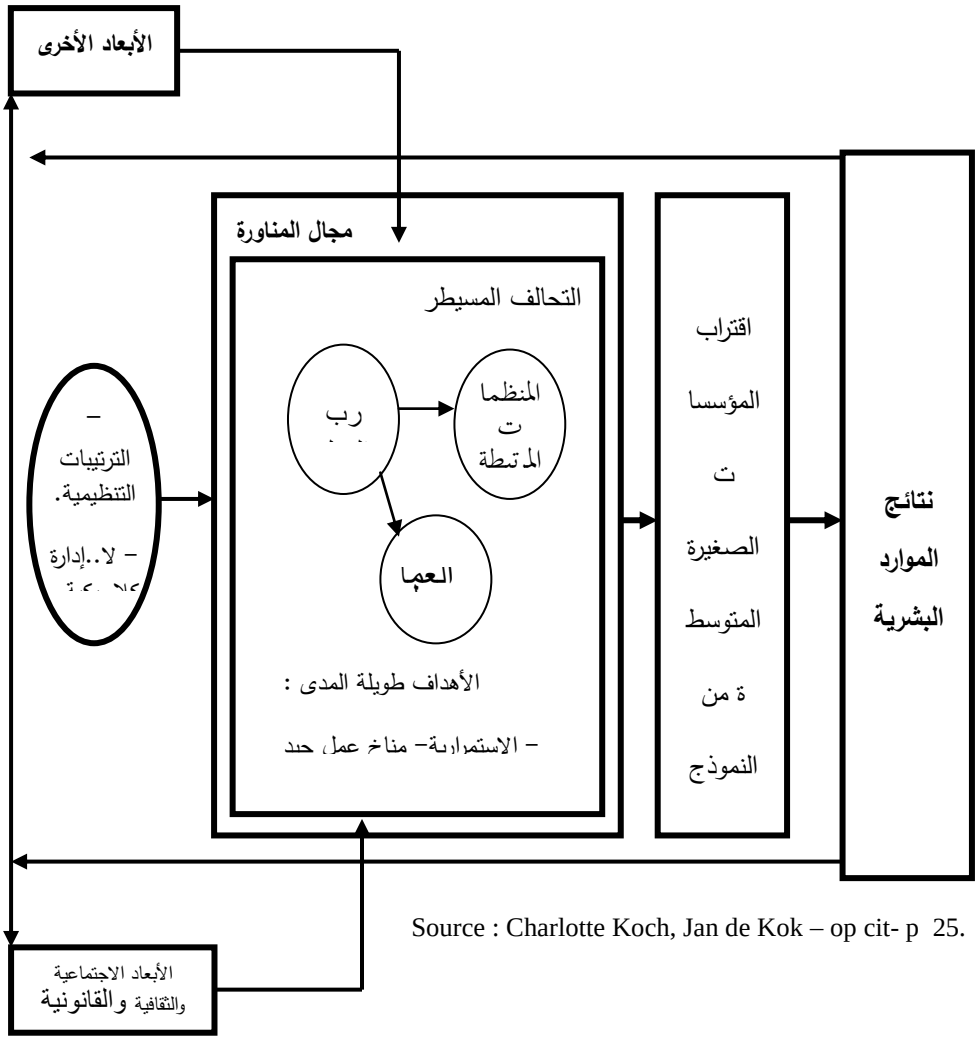


Source : Charlotte Koch, Jan de Kok – op cit- p 25.

هذا النموذج يبدأ من الترتيب التنظيمي الذي يرتكز على نموذج غير كلاسيكي لتسير الموارد البشرية, والذي يعتمد على تعدد العمليات والربح كهدف اكبر, والقصد هنا هو إضفاء نوع من المرونة على نموذج الإدارة عن طريق التقليل من العمليات بالإضافة إلى عدم تخصص العمال

لأن المؤسسة الصغيرة ليس لها القدرة على جلب مختصين في مجال ما, ولذلك نجد أن الموظفين في هذه المنظمات يقومون بأعمال مختلفة.

تظهر عدة تأثيرات في مجال المناورة بين الأطراف الثلاث, حيث نجد أن لرب العمل أثرا كبيرا على منظومة الموارد البشرية, وأثبتت الدراسات أن لرب العمل أثر سلبي في أغلب الأحيان, ونجد أن لرب العمل أهداف طويلة المدى, وهي الاستمرارية, وخلق مناخ جيد للعمل, وبقاء سيطرته على المنظمة بشكل تام.

العمال في غالب الأحيان لا يكون لهم الأثر الكبير أو القدرة على السيطرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا عن طريق الاتحادات النقابية, لكن يمكن أن يكون لهم الأثر الفعال إذا كان رب العمل هو الذي يدمجهم في العملية خاصة إذا كانت العلاقة بين الطرفين علاقة جيدة.

العنصر الثالث في مجال المناورة أو السيطرة هم المنظمات, التي لها علاقة بالمؤسسة كالموردين والعملاء الذين يكون لهم الأثر في سياسة التسعير وإدارة شؤون الموظفين في المنظمة.[3]

**3- أهمية المورد البشري بالنسبة للإبتكار :**

يعتبر العمل الإبتكار عملية متكاملة ومنظمة ناتجة عن القرارات المدروسة والتفكير المنظم لدى الأفراد في المنظمة, بهدف التوصل إلى شيء جديد ( منتج , عملية,...), نافع يفيد المنظمة والمجتمع, وبناءا عليه يشير الإبداع والابتكار إلى المنتج النهائي الذي يطلق عليه إبداع, ثم التوصل إلى نتيجة عملية يمارسها الأفراد, باستخدام ما لديهم من قدرات ذهنية وعقلية من خلال آلية يتم فيها توظيف تلك القدرات الفردية أو الجماعية, من اجل حل المشاكل أو خلق أفكار و بدائل غير تقليدية من خلال مجموعة من مقومات التفكير الإبداعي, والعلاقة بين الإبداع والتفكير الإبداعي[4].

يعتمد الابتكار أساسا على المهارات الفردية بالإضافة إلى الأدوات, والإستراتيجية المتبعة في المؤسسة, إلا أنه حسب دراسة أقيمت في اليابان أن اليد العاملة الماهرة غير مهتمين بالعمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, ويفضلون العمل في المؤسسات الكبيرة بالإضافة إلى أن طريقة اختيار الموظفين في هذا النوع من المؤسسات غير فعالة, ولذلك تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفتقر إلى القدرات والمهارات[5], ولهذه الأسباب قدم مقترح من أربعة مكونات أساسية من اجل مواجهة ضعف التأهيل, ونقص المهارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [6].

الأسس الإبتكارية في تسير الموارد البشرية في الجزائر

ينطلق مفهوم تسير الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناءا على عقلية ومستوى المسير, بدرجة اكبر من كونه كعلم له أسسه يطبق تحت إطار وظروف معينة, كتوفر وظيفة للموارد البشرية ونسبة يد عمالة كبيرة, فمثل هذه الأشياء تتوفر فقط في المؤسسات الكبيرة, إن كل منظمة تحتاج إلى مستخدمين مبدعين ومستعدين لمنح كل طاقاتهم المبدعة, وهو ما يسمى بقيمة إبداع المستخدم[7].

سنحاول في هذه الدراسة دراسة بعض الأسس التي من شأنها أن تكون احد محفزات الإبداع في هذا النوع من المؤسسات الذي يعتمد على كثافة اليد العاملة.

**1- أسس عملية التوظيف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية :**

من المتعارف عليه أن المؤسسات العائلية تشكل جزءا كبيرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وهذا الصنف يعتمد على توظيف الأقارب وأفراد الأسرة, إلا إذا كانت لا تتوفر فيهم بعض الشروط كالخبرة, عندها تلجأ المؤسسات العائلية إلى الأجراء غير الدائمين.

في هذه الدراسة قمنا باختبار الأسس التي يتم عليها التوظيف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية, بطرح خمس خيارات هي : ( القرابة, المستوى الدراسي, الكفاءة والخبرة, الثقة, أسس أخرى ), وكانت نتائج الاختبار ملخصة في الجدول التالي :

**شكل رقم (03) : أسس التوظيف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**

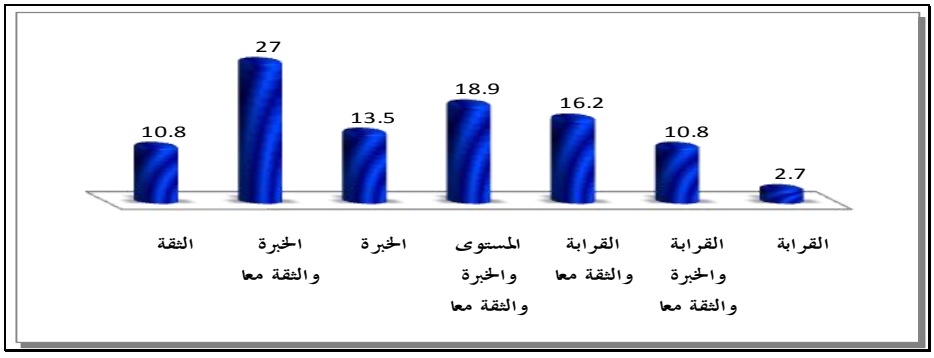


المصدر : من إعداد الباحث

انطلاقا من البيانات السابقة نلاحظ أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية, يفضلون تشغيل أفراد تتوفر فيهم صفة الثقة أكثر من الأقرباء, لكن أصحاب المؤسسات لا

يكتفون بتوفر صفة واحدة في الأشخاص الذي يشغلونهم, فنجد أن نسبة 27% يطلبون الخبرة والثقة معا خاصة في الصناعات التي تتطلب يد عاملة منفذة تتسم بالكفاءة, النسبة الثانية هي المؤسسات التي تطلب صفة إضافية إلى الصفتين الماضيتين وهي صفة المستوى الثقافي, خاصة في الوظائف الإدارية والتسويقية بنسبة 18.9%, في المرتبة الثالثة نجد توفر صفتي القرابة والثقة معا بنسبة 16.2%, ثم تأتي أول صفة يطلبها أصحاب المؤسسات منفردة وهي الخبرة بنسبة 13.5%, ثم القرابة والخبرة بنسبة 10.8% , ثم صفة الثقة وحدها بنسبة 10.8% , خاصة في الصناعات القاعدية البسيطة التي لا تحتاج إلى مهارة بقدر ما تحتاج إلى جهد عضلي, أما في المرتبة الأخيرة تطلب صفة القرابة بنسبة ضعيفة هي 2.7%, وهذا يترجم عدم رغبة أصحاب المؤسسات في توظيف الأقرباء خاصة إذا كانت لا تتوفر فيهم صفات أخرى كالثقة والخبرة والمستوى الدراسي, أو بسبب قلة المؤسسات الصناعية العائلية في عينة الدراسة.

**2- تدريب المورد البشري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية :**

يمكن تشبيه عملية تدريب العمال إلى حد كبير بعملية تجديد التكنولوجيا, فإذا كانت عملية تجديد التكنولوجيا تعطي نفسا جديدا للعملية الإنتاجية فان تدريب وتكوين المورد البشري يبقي النفس في المؤسسة ككل, ويحفظ ويزيد من الدينامكية فيها.

إذا كان المسير هو المحور الأساسي في العملية الإدارية والمتحكم الرئيسي في الموارد المالية والتقنية, فهو كذالك الموجه الأساسي للمورد البشري, لأنه يصعب التحكم في هذا المورد عكس الموارد الأخرى, وبالتالي على المسير أن يتعامل مع هذا المورد بطريقة تضمن التطور والنمو للمنظمة وليس الركود أو التراجع, بأسلوب يحس فيه العمال بدورهم في النجاح الذي تحققه المؤسسة, وأنهم يتحملون جزءا من المسؤولية كما يتحملها المسير إذا ما تراجعت المؤسسة, أو فقدت مركزها التنافسي لسبب أو لآخر.

حاولنا معرفة ما إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعمل على تدريب مستخدميها والمستويات التي يصل إليها مستوى التدريب, فوجدنا أن نسبة 59.5% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بتدريب العمال و وهي نسبة معتبرة , لكن ما هو مفهوم التدريب وما مستواه, وهل يكون بصفة دورية أو بمجرد وجود سبب يستدعي ذلك, كاستقدام تكنولوجيا جديدة في المؤسسة... ويعتبر التدريب احد أهم الآليات للتكيف مع الأحداث

المستقبلية بشكل أفضل[8], ومن خلال اختبار عينة الدراسة يمكن أن تستنتج حجم المؤسسات التي تقوم بعملية التدريب والشكل الموالي يوضح ذلك :

**شكل رقم(04): أحجام المؤسسات التي تقوم بعملية التدريب**

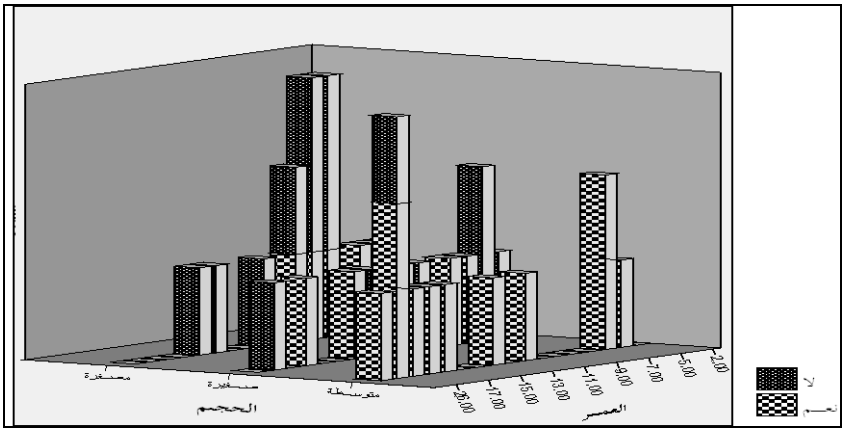


المصدر : من إعداد الباحث

من الشكل نلاحظ أن هناك ارتباطا وثيقا بين الحجم والتدريب, حيث نجدان تقريبا كل المؤسسات المتوسطة تقوم بعملية التدريب, وبشكل اقل نوعا ما في المؤسسات الصغيرة, بينما النسبة الأقل التي تقوم بعملية التدريب, هي مؤسسات مصغرة.

تتطلب عملية التدريب تكاليف إضافية تتحملها المنظمة, وهو الأمر الذي يجعل كثير من المؤسسات لا تقوم بعملية التدريب, في حين أن مؤسسات أخرى تعتقد أن العمال لا يحتاجون إلى عملية التدريب ما دامت العملية الإنتاجية تسير بالطريقة التي يريدها صاحب المؤسسة.

هناك كثير من أصحاب المؤسسات الذين يقومون بعملية التدريب, يظنون أنه عملية تقتصر عل تعليم العمال كيفية سير الآلات, بيمنا مفهوم التدريب اكبر من ذلك بكثير, وبالتالي فان إجابات المؤسسات في هذه العينة قد تكون على هذا الأساس, مما جعل نسبة المنظمات التي تقوم بعملية التدريب مرتفعة.

إن عملية التدريب تشمل كافة أطراف المؤسسة بما فيهم مسير المؤسسة, لكن يختلف نوع ومستوى التدريب من حيث الفئة موضوع التدريب التي تتبع السلم الإداري, يمكننا معرفة مستوى

ونوع التدريب الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجدول التالي: هناك مانسبة 50% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التي تقوم بعملية التدريب, تقول أنها تشمل كافة الأطراف في عملية التدريب, وهي نسبة كبيرة جدا مما يعطينا فكرة على المفهوم الخاطئ للتدريب في نظر المسيرين, خاصة وان عمليات التدريب تكلف أموال معتبرة, قد تعجز كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن توفيرها, نظرا للقدرة المالية الضعيفة خاصة إذا كنا نتكلم عن تكوين كافة الأطراف في المؤسسة, الذي تعجز عنه حتى بعض المؤسسات الكبيرة, أو أن معظم هذه المؤسسات هي مؤسسات مصغرة وعدد عمالها قليل, مما يجعل من هذه النسبة مرتفعة, أما النسبة الثانية التي تدعم الرأي الأول هي المؤسسات التي تدرب الفئة موضوع التدريب بنسبة 22.7%, هي مؤسسات تلجأ إلى تدريب عمالها عند الحاجة إلى ذلك, كتجديد التكنولوجيا بالنسبة للعمال, تطوير الشبكة الداخلية بالنسبة للمسرين ... أما النسبة التي يمكن أن تكون واقعية هي نسبة تدريب المسيرين ورؤساء المصالح بنسبة 9.1%, هذه المؤسسات تقتصر في عملية التدريب على المسيرين ورؤساء المصالح, هذا يعني أنها تقوم بعمليات تدريب فعلية, بالإضافة إلى النسبة الأخرى التي تضيف فئة المهندسين إلى فئة المسيرين ورؤساء المصالح في عملية التدريب بنسبة تقدر بـ : 18.2%, وذلك لأن فئة المهندسين هي حلقة الوصل بين الإدارة والعمال.

يمكن معرفة مستويات التدريب على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية, التي تقوم بعمليات التدريب من خلال الشكل التالي :

**شكل رقم(05): مستويات التدريب على مستوى الحجم**

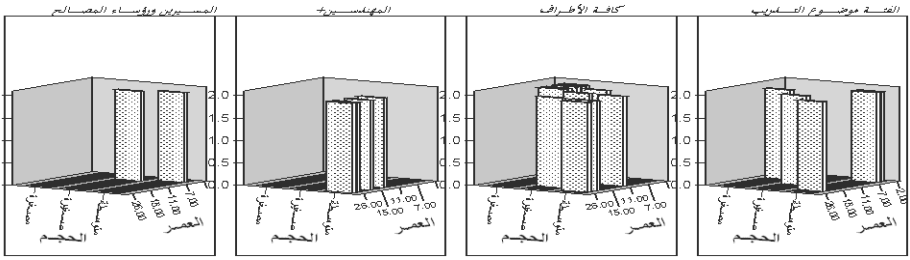


المصدر : من إعداد الباحث

انطلاقا من الشكل نلاحظ أن المؤسسات التي تقوم بعملية التدريب على مستوى المسيرين ورؤساء المصالح والمهندسين نسبة 27.3%, تنحصر تقريبا في المؤسسات المتوسطة, هذه

المؤسسات تعجز عن تكوين كل الأطراف لأن عدد العمال فيها كبير, وهي تعجز هن ذلك نظرا للتكاليف الكبيرة لعملية التدريب, أما المؤسسات التي تقوم بتدريب كافة الأطراف فمعظمها مؤسسات مصغرة وصغيرة, ويرجع ذلك إلى عدد العمال القليل, بالإضافة إلى بعض المؤسسات المتوسطة التي تأخذ مفهوما خاطئا عن عملية التدريب, المستوى الرابع الذي يكون على مستوى الفئة موضوع التدريب فقط, فتتوزع على الأحجام الثلاثة لكن في المؤسسات المتوسطة بنسبة اكبر.

**3- الاستشارة .. جهاز المناعة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

إن التحولات الاقتصادية التي تفرضها العولمة تفرض على الجزائر تعبئة وتجنيد فعاليات الاستثمار غير المادي من أهل الخبرة والاستشارة سواء العاملين أو من خلال مكاتب الدراسات والمخابر ومؤسسات البحث العلمي[9]؛ يرتبط مستوى الاستشارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعقلية المسير الذي, الذي يعتبر محفزا أو مثبطا للعملية الاستشارية في المؤسسة, لكن مستوى الاستشارة يختلف من مؤسسة إلى أخرى كعملية التدريب, لكن الاختلاف أن الاستشارة غير مكلفة مثل عملية التدريب, وتظهر عملية الاستشارة مؤثرة عندما يقوم المسير بتشجيع كل الأفكار, والتركيز على موضوع واحد كي يتجنب تشتت التفكير الجماعي مع تجنب الانتقاد[10] ، من خلال الدراسة أردنا معرفة المستوى الذي تصل إليه الاستشارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال نفس مستويات التدريب أي ( المسيرين ورؤساء المصالح, + المهندسين, كافة الأطراف بما فيهم العمال), وكانت النتائج موضحة في الشكل التالي :

**شكل رقم (06): مستويات الاستشارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

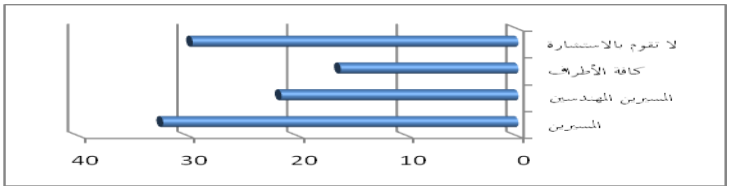


المصدر : من إعداد الباحث

انطلاقا من البيانات السابقة نلاحظ أن 29.7% من المؤسسات الصغيرة الجزائرية لا تقوم بعملية الاستشارة, أي أن المسير يتخذ قرارات انفرادية, بالرغم من العمال والمسيرين هم من

يقومون ويسهرون على نشاط المسير, وبالتالي يكونون على دراية اكبر بحيثيات وتطورات البيئة الخارجية والداخلية, وبالتالي فان استشارة المسيرين والمستخدمين في المؤسسة يجعل من قرارات المسير في صالح إستراتيجية وتنافسية المؤسسة, كما أن هذه النسبة التي نعتبرها نسبة مرتفعة نسبيا لأن عملية الاستشارة لا تكلف المؤسسة أموال مما يكشف نسبة المسيرين الديكتاتوريين في المؤسسات الجزائرية.

تقوم باقي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأخرى, والتي تصل نسبتها إلى 70.3% من مجموع المؤسسات الصغير والمتوسطة الجزائرية, لكن مستوى الاستشارة يختلف من مؤسسة إلى أخرى فنجد أن نسبة 32.4% من المؤسسات الجزائرية تكتفي باستشارة المسيرين فقط, وتبقى فعالية هذه الاستشارة ترتبط بعلاقة المسيرين بالعمال, بينما نسبة 21.6% يقولون أنهم يستشيرون المسيرين والمهندسين, . في المؤسسات التي توظف مهندسين ., وهذا لأن المهندسين يكونون اقرب للعملية الإنتاجية , أما النسبة الأقل فكانت للفئة الأكبر, وهي "كافة الأطراف بما فيهم العمال " بنسبة 16.2% وهي نسبة منخفضة بالرغم من أن نسبة المؤسسات المصغرة التي تضم عدد قليل من العمال نسبتها كبيرة أي أن المسير يستطيع التواصل مع كافة الأطراف في المؤسسة.

إن استشارة كافة الأطراف يجعل من قرارات المسيرة تتسم بالاتزان, وتصب في مصلحة المؤسسة مما يكسب المنظمة قوة ومناعة لمواجه التغيرات الحاصلة في البيئة التنافسية والداخلية.

**4- الحوافز منشط غير محضور للعمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

اثبت العالم ماير أن العامل يمكن تحفيزه فقط عن طريق الماديات, لكن العالم مايو اثبت أن العمال يمكن تحفيزهم عن طريق المعنويات, أي أننا اليوم في علم الاقتصاد أمام نوعين من التحفيز (المادي, والمعنوي), فهل يا ترى توجد في قاموس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مصطلحات من هذا النوع ؟.

حاولنا إيجاد إجابة لهذا التساؤل عن طريق طرح سؤال في استبيان الدراسة ما إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تتوفر على نظام للحوافز أو لا.

تبين من خلال الدراسة أن نسبة 54.1% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لا تتوفر على أنظمة لتحفيز العمال ومعظم هذه المؤسسات مؤسسات مصغرة, ومن خلال الشكل الموالي نجد ارتباط بين توفر نظام للحوافز وحجم المؤسسة.

**شكل رقم(07): العلاقة بين الحجم وتوفر نظام للحوافز**

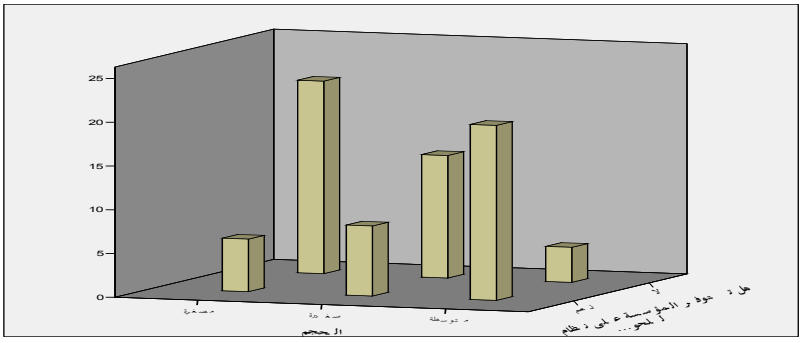


المصدر : من إعداد الباحث

الملاحظ كلما زاد حجم المؤسسة كلما زادت نسبة المؤسسات التي تتوفر أنظمة للحوافز والعكس صحيح, حيث نجد أن نسب قليلة من المؤسسات المصغرة تتوفر على نظام للحوافز, على عكس المؤسسات المتوسطة التي يتوفر معظمها على نظام للحوافز حسب ما يوضحه الشكل, بينما يختلف استخدام الحوافز بين المادية والمعنوية من حيث النسب, يتضح جليا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمنح حوافز مادية أكثر من المعنوية بنسبة 76.5% مقابل 11.8% للحوافز المعنوية, وهذا راجع إلى الأثر الكبير لهذه الحوافز, خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها لا تمنح أجور مرتفعة لأشخاص لا يجدون وظائف في مؤسسات كبيرة, وبالتالي يعتبرون هذه الحوافز المادية دعما إضافيا لأجورهم المنخفضة, بالإضافة إلى نسبة 11.8% من المؤسسات يقوم نظامها على النوعين, المادية منها والمعنوية.

على العموم فان نسبة المؤسسات التي لا تقدم تحفيزا للعمال نسبتها كبيرة, نظرا للعوائق المالية, لكن قد يكون التحيز نوعا من أنواع الدعم الإنتاجي غير المباشر, لأن التحفيز يعطي دفعا للعمال من اجل زيادة الإنتاجية والإخلاص في العمل داخل المؤسسة, وإعطاء صورة حسنة خارجها.

من خلال هذه النتائج يمكن الجزم بأن العنصر البشري هو العامل الأكثر تأثيرا في العملية الابتكارية... لكن لا يمكن أن يكون لهذا العنصر أي أهمية تذكر بدون ترتيب وتنظيم ودفع من المسير الذي يعتبر أكثر أهمية لأنه المحور الذي يدير ويتحكم في كافة الوظائف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**الهوامش والإحالات**

[1] Charlotte Koch ,Jan de Kok - **A human resource: based theory of the small firm** - www.eim.nl/pdf- Zoetermeer - October 1999 – august 2006- p 9.

[2] Ibid – p p 10, 11.

[3]Charlotte Koch ,Jan de Kok – op cit- pp 17 ,26 .

[4] مصطفى محمود أبو بكر – **الموارد البشرية : مدخل لتحقيق الميزة التنافسية** – الدار الجامعية للنشر – الإسكندرية 2004سابق – ص ص169, 170.

[5] International labour organization – Good Practice Sweden s in Labour Administration- www.ilo.org/htm - 2002- 2006- p 2.

[6] George Panayides - HUMAN RESOURCE DEVELOPMENT AUTHORITY OF CYPRUS : POLICIES AND ACTIVITIESIN SUPPORT OF SMALL ENTERPRISES/pdf - JUNE 2004 – august 2006 – p 11.

[7] Gerhard Speckbacher, Isabella Grabner - Managing Organizational Creativity Motivational aspects of management control systems for creative employees - www.wu-wien.ac.at - Soreze, France - July 2006 – p 2.

8 Christina Patterson - INDIVIDUAL AND ORGANIZATIONAL CREATIVITY-www.designmgt.org/pdf - Canada – 2006 – august 2007 – p 1.

[9] عامر ولد ساعد سعود – **سوق الخبرة والاستشارة : التنمية المستديمة للصناعة التقليدية** – نشريه فضاءات تصدر عن وزار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية – الجزائر – مارس 2003– ص 16.

10 UW.business school -Organizational Creativity – university of Washington – USA-2007.august 2007-P2.

# المراجعة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبي كآلية لتدعيم نظام اليقظة الإستراتجية في المؤسسة

**أ- بوسبعين تسعديت - جامعة البويرة**

**د- حوشين كمال - جامعة بومرداس**

**ملخص :**

ممـا لا شـك فيـه أن المعلومـة هـي أسـاس بنـاء أي إستراتجية، فالاعتماء على المعلومة المفيدة والصحيحة سيؤدي إلى إرساء دعائم إستراتجية سليمة تتميز باليقظة والـذكاء التـي تسـمح للمؤسسـة بمواجهـة التهديـدات واستغلال الفرص المكن أن تتاح لها في محيط تنافسي، ونظرا لكون الإستراتجية تتميز بالشمول فالحاجة إلى المعلومـة من مختلف مجالات النشاط في المؤسسة ضرورية، فالمعلومة المحاسبية والمالية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي هي إحداها، وضمان مصداقيتها وموثوقتها مرتبط بدرجة كبيرة بمدى فعالية وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة.

**الكلمات المفتاحية:** المراجعة، المعلومة، المحاسبة، اليقظة، الإستراتجية.

**ABSTRACT**:

There is no doubt that the information is the basis for building any strategy, especially when the information is useful and right. this strategy sound is characterized by vigilance and intelligence that allows the institution to confront threats and exploit opportunities in a competitive environment. due to the fact that the strategic characterized The need of the information from different areas of activity in the organization necessary, as the case of the accounting and financial information system resulting from accounting.To ensure credibility of this information we have to effective of the internal audit function in the organization.

Keywords: audit, information, accounting, vigilance, strategic

.

## المقدمة

تعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوظائف التي تعتمد عليها المؤسسات خاصة الكبيرة منها كأداة لإضفاء المصداقية على المعلومات الناتجة عن استغلال أنظمتها المعلوماتية المتعددة. وتماشيا مع التطورات الاقتصادية من توسع للأنشطة وكبر حجم المشاريع، أخذ الإطار المحاسبي بدوره حيزا كبير من الاهتمام باعتباره وسيلة فعالة تسمح بالتعبير عن الوضعية المالية

الحقيقة لأي مؤسسة والتي تعتبر نقطة الأساس لوضع أي إستراتجية مستقبلية. وقد كان لتنامي ظاهرة العولمة دورا مهما في إلغاء العديد من القيود والحواجز التي كانت تحكم عملية الحصول على المعلومة المطلوبة وانتقالها بين مختلف مستعمليها، وباعتبار المؤسسات الاقتصادية أحد أهم مكونات النسيج الاقتصادي للمجتمع، ما جعلها تتصدر الواجهة من خلال سعيها لاستحداث مفاهيم وأساليب جديدة من شأنها مساعدتها على مواجهة التحديات المفروضة عليها من طرف بيئتها التي تتميز بالتغيير والتعقيد وعدم التأكد المستمر. وفي خضم كل هذه المعطيات المتعلقة ببيئة الأعمال كان ولا بد لهذه المؤسسات من استحداث نظام لليقظة الإستراتجية يعمل على تدعيم مصادر معلوماتها وقدرتها على وضع استراتجيات من شأنها تثمين معلوماتها الداخلية والخارجية بما يسمح بتطوير معارفها، لكونها تمكنها من تحقيق ميزة تنافسية مستدامة لا يمكن تقليدها بهدف الحفاظ على بقائها واستمرارها من جهة ونموها وتوسعها من جهة أخرى. وعليه، فعمل المؤسسة على الاهتمام بالمراجعة الداخلية كوظيفة أساسية تضمن صحة وسلامة المعلومات المستعملة في رسم إستراتجيتها يعتبر أمرا بالغ الأهمية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمعلومات المحاسبية المستعملة كمدخلات في نظام المعلومات المحاسبي أو تلك المتضمنة في القوائم المالية لمخرجات هذا النظام. من خلال كل ما سبق ذكره فإن هذه الورقة البحثية تسعى لإبراز الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبي في إضفاء المصداقية على المعلومة المحاسبية المالية المستعملة في صنع نظام يقظة استراتيجي، وذلك بالإجابة على السؤال الرئيسي الآتي: إلى أي مدى يمكن أن تساهم المراجعة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبي في تدعيم نظام اليقظة الإستراتجية في المؤسسة؟

وللإجابة على هذا السؤال تم تناول المحاور الرئيسية الآتية:

**أولا: المراجعة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي**

لقد أصبحت المعلومة عنصرا هاما وأساسيا نظرا للدور الذي تلعبه في المؤسسة، لذلك اتجهت المنظمات إلى تصميم وبناء نظم معلومات من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المنظمة وتعد المحاسبة من أقدم نظم المعلومات في المؤسسة فهي أحد المصادر الرئيسية للمعلومة.

## 1. طبيعة نظام المعلومات المحاسبي

لغرض تحديد ماهية وطبيعة نظام المعلومات المحاسبي سيتم تناول كل من تعريف النظام، خصائصه ومكوناته.

– يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه:" مجموعة من الأنظمة الفرعية المستخدمة في تجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الإدارة الداخلية والأطراف الخارجية كالجهات الحكومية والدائنين".[1]

يبين هذا التعريف طبيعة نظام المعلومات المحاسبي والهدف من تصميمه. فهو نظام يقوم بتنظيم وتحويل مختلف البيانات المالية للمؤسسة إلى معلومات منسجمة ومفيدة للمسيرين والمستعملين الخارجين من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

– من بين أهم خصائص نظام المعلومات المحاسبي التي تؤهله لأن يكون فعالا وكفؤا، اقتصادية تشغيل نظام المعلومات والتي تعني ضرورة أن تكون عوائد ومنافع النظام المحاسبي أكبر وتساوي تكلفة، بساطة هيكله، فكلما زادت بساطته زادت منافعه وعوائده، وتزداد قدرة العاملين على تطبيق النظام المحاسبي على فهمه واستيعابه والاستفادة منه. المرونة؛ حتى تزيد مقدرته على التكيف مع أي تغيرات قد تحدث في احتياجات مستخدميه والأهداف المرجوة منه لضمان تدفق المعلومات في حالة حدوث عوائق. الملاءمة، وذلك عن طريق انتهاج الدقة في اختيار وسائل جمع وتحصيل مدخلات هذه المعلومات حيث يترتب على مدخلات خاطئة إنتاج مخرجات خاطئة.

– مكونات نظام المعلومات المحاسبي وتتمثل في: المدخلات وهي مجموعة البيانات المحاسبية الناتجة عن العمليات المحاسبية التي تتم أو تنشأ من عملية التبادل بين المؤسسة والأطراف الخارجية المتعاملين معها، وتسمى بالعمليات الخارجية وأخرى تنشأ من العمليات الداخلية التي تتم بين الأقسام الداخلية للمؤسسة. العمليات التشغيلية وتتمثل في عمليات التجميع والتبويب والتلخيص التي تجرى على المدخلات في الدفاتر والسجلات المحاسبية وفق المبادئ والمفاهيم والقواعد المحاسبية. يقوم المحاسب بالتسجيل، التوصيل، الترصيد والتحليل ويعتمد المحاسب المالي على النظام التقليدي (اليومية العامة) أو النظام المركزي (اليوميات المساعدة) أو نظام معالجة آخر كما يعتمد محاسب التكاليف على أحد طرق محاسبة التكاليف لحساب سعر التكلفة

وتحليل التكاليف.المخرجات وتشمل المخرجات على القوائم المالية وهي جدول حسابات النتائج الذي، الميزانية، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال والوثائق الملحقة تهدف إلى تكملة القوائم المالية وشرحها بأكثر تفصيل.

تعتبر مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المالي مدخلات لباقي الأنظمة داخل المؤسسة كنظام معلومات التمويل، نظام محاسبة التكاليف وغيرها، كما يطلب هذه المخرجات أطراف خارجية كثيرة كإدارة الضرائب لتحديد الوعاء الضريبي البنك، المساهمون، الموردون، مراكز البحوث والإحصاء وغيرها. بالإضافة إلى كل تلك المكونات هناك أيضا ما يعرف بالتغذية العكسية أي الرقابة على المدخلات، العمليات التشغيلية، المخرجات بهدف تقييمها والتأكد من مدى دقتها وإمكانياتها في تحقيق الأهداف التي يرمي النظام المحاسبي لتحقيقها.[2]

**2.المراجعة الداخلية**

- تعرف المراجعة الداخلية على أنها: "اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة للوضعية المالية ونتائج المؤسسة".[3]

- من أهم خصائص المراجعة الداخلية أنها تعد وظيفة شاملة لكونها تطبق في جميع المؤسسات مع مراعاة التكاليف المترتبة عن وظيفة المراجعة الداخلي فمن الضروري أن يكون لها مصلحة في المؤسسة وتمس كل الوظائف، كما أنها تطبق على كل الوظائف، حيث كانت المراجعة الداخلية في السابق تهتم بالجانب المالي والمحاسبي في المؤسسة فقط. إلا أن التطور التاريخي الذي مرت به جعلها تصبح وظيفة تمس جميع الوظائف داخل المؤسسة (الوظيفة المالية والمحاسبية، الوظيفة الإنتاجية، الوظيفة التجارية، وظيفة الإعلام الآلي وظيفة التسيير...).[4]

- يتمثل الهدف الأساسي للمراجعة الداخلية في القيام بتقييم الجوانب الرقابية في المؤسسة بما يساعد الإدارة على أداء وظائفها، وتكتفي الإدارة العليا بالتخطيط ووضع السياسات العامة والإجراءات اللازمة لنجاحها وتسعى المراجعة الداخلية إلى مساعدة إدارة المؤسسة على مواجهة مسؤولياتها بأكبر قدر من الكفاءة وذلك عن طريق تقييم وسائل الرقابة التي يستخدمها كل

مستوى إداري في مراقبة المستوى الأدنى منه عن طريق رسم السياسات العامة واستخدام الخرائط التنظيمية والموازنات التخطيطية وغيرها، ثم تقوم الإدارة المتوسطة بترجمة هذه السياسات العامة إلى سياسات خاصة وتستخدم وسائل أخرى للرقابة كتحديد مستويات ومواصفات لكل عمل وتصميم نظم للضبط الداخلي تتمثل في تقسيم العمل المناسب بين العاملين.[5]

**ثانيا: أساليب المراجعة الداخلية على مكونات وإعداد نظام المعلومات المحاسبي**

تعد إجراءات المراجعة أكثر أهمية في نظم المعلومات المحاسبية عن تلك المتبعة في النظم اليدوية حيث يتم معالجة قدر كبير من البيانات المحاسبية بواسطة الكومبيوتر يفوق تلك التي تعالج يدويا مما ينتج عنه زيادة احتمال ارتكاب أخطاء.

**1. أساليب المراجعة الداخلية على مكونات النظام**

**– أساليب المراجعة الداخلية على المدخلات**

تهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من صحة اعتماد البيانات التي يتسلمها قسم معالجة البيانات بواسطة موظف مختص ومن سلامة تحويلها بصورة تمكن الكمبيوتر من التعرف عليها ومن عدم فقدانها أو الإضافة إليها أو حذف جزء منها أو طبع صورة منها أو عمل أي تعديلات غير مشروعة في البيانات المرسلة حتى وان كان ذلك من خلال خطوط الاتصال المباشرة. وتشمل أساليب المراجعة على المدخلات على تلك الأساليب التي تتعلق برفض وتصحيح وإعادة إدخال البيانات السابقة رفضها.[6]

**- أساليب المراجعة الداخلية على معالجة البيانات**

تهدف إلى التأكد من تنفيذ عمليات معالجة البيانات إلكترونيا طبقاً للتطبيقات المحددة بمعنى معالجة كافة العمليات كما صرح بها وعدم إغفال معالجة عمليات صرح بها وعدم معالجة أي عمليات لم يصرح بها.

**- أساليب المراجعة الداخلية على المخرجات**

تهدف إلى تأكيد دقة مخرجات عمليات معالجة البيانات (مثل قوائم الحسابات أو التقارير أو أشرطة الملفات الممغنطة أو الشيكات المصدرة) وتداول هذه المخرجات بواسطة الأشخاص المصرح لهم فقط بذلك.يتضح من ذلك أن الهدف الرئيسي لأساليب المراجعة على التطبيقات هو تأكيد صحة وشمولية عمليات معالجة البيانات المحاسبية وأن لا توزع تلك البيانات التي تم

معالجتها إلا على الأشخاص المصرح لهم بتداولها. وتعد غالبية أساليب المراجعة على التطبيقات أساليب مراجعة وقائية أكثر من كونها مراجعة بالتغذية العكسية ويمكن وضع إطار لنظام متكامل للمراجعة الداخلية حيث يقسم إلى ثلاثة نظم فرعية هي:

المراجعة الإدارية، المراجعة المحاسبية والمراجعة التشغيلية. ولكل نظام من النظم الفرعية هدف يسعى إلى تحقيقه من خلال مجموعة من الإجراءات الرقابية الملائمة، وتتكامل هذه النظم الفرعية لتحقيق في النهاية الهدف العام لنظام الرقابة الداخلية وهو منع أو اكتشاف أو الرقابة على تصحيح الأخطاء والمخالفات وتدنية الخسائر.

**2.المراجعة الداخلية على إعداد النظام**

تهدف إلى بناء نظام يتضمن إجراءات الرقابة الكافية على تطبيقات الحاسب ويعمل بما يتفق مع مواصفات التشغيل المعياري، ويمكن اختباره بصورة مرضية. ولتحقيق ذلك ينبغي تطبيق الإجراءات الرقابية عند إعداد النظام والمتمثلة في:

- وجود إجراءات معيارية مكتوبة لأغراض تخطيط، إعداد، وتجهيز النظام، حيث تؤدي هذه الإجراءات إلى زيادة القدرة على الفحص والتقييم المستمر لإجراءات الرقابة أثناء عملية إعداد النظام وبعد تشغيله.

- اشتراك كل من المراجع الداخلي والخارجي، المستفيدين، وأفراد قسم المحاسبة في عملية إعداد النظام.

- التحقق من التخطيط الجيد للنظام، وذلك من حيث تحديد أهدافه وفحص التسهيلات الاقتصادية والتشغيلية والفنية.

- إجراء الاختبار المبدئي للنظام، وذلك للتحقق من مدى فعاليته في مقابلة احتياجات المستفيدين الاحتياجات الفنية وإمكانية مراجعته.

- الرقابة الكافية على عملية التحويل من النظام القديم إلى النظام الجديد، وذلك لتجنب فقد البيانات أو إساءة معالجتها نتيجة للفشل في إزالة أسباب الاختلاف بين النظام القديم والجديد.

- استخدام الأشكال المعيارية والمختصرات والنماذج في إعداد النظام، حيث أنها تؤدي إلى تدنئة الأخطاء الكتابية في الترميز وتسهل من مهمته تدقيق ترميز البرامج .

- المصادقة النهائية على النظام الجديد من الإدارة، المستفيدين، وأفراد التشغيل الإلكتروني للبيانات وذلك قبل البدء في تجهيزه ووضعه موضع التشغيل. حيث أن هذا الإجراء الرقابي

يعطي الفرصة لتقييم نتائج الاختبار النهائي، تقديم حكماً نهائياً على جودة إجراءات الرقابة على تطبيقات النظام ، والتأكيد من أن كافة الأخطاء قد تم تصحيحها.

- قيام المستفيدين، أفراد التشغيل الإلكتروني للبيانات، وأفراد التدقيق الداخلي بفحص النظام بعد تشغيله لفترة من الوقت وذلك لوقوف على ما إذا كان النظام يعمل وفقاً لما مخطط له، ولتقييم فعالية عملية إعداد النظام ككل. وهذا يفيد في إمكانية تعديل معايير إعداد النظم، لما يكون في صالح النظم التي سيتم إعدادها مستقبلاً.

**ثالثا: المراجعة الداخلية على توثيق، توزيع مخرجات وأمن نظام المعلومات المحاسبي**

يعد التوثيق الجيد لنظام التشغيل الإلكتروني للبيانات أمر مهم ساعد في تسهيل عملية مراجعته، حيث يقدم للمراجع المستندات التي تمثل سندا كافيا للتدقيق.

**1. المراجعة الداخلية على توثيق النظام**

يتضمن توثيق السجلات، التقارير وأوراق العمل، وصف النظام وبرامجه، خرائط تدفق، تعليمات التشغيل وغيرها، والتي تساعد على وصف النظام والإجراءات المستخدمة لأغراض أداء مهام تشغيل البيانات ويؤدي التوثيق الجيد للنظام إلى زيادة فهم المراجع للرقابة على تطبيقات النظام، ومن ثم تدنئة وقت تكلفة التدقيق، كما انه يقدم معلومات تفيد محللي النظم، معدي البرامج المشغلين والمشرفين على النظام ويقدم الأساس الجيد لتدريب الأفراد الجدد على النظام. لذا يقتضي الأمر ضرورة وجود إجراءات للرقابة على توثيق لضمان الثقة فيه، ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

- وجود معايير التوثيق النظام: حيث أن غياب المعايير يؤدي إلى فقد الثقة في توثيق النظام، صعوبة فحصه والتصديق عليه، فقد سند التدقيق الجيد، وصعوبة الرقابة على تعديل النظام والالتزام بمعايير التشغيل المرضية.

- استخدام البرامج المساعدة مثل : برامج خرائط التدفق، برامج أمناء المكاتب، والتي تتولى التوثيق الآلي للنظام بالدقة، السرعة والملائمة، مما يؤدي إلى تدنئة تكاليف ويسهل فحصه.

- توثيق البرامج من خلال : إعداد خرائط تدفق البرامج، توصيف البرامج والهدف منها، شرح لشكل المدخلات والمخرجات الخاصة بكل برنامج والإجراءات الرقابية التي يتضمنها، إعداد سجل بكافة التعديلات التي أدخلت على البرنامج يوضح اختبارها بها وتاريخ بدء تنفيذها. كما

ينبغي توفير دليل مكتوب للبرامج يتم شراؤه مع البرامج، بهدف إرشاد المستخدم بشان كيفية التعامل مع هذه البرامج.

**2. المراجعة الداخلية على توزيع المخرجات**

تهدف المراجعة الداخلية على توزيع المخرجات إلى العمل على توزيع مخرجات نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات على الأشخاص المصرح لهم بذلك توزيعها في التوقيت المناسب. ولكي تحقق هذا الهدف ينبغي أن تتضمن الإجراءات الآتية:

- ينبغي أن تتضمن وثائق التشغيل وصفا للإجراءات الخاصة بتوزيع المخرجات على الأشخاص المصرح لهم بذلك، وتتضمن هذه الإجراءات ما يلي :
- قائمة فحص: هي التي تحدد المستلم المصرح به لكل مفردة من مفردات المخرجات.
- جدول التوزيع: يبين تتابع إعداد وتوزيع التقارير في الأوقات المحددة لها.
- قوائم التحويل: والتي يتم إلحاقها بنسخ المخرجات وتحدد اسم التقرير المستلم، القسم التابع له والعنوان البريدي.
- سجل التوزيع: تسجل فيه جهة الوصول، المستلم، تاريخ توزيع كل نسخة من المخرجات، كما ينبغي أن يوقع المستفيد بما يفيد استلام المخرجات الخاصة به.
- التحقق من مدى توافق سجل التوزيع وقائمة فحص التوزيع، وذلك للتأكد من أن المخرجات قد تم توزيعها وفقاً لما هو مخطط لها.
- فحص قائمة التحويل، للتأكد من أن المخرجات التي استلمتها الأصول المستفيدة هي نفسها التي تم تحويلها من قسم التشغيل الإلكتروني للبيانات.
- فحص جدول التوزيع، وذلك للتأكد مما إذا كانت كافة التقارير والمستندات قد تم استلامها في التوقيت المحدد لها.[7]

**3. المراجعة الداخلية على أمن النظام**

يمكن التغلب على معظم مخالفات الحاسبات من خلال التخطيط الإداري الجيد لأمن النظام وينبغي أن يتضمن ما يلي:

- تحديد أهداف أمن النظام، والتي تعتبر بمثابة معايير لتقييم أمن النظام فيما بعد. وتتمثل هذه الأهداف في حماية تجهيزات وبرامج النظام من المخاطر البيئية ومخالفات الحاسبات.

- إعداد خطة تضمن مستوى مقبولا من الأمن وبتكلفة معقولة، وتصف هذه الخطة كافة الإجراءات الرقابية التي سيتم تطبيقها وأهداف هذه الإجراءات. هذا وينبغي أن يتم فحص الخطة والتصديق عليها قبل وضعها موضع التنفيذ.

- اختبار إجراءات الرقابة على أمن النظام، وذلك للتحقق من مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها المرجوة.

- فحص الأجهزة: وهي مجموعة من الإجراءات الرقابية المبنية في دوائر الحاسب، بهدف فحص الدوائر أو الأجهزة، وذلك للتأكد من أنها تعمل بطريقة صحيحة وللقيام بالتصحيح الآلي عند اللزوم أي أن الهدف منها هو التشخيص والتصحيح الآلي للأخطاء.

هناك العديد من إجراءات الرقابة للوصول إلى النظام تم بناؤها داخل نظم الحاسبات الحديثة، مثل كلمات السر للتحقق من الشخصية سواء من خلال بصمة اليد أو من خلال الأساليب الصوتية أو التعرف على قرنية العين، وهناك أنواع من الوسائط التي تسمح المستخدم بالكتابة عليها مرة واحدة، ولا تسمح له بإلغاء البيانات الموجودة عليها، وتسمى هذه الوسائط بالوسائط البصرية بدلاً من الوسائط الممغنطة، وتلعب هذه الإجراءات دورا هاما في الحد في الغش وفيروسات الحاسبات.

**رابعا: المراجعة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبي في خدمة اليقظة الإستراتجية**

تحليل المؤسسة لبيئتها الخارجية العامة بواسطة اليقظة الإستراتيجية، يسمح لها بتحديد الفرص والتهديدات التي قد تواجهها، ما يتطلب منها ضرورة وضع أنظمة معلوماتية فعالة تسمح لها بالحصول على المعلومة الجيدة التي تحتاجها في بناء نظام لليقظة الإستراتجية ذو أساس سليم، ولكن هذا الأمر غير كاف فلابد من مراقبة صحة وجودة تلك المعلومة من طرف جهة محايدة كلجنة المراجعة الداخلية في المؤسسة.

**1. المعلومة كأساس لإرساء اليقظة الإستراتجية في المؤسسة**

أصبحت المعلومة في الوقت الحاضر تمثل موردا أساسيا حتى أصبح مفهوم القوة اليوم مرتبط بالقدرة على اكتساب المعلومة وإنتاجها ، فالمؤسسات التي تسعى للنمو وتطوير حصصها السوقية تتنافس لتكون الأولى في حصولها على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب.

**1.1.مفهوم اليقظة الإستراتجية**

تعتبر اليقظة الإستراتيجية نظام يساعد على اتخاذ القرارات من خلال ملاحظة وتحليل بيئة المؤسسة والآثار الاقتصادية الحالية والمستقبلية من اجل استخراج الفرص والتهديدات، كما أنها تركز أساسا على المعلومات الإستراتيجية.[8] أي تلك المعلومات المفيدة والتي يحتاجها متخذ القرار في الوقت المناسب وبالطريقة التي يريدها. ويمكن تلخيص أهميتها فيما يلي:[9]

- تسمح اليقظة من الناحية المالية بتحقيق الوفرة لأن المعلومات التي تم جمعها قادرة على التحسين من الخصائص التقنية للمنتج،جودته،و التخفيض من كلفته.

- تسمح بمرور جيد للمعلومة عبر مختلف المستويات التنظيمية في المؤسسة،كما تسمح لها أيضا بمراقبة مستمرة و متواصلة لبيئتها.

- تسمح بالتقدير والتنبؤ بالعراقيل المستقبلية التي سوف تواجهها المؤسسة.

- تعد وسيلة إستراتيجية للتسيير، أين تكشف خلية اليقظة على مناطق النفوذ، التهديدات والفرص والتي تستطيع أن تغير من إستراتيجية المؤسسة ومن المنافسة في السوق.

وعليه فإن اليقظة الإستراتجية تركز على تحسين تنافسيتها، بالجمع ،معالجة المعلومات ونشر المعرفة المفيدة للتحكم في المحيط كما تلعب تلعب دورا متكاملا في المؤسسة من خلال التوقع ، الاكتشاف، المراقبة والتعلم.

**2.1.معلومات اليقظة الإستراتجية**

يمكن تمييز عدة أنواع من معلومات اليقظة الإستراتجية والمتمثلة في:

- المعلومات المتعلقة بالإنذار المبكر: وهي تلك المعلومات التي تحمل الاعتقاد انه يمكن أن يبدأ حدث من المحتمل أن تكون له منفعة كبيرة بالنسبة للأشخاص المسؤولين في المؤسسة، ومن أهم مميزات هذه المعلومات أنها ذات نوعية كونها منتقاة، وجمعة ومفسرة وتم المصادقة عليها، كما أنها تعاني من قصور ناتج عن صعوبة تجميعها وكذا بطبيعتها التي يكتنفها نوع من الغموض.[10]

- معلومات التحكم: وتضم المعلومات التي تنتجها المنظمة وتوجهها لاستعمالها الداخلي وتكتسي معرفة هذا النوع أهمية بالغة كونها تمكن المؤسسة من أن تقارن أداءها بأداء أحسن المؤسسات ويتم تسيير هذه المعلومات عن طريق النظم المعلوماتية.[11]

- معلومات التأثير: وهي المعلومات أنتجت داخل المؤسسة ووجهت للاستعمال الخارجي، أي الموجهة للأفراد ومجوعات خارج المؤسسة كالعميل والمورد. ويعتبر نظام المعلومات التسويقي من الأنظمة التي تقوم بتسييرها وتعتبر مدعمة لنظام اليقظة الاستراتيجي.

- معلومات محتملة: وهي المعلومات التي تخبرنا عن قدرات عناصر ومتعاملي المحيط، والتي تهتم بهم المؤسسة أي أنه من المستحسن وضعها تحت المتابعة النشيطة. فعلى سبيل المثال إذا كان هذا المتعامل منافسا فالمعلومات المحتملة والمهمة من الممكن أن تكون قدرة تمويله الذاتي الدالة على مدى قدرته على تولي مشروع هام، جودة كفاءة عمالته.[12]

**2.اليقظة الإستراتجية والمراجعة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبي**

من شأن المراجعة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبي تدعيم معلومات اليقظة الإستراتجية المتعلقة بالجانب المحاسبي والمالي، فإذا كانت اليقظة الإستراتجية ذلك الأسلوب المنظم الذي يجعل المؤسسة تحتاط من المخاطر وتواجه التهديدات في محيط تنافسي مع استغلال الفرص التي من الممكن أن تتاح لها وتساعدها على بناء ميزة تنافسية مستدامة، فإن المراجعة الداخلية هي تلك الوظيفية الأساسية في المؤسسة والتي من شأنها تغدية الإستراتجية العامة للمؤسسة بالمعلومات المفيدة والصادقة والمتعددة المجالات، خاصة إذا تعلق الأمر بالشق المحاسبي المالي، فتنفيذ أي إستراتجية وحتى وضع نظام لليقظة الاستراتيجي في المؤسسة يتناول بعدا ماليا نحصل على صحته من مصلحة المالية والمحاسبة. وعليه، فالمراجعة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبي تعمل على تزويد نظام اليقظة الاستراتيجي في المؤسسة حول إمكانية حدوث غش في الحسابات، تلاعب بنتائج الدورات المالية من خلال تضخيم أو تخفيض نتيجة الدورة إلى غيرها من الاختلاسات المتوقع حدوثها، ما يسمح بوضع أنظمة لتفادي حدوثها في المستقبل، لأن الاعتماد على معلومات مغلطة وغير صحيحة سيؤدي لا محالة إلى استراتجيات غير فعالة تنأى بالمؤسسة عن التنافسية الواجب التميز بها للحفاظ على بقائها واستمراريتها. فالمصداقية التي تضفيها المراجعة الداخلية على المعلومة المحاسبية والمالية المنبثقة من نظام المعلومات المحاسبي تلعب دور كبير في صنع السياسات على مستوى المؤسسة أو بالنسبة للأطراف الأخرى ذات المصالح بالمؤسسة كالمستثمرين الزبائن، المصالح العمومية، الدولة، السوق المالي ...الخ.

**الخاتمة:**

تعتمد المؤسسة على مجموعة من الأنظمة والإجراءات تساعدها على تطبيق السياسات التسييرية المنتهجة، إذ تلتزم بسلسلة مترابطة من الحلقات الرقابية تعمل بانسجام مع بعضها البعض من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، وتعد المراجعة الداخلية حلقة مهمة من هذه الحلاقات، إذ أنها تساعد المؤسسة على بلوغ أهدافها المسطرة، وذلك من خلال ما تتوفر عليه من إمكانيات في ذلك، ومن خلال الطبيعة الرقابية التي تتمتع بها. ومن خلال كل ما تقدم تم التوصل إلى جملة النتائج الآتية:

- تزيد المراجعة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبي من درجة الثقة في منتجها النهائي ويتم الاعتماد عليه في جميع العمليات التسييرية، بجميع مستوياتها الإدارية.
- يشمل مفهوم اليقظة تعبيرا شاملا عن اليقظة والتي تتكون من عدة أنواع متكاملة تمثل اليقظة الشاملة على محيط المؤسسة ،حيث تعطي اليقظة الإستراتيجية للمؤسسة القدرة على التصرف بسرعة وفي الوقت المناسب مع أكبر قدر من الفعالية و مساهمة منها في تحقيق تنافسيتها الدائمة
- تلعب المعلومات المحاسبية والمالية التي تصادق على صحتها وموثوقيتها وظيفة المراجعة الداخلية دور مهم في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، لأن الخطأ في هذا النوع من القرارات يرهن مستقبل المؤسسة، حيث يجب على المراجعة الداخلية أن تعمل على التقليل بأكبر ما يمكن من احتمال الخطأ، وهذا بتقديم المعلومة الصادقة والسليمة.

وبناء على جملة النتائج السابقة يتضح أن بقاء واستمرارية أي مؤسسة في أي محيط يتطلب تكاثف الجهود من جميع الأطراف الداخلية والخارجية لبناء نظام يتميز باليقظة وليست أي يقظة وإنما تلك اليقظة الذكية التي تتمكن من جمع كل هذه الجهود في نظام متناسق يرسي دعائم إستراتجية واضحة المعالم تمكن المؤسسة من تحقيق مستوى التنافسية المطلوب لمواجهة كل التحديات.

## قائمة الهوامش والاحالات

[1] نقاز أحمد، دور المراجعة الداخلية في دعم و تفعيل القرار، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة عمار ثلجي، الأغواط،، 2006-2007، ص 122.

2 كريم.م، إبراهيم الحبيتي وآخرون،، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003 ، ص ص 16-17.

[3] Khalassi Reda ,**L'audit interne :audit opérationnel**, 3eme édition, 2010, houma alger, p93.

4 دالع حسين، إجراءات المراجعة الداخلية لدورتي المشتريات والمبيعات، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر،2003، ص58.

5- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، ط3، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص 167.

6، أساليب الرقابة في نظم المعلومات الالكترونية، منتدى المحاسبين العرب، تم التصفح 1بتاريخ /2013/05. متاح على www.acc4arab.com/acc//archive/.../t-6707.html

7Idem

8 بومدين يوسف، آلية اليقظة والذكاء الإستراتجية – أداة لمواجهة التحديات المستقبلية وأحد عوامل التنافسية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الجزائر، نوفمبر 2011، ص: 12.

9 رتيبة حديد، نوفيل حديد، اليقظة التنافسية وسيلة تسييرية حديثة لتنافسية المؤسسة، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميزللمنظمات و الحكومات ،جامعة ورقلة،الجزائر ،مارس 2005 ، تم التصفح بتاريخ 2013/06/12. متاح على:
http://www.univ-medea.dz/memoires/category/68/seminaires,

[10] LECA Humbert, concepts et démarche de mise en place dans l'entreprise, ministère de l'éducation nationale de la recherche et de le technologie, ADBS, 1997, p :2-5.

11 كمال رويبح، دراسة مدى وعي مسؤولي الشركات الكويتية نحو استخدام المعلومات الإستراتجية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد2، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت،2003،ص:4.

12 بلعزوز علي، فلاق صليحة، دور اليقظة الإستراتجية في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة وواقعا في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الجزائر، نوفمبر 2011، ص:4.

# إمكانية تطوير النظام الوطني للابتكار بالجزائر على ضوء تجربة ماليزيا

**أ. رضوان عادل – المركز الجامعي تيسمسيلت**

**ملخص :**

كذلك في خطوات لدعم الابتكار , غير أنه هناك مازال حلقات مفقودة , و لحل هذا الإشكال بات من الضروري تطوير النظام الوطني للابتكار كآلية لتوحيد الجهود بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الإنتاجية ضمن سياسة وطنية تعتبر توطين ونشر العلم والتكنولوجيا ضمن حدود الوطن قضية ذات أولوية قصوى , و تسخر لها كل متطلبات النجاح للتحول من اقتصاد الريع الموجهة غالبية مداخيله للبنى التحتية و السياسة الاجتماعية إلى اقتصاد معرفي منتج ذراعيه التكنولوجيا و السوق.

وفي هذا السياق سوف نعرض تجربة ماليزيا التي استطاعت أن تحقق نتائج اقتصادية واجتماعية مبهرة من خلال تطويرها لنظام وطني للابتكار , وحققت بفصله طفرة علمية وتكنولوجية في فترة وجيزة , ما مكنها من الانضمام إلى الدول الأكثر جاذبية للاستثمار والابتكار في العالم , لذلك سوف نحاول استخلاص منها ما يمكن أن نستفيد منه لتطوير النظام الوطني للابتكار بالجزائر.

الكلمات المفتاحية : النظام الوطني للابتكار – التعليم العالي والبحث العلمي – المؤسسات الإنتاجية –المعرفة – التكنولوجيا.

**ABSTRACT:**

Algeria has make efforts for developing her higher education and scientific research and innovation, but this efforts still insufficient and require the general system approach, than for resolve this problem has become necessary to develop the national innovation system as a mechanism to unify efforts between universities and research centers and productive enterprises within national policy considers resettlement and dissemination of science and technology within the borders of the country issue of the highest priority, making her all the requirements for the success to transformation the rent economy her majority income directed to infrastructure and social policies to the knowledge and productive economy.

Malaysia has can success to developing her National Innovation System, and achieved big steps of developing sciences and technologies in the short time, and become attractive for investment and innovation in the world.

So in this article, we'll present the NIS of Malaysia, and we'll extraction of them the experiences, when we can use them to developing a national innovation system in Algeria.

**Key words:** the national innovation system - Higher Education and Scientific Research - Knowledge - technology - productive enterprises.

**مقدمــة:**

شهدت الجزائر تحول اقتصادي منذ التسعينات من القرن العشرين وتوجهت نحو تشجيع كل من قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع المؤسسات الاقتصادية, ما أدى إلى تحقيق توسع كبير في عدد الجامعات ومراكز ومخابر البحث وعدد خريجي الجامعات بالإضافة إلى التوسع في عدد المؤسسات الاقتصادية غير أن غياب الرؤية الإستراتيجية لربط كل من قطاع التعليم العالي و البحث العلمي مع المؤسسات الاقتصادية قد يفوت على الجزائر الفرصة مرة ثانية لتحقيق وثبة الانتقال لاقتصاد معرفي يعتمد على مدخلات متجددة .

ضمن هذه الدراسة نسعى لإبراز أهمية ما يسمى : "النظام الوطني الابتكار" ومدى اعتباره كآلية لتسهيل تدفقات التكنولوجيا والمعلومات بين الجامعات والمؤسسات البحثية والشركات بالإضافة لواضعي السياسات بهدف تطوير القدرات الصناعية وإبراز نقاط القوة لتعزيز الأداء الابتكاري وبالتالي تحسين التنافسية , ومما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية المقال في السؤال الجوهري التالي:

كيف يمكن تطوير النظام الوطني للابتكار بالجزائر على ضوء التجربة الماليزية ؟

وللإجابة على هذه السؤال سوف نستعرض المحاور التالية :

**I– مفهوم النظام الوطني للابتكار**

قبل التطرق لمفهوم النظام الوطني للابتكار , سوف نقوم بداية بتعريف الابتكار

**1– تعريف الابتكار** : يستخدم بعض الكتاب لفظ الابتكار (innovation) والإبداع (creativity) كمترادفين للدلالة على معنى واحد، ولكن هناك اختلاف بين المفهومين ، فالابتكار يعرف بأنه عملية تنمية وتطبيق أفكار جديدة في المنظمة ، وكلمة تنمية هي كلمة شاملة وواسعة النطاق فهي تغطي كل شيء بداية من الاختراع الأصلي لفكرة جديدة وإدراك هذه الفكرة وتوريدها وجلبها إلى المنظمة ثم تطبيقها[1]

**2–تعريف النظام الوطني للابتكار**: مصطلح النظام الوطني للابتكار حديث النشأة، يعود بداية استخدامه مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي، حيث صدر كتاب فريمان (freeman) بعنوان : السياسة التكنولوجية والأداء الاقتصادي – دروس من اليابان، وخلص إلى أن أهم أسرار ذلك النجاح وبلورها في مصطلح النظام الوطني للابتكار[2].

عرفته OECD بأنه : "شبكة من الهيئات العمومية والخاصة, التي تخلق عبر تفاعل أنشطتها , تراكم وتحول المعارف والكفاءات التي تعد أصل التكنولوجيا الحديثة، هذه الهيئات تشمل على : المؤسسات الاقتصادية، الجامعات، معاهد البحث العمومية والمختلطة، معاهد الملكية الفكرية,...الخ"[3]

**3–مكونات النظام الوطني للابتكار**: يضم النظام الوطني للابتكار جميع الجهات الوطنية الفاعلة (الحكومية والخاصة) وجميع الأنشطة الخاصة بالاقتصاد، والمتعلقة بإنتاج المعرفة وتلقيها، واللازمة لدعم

و تسهيل الابتكار الصناعي والخدمي والتجاري الوطني.

## II– واقع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في الجزائر

1- **التعليم العالي في الجزائر :** ورثت الجزائر غداة الاستقلال عام 1962 , جامعة واحدة تضم: 4557 طالب , منهم 89% أوروبيين و 11 % جزائريين يقدر بـ 549 طالب جزائري يؤطرهم 103 أستاذا[4], أما في السنة الدراسية 2014-2015 فبلغ عدد الطلبة 1.300 000 يؤطرهم 45.000 أستاذا.

أ– **تطور عدد الأساتذة في قطاع التعليم العالي:** بلغ سنة 2010 عدد الأساتذة 38.000 أستاذا منهم 20.000 أستاذ باحث و 1.900 باحث دائم[5]

**الشكل رقم (02): تطور عدد الأساتذة في قطاع التعليم العالي حسب الأصناف**

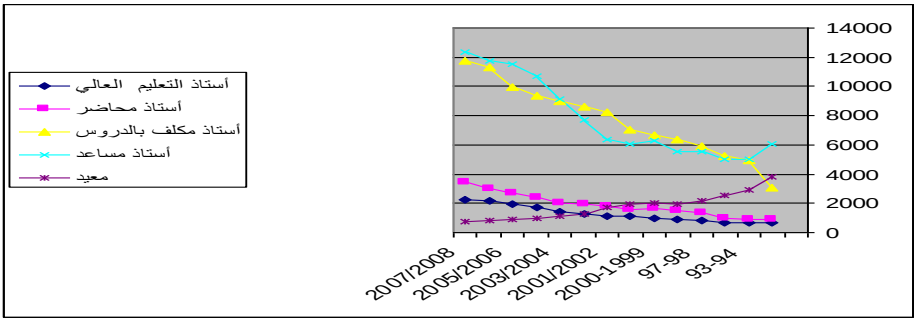


**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من وزارة التعليم العالي و البحث العلمي– الجزائر

من خلال الرسم البياني يتضح أنه بالنسبة للصنف أستاذ مساعد و أستاذ مكلف بالدروس هناك نمو كبير و يرجع ذلك أولا لسياسة الدولة بفتح مناصب بحجم كبير لحاملي شهادة الماجستير , و الثانية سهولة الانتقال من رتبة أستاذ مساعد إلى رتبة أستاذ مكلف بالدروس , و نلاحظ كذلك تراجع رتبة معيد و ذلك لتخلي الدولة عن هذا التصنيف تدريجيا , أما رتبة أستاذ محاضر و أستاذ التعليم العالي فنموها بطئ نوعا ما , لذلك اتخذت الدولة إجراءات تحفيزية لاستكمال الباحثين لأطروحات الدكتوراه لتدارك النقص الملحوظ في هذا التصنيف بهدف تحقيق نوعية تعليم عالي و بحث علمي أفضل .

**ب– الهياكل القاعدية التابعة لقطاع التعليم العالي في الجزائر**

تضم الشبكة الجامعية الجزائرية سبع وتسعون (97) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعون (48) ولاية عبر التراب الوطني. وتضم ثمانية وأربعون (48) جامعة، عشرة(10) مراكز جامعية وعشرون (20) مدرسة وطنية عليا وسبع (07) مدارس عليا للأساتذة و اثنتي عشرة (12) مدرسة تحضيرية وأربع (4) مدارس تحضيرية مدمجة وأربع (04) ملحقات.[6]

و الجدول التالي يبين تطور عدد الهياكل الجامعية خلال الفترة من 1999 إلى 2014:

**الجدول رقم(02): الهياكل الجامعية في الجزائر حتى سنة 2014**

| الهياكل | السنة | | | |
|---|---|---|---|---|
| | 1999 | 2008 | 2010 | 2014 |
| جامعات | 18 | 34 | 36 | 48 |
| مراكز جامعية | 13 | 13 | 15 | 10 |
| مدارس وطنية عليا | 11 | 13 | 16 | 20 |
| مدارس عليا للأساتذة | 5 | 4 | 5 | 07 |
| مدارس خارج قطاع التعليم العالي | 12 | 6 | 6 | – |
| مدرسة تحضيرية | – | – | – | 12 |
| مدارس تحضيرية مدمجة | – | – | – | 04 |
| ملحقات | – | – | – | 04 |
| المجموع | 59 | 70 | 83 | 97 |

**المصدر** : دويس محمد الطيب , مرجع سابق , ص 158 , و معطيات 2014 من موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي , الجزائر , www.mesrs.dz

**ج– ترتيب الجامعات الجزائرية حسب المؤشر العالمي (Webotmetrics Ranking) :**

نذكر التصنيف الذي أصدره الموقع المتخصص في قياس ترتيب الجامعات :

"Webotmetrics Ranking of world universities" الذي شمل 13.000 جامعة و الذي حضرت فيه 73 مؤسسة جامعية جزائرية. فعلى سبيل المثال, تبوأت جامعة قسنطينة في هذا الترتيب الصادر شهر جويلية 2014 المرتبة الأولى مغاربيا و ال 28 إفريقيا و 2256 عالميا, مسجلة بذلك تحسنا ب 183 مرتبة مقارنة بالترتيب الصادر شهر جانفي 2014.

كما احتلت جامعة ورقلة – و وفقا لنفس الترتيب–– المرتبة الثانية مغاربيا و الثلاثون إفريقيا و المرتبة 2306 عالميا، مسجلة بذلك قفزة نوعية ب 1315 مرتبة , وفي نفس المنحى، يشير التصنيف الأخير الذي يعده سنويا معهد البحث الإسباني "SCIMAGO" المتخصص في ترتيب الجامعات على أساس الإنتاج العلمي و الابتكار و التطوير التكنولوجي و الصادر شهر سبتمبر 2014 إلى احتلال جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا المرتبة 290 من حيث الابتكار من بين 5100 جامعة و المرتبة 380

من حيث التطوير التكنولوجي والمرتبة 1400 من حيث الإنتاج العلمي.كما صنف المعهد المذكور جامعة البليدة 1 في المرتبة 290 من حيث التطوير التكنولوجي.[7]

2- البحث العلمي في الجزائر : في إطار برنامج 2008-2012 الخاص بتطوير البحث العلمي, تم تخصيص غلاف مالي يقدر بـ100 مليار دينار للفترة بين 2008 و 2012, و ضمن هذا البرنامج تم إنشاء 400 مخبر بحث و 2 مراكز بحث و 3 وحدات بحث, و تم توظيف أكثر من 2000 تقني و مهندس لدعم تأطير مخابر البحث .

أ- عدد الباحثين في الجزائر : متوسط عدد الباحثين في المليون ساكن على المستوى العالمي 1063 باحث سنة 2007 , تحتل اليابان المرتبة الأولى بقدر 5548 باحث لكل مليون ساكن و تأتي الولايات الأمريكية المتحدة و فرنسا في المرتبة الثانية بقدر 4707 باحث لكل مليون ساكن ثم ألمانيا 3443 باحث لكل مليون ساكن , أما الجزائر لديها 587 باحث لمليون.[8]

**الشكل رقم(03): عدد الباحثين في الجزائر مع دول مقارنة لسنة 2010**

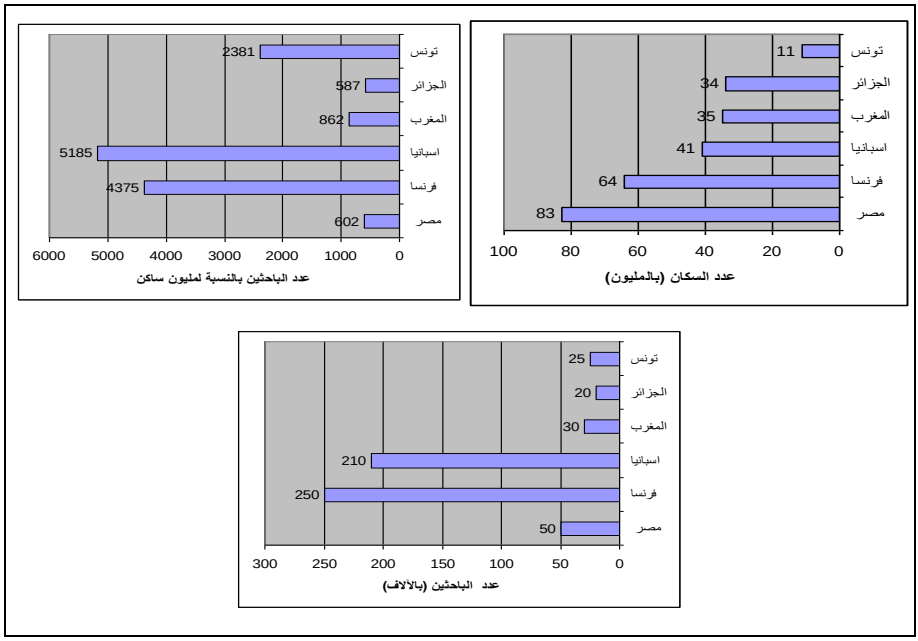


**Source** : Revue de la direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique, El-Bahth, Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, N°03 – 4ème trimestre 2010, P06.

**الشكل رقم (04): نسبة الإنفاق على البحث و التطوير من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010**

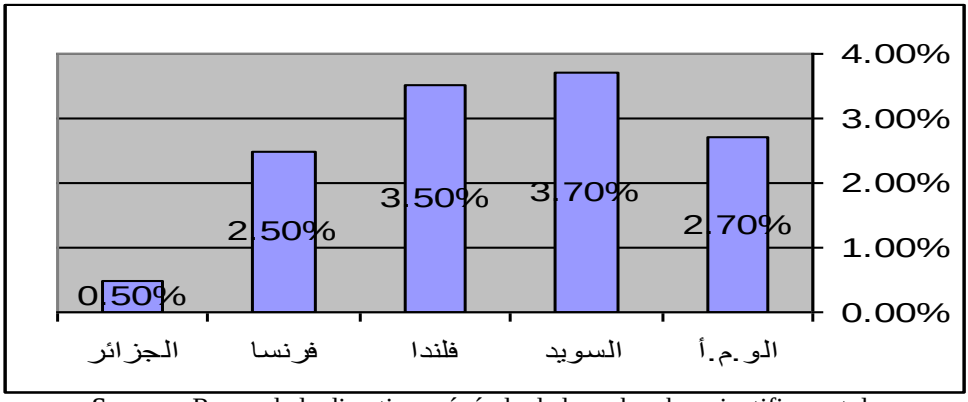


**Source :** Revue de la direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique : El-Bahth, op.cit, P07.

تعتبر نسبة الجزائر ضعيفة و غالبيتها توجه ل+–لبحث الأساسي و الأكاديمي و الاعتماد على الجانب النظري دون الخوض في البحوث التطبيقية و التجريبية و حتى المشاريع الأساسية الكبرى .

أ– هياكل البحث العلمي و التطوير التكنولوجي : لدى الجزائر بالنسبة لهياكل البحث التابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي 11 مركز بحث و 4 وحدات بحث و 3 وكالات وطنية لتطوير البحث، و758 مخبر بحث، كما لديها بعض مراكز بحث و دراسات إضافة إلى عدد من المخابر تابعة لقطاعات أخرى .

**الجدول رقم (03): هياكل البحث التابعة لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي حتى سنة 2014**

| مراكز البحث | وحدات البحث | وكالات البحث |
|---|---|---|
| 1– مركز تطوير الطاقات المتجددة<br>2– مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني<br>3– مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة<br>4– مركز البحث العلمي والتقني في التلحيم و المراقبة<br>5– مركز البحث في التحليل الفيزيو–كمياء<br>6– مركز البحث العلمي و التقني لتطوير اللغة العربية<br>7– مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير<br>8– مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية و الثقافية<br>9– مركز البحث العلمي و التقني في المناطق الجافة<br>10– مركز البحث في البيوتكنولوجيا<br>11–مركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل للطاقوية | 1– وحدة تطوير التجهيزات الشمسية<br>2– وحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي<br>3– وحدة البحث التطبيقي في الطاقة المتجددة<br>4–وحدة البحث التطبيقي في الفولاذ والمعادن | 1– الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي<br>2– الوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة<br>3– الوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحث و التطور التكنولوجي |

**المصدر** : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – الجزائر على الرابط : http://www.mesrs.dz , اطلع بتاريخ : 2014/10/08

**الجدول رقم (04): مخابر البحث المعتمدة في الجزائر**

| التخصص | عدد | التخصص | عدد | التخصص | عدد | التخصص | عدد | التخصص | عدد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 18 | حقوق | 17 | جيولوجيا | 3 | لغات أجنبية | 14 | فيزياء | 71 |
| تهيئة الإقليم | 8 | اقتصاد | 47 | تاريخ | 9 | أدب عربي | 39 | علم النفس | 23 |
| علم الآثار | 3 | إلكترونيك | 48 | الري | 21 | علوم المادة | 34 | علوم إسلامية | 6 |
| الهندسة المعمارية | 15 | إلكتروتقنية | 27 | محروقات | 7 | رياضيات | 27 | الطب | 52 |
| بيولوجيا | 26 | البيئة | 26 | إعلام و إتصال | 3 | ميكانيك | 21 | علوم البحر | 2 |
| بيوتكنولوجيا | 22 | الرياضة | 3 | إعلام آلي | 22 | التعدين | 5 | علوم سياسية | 3 |
| كيمياء | 61 | هندسة مدنية | 13 | لغة أمازيغية | 2 | فلسفة | 8 | علوم الأرض | 7 |
| علوم بيطرية | 9 | علم الإجتماع | 18 | تكنولوجيا | 12 | ترجمة | 6 | | |
| مجموع المخابر | | 758 مخبر | | | | | | | |

**المصدر** : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات موقع المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي على الرابط : http://www.nasr-dz.org/labo_S2010.php اطلع بتاريخ : 2012/02/23

من خلال معطيات الجدول يتبين أن المخابر متنوعة و متوفرة , يبقى أنه من الضروري تفعيلها من خلال شبكة وطنية تضم المخابر البحثية إلى جانب المؤسسات الاقتصادية , و خاصة منها الصناعية , و توفير بيئة متكاملة تسمح بتحويل مخرجات المخابر البحثية إلى منتوجات ذات قيمة تنافسية .

**تثمين نتائج البحث العلمي في الجزائر :**

أحصى قطاع التعليم العالي و البحث العلمي بالجزائر خلال المخطط الخماسي 2008–2012 إنجاز 2200 بحث منها 300 بحث قابلة للتثمين , و يوجد 100 مشروع في طور التثمين حاليا على مستوى الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث بهدف إحداث 10 مؤسسات صاعدة (ستارت آب)".[9]

**3– واقع الابتكار في الجزائر :**

سوف نذكر في هذه الجزئية كل من مجهودات تدعيم الابتكار في الجزائر بالإضافة للتطرق لترتيب الجزائر في المؤشر العالمي للابتكار :

**أ- مجهودات الجزائر في تدعيم الابتكار :**

بالإضافة للمجهودات المبذولة في مجال توسيع نشاط قطاع التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر , قامت كذلك الدولة بدعم الابتكار من خلال إنشاء الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية و جائزة الابتكار و صالون الابتكار بالإضافة للقيام بمعارض و ملتقيات و هناك مجهود لحماية الملكية الفكرية و براءات الاختراع:

**– الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية : [10]**

أنشئت الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رفع 04 – 91 الصادر في 24 مارس 2004 و هي هيئة ذات طابع صناعي وتجاري - EPIC - تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال توجد مقرها في الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله , تعتبر الوكالة كوسيلة للدولة في مجال تحديد وتنفيذ السياسة الوطنية لتطوير الحظائر التكنولوجية , وتهدف الوكالة الوطنية للحظائر إلى :

- التشجيع على خلق مجموعة قوية في مجال التكنولوجيات الإعلام والاتصال
- العمل كقطب طبيعي وافتراضي لنشاطات تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الجزائر
- تقديم إطار ثقفي ونوعي للأعمال للشركات في الجزائر
- تسريع وتيرة التكوين و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تنويع سلم التكنولوجيات الإعلام والاتصال
- المساهمة في بروز قطاع مصدر لتكنولوجيات الإعلام والاتصال

كما و توزع الحظائر التكنولوجيات في الجزائر على النحو التالي :

1 -الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله (الجزائر) مشغلة منذ فيفري 2009

2 -الحظيرة التكنولوجية بورقلة (مؤقتة) دشنت في 1 مارس 2012

3 -في إطار مخطط التطور الرباعي 2010 – 2014 للوكالة الوطنية لتدعيم وتطوير الحظائر التكنولوجية ثلاث حظائر تكنولوجية جهوية (عنابة، وهران، ورقلة)

4 -ثلاث حظائر تكنولوجية أخرى – الحظيرة التكنولوجية لسطيف، قسنطينة وبوغزول إضافة إلى حاضنة في غرداية أعلنت مؤخرا

- فترة الحضانة التكنولوجية : ما بين 12 و 24 شهرا (حتى إنشاء المؤسسة) و هذا بحسب نسبة نضج المشروع، في هذه المرحلة، الموافقة التي تعتبر جوهر الحضانة التكنولوجية تهدف إلى

المضي قدما بهذا المشروع و ذلك باعتماد النقاط الأساسية (التكنولوجية، السوق، الملكية الفكرية، الجوانب القانونية، تكوين الفريق، إعداد مخطط عمل المشروع، التمويل) و المساهمة في توجيهه حتى إنشاء المؤسسة

**– جائزة الابتكار:**

تقوم وزارة الصناعة بالجزائر بوضع جائزة الابتكار السنوية من أجل تشجيع العمل المؤسساتي و الابتكار ، و توجه هذه الجائزة لفائدة المؤسسات التي تثبت نجاعتها و قدرتها على الابتكار و التنافسية في السوق الوطنية ,وفق المرسوم التنفيذي (80–323) الصادر في 14 أكتوبر 2008 هي عبارة عن شهادات تقديرية و مبالغ مالية تتراوح مابين 60 و100 مليون سنتيم أي أن الفائز بالجائزة الأولى سيستفيد من مبلغ 100 مليون سنتيم .[11]

**– حماية الملكية الفكرية و براءة الاختراع في الجزائر:**

تم تأسيس أول معهد جزائري متخصص فقط في الملكية الصناعية و التوحيد الصناعي سنة 1973 بموجب الأمر رقم 73/62 المؤرخ في 21 نوفمبر 1973 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 5 سنة 1973 , و قد انتقلت إليه صلاحيات و اختصاصات المكتب الوطني للملكية الصناعية ماعدا ما تعلق بالسجل المركزي للتجارة , و قسم فيما بعد المعهد إلى معهدين الأول متخصص في الملكية الصناعية و الثاني متخصص في التوحيد الصناعي و هو المعهد الجزائري للتقييس تحت وصاية وزارة الصناعة .

بالإضافة إلى مهمة إصدار براءات الاختراع , لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI) مهام أخرى و هي كالتالي :

– المشاركة في تطوير الابتكار و دعمه عن طريق تنمية نشاط الاختراع

– الرقابة على التراخيص الأجنبية كهيئة استشارية مختصة بإبداء الرأي

– ضمان القيام بتوفير المعلومات التقنية للمؤسسات و مساعدتها في عملية نقل التكنولوجيا.

**ب– ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2014:**

توارت الجزائر بثلاث درجات في مؤشر لابتكار العالمي لعام 2014 حيث تذيلت الترتيب الدولي وجاءت ضمن العشر الاواخر في نسبة الاختراع وتسجيل براءات الابتكار. وقال خبراء التقرير بالاستناد إلى خلاصات المنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال وجامعة كورنيل الأمريكية بخصوص البلدان المتوسطة الدخل مع أداء أقل من المعتاد، في نسبة براءات الاختراع وتشمل الجزائر والسودان و البوليفارية جمهورية فنزويلا، والإسلامية جمهورية إيران، وبوتسوانا، إكوادور، أنغولا، سيشيل، الأرجنتين، وأذربيجان، واليمن، سوازيلاند، كازاخستان، لبنان، ناميبيا، وألبانيا، ونيكاراغوا، ش سلفادور،

باكستان، أوزبكستان، وهندوراس. وتفوقت دول المنطقة جميعا على الجزائر في مؤشر الابتكار جاءت في المركز 133 عالميا من ضمن 143 دولة شملها التقرير بينما حلت دولة الإمارات في المرتبة الأولى عربياً، والثالثة على مستوى غرب آسيا وشمال إفريقيا "ناوا"، والـ 36 عالمياً في مؤشر الابتكار العالمي لعام ،2014 وتم إعداد المؤشر استناداً إلى جملة من المحاور الرئيسية تضم 81 مؤشراً فرعياً، بينما قامت الفكرة الرئيسية لمؤشر العام الجاري على دور العامل البشري في الابتكار، مع التشديد في أدبيات التقرير على التوثيق الجيد لأهمية الجهود الفردية والجماعية للمبدعين والعلماء في عملية الابتكار. ويُستخدم المؤشر كأداة استرشادية من قبل صناع السياسات، والرؤساء التنفيذيين للشركات، وغيرهم، لقياس حالة الإبداع والابتكار حول العالم. وعلى صعيد الدول العربية جاءت السعودية في المركز الثاني بعد الإمارات، والرابع على مستوى غرب آسيا وشمال إفريقيا (ناوا)، وال 38 عالمياً، وتلتها على التوالي قطر (5 على مستوى "ناوا" و47 عالمياً)، والبحرين (،7 62)، ثم الأردن (،8 64)، فالكويت (،10 69)[12].

**III– النظام الوطني للابتكار في ماليزيا :**

من بين أكبر 35 دولة جاذبة للاستثمار في الابتكار عالميا تأتي ماليزيا في المركز الـ 15، وتمثل التجربة الماليزية نموذجا مهما يتعين متابعته و الاستفادة من تحول هذه الدولة من دولة مستهلكة إلى دولة مبتكرة، فنموذج ماليزيا يقدم الكثير من الدروس القابلة للتنفيذ بالجزائر، قلب أو محور الدرس الماليزي في الابتكار هو نجاح الدولة الماليزية في تطوير نظام وطني للابتكار اتسم بوضوح الرؤية وتكامل المؤسسات والأدوات و الموارد وواقعية الأهداف وامتلاك القدر اللازم من الثقة والجدية وطول النفس في التنفيذ .

منذ عام 1957 إلى أواخر السبعينيات، كان الاقتصاد الزراعي هو المهيمن في ماليزيا وكان يقوم على مدخلات أساسية هي الأرض والعمالة، وبدءًا من الثمانينيات إلي منتصف التسعينيات تحول الاقتصاد إلي اقتصاد قائم علي الموارد وكانت مدخلاته الأساسية تتمثل في البنية الأساسية ورأس المال بالإضافة إلي العمالة. لكن ماليزيا وضعت إستراتيجية من منتصف التسعينيات وحتى عام 2020 والاستمرار حتى عام 2057 هدفها أن تتحول إلى اقتصاد يقوده الابتكار أو قائم عليه وهو نوع مختلف من الاقتصاد، عصبه وروحه المعرفة وذراعاه التكنولوجيا والسوق، وعوائد هذا الاقتصاد سريعة وحقيقية تتمثل في خلق الثروة والتوظيف والرفاهية الاجتماعية. و للوصول إلى هذا النوع من الاقتصاد حددت الدولة الماليزية وقيادتها العليا مجموعة أهداف وسياسات عامة وعملت بجدية علي تنفيذها وتحقيقها وهي:

– السعي لتطبيق سلسلة من المبادرات تطبق مفهوم الابتكار في جميع القطاعات

- السعي لرفع قدرة الدولة فيما يتعلق بالمعرفة والابتكار وتكوين موارد بشرية ذات عقلية وطنية من الفئة

الأولى.

- السعي للتغلب علي الفوارق الاقتصادية الاجتماعية الملحة من الناحية الإدارية والإنتاجية.
-السعي لتحسين المعايير القياسية .
- السعي نحو تعزيز قدرات التطبيق والتنفيذ والعمل للسياسات العامة في المؤسسات المختلفة .

و الاقتصاد القائم على الابتكار له شكلان الأول هو نموذج الابتكار في التكنولوجيا الذي يمنح فيه العلماء تمويلا لإجراء البحوث و التطوير الذي يبدعونه أو يرون أنه يحمل قيمة مضافة عالية، وفيهُ تطور التكنولوجيا ماديًا و بالتالي تحول الأفكار إلى منتجات و تطرح في السوق، و الثاني نموذج الابتكار الذي يحركه السوق، و فيه يحدد السوق الاتجاه الذي سيسلكه المبدعون من أصحاب المشروعات المعرفية و الذين سيقومون بالحصول على العلوم و التكنولوجيا اللازمة لتحقيق ما يطلبه السوق.

وقد أشرفت قيادة الدولة الماليزية على جميع مراحل بناء النظام الوطني للابتكار بالصورة السابقة التي صاغتها ووافقت عليها ورأت فيها سبيلا لرفعة وطنها، وبصورة موجزة للغاية يمكن رصد بعض جهود الدولة الماليزية في هذه الرحلة الطويلة كالتالي:

– تأسس في عام 1994 مجلس تكنولوجيا المعلومات الوطني ليعمل كمستشار أساسي للحكومة

– أنشئت شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية، من أجل تسويق ونقل الأفكار الإبداعية من داخل الجامعات و المعاهد البحثية الماليزية، و وضعها في إطار التنفيذ[13].

ومن المراكز التي أقامتها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية ما يلي[14] :

- الحاضنة التكنولوجية : تقوم بتمويل العديد من المشروعات في التكنولوجيا المتقدمة، وقد ساعدت على تنفيذ عدد من المشروعات الحكومية وخصوصًا في مجالات برمجيات الحاسب الآلي والوسائط المتعددة.
- مركز الابتكار التكنولوجي : يعمل به عدد من الشركات المتخصصة في مجالات تكنولوجيا الاتصالات و قطاعات تصنيع الإلكترونيات المتقدمة.
- مركز التكنولوجيا الذكي : تم وضع آلية لاختيار الشركات التي ترغب في الالتحاق بهذه المراكز، وذلك من خلال قائمة الانتظار الخاصة بالمراكز الثلاثة.

و قد أصبحت هذه المراكز هي حلقة الوصل بين الجامعات و بين الصناعة، حيث تقدم هذه المراكز بيئة عمل صالحة لنشاط البحث و التطوير، و تطوير المنتجات و عمليات التوسع بالشركات، وتوفر هذه المراكز أيضًا المعامل المتخصصة والخاصة بالبحوث و المعدات الأخرى لأنشطة التصنيع ،و بما أن معظم الشركات والجهود الابتكارية تصادف مشكلات في التمويل اللازم لنقل الابتكار من طور الأفكار إلى طور المنتجات القابلة للتسويق التجاري و الكيانات القابلة للتوسع و الاستمرار فقد تضمن النظام الوطني

للابتكار آليات لحل هذه المشكلة، ومن بين هذه الآليات:
ـ برنامج الاستحواذ على التكنولوجيا: و هو يوفر منحا جزئية للشركات للحصول على التقنيات ـ برنامج منح البحوث والتطوير في القطاع الصناعي: و يوفر منحًا لدعم استخدام و تبني تقنيات موجودة أو إنشاء تقنيات جديدة من قبل الشركات المحلية في مجالات تكنولوجية أساسية
ـ برنامج منح البحوث والتطوير لقسم الوسائط المتعددة: و يوفر منحًا لتشجيع البحوث والتطوير في منتجات الوسائط المتعددة وخدماتها بين الشركات الواقعة تحت رعاية قسم الوسائط المتعددة .
ـ برنامج منح التطبيقات التجريبية: و يوفر منحًا لمشروعات تصنف في إطار هذا البرنامج و هي مشروعات تدعم ثقافة و مفاهيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنشطة و الأعمال القائمة عليها أو ذات الصلة بها.
-برنامج تمويل التسويق التجاري للبحوث والتطوير: ويوفر منحًا لمشروعات البحوث والتطوير المؤهلة لكي يتم تسويقها تجاريًا.
ـ حزمة الحوافز الضريبية المخصصة لتشجيع الابتكار داخل الشركات : وتشمل حوافز ضريبية على الاستثمارات المالية في مراكز البحوث والتطوير بماليزيا، وإعفاء من رسوم الاستيراد على الواردات من الآلات و المعدات و المواد الخام و أجزاء المكونات والعينات المستخدمة لأغراض البحوث والتطوير، وخصومات مضاعفة على الإنفاق في المشروعات البحثية المعتمدة.

و تضمن نظام الابتكار الوطني سياسات و إجراءات تستهدف توفير القوى البشرية المؤهلة لأنشطة الابتكار، مثل إنشاء معهد تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و مشروع المدارس الذكية الذي أصبحت المدارس الماليزية من خلاله تدرس و تعلم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات و تقدم مناهج تستهدف تحويل المجتمع إلي بيئة عمل ذكية بما يسهم في قيام اقتصاد قائم علي المعرفة، وبفضل هذه السياسات تمكنت ماليزيا من زيادة عدد الباحثين لكل مليون في السنوات الأخيرة مع زيادة في الوقت نفسه في عدد الفنيين، كما أصبح ما يتراوح بين 20 إلى 30% من الشركات الماليزية في تكنولوجيا المعلومات تصنف على أنها شركات مبتكرة.

وحاليا يتضمن هيكل النظام الوطني للابتكار كل من وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار ومجلس تكنولوجيا المعلومات الوطني ووزارة المعلومات ووزارة تكنولوجيا العلوم والبيئة ومؤسسة التنمية الماليزية ومجلس الابتكار الوطني، والتي تعمل كحلقات ربط أساسية مع مراكز البحوث و التطوير و الجامعات والمجتمع المدني ، وأكبر دليل على نجاح هذا النظام أنه وضع ماليزيا في المرتبة رقم 15 ضمن قائمة الدول الـ 35 الأكثر جذبا للاستثمار في الابتكار عالميا.

**متطلبات تطوير النظام الوطني للابتكار بالجزائر**

لقد بات من الضروري على الجزائر وضع استراتيجية واضحة تمتد إلى سنة 2040 هدفها أن تتحول من اقتصاد الريع الموجه للبنى التحتية و السياسة الاجتماعية إلى اقتصاد يقوده الابتكار أو قائم عليه وهو نوع مختلف من الاقتصاد، عصبه وروحه المعرفة وذراعاه التكنولوجيا والسوق، وعوائد هذا الاقتصاد سريعة وحقيقية تتمثل في خلق الثروة والتوظيف والرفاهية الاجتماعية. و للوصول إلى هذا النوع من الاقتصاد يجب تحديد ملامح وأسس النظام الوطني الجزائري للابتكار في أنه حزمة متكاملة من الرؤى والسياسات والمؤسسات والبرامج التنفيذية والأدوات والكيانات الإدارية التي تسعى لثلاثة أشياء :

– ضمان تدفق التكنولوجيا والمعلومات والمعرفة بين الجمعيات والشركات والجامعات والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث والتطوير؛

– أن يعمل نظام الابتكار الوطني من أجل تقليل الشك وزيادة الثقة في المنتج الوطني وبالتالي زيادة الثقة في الاقتصاد ككل.

– ربط هذه الكيانات ببعضها البعض في علاقات صحية وسليمة وانسيابية، تأخذ هذه العلاقات شكل البحوث المشتركة وتبادل العمالة والبعثات وبراءات الاختراع المشتركة وشراء المعدات ومجموعة مختلفة من الوسائل وقنوات الاتصال الأخرى، لتشكل في النهاية نظاما مجتمعيا لإنتاج المعرفة و توطينها .

**1– المتطلبات الهيكلية و المؤسساتية:**

لبناء نظام وطني للابتكار يتطلب استحداث هيكل تنظيمي شامل يحتوي على مؤسسات تقوم بتنفيذ السياسة الوطنية للابتكار و التكنولوجيا و ضمن هذا الهيكل استحداث بعض الهيئات و المؤسسات لتتولى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للابتكار :

أ– **المجلس الوطني للابتكار و التكنولوجيا :** يعمل كمستشار أساسي للحكومة في أمور التكنولوجيا و يرأسه الوزير الأول ويضم ممثلين للقطاع العام والخاص والمجتمع، مهامه وضع السياسات التي تهدف إلى تطوير نظام الابتكار الوطني الجزائري برؤية تمتد إلى عام 2040 بحيث تكون خريطة طريق للجزائر لكي تحقق التنمية الاقتصادية المنشودة.

**ب– شركة تطوير التكنولوجيا الجزائرية :** يكون كيان خاص تشكله الحكومة من أجل تسويق ونقل الأفكار الإبداعية من داخل الجامعات و المراكز البحثية الجزائرية ، و وضعها في إطار التنفيذ من خلال الربط بين هذه الجهات و سوق العمل. ومن منطلق أن الإمكانيات المتقدمة من الأجهزة و المعدات عادة ما تكون مرتفعة الثمن وغير متوفرة للعديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تقوم شركة تطوير التكنولوجيا بالاهتمام بدراسة هذه الاحتياجات، وتتحرك من أجل ترسيخ التعاون بين الجامعات والمراكز البحثية و الشركات الصناعية من أجل المشاركة في المكسب والخسارة

ومن المراكز التي يمكن أن تقوم بها شركة تطوير التكنولوجيا الجزائرية ما يلي :

– حاضنات تكنولوجية متخصصة : وقد بدأت الجزائر في هذه الخطوة كما سبق و أن ذكرنا , خاصة الحاضنة التكنولوجيا بسيدي عبد الله الجزائر , يبقى الآن ضرورة الإسراع في توسيع نشاط هذه الحواضن و تعميمها على عدة ولايات.

– مراكز الابتكار التكنولوجي :تعمل بها الشركات المتخصصة في مجالات تكنولوجيا الاتصالات وقطاعات تصنيع الإلكترونيات المتقدمة.

– مراكز التكنولوجيا الذكية : تضم الشركات التي تعمل في مجال التكنولوجيا الحيوية وصناعة الدواء وتطبيقات الهندسة الكيميائية ,

تصبح هذه المراكز هي حلقة الوصل بين الجامعات وبين الصناعة، حيث تقدم هذه المراكز بيئة عمل صالحة لنشاط البحث و التطوير، و تطوير المنتجات وعمليات التوسع بالشركات، وتوفر هذه المراكز أيضًا المعامل المتخصصة والخاصة بالبحوث.

– العناقيد الصناعية : أو قد تسمى المناطق الصناعية المدمجة و هي تضم صناعات متجانسة سواء إنتاجيا أو تسويقيا في مناطق جغرافية محددة و تحظى بدعم لوجيستي و تقني و ربط مع الجامعات و المؤسسات البحثية.

**ج– ادماج الابتكار في سياسة تطوير المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة :** تتجه الجزائر لتشجيع هذا النوع من المؤسسات , غير أن الملاحظ أن مؤسسات القطاع الخاص غير معني بالابتكار التكنولوجي و يرجع ذلك أن 86 بالمائة من مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنحصر بين قطاع النقل بنسبة 66 بالمائة وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 20 بالمائة وهما قطاعان ضعيفا الارتباط بالابتكار في محتوى الاقتصاد الجزائري لارتباطهما بالمنتج الأجنبي من جهة ولأن النقل قطاع خدماتي بالدرجة الأولى، ومعنى ذلك أن المؤسسة الجزائرية الخاصة غير معنية بمحددات الابتكار وبالتالي لا شأن لها بموضوعات براءات الاختراع والملكية الفكرية، وربما يكون من الأولى إعادة النظر في خارطة توزيع المشروعات نحو الصناعات التي لا يتعدى نصيبها من مشاريع الدعم 3.5 بالمائة وأن يتم تصنيف برامج الدعم والمرافقة والتسهيل حسب أهداف التنمية وفك الارتباط بالأسواق الخارجية، أي لصالح المؤسسة المنتجة للثروة، حينها فقط يمكن إدراج الابتكار ضمن إشكالية المقاولة .

**2– المتطلبات المالية :**

تتوفر الجزائر على موارد مالية هامة نتيجة المداخيل البترولية و هناك عدة برامج لدعم الشباب و الاستثمار من خلال منح قروض و تسهيلات جبائية , غير أنه ضمن النظام الوطني للابتكار لابد من

التركيز لمنح القروض و الإعانات و التسهيلات الجمركية و الضريبية لكل ما له علاقة بالابتكار، وعلى غرار التجربة الماليزية يمكن استحداث بعض المنح التشجيعية :

ـ برنامج الاستحواذ على التكنولوجيا: يوفر منحا جزئية للشركات للحصول على التقنيات من خلال التراخيص لتعزيز تصميم وإنتاج منتجات وعمليات جديدة أو موجودة.

ـ برنامج منح البحوث والتطوير في القطاع الصناعي: يوفر منحًا لدعم استخدام وتبني تقنيات موجودة أو إنشاء تقنيات جديدة من قبل الشركات المحلية في مجالات تكنولوجية أساسية مثل التكنولوجيا الحيوية والتصنيع المتقدم و المواد المتقدمة .

ـ برنامج منح البحوث و التطوير لقسم الوسائط المتعددة*: ويوفر منحًا لتشجيع البحوث والتطوير في منتجات الوسائط المتعددة وخدماتها بين الشركات الواقعة تحت رعاية قسم الوسائط المتعددة .

ـ برنامج منح التطبيقات التجريبية : ويوفر منحًا لمشروعات تصنف في إطار هذا البرنامج وهي مشروعات تعطي فرصًا لثقافة ومفاهيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنشطة والأعمال القائمة عليها أو ذات الصلة بها.

ـ برنامج تمويل التسويق التجاري للبحوث والتطوير: ويوفر منحًا لمشروعات البحوث والتطوير المؤهلة لكي يتم تسويقها تجاريًا.

–حوافز ضريبية لتشجيع الابتكار داخل الشركات : وتشمل حوافز ضريبية على الاستثمارات المالية في مراكز البحوث والتطوير ، وإعفاء من رسوم الاستيراد على الواردات من الآلات والمعدات والمواد الخام وأجزاء المكونات والعينات المستخدمة لأغراض البحوث والتطوير، و خصومات مضاعفة على الإنفاق في المشروعات البحثية المعتمدة.

**3– المتطلبات البشرية:**

يتضمن نظام الابتكار الوطني سياسات وإجراءات تستهدف توفير القوى البشرية المؤهلة لأنشطة الابتكار، مثل إنشاء معهد تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و مشروع المدارس الذكية الذي من خلاله التدريس و التعليم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات و يقدم مناهج تستهدف تحويل المجتمع إلى بيئة عمل ذكية بما يسهم في قيام اقتصاد قائم على المعرفة.

**4– متطلبات تطوير الجامعة الجزائرية :**

ذلك من خلال الأخذ بالأبعاد التالية :

أ– **الاستفادة من الخبرات العلمية الجزائرية المهاجرة :** من الضروري الاستفادة من الخبرات العلمية الجزائرية المهاجرة أو العاملة في الخارج، و الاستفادة من المساعدات الخارجية بشكل علمي مخطط. فالعقول و الخبرات الجزائرية المهاجرة والمعترف بها دولياً يجب الاستفادة المنظمة منها في الجامعات

وعند إعداد برامج الجودة بها، وعند متابعة وتقويم العمل العلمي والتربوي والأكاديمي للجامعات في الجزائر.

ب- **نظام البرامج المشتركة مع الجامعات الأوروبية و الأمريكية :** ربط الجامعات الجزائرية بنظام البرامج المشتركة مع الجامعات الأوروبية و الأمريكية. هذه البرامج تشمل مراحل الليسانس ، كما تشمل مراحل الماجستير أو الماستر و الدكتوراه. فالدرجات الجامعية الأولى لابد و أن تكون مشتركة مع جامعات أجنبية، أي معترف بها ومشتركة بين جامعتين، أحدها جزائرية و الأخرى أوروبية أو أمريكية، و هذا يعني حتمية ارتفاع مستوى الأداء العلمي و الفنى و الأكاديمي في الجامعات الجزائرية إلى مستوى الجامعات الغربية. وينطبق هذا على نظم المقررات و الأنشطة و المهارات و القدرات. و الامتحانات تكون مشتركة بين الجامعة الجزائرية و الجامعة الغربية. وبهذا يتم ضمان مستوى الجودة و يستحيل التلاعب أو الانحراف.

و قد بذلت الجزائر مجهود يصب في هذا السياق حيث تم تسجيل 1512 اتفاقية مبرمة مع جامعات أجنبية تنتمي إلى 65 بلدا حتى سنة 2014, و هو العدد الذي يرتفع إلى 2.400 اتفاقية إذا ما تم احتساب تلك التي توجد على وشك الانتهاء.[15]

ج- **تنويع طرق تمويل الجامعات الجزائرية:** يمكن أن تقدم الجامعة خدمات تجارية ربحية، سيحقق لها إيرادات مالية ، و يرسخ لفكرة التحفيز و الإبداع في الجامعة الجزائرية ، و يسهل الإدماج المهني للطلبة، و يثمن استغلال التجهيزات البيداغوجية و تجهيزات البحث التابعة للجامعات، وكذا تطوير النشاطات العلمية و البيداغوجية و تشجيع الابتكار التكنولوجي

**الخاتمة :**

بالرغم من توسع قطاع التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر سواء على مستوى عدد الطلبة و هيئات التدريس أو عدد الجامعات و هياكل البحث العلمي و عدد الباحثين , إلا أن نتائج البحث العلمي تظل متواضعة بالإضافة لضعف تثمين هذه النتائج و تحويلها إلى منتجات ذات ميزة تنافسية.

لقد أصبح تطوير نظام وطني الابتكار بالجزائر خيارا استراتيجيا, سخر له كل إمكانيات الدولة لخلق بيئة مناسبة تسمح بتدفق المعرفة و التكنولوجيا بين الجامعات و مراكز البحث و المؤسسات الإنتاجية بالإضافة لكل الفاعلين في المجتمع و ذلك بهدف خلق كذلك مجتمع المعرفة .

و لتطوير هذا النظام يمكن الاستفادة من عدة دول رائدة في هذا المجال على غرار التجربة الماليزية , هذه التجربة انطلقت منذ البداية بإستراتيجية و أهداف مسطرة واضحة , حيث تم تسخير كل متطلبات نجاح العملية على أعلى مستوى , بداية من إنشاء المؤسسات و الهيئات التي تسهر على تنفيذ الإستراتيجية مرورا بخلق الهياكل المساندة للنظام الوطني للابتكار مثل الحاضنات التكنولوجية و مراكز

الابتكار , و تطوير الجامعات لتصبح فاعل حقيقي في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية من خلال ربطها بجامعات عالمية رائدة و تحويلها تدريجيا إلى مؤسسات إنتاجية. بالإضافة لوضع حزمة من التحفيزات الضريبية و الجمركية و المنح المالية , و توفير البيئة السياسية و القانونية المحيطة بالنظام الوطني للابتكار.

و هذا بهدف الوصول اقتصاد صناعي معرفي متطور يحقق مستويات عالية من النمو و ذي قدرة تنافسية مرتفعة, يبقى على السلطات العليا في البلاد الاقتناع و اتخاذ القرار الاستراتيجي العام بأن الابتكار هو الذي يجعل الوطن منتجا.

مما تقدم يتبن لنا من هذه الدراسة أن هناك مجموعة من النتائج المتوصل إليها، نحاول ذكرها كالآتي :

**1**– تطوير النظام الوطني للابتكار في الجزائر أصبح ضرورة ملحة ,نظرا لتوفر كل الإمكانيات في هذا الوقت بالضبط , سواء من ناحية استقرار البلاد أمنيا و سياسيا و اقتصاديا بالإضافة لقطع الجزائر شوطا هاما في بناء المنشآت و الهياكل القاعدية للبحث و التعليم العالي , توفر الطاقة البشرية الكامنة حيث بلوغ مليون و ثلاثمائة ألف طالب ليس بالشئ الهين , هذا الرقم أكثر من تعداد بعض الدول التي تسبقنا في العلم و التكنولوجيا , يبقى الآن تثمين هاته الطاقات و دفعها لتكوين قوة للدفع نحو الأمام.

**2**– ضرورة توفير الدولة الجزائرية البيئة المناسبة المحيطة بالعملية الابتكارية بداية من البحث و التطوير إلى تحويل هذه الأفكار إلى منتجات وفق طلبات السوق و استكمالا بعملية تسويقها و كل هذه العملية المعقدة تحتاج رعاية و تضافر جهود نظرا لارتفاع درجة المخاطرة , و تأتي العناية من خلال توفير الدولة المنح و الجوائز التشجيعية و العيش الكريم للمبتكرين , و حماية براءات الاختراع و الملكية الصناعية من السرقة من خلال قوانين ردعية , بالإضافة لتوفير الحاضنات التكنولوجية و هذا ما بدأت فيه الجزائر من خلال حاضنة سيدي عبد الله بالجزائر , غير أنها لم تحظى بالإشهار المطلوب لتصل للمبتكرين , بالإضافة يجب عليها أن تخفف من الإجراءات البيروقراطية و أن تتميز بمرونة عالية لاستقطاب المبتكرين و أن تتمركز في عدة ولايات.

**3**– نصيب الابتكار من البرنامج الوطني للبحث يصعب تحديده بسبب ضعف آليات المتابعة والتقييم من جهة ولأن الإطار القانوني في الجزائر لا يشجع على تسجيل براءات الاختراع مما دفع بجل الباحثين الى التوجه نحو البلدان الأجنبية الأكثر صرامة في حماية الملكية الفكرية. إلا أن الأكيد هو غياب أهداف الصناعات الصغيرة والمتوسطة على خارطة الابتكار التكنولوجي ما دامت برامج البحث تركز على القطاعات الكبرى ذات العلاقة بالاقتصاد الكلي، وهو ما يفسر غياب المكون التكنولوجي في نشاط مؤسسات القطاع الخاص الجزائري طالما أن النشاط الصناعي المرشح الأول للابتكار لا يستقطب أكثر من 15 بالمائة من عدد تلك المؤسسات.

[1] رعد حسن الصحن ، إدارة الإ.بداع و الابتكار ، سوريا : دار الرضا للنشر ،2000 ، ص28 .

2 Jorge Niosi et autres, "Les systèmes nationaux d'innovation : à la recherche d'un concept utilisable", Revue français d'économie, année 1992, Volume 7, n°1, P. 215-250, P217

3 دويس محمد الطيب , محاولة تشخيص و تقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر خلال الفترة 1996-2009 ,أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة , 2012 , ص 113.

4 مزيان محمد, ملامح إستراتيجية تطوير التعليم العالي بالجزائر , مخبر التربية و التنمية , جامعة وهران , الجزائر,2010 , ص3.

5 -Revue de la direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique, El-Bahth, Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, N°03 – 4ème trimestre 2010. , P13

6موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي , الجزائر ,https://www.mesrs.dz/ar/universites , أطلع عليه بتاريخ :2014/10/14.

7موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي , الجزائر , www.mesrs.dz , أطلع عليه بتاريخ :2014/10/14.

8- Revue de la direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique, El-Bahth, Op.cit., P06.

9 موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي , مرجع سابق.

10وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية , www.anpt.dz

11 مجلة : برقية الجامعة , جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف , العدد 12 , السنة الجامعية 2011/2010.

12- Wipo and insead, The Global Innovation Index 2014 ,https://www.globalinnovationindex.org/userfiles/file/reportpdf/gii-2014-v5.pdf, P25.

13 Arab British Academy for Higher Education,مقالة حول : الحدائق والتجمعات التكنولوجية الماليزية , على الرابط : www.abahe.co.uk , اطلع بتاريخ : 2012/03/22

14 – سناء عبد الكريم الخناق , مداخلة : خصائص التجربة الماليزية في مجال حاضنات الاعمال , الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة ,الجزائر مارس 2010

15موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي , مرجع سابق

# الإقليمية الجديدة بين أطروحة تدويل الأزمات الاقتصادية وردم منافذها
## دراسة تحليلية لتداعيات الأزمة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري عبر معبر الإقليمية الجديدة

**أ. بوصبيع صالح رحيمة– جامعة الوادي**
**أ.د. رحماني موسى– جامعة بسكرة**

**ملخص :**

نتيجة الاتجاه المتزايد نحو التكتل والأقلمة وغيرها من أشكال الترابط الاقتصادي الدولي سعت الجزائر للاشتراك مع دول الاتحاد الأوروبي ضمن اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية في إطار مشوار برشلونة ما جعلها مرتبطة ارتباطا عضويا وعميقا في الاقتصاد العالمي وبأكثر من مفصل واحد إذ أصبح هناك ترابطا أكبر لأسواق السلع والخدمات وأسواق المال والعمل مع دول الاتحاد، وعليه فإن أي انهيار اقتصادي لأي دولة من دوله يؤثر اقتصاديا على الجزائر بشكل مباشر أو غير مباشر...

**الكلمات المفتاحية:** الإقليمية الجديدة، أزمة اليورو، الاقتصاد الجزائري.

***Summary* :**

As a result of growing the Economic integration, and the international regional, sought Algeria to participate with the countries of the European Union within the Convention on the Euro-Mediterranean Partnership what make it linked deeply into the global economy and more than one direction, as there has been a correlation larger markets for goods, services and capital markets and work with the European Union, therefore any economic crisis at any State of the European Union affect on the Algerian economy directly or indirectly...

**Keywords:**

New regional, the euro crisis, the Algerian economy.

**مقدمـــة**

لأن الدول النامية سعت جاهدة للحصول على عضوية التكتلات الكبرى والفاعلة أملا في الوصول إلى تنميتها المنشودة، انضم بعضها في تكتلات كبرى ضمن علاقة أطلق عليها اصطلاحا: بالإقليمية الجديدة كشكل أكثر تطوراً من التكتلات الإقليمية التقليدية، كالشراكة الأورو متوسطية والنافتا... والتي لم تكن كتكتل في منء عن تداعيات الأزمات الاقتصادية وتأثيراتها التي أثرت على اقتصاديات العالم بشقيه المتقدم والنامي تأثيرات حادة تعددت سماتها، واختلفت آثارها وتجلياتها.

ولأن التكتلات الاقتصادية تبرز حينا كآلية لردم وسد منافذ قنوات التدويل، وفي أحايين أخرى تكون كقناة من قنوات التدويل الداعمة لهذا الانتشار. جاءت هذه الورقة البحثية للبحث في تداعيات الأزمات التي مست الدول النامية الأعضاء في هذه تكتلات عبر معبر الإقليمية الجديدة من خلال تسليط الضوء على حالة أزمة اليونان وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري لارتباطها مع الاتحاد الأوروبي بما يعرف بالشراكة الأورو متوسطية كمحاولة للإجابة على الإشكالية التالية:

**ما هي تداعيات الأزمة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري عبر معبر الشراكة الأورو متوسطية؟**

**الفرضيات:** تستند هذه الدراسة على الفرضيات الرئيسية التالية:

1.الاقتصاد الجزائر ليس في منء عن التغيرات الاقتصادية العالمية لترابطه الشديد بالاقتصاد العالمي وعلى أكثر من صعيد لارتباطه المفصلي بالاتحاد الأوروبي بما يعرف بالشراكة الأورومتوسطية

2. أثرت أزمة اليورو على الاقتصاد الجزائري تأثيرات حادة تعددت صفاتها وتجلياتها على أكثر من قطاع وعلى أكثر من صعيد.

**الأهداف و الأهمية:** تكمن أهداف وأهمية الدراسة في كونها محاولة لإبراز تداعيات أزمة اليورو على الاقتصاد الجزائري؛ وتبيان شدة تأثره بهذه الأزمة وأسباب ذلك.

**المنـهج:** من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم الاعتماد على المناهج التالية :

المنهج الوصفي الذي يعنى بوصف و تفسير الأحداث و الظواهر، المنهج التاريخي وهو المنهج الذي يهدف إلى إعادة بناء الوقائع الماضية بوضعها في سياق معين، المنهج التحليلي والمنهج الإحصائي للدراسة والتحليل العددي والبياني للعلاقات القائمة.

**أولاً: إطار مفاهيمي للإقليمية الجديدة :**

لقد تشكلت الإقليمية الجديدة بتمحور مجموعة من الدول النامية حول إحدى دول «المركز المتقدمة»(أو مجموعة من الدول) كإعادة لصور التمحور حول دول «المركز الاستعماري» لكن على نحو طوعي لا قسري حقيقة من أهم حقائق السياسة الدولية الراهنة لعالم ما بعد الحرب الباردة وهي في عمقها تعبير مباشر عن حاجة ملحة لتجاوز الإطار الضيق للدولة القومية دون تفكيكها وصولاً إلى رحابة التكتل فوق الوطني وعبر الإقليمي، بمرتجى بلوغ معدلات قوة أكثر قدرة على بناء علاقة متوازنة مع مراكز القوى الكبرى المهيمنة على مقدرات العالم وبين أطراف السوق الدولية الواقعة ضمن تلك المقدرات.

مذ نهايات الحرب العالمية الثانية كان هنالك سعي حثيث وتنافس كبير بين دول الشمال المتقدم على استقطاب دول الجنوب حديثة الاستقلال عن طريق تعاون ارتكز في مجمله على مساعدات مالية وتقنية، لتحقيق أهداف إستراتيجية وهو ما كان في صالح بحث الدول النامية عن تنميتها وتطورها؛ إلا أن التوجه الراهن للعلاقات الاقتصادية فوق الوطنية يميل إلى رسم خارطة اقتصادية اختفت ضمنها القارات الخمس ليتم بذلك خلق شكل جديد للتكتلات الاقتصادية وهو ما يطلق عليه اصطلاحاً «الإقليمية الجديدة» أو التكتل القاري والعبر إقليمي؛ والذي ظهر نتيجة للتحولات الجوهرية التي طرأت على الوضع الدولي الذي حرم الولايات المتحدة من كونها الزعيم الأوحد اقتصادياً كما كانت في الخمسينات والستينات، إذ نمت المجموعة الأوروبية بشكل كبير تدفعها سياستها الزراعية الموحدة، من ناحية أخرى ظهرت اليابان ومعها دول شرق آسيا أو الدول حديثة التصنيع التي لم تمثل أية أهمية في التجارة العالمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية لتصبح قوى اقتصادية رئيسية تؤثر بشكل كبير في مقدرات الاقتصاد العالمي، وتنافس العملاق الأمريكي في أسواقه، مما جعلها تعاني من عجز هائل في الحساب الجاري وإحساس متزايد بعدم القدرة على السيطرة على مقدرات الاقتصاد العالمي كما كانت تفعل سابقاً؛ هذه العناصر إضافة إلى الموقف المتشدد من قبل المجموعة الأوروبية في مفاوضات جولة أوروغواي في إطار الجات، وانغلاق السوق الياباني أمام المنتجات الأمريكية أسهم في فقدانها

الثقة في الإطار متعدد الأطراف، فبدأت في التفكير في تجمع إقليمي خاص بها يعزز قدرتها التنافسية المتآكلة، من هنا كان ميلاد منطقة التجارة الحرة بين كندا وأمريكا (*Custa*) عام 1989 ثم توسعت لتصبح منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(*NAFTA*) بانضمام المكسيك.

لقد شجع تحول الولايات المتحدة نحو الإقليمية قيام مبادرات مماثلة في شرق آسيا وغيرها من مناطق العالم، الأمر الذي أسفر عن تحول الآسيان* من مجرد تنظيم إقليمي إلى منطقة التجارة الحرة للآسيان، وبلغ عدد التجمعات والتكتلات الاقتصادية حوالي 100** تجمع منها 29 ظهروا منذ عام 1992، كما أن غالبية أعضاء المنظمة العالمية للتجارة الـ131 ينتمي إلى تجمع أو أكثر من هذه التجمعات التي لم تعد قاصرة الدول المتجاورة في إقليم واحد منطلقة من مبادرات طموحة تخدم مصالح الأطراف دون الالتفات لأي إطار جغرافي أو إيديولوجي كان[1]، فقد تضمنت اتفاقات التجارة الإقليمية*** منذ بداية العقد الأخير للقرن الماضي إضافة لتخفيض وإزالة الحواجز عناصر أخرى كتنسيق السياسات الوطنية تمشيا مع برنامج الإصلاح وحرية أكبر لقوى السوق وتقليل خيارات التدخل الحكومي لتحقيق "التكامل العميق"، وقد ازدادت اتفاقات التجارة الثنائية المبرمة في ظل «الإقليمية الجديدة» لتبلغ 86 اتفاقية (تم الإبلاغ بها لاتفاقية الجات/منظمة التجارة العالمية) في عام 2000 بعد أن كانت تبلغ 20 اتفاقية متعددة الأطراف عام 1990 ثم أصبحت 159 اتفاقية في 2007 وقد كانت في معظمها اتفاقيات لتحرير التجارة تنطوي على مستويات أدنى من الالتزام الاقتصادي كالذي تقتضيه الاتحادات الجمركية المتعددة الأطراف أو الأسواق المشتركة[2].

ولقد كان لنجاح التجربة الإقليمية الأوروبية وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة منطقة تجارة حرة مع كل من كندا والمكسيك، الدور البارز في ظهور الموجة الثانية من الإقليمية التي أطلق عليها الإقليمية الجديدة لتوصيف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانيات من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي، و يستند هذا المفهوم إلى نموذجين:

1. النموذج الأول: هو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء وبدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، ولهذا النموذج مستويات متعددة أدناها هي المناطق التجارية الحرة وأعلاها الاتحاد الاقتصادي، مثل الاتحاد الأوروبي؛

2. النموذج الثاني: فهو قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص والتقسيم في العمل ومثال ذلك مثلث النمو الإقليمي الفرعي الذي ربط بين التكنولوجيا والقوة المالية في سنغافورة والعمالة والموارد في أرخبيل ريو بإندونيسيا[3].

والإقليمية هي حالة وسيطة بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات والمؤسسات لتضييق نطاق اهتماماتها، سواء السياسية أو الاقتصادية، والعولمة التي تستهدف إلغاء الحدود الجغرافية، وتسهيل نقل الرأسمالية سياسياً واقتصادياً وثقافياً عبر العالم كله وهذه الحالة الوسيطة تتصرف إلى التفاعلات الإقليمية سواء على المستوى القاري أو على مستوى الأقاليم الفرعية، وتهدف إلى دعم التكامل والاندماج في مختلف المجالات بالدرجة التي تقلل من التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنه، وتتسم هذه التفاعلات الإقليمية بأنها اختيارية (من حيث المبدأ) كما تتضمن تنازلاً عن جزء من سلطة الدولة لقيادة عليا تمثل جماعة وتتصرف باسمها[4].

ويذهب البعض في تعريفه لمفهوم الإقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كونها متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض. و هناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح الإقليمية المفتوحة( *Open Regionalism*) والذي أثير خلال مفاوضات إنشاء تكتل أبيك(*APEC*). وهي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير الأعضاء والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير أعضاء لا تكون بالضرورة مرتفعة عن مستواها بين الدول الأعضاء[5].

بناءً على ما سبق نجد أن التعاون الدولي لم يعد يقتصر على المساعدات النقدية والمالية فحسب بل يتعدى إلى المساهمة المباشرة في الحياة الاقتصادية من خلال استثمار المباشر الذي يجعل الدول المتقدمة طرفاً في عملية تطوير المنتج والخدمة على قدم المساواة بشكل يضمن التساوي في الحقوق[6]. إذ تحتم الأوضاع الراهنة على التعاون الدولي إعطاء الأسبقية للتعاون التجاري والمالي المتعدد الأطراف، والتعاون الإقليمي والمبادرات اللامركزية، وكل هذا يستدعى إعادة بناء مؤسسات حكومية مكلفة بالتعاون والإشراق عليه؛ إذا أن الأمر لا يتوقف على مدى السلطات والاختصاصات الممنوحة للتكتل الإقليمي بقدر ما يتوقف على اتجاه إرادة وحرص الدول الأعضاء نحو تدعيم عملية التعاون وترقيتها لتشمل جميع ميادين الحياة (الاقتصادية

والثقافية ...)[7]. من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية[8]، وقد ظهرت الإقليمية الجديدة للأسباب والدوافع التالية:

- ★ بروز ظاهرة الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية أدى بالقطبين المتصارعين إلى البحث على أكبر قدر ممكن من الحلفاء ومراكز نفوذ إقليمية ودول حليفة تقبل بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها أو على أقل اتخاذ مواقف الحياد في بعض القضايا العادلة والتي يعتبر فيها الحياد تحيزا[9]؛
- ★ تنامي ظاهرة العولمة وما نتج عنها من تغيرات جذرية في طبيعة العلاقات بين مراكز اتخاذ القرار، ومن ثم في العلاقات بين المنشآت وبين الدول فقد أدى تسارع وتيرة الثورة التكنولوجية إلى رفع درجات التقارب بين مختلف أجزاء العالم كما أدى تراكم التطور التكنولوجي وتسارعه وثورة المعلومات والاتصالات وتعاظم تدويل العمليات الإنتاجية إلى خروج المنشأة من نطاق الاقتصاد القطري إلى الاقتصاد العالمي؛
- ★ استكمال أوروبا بناء اتحادها الجمركي وتوجهها نحو إقامة الاتحاد الاقتصادي في ظل مزيد من الاعتماد عن النفس لعدم توقع أن تأتي قوى دفع النمو في الاقتصاد الإقليمي من خارجه؛
- ★ دخول التكتلات الاقتصادية الكبرى مرحلة نوعية ارتبطاً باستنفاد مهماتها الداخلية باعتبار هذه الأخيرة استكملت مهامها التاريخية «مرحلة الارتكاز الجغرافي» وبدت الحاجة ملحة للارتقاء إلى مستوى فوق جغرافي أكثر شمولية؛
- ★ بطء وتعثر المفاوضات المتعددة الأطراف وشعور بعض الحكومات بالإحباط إزاء ذلك واعتقادها أن من شأن عقد عدد من الاتفاقات الإقليمية الثنائية أن يشكل أداة أفضل للمضي قدماً في تنفيذ برامج التحرير الاقتصادي والتنسيق بين مجموعة واسعة من السياسات والقوانين والمؤسسات بهدف تشجيع تدويل الاستثمار والإنتاج؛
- ★ ضغوط المديونية دفعت بالدول النامية إلى إعادة النظر في منهج الإحلال محل الواردات الذي انتقل تطبيقه من المستوى القطري إلى النطاق الإقليمي ليس فقط بسبب

المآزق التي تعرضت لها بل أيضاً لحاجتها الماسة إلى تعزيز صادراتها إلى العالم المتقدم لتستطيع سداد ما استحق عليها من خدمة الديون، في وقت تصاعدت فيه الدعوى إلى تقليص معدلات الحماية؛

- ★ فشل أغلب تجارب التكامل التقليدي بين البلدان النامية وعدم تحقيقها على أرض الواقع وبقاء هذه التجارب تحت سقف المرتجى منها؛
- ★ التخلص من أسلوب المعونات الذي طالب به المجتمع الدولي في الستينات والادعاء بأنه قد آن الأوان للتحول من المعونات بما تعنيه من عطاء دون أخذ[10]؛
- ★ القضاء على ظاهرة الهجرة بجميع أشكالها من خلال توفير الظروف اجتماعية ملائمة للعيش الكريم في بلدان النامية ومحاربة الجريمة المنظمة لتوفير أجواء آمنة؛ وكذا القضاء على الأسواق الموازية والاقتصاد غير الرسمي، والمتاجرة في المخدات وتبييض الأموال؛
- ★ الاشتراك في وضع برنامج للحفاظ على البيئة وتخفيض درجات التلوث[11]؛
- ★ الاعتقاد بأن الإقليمية تؤدي إلى توسيع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل، مما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية؛
- ★ تقوية الروابط السياسية و تحسين قدرات الأعضاء التفاوضية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف؛
- ★ سياسات التحرير الاقتصادي في معظم دول العالم النامي فقد أدى انتشار نظم التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية إلى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي خاصة السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والسياسات التجارية بما فيها التكتلات الإقليمية[12].

ورغم ما تحويه الإقليمية الجديدة من مظاهر ايجابية إلا أن لها نواحي سلبية عدة خصوصا على اقتصاديات الدول النامية بدأ من كونها معبرا للأزمات وهو ما سنتعرض لجانب منه خلال هذه الورقة البحثية.

**ثانياً: أزمة منطقة اليورو:**

تميّز الوضع الاقتصادي العالمي خلال العقدين الماضيين بتواتر الأزمات الاقتصادية والتي كانت من بينها الأزمة المالية العالمية الراهنة التي انطلقت من مركز الاقتصاد الرأسمالي – أمريكا–، لتشمل في مرحلة أولى أوروبا وتكتسح بعد ذلك كلّ أقطاب الدّنيا لتُخلّف على إثرها هزات ارتدادية

متفاوتة الخطورة والتي كانت أبرزها أزمة الدّين العمومي اليوناني، التي تحولت من مجرد أزمة دين عمومي إلى أزمة تهدد كياناً اقتصادياً قائماً بذاته «الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي» واستدعت نقاشات هامة من حكومات الدول الأعضاء فيه حول كلفة اندماجهم في الوحدة النقدية مع ذيوع نظرة بالغة السلبية تحوي الكثير من التشكيك الجوهري في جدوى الاتحاد ومستقبل مسار الاندماج القاري[13].

إذ تواجه منطقة اليورو اليوم أزمة تعد الأخطر من نوعها في الوقت الراهن، وهي "أزمة الديون السيادية"، والتي تتمثل في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة؛ وعلى الحكومة أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية، وأن يكون لديها هيكل تدفقات نقدية من النقد الأجنبي والذي يسمح لها بذلك، حرصاً منها على ثقتها لدي المستثمرين الأجانب، وكذلك على تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض[14].

وبدأت هذه الأزمة عند انتخاب حكومة جديدة لليونان برئاسة "جورج باباندريو" في أكتوبر 2009 في ذلك الوقت، كان معدل البطالة في اليونان مرتفعا بالفعل نتيجة لحالة الركود العالمي التي بدأت في أواخر العام 2007 وازدادت في العام 2008 فقد أعلنت حكومة "باباندريو" عن بلوغ العجز في الموازنة الحكومية نسبة 12.7% من إجمالي الناتج المحلي، وهو أعلى من ضعف الرقم الذي أعلنت عنه الحكومة السابقة، التي كانت تعلن عن تقارير مغلوطة بشأن بياناتها الاقتصادية لسنوات، وبعد هذه التصريحات بدأ حملة السندات اليونانية، بما في ذلك العديد من البنوك في منطقة اليورو، بالقلق بشأن قدرتها على سداد ديونها، وفي ديسمبر من العام 2009 قامت وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية *(Fitch, Standard & Poor's, Moody's)* بتخفيض التصنيف الائتماني للدين الحكومي اليوناني، ثم خلال الأشهر الأولى من العام 2010، أعلنت حكومة "باباندريو" عن تخفيضات قاسية في الميزانية وعن رفع بعض الضرائب، ثم تتالت المزيد من التخفيضات الائتمانية، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف اقتراض الحكومة اليونانية، وزاد من صعوبة سداد اليونان لمستحقات دائنيها[15]، وفي محاولة منها لحل المشكلة أعلنت اليونان في 14 جانفي 2010 عن الخطوط العريضة لبرنامجها التعديلي للنفقات العمومية، الذي سيخفض عجز الميزانية إلى 2.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012، الأمر الذي لم يقتنع به مستثمري الأسواق المالية، كما قوبل في 24 فيفري 2010

بإضراب عام في اليونان لمدة يوم كامل احتجاجا على سياسة التقشف المتبعة من طرف حكومة بابندريو وهو ما فتح الباب أمام المظاهرات و الإضرابات المتتالية بعد ذلك، ثم في 25 فيفري 2010 تم تشكيل لجنة مشتركة بين اليونان و صندوق النقد و الاتحاد الأوربي لمناقشة الوضع وحله، لتأتي موافقة المفوضية الأوربية في 07 ماي 2010 على تفعيل المساعدات التي تقدر بـ 110 مليار أورو على ثلاثة سنوات ولتجنب انتشار أزمة الديون ولإنعاش الأسواق المالية تم دراسة إمكانية إقراض اليونان 750 مليار أورو في 09 ماي2010 من قبل المفوضية الأوربية وصندوق النقد الدولي ليتم في 23 أكتوبر 2010 منح اليونان أول قسط مساعدات 8.5 مليار أورو من أصل 61 مليار أورو.

وفي 12مارس 2011 تم عقد قمة أوربية للاتفاق على منح اليونان قروض من 4 إلى 7 سنوات بسعر فائدة من 4.2% إلى 5.2%، ثم قمة أخرى في 15 ماي 2011 جمعت ستة وزراء مالية أوربيين بلكسنبورغ للاتفاق على خطة جديدة لإنقاذ اليونان، لكن وقبل تطبيقها وفي13 جوان 2011*Standard &Poor's* خفضت تنقيط اليونان إلى CCC، وتم تطبق الخطة سالفة الذكر في 02 نوفمبر تشمل إعفاء اليونان من سداد 50 %من ديونها المستحقة ومنحها قرض 130 مليار أورو. واتفاق مجموعة العشرين على رفع مشاركات الدول في صندوق النقد طوعيا، بالإضافة إلى تعهد الصين على توجيه اقتصادها نحو نمو يقوم على زيادة الطلب الداخلي بشكل يدعم الانتعاش العالمي والاستقرار المالي كونها تتمتع بفائض في ميزانها التجاري؛ وعرضت هذه الخطة في 11 نوفمبر من قبل باباندريو للاستفتاء العام بالإضافة إلى قرار تنحيه عن منصبه، وتأسيس حكومة جديدة تمثل الوحدة الوطنية[16].

جراء ما حصل في اليونان بدأت المخاوف تسري في أوساط المستثمرين بشأن إمكانية انتشار هذه الأزمة لدول أخرى عاجزة ذات اقتصاد مماثل، وهو ما حدث فعلا فما لبثت الأزمة اليونانية أن امتدت إلى عدة دول أوروبية أخرى كايرلندا والبرتغال، وأصبحت خطراً يهدد بالانتشار في ايطاليا وأسبانيا، وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي في اقتصاد منطقة اليورو، إذ تعد ايرلندا ثاني أكبر الدول التي تسببت في نشوء أزمة الديون السيادية، فقد تسارع النمو على نحو مرتفع فيها ليصل إلى نسبة 9.6% في الفترة من (1995–2000) كما وصل سعر الفائدة على مديونيتها من ألمانيا إلى أدني مستوياته في عام 2005، كما زادت الأجور بنسبة 13%، إلا أن النمو السريع والسياسة النقدية الأوربية ساهمت في ضخ المزيد من

النقد الأجنبي في القطاع المالي، مما أدى إلى زيادة حجم الائتمان ليشكل حوالي 200% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008، هذا ومن جانب آخر فقد احتلت البرتغال المرتبة الثانية بعد اليونان من حيث أعلى عجز في ميزان الحسابات الجارية وتعتبر البرتغال بالفعل من أوائل الدول التي تعاني من أزمة الديون السيادية، ويرجع ذلك لما يعانيه اقتصادها من تباطؤ في النمو ومن انخفاض الإنتاجية بها، مما دفعها لزيادة الاستيراد من الخارج، الأمر الذي يتسبب في عجز التدفقات النقدية الأجنبية، بما يتسبب في عجزها عن الوفاء بديونها السيادية، وفي حال استمرار انتشار هذه الأزمة إلى اقتصادات أكبر سيؤدي بلا شك إلى أزمة دولية في الائتمان، وإلى انهيار أسواق المال[17].

**ثالثا: انعكاسات أزمة اليورو على الاقتصاد الجزائري عبر معبر الإقليمية الجديدة :**

في عالم يتجه نحو التعولم تزول فيه الحواجز أمام تجارة السلع والخدمات وانتقال الأموال والأشخاص أصبح هناك اعتمادا كبيراً على الأسواق الدولية لتصريف المنتجات والخدمات المصنعة، وترابطا أكبر لأسواق المال والعمل، إذ ليست هناك أي دولة تستطيع التحرك بشكل مستقل عن الاقتصاد العالمي مهما كانت مكانتها على الساحة الدولية قوية أو ضعيفة، وعليه فإن أي انهيار اقتصادي لأي دولة يؤثر اقتصاديا على الدول الأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر[18]...

ونتيجة الاتجاه المتزايد نحو التكتل والأقلمة وغيرها من أشكال الترابط الاقتصادي الدولي سعت الجزائر كغيرها من دول جنوب المتوسط للاشتراك مع دول الاتحاد الأوروبي ضمن اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطويرعلاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وكذا بغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل، تلك الاتفاقية التي تم الإمضاء عليها في فالنسيا (اسبانيا) بتاريخ افريل 2002 والتي دخلت حيز التنفيذ في01 سبتمبر2005، لا تنحصر على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية (فرع تجاري، تعاون اقتصادي ومالي، تدفقات استثمارية) وجوانب سياسية و اجتماعية وثقافية ضرورية لتنمية مستدامة، وتتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60 % مع المجموعة الأوروبية[19]، ما يجعلها مرتبطة ارتباطا عضويا وعميقا في الاقتصاد العالمي وبأكثر من مفصل واحد ما يعني وجودها ضمن دائرة التأثير والتأثر بالتغيرات

الاقتصادية العالمية وخصوصا منها الأزمة الأوروبية نظرا لتوافر عدة عوامل تؤدي إلى ذلك نوجزها فيما يلي:

- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات العالمية خاصة بعد التحول إلى اقتصاد السوق وإبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛
- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالدولار حيث أن معظم صادراتنا تتم بالدولار والذي شهد تدهورا كبيرا في قيمته؛
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات والذي يشكل 98% من الصادرات لذلك يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصد ريعي هش عرضة لتقلبات أسعار البترول؛
- عدم انخراط الجزائر في تكتلات اقتصادية تسمح لها بمواجهة تداعيات الأزمة[20].

وتمثلت أغلب الانعكاسات السلبية للأزمات على الاقتصاد الجزائري فيما يلي:

- ★ تناقص في الصفقات والاستثمارات الأجنبية، نتيجة سحب أو تراجع حجم الاستثمارات في الدول النامية وقد لاحظ تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008 أن عمليات الاندماج والشراء تراجعت في النصف الأول من سنة 2008، إذ كانت قيمة هذه الصفقات أقل بما نسبته 29 بالمئة عن مستواها المسجل في النصف الثاني من سنة 2007 [21]؛
- ★ إن البلدان النامية التي لديها احتياجات تمويلية كبيرة من الخارج أكثر عرضة لانكماش أحجام السيولة للإقراض نظراً لمساهمة التدفقات الداخلة من الديون إلى القطاع المصرفي في تسريع وتيرة التوسع في الائتمان المحلي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الضغوطات التضخمية[22]؛
- ★ التراجع في حجم الصادرات النفطية، وغير النفطية نحو الأسواق الرئيسية؛
- ★ انخفاض قيمة الاحتياطي من الدولار عند الدول التي تعتمد بشكل كبير في صادراتها على المنتج الواحد المرتبط بهذه العملة؛
- ★ تراجع نسبة تحولات المهاجرين بسبب التسريح للعمالة، والخوف من المستقبل[23]؛

أما عن انعكاسات أزمة اليورو على الاقتصاد الجزائري فقد كانت ذات جانبين ايجابية وسلبية، ايجابية على المدى القصير كتراجع معدل صرف العملة الموحدة أمام الدولار الأميركي واثر ذلك على المبادلات التجارية، وحركة تنقل رؤوس الأموال من الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي

التي بلغت حوالي 40 مليار دولار سنويا، ما يمثل نسبة 53 بالمائة[24]، فالجزائر بلد مصدر للمحروقات إلى منطقتي اليورو والدولار، ومستورد للسلع والخدمات من أوروبا التي تمتص ثلث الصادرات الجزائرية (المقومة بالدولار)، مما ينعكس إيجابا على مستوى الميزان التجاري والاقتصاد وعلى المالية العمومية نظرا لزيادة سعر البرميل. كما ينبغي أن تصبح المنتجات المستوردة من منطقة اليورو أرخص، إلا أن الموردين والتجار والفاعلين الاقتصاديين لا يعكسون هذا الانخفاض في السوق الداخلية الجزائرية، فالمواطنون الجزائريون لا يشعرون بتغيير ملموس لأسعار السلع القادمة من منطقة اليورو[25].

ومع استمرار أزمة اليورو تبدأ الانعكاسات السلبية بالظهور فأكثر من 70 % من واردات الجزائر تأتي من أوروبا وحوالي 50 % من احتياطاتها من العملة الصعبة مقومة بالعملة الأوروبية اليورو. وهذا المستوى من الارتباط الاقتصادي، سيحضر معه ويسرع قدوم الكثير من التداعيات السلبية والارتدادات غير المرغوب فيها من لأزمة الأوروبية للاقتصاد الجزائري[26]؛ فبانخفاض دعم دول الاتحاد للصناعة والزراعة بالموازاة مع رفع الضرائب لمواجهة النفقات، سيؤدي إلى تراجع العرض في أوروبا[27] ما يخلق ارتفاع كبير في فاتورة الواردات الغذائية، لأنّ ما يحدث في أوروبا سيعجّل في هبوب رياح المضاربة[28]، ولأن تخفيض عملة بلد ما تؤدي إلى ديناميكية صادراته ما ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات الجزائري، كما أن تراجع قيمة العملة الموحدة يؤدي إلى ركود اقتصادي في دول الاتحاد ما ينتج عنه تباطؤ في الطلب على النفط لاسيما في إيطاليا وإسبانيا وبريطانيا بحكم إنهاكها وشبح كساد أسواقها[29]، ما سيطرح مشكلة كبيرة لمداخيل الجزائر من العملة الصعبة من منطقة ظلت تشكل زبونًا أساسيًا للجزائر–ثالث مموّن لأوروبا من الغاز بعد روسيا والنروج– ما يؤشر إلى احتمال تدهور موقعها النفطي، علمًا أنّ الجزائر تموّن أوروبا بنسبة 25 إلى 30 % من الاحتياجات الغازية، ما يمثل 70 % من إجمالي الصادرات الجزائرية[30]، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل(01):حجم تعاملات الجزائر التجارية في السلع وميزان التعاملات مع الاتحاد من 2004–2013

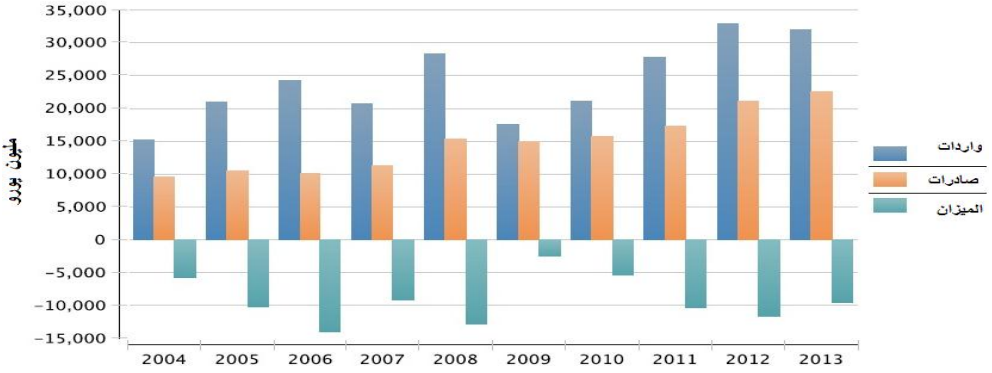


**المصدر:**

European Commission, **European Union, Trade in goods with Algeria**, Directorate-General for Trade, 27-08-2014, p3.

وبفعل ضغوط الركود انخفضت أسعار النفط ما يؤثر على السعر المرجعي له في الميزانية الجزائرية ويدفع لمزيد من العجز و يعطل مشاريع الإنفاق العام، كما أن ارتفاع أسعار المواد الصناعية والغذائية تحت ضغوط شح السيولة وإفلاس الشركات الإنتاجية وعجز الموازانات في دول المنطقة المعنية بالأزمة يغذي التضخم ويتم استيراده من قبل الدول المعنية بالواردات من منطقة اليورو شأن الجزائر التي عليها أن تدفع ثمن ذلك في شكل زيادات محسوسة في الأسعار الداخلية وهذا ما حدث بالضبط حيث سجل التضخم في الجزائر خلال الثلاثي الأول من 2012 رقما قياسيا لامس 5.7 بالمائة حسب الديوان الوطني للإحصاء الأمر يخص المنتجات نصف المصنعة والصناعات الغذائية والمواد الفلاحية وخاصة الحبوب[31]، والشكل الموالي يوضح تغيرات مؤشر التضخم في الجزائر خلال الفترة 2004-2013:

الشكل(02): التضخم (% سنويا)

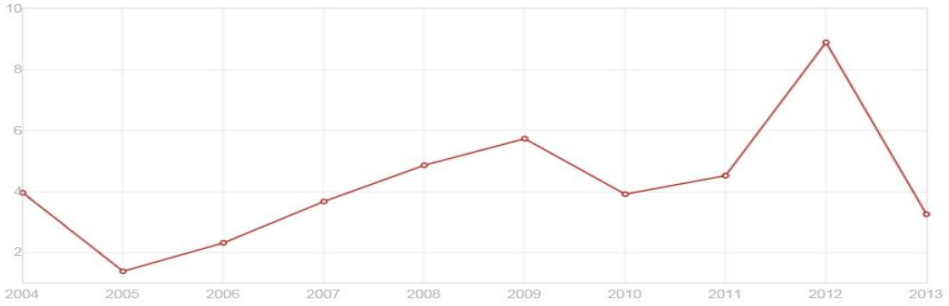

**المصدر**: البنك الدولي، **التضخم الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)**، 30-09-2014،
http://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG/countries/DZ?display=graph

من جانب آخر أدت الأزمة إلى تراجع السيولة المتداولة في السوق نتيجة تراجع التحويلات المالية نظرا لتراجع العمل في صفوف الجزائريين المهاجرين لأنهم الفئة العاملة الأكثر هشاشة[32]، فضلا عن التشديد من إجراءات الهجرة، بغرض الحدّ من ارتفاع أعداد العاطلين، كما أن الأزمة ستشدد الخناق على المتواجدين، فحجم التحويلات المالية التي تدرها الجالية الجزائرية القاطنة بالدول الأوروبية بلغت عام 2010 فقط أكثر من 2 مليار دولار. لكن مع التضخم الذي ينخر السوق الأوروبية، ومع تدهور القدرة الشرائية للجزائريين القاطنين بأوروبا سوف تتراجع معدلات الادخار لديهم، وبالتالي سيقلص ذلك من حجم تحويلاتهم المالية إلى ذويهم بالجزائر، فتتراجع حصة التحويلات من إجمالي واردات الدولة ويختل توازن ميزان المدفوعات على المستوى الكلي. كما أنه وعلى المستوى الجزئي سينخفض دخل تلك العائلات الجزائرية التي كانت تعتمد على تحويلات أفرادها المهاجرين إلى أوربا، وبالتالي سيزجون في وضع اقتصادي مزري له الكثير من التداعيات على مستوى الطلب الكلي الفعال أو فيما تعلق بالمنظومة الإنتاجية والتسويقية الجزائرية[33]، كما أدت الأزمة إلى تراجع برامج التعاون المالي بين الكتلة الشمالية والكتلة الجنوبية ما يعني تراجع برامج المساعدات المالية على غرار برنامج ميدا وكذا عرقلة المفاوضات حول مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وتآكل الاحتياطات و تراجعها في حال تدهور سعر الصرف و هو ما ينتج فاتورتين للتصدير والاستيراد غير متعادلتين[34]، فضلا عن خسارة الجزائر لفوائد احتياطاتها من الصرف بالعملة الأوروبية في حالة تراجع الأورو الذي شهد أدنى مستوياته منذ أفريل 2006 بعد أزمة المديونية الخارجية لليونان، حيث يتشكل احتياطي الصرف الجزائري بنسبة 42 بالمائة من الأورو و46 بالمائة من الدولار مما يجعلها تقلص من نسبة احتياطاتها من الصرف من عملة الأورو[35]، وهذا انعكاس كبير للأزمة على الاقتصاد الجزائري، رغم أن للجزائر هامش لا بأس به من احتياط العملة الصعبة الذي يسمح لها بالتحرك بسهولة، إلا أن استمرار المشكل سيؤثر على مخططات التنمية[36]، والشكلين المواليين يوضحان تغيرات التحويلات والمساعدات الرسمية المتوجهة للجزائر خلال الفترة 2004-2013:

الشكل(03):التحويلات الشخصية ورواتب العاملين، مقبوضة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، بالملايين)

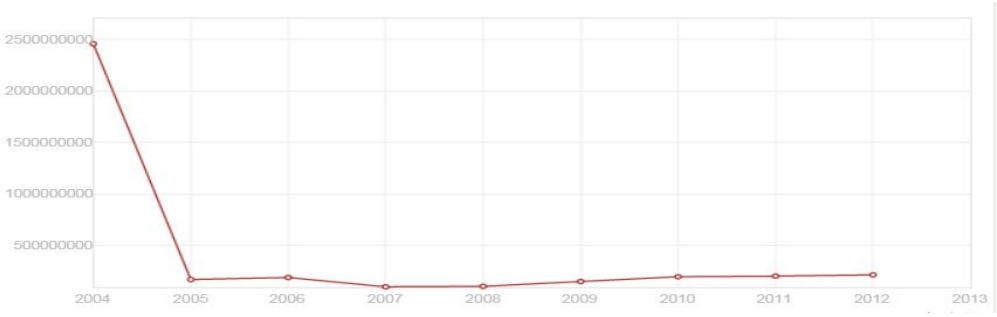


**المصدر**: البنك الدولي، **التحويلات الشخصية ورواتب العاملين، مقبوضة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، بالملايين)**، 30-09-2014،
http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.TRF.PWKR.CD.DT/countries/DZ?display=graph

الشكل(04): صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

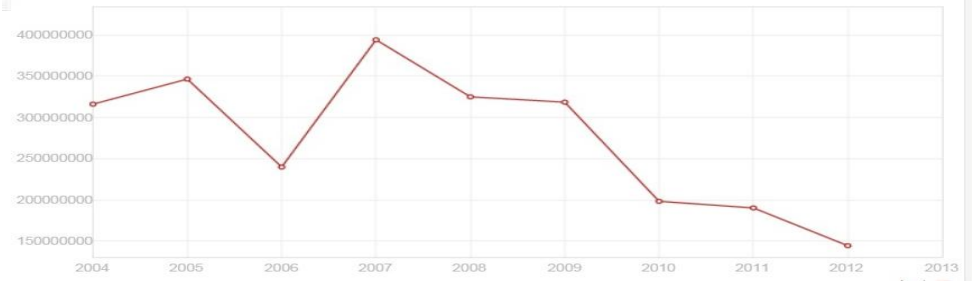


**المصدر**: البنك الدولي، **صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)**، 30-09-2014،
http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ODAT.CD/countries/DZ?display=graph

وباعتبار الشركات الكبرى والمشاريع الاستثمارية أبرز المتأثرين بالركود الاقتصادي في منطقة الأورو، تأخر تسليم المشاريع الاستثمارية المقررة ضمن المخطط الخماسي 2009 /2014 على اعتبار أن 90 بالمائة من صلاحيات إنجاز هذه المشاريع تعود للاستثمار

العمومي، وتفرض هذه الوضعية تأثر الميزانية العامة لسنة 2012 واضطرار السلطات العمومية إلى اللجوء إلى قانون مالية تكميلي لإصلاح الوضع، لاسيما أن المؤشر الأول في قانون المالية لسنة 2012 يظهر اختلال نفقات الاستثمار المرتبة الثالثة بعد النفقات المخصصة للتجهيز والتسيير[37]، بالإضافة إلى رؤية تأثيرات هذه الأزمة في الإهمال الذي طال العديد من المناطق الجزائرية من أية برامج تنموية. فضلا عن خبر تسريح 9 آلاف عامل الصادر عن مجلس إدارة مجمع " أرسيلور سيتال " لصناعة الحديد والصلب، وتضمن التسريح مختلف الدول منها الجزائر، كما جاء قرار تسريح العمال المؤقتين من مختلف القطاعات بعدد هائل من مختلف المناطق في الجزائر جراء الخوف من عجز الموازنة العامة الأمر الذي أدى إلى تفاقم نسب البطالة في الجزائر[38]، والمنحنى الموالي يوضح تغيرات الاستثمار الأجنبي وصافي التدفقات الوافدة للجزائر خلال الفترة 2004-2013:

الشكل(05):الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

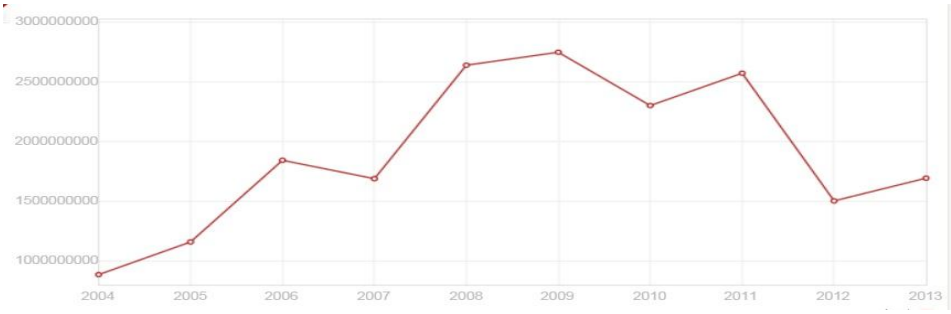


**المصدر:** البنك الدولي، **الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)**، 30-09-2014،
http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD/countries/DZ?display=graph

**الخاتمة:**

في عالم يتجه نحو التعولم تزول فيه الحواجز أمام تجارة السلع والخدمات وانتقال الأموال والأشخاص ...والأزمات، ارتبطت الجزائر ارتباطا عضويا وعميقا وفي أكثر من مفصل

باقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي بما يعرف بالشراكة الأورو متوسطية التي نقلت معها وعلى أكثر من صعيد تداعيات الأزمة التي مست دول منطقة اليورو إلى الاقتصاد الجزائري، فقد ألقت هذه الأزمة بضلالها على المبادلات التجارية، وحركة تنقل رؤوس الأموال، الميزانية الجزائرية، احتياطي الصرف الأجنبي، ميزان المدفوعات، وهو ما انعكس جليا على الاقتصاد في شكل تراجع برامج التعاون المالي والمساعدات المالية، وتآكل الاحتياطات وتراجعها، تأخر تسليم المشاريع الاستثمارية، تراجع التحويلات المالية، تضخم مستورد...ففي زمن العولمة ليست هناك أي دولة تستطيع التحرك بشكل مستقل عن الاقتصاد العالمي مهما كانت مكانتها على الساحة الدولية قوية أو ضعيفة، وعليه فإن أي انهيار اقتصادي لأي دولة يؤثر اقتصاديا على الدول الأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر.

**الإحـالات**

★– الآسيان هو اتحاد دول جنوب شرق آسيا ويضم 10 دول هي : إندونيسيا، ماليزيا، الفليبين، سنغافورة، تايلاند، بروناي، فيتنام، لاوس، بورما، كمبوديا.

★★– منها على سبيل المثال لا الحصر : منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (*NAFTA*)، النمور الآسيوية (تايوان، سنغافورة، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ)، تجمع الآبيك الذي يربط آسيا وأمريكا، مشروع الشرق أوسطية، الشراكة الأورو– متوسطية، مشروع منطقة التجارة الحرة عبر الأطلنطي الذي يجمع الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية، مجموعة التنمية لجنوب إفريقيا، السوق المشتركة الجنوبية (ميركسور)، مجموعة (آنديان) في أمريكا اللاتينية....

[1]– أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية (مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية)**، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001 ، ص ص49–51.

★★★– عادة ما يستخدم مصطلح "اتفاقيات التجارة الإقليمية" في الاتفاقات بين البلدان ليس فقط للإشارة إلى البلدان المتجاورة جغرافيا بل حتى للدول التي لا تنتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية

[2]– Unctad, **Trade and development report 2007**, New York, 5 September 2007, p p 54-55.

[3]– علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة "المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 07، 2009–2010، ص .109

[4]– عقبة عبد اللاوي، **الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية (دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك و بعض الآثار المحتملة للشراكة الأورو متوسطية على الجزائر)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2008/2007، ص .74

[5]– علاوي محمد لحسن، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[6]– جلطي غالم، بن منصور عبد الله، **إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 21– 22 ماي 2002، ص 8.

[7]– نفس المرجع، ص.6

[8]– عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية "دراسة تجارب مختلفة"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006–2007 ، ص.32

[9]– جلطي غالم، بن منصور عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص.3

[10]– عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص81–83.

[11]– جلطي غالم، بن منصور عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص8.

[12]– علاوي محمد لحسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 111–112.

[13]– بوصبيع صالح رحيمة، **التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010–2011، ص138.

[14]– سليمة طبايبية، حسين كشيتي، **مساعي الاتحادات النقدية والمؤسسات المالية الدولية للتخفيف من آثار أزمة الديون السيادية، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية**، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 07–08 ماي 2013، ص .9

[15]– بن معزو محمد زكريا، أزمة الديون السيادية في العام 2010 ومستقبل الاتحاد الأوروبي تحت ضوء نظرية منطقة العملة المثلى، **الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية**، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 07–08 ماي 2013، ص .16

[16]– خير الدين معطى الله، سامية بزازي، أثر تحرير سعر الفائدة في خلق الأزمات المالية المعاصرة أزمة اليونان نموذجا، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 07–08 ماي 2013، ص ص 9–11.

[17]– سليمة طبايبية، حسين كشيتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 10–12.

[18]– ضورية ذيب، أحسن طيار، مجهودات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الأزمة اليونانية، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 07–08 ماي 2013، ص.12

[19]– وزارة التجارة، **اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية**،2014-09-20
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=itifakiachar,

[20]– ناصر مراد، أثار الأزمة الاقتصادية الراهنة – حالة الجزائر–، **الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها وعلاجها**، جامعة جرش، الأردن، 14 – 16 ديسمبر 2010، ص ص10–11.

[21]– عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد6، 2009، ص ص 20–21.

[22]– عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية العالمية أزمة Sub-prime، ليجند للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 64–65.

[23]– عبد الرحمان تومي، قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد13، سبتمبر 2009، ص ص 138– 139.

[24]– موساوي عمر، عدنان محيريق، أزمة اليوروزون وأثارها على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي: 26 و27 فيفري 2012، المركز الجامعي بالوادي، ص10 .

[25]– محمد ولد عبد الدائم، **آثار أزمة اليورو على اقتصادات عربية**، الثلاثاء 8/9/ 2011 الساعة 15:22 (مكة المكرمة)، http://www.aljazeera.net/home/print/97bf4c0e-b160-4e00-8a8b-af44be2d88ae/60fd3a58-6034-4e90-a025-b4e6b4e0ec83

[26]– نور الدين جوادي، الأزمة الأوروبية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الوطني، **جريدة الجديد**، الوادي، الجزائر، الثلاثاء 29 نوفمبر ،2011، ص 18.

[27]– كامل الشيرازي، **تداعيات أزمة المال الأوروبية ستنعكس على الجزائر سلبًا**، 2011 الأربعاء 16 نوفمبر، 2014–09–14، http://www.elaph.com/Web/Economics/2011/11/696220.html

[28]– نفس المرجع السابق.

[29]– محمد ولد عبد الدائم، مرجع سبق ذكره.

[30]– كامل الشيرازي، مرجع سبق ذكره.

[31]– قاسم البريدي، **دول المغرب العربي.. ضحايا أزمة اليورو أيضاً**، الأحد 4–9–2011، تاريخ الاطلاع: 28–04–2013، http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=308936012201109032316

[32]– محمد ولد عبد الدائم، مرجع سبق ذكره.

[33]– نور الدين جوادي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[34]– قاسم البريدي، مرجع سبق ذكره.

[35]– مصطفى صايج، انعكاسات الأزمة المالية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري "الفرص والتحديات"، **مجلة المغرب الموحد**، تونس، العدد8، 01 سبتمبر2010، ص.16.

[36]– **أزمة الديون الأوروبية تهدد بتراجع مداخيل الصادرات الجزائرية من المحروقات**، 08/10/2011، http://www.essalamonline.com/ara/permalink/4189.html

[37]– سعيد بشار، **قال إن انعكاساتها على الجزائر ستظهر في جوان، مصيطفى يحذر: أزمة اليورو ستعطل تسليم مشاريع المخطط الخماسي**، 2011 – 11 - 09، تاريخ الاطلاع 14–09–2014، http://www.djazairess.com/elbilad/52315

[38] – بوترعه بلال، بالي مصعب، الأزمة المالية العالمية وتفاقم ظاهرة البطالة في الجزائر– رؤية سوسيو إقتصادية–، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي: 26 و27 فيفري 2012، المركز الجامعي بالوادي، ص11.